

السنة الأولى .. العدد الأول - الربيع (مارس) 1429 م (1999 ف)

- مظاهر التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة

- العولمة وترتيبات المستقبل

- المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية

- إرهاب الدولة في النظام العالمي

- العولمة والهويات القومية

- دور قبائل الفلان في ما وراء الصحراء

- ملف حالة :
الحاجة والحرية

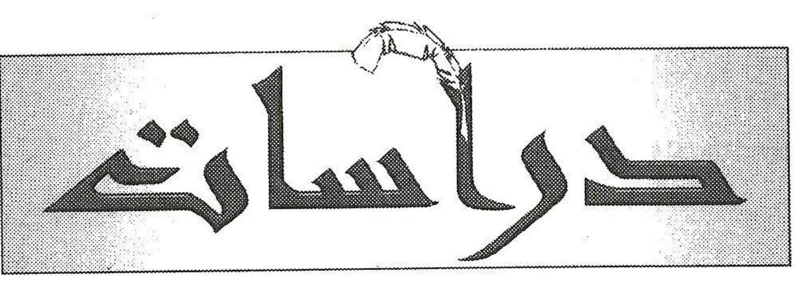
متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem



مجلة فصلية بحثية محكمة تعني بقضايا ومشكلات الانسان

تصدر عن

وحدة البحوث والدراسات

بمكتب الاتصال باللجان الثورية

مجلة دراسات ـ العدد الأول ـ الربيع (مارس) 1429 م (1999 ف)

أمين التحرير : **د . أشقيفة الطاهر**

مدير التحرير : **سالم بشير ضو**

اللجنة الاستشارية :

د . مصطفى عبد الله خشيم **د . الهادي الدالي**

أ . عبد الله عثمان

د . شعبان الأسود **أ . أمطير سعد غيث**

مراجعة لغوية : د. العربي الشريف .

جمع مرئي إخراج وتنفيذ فني : **مركز الوان للإنتاج الفني والإعلامي**

✆ **4776994 - 4776893** بريد مصور : **4776994**

المراسلات : شعبة التثقيف والاعلام – مكتب الاتصال باللجان الثورية – أبو ستة

طرابلس – الجماهيرية العظمى .

هـ : 3610862

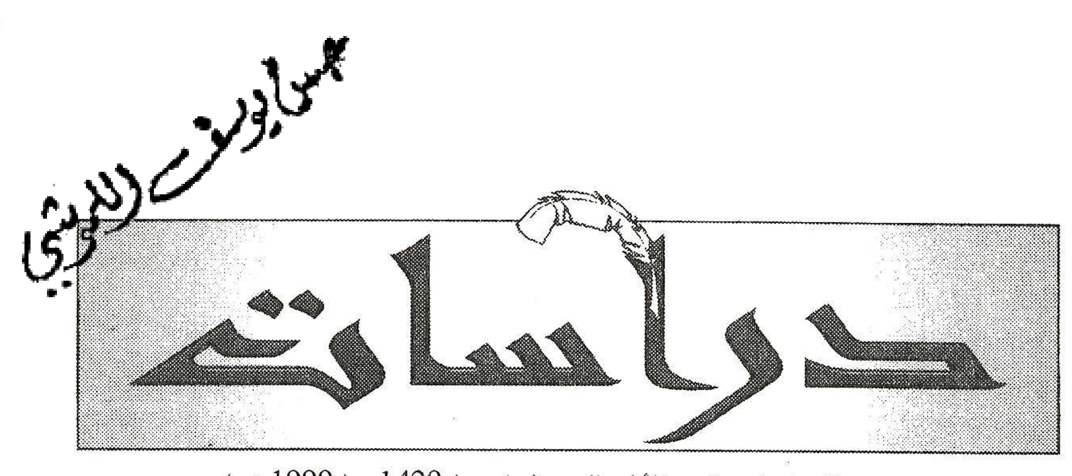
التوزيع : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام .

مصراتة – الجماهيرية العظمى .

الاشتراكات : يتفق بشأنها مع الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

عيسى أبو سيف اللويثي

عيسى أبو سيف اللويثي



حسن يوسف الدويبي

مجلة دراسات ـ العدد الأول ـ الربيع (مارس) 1429 م (1999 ف)

المحتويات

الافتتاحية 6

ملف العولمة

* العولمة واحتمالات المستقبل .... د . اشقيفة الطاهر 7
* العولمة والهويات الثقافية .... د . يوسف الصواني 12

ظاهرة

* مظاهرالتفاوت بين الدول الغنية الفقيرة .... د . شعبان الاسود 17

ملف حالة

* نص فكري .... الكتاب الاخضر 32
* الحاجة والحرية .... د . رجب أبو دبوس 35
* الحاجة والوجود .... أرسيان ارسيلانا 45
* الحاجة والحرية .... د . محمد لطفي فرحات 55
* الحاجة والنظام الاقتصادي .... ج . ب . سينها 64

قضايا الصراع

* الصراع في البلقان " نموذج كوسوفو " .... د . جعفر عبد المهدي صاحب 70
* الصراع على السلطة في الصومال .... صلاح الدين أحمد 82

دراسات

* إرهاب الدولة في النظام العالمي .... د . امحمد عيسى 89

حسن يوسف الدويبي

* المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية .... د. عبدالله خشيم و د. محمد المغيربي 98
* الاختراقات الصهيونية للاقتصاد العربي وسبل المواجهة .... الطاهر أحمد 121

أزمة المياه

* الأمن المائي العربي .... ابراهيم التيتوي 134
* مفهوم الأمن المائي العربي .... عبد الكريم الحمصي 142
* أبعاد أزمة المياه في الشرق الاوسط .... جريدي فريدة 152

الملف الافريقي

*الاطماع الصهيونية في أفريقيا .... أ . بشير الكوت 158
* دراسة عن قبيلة الجاسة وعلاقتها بقبيلة الهوسة .... رابطة شباب شحات 162
* القبائل العربية في أفريقيا .... أ . أمطير سعيد غيث 178
* دور قبائل الفلان .... د . الهادي الدالي 184

دراسات اللغة

* ظاهرة تطور علم الحروف .... د . عبد الله الاسطي 191
* نحو تحديد الالسنية .... د . بشير سعيد 201
* ضعف التحصيل العلمي للطلاب .... د . العربي الشريف 204
* اتجاهات مستويات لغتنا .... د . محمد الاسود 216

نافذة

.... عبد الرزاق الداهش 225

ملخصات علمية

.... أ . يوسف الاحرش 227

- قراءة في كتاب

الاساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية .... رجاء جارودي 235

مراجعات الكتب

الشرق الاوسط الجديد .... عادل لطفي 243
- دعوة مشاركة 247

مسابوعات التويتي

الافتتاحية

نطل عليكم بهذه المطبوعة المتخصصة في وقت يتطلب جهد غير عادي لرسم معالم جديدة لعالم تسوده وتتنازعه الأفكار التي تسحق الإنسان والشعوب حقاً .

هذا يتطلب البحث عن كاتب جيد قبل البحث عن قارئ جيد وهو ما حاولنا أن نقوم به قبل الشروع والاستعجال في تقديم هذا العدد الذي نصنعه الآن بين أيديكم والذي يحتم علينا أن نعتبر هذا العدد دعوة عامة لكل الكتاب والمبدعين والأساتذة المتخصصين للمساهمة في إصدار هذه المطبوعة بشكل رائع ومتميز .

ويستوجب علينا هنا أن نعتذر عن أي خطأ أو تقصير ربما نكون قد وقعنا فيه والذي سوف نحاول تلافيه في أعدادنا القادمة بتكاتف جهودنا جميعاً ومعاً .

ومجلة دراسات إذ تفتح صفحاتها لكم تود أن تؤكد علي أن هدفها الانسان تضيء أمامه الطريق وتكشف له عن أعمال الزيف والغش والخداع التي تمارس ضده وعليه ، وهي مهمة صعبة في ظل عالم يسوده منطق القوة وتتقاذفه القوى الكبرى وتحدد له كيف يتنفس ويعيش (!)

وليس أمامنا الآن إلا أن نفتح لكم صفحات هذه المجلة آملين أن تكونوا قراءها ومبدعيها في المستقبل القريب .

المحرر

العولمة واحتمالات المستقبل . . !

د. شقيفة الطاهر

يثير مصطلح العولمة ومفاهيم الشراكة وعروض التعاون والتبادل الدولي " الجماعي والثنائي والمتعدد الأطراف وكافة أطروحات النظام العالمي الجديد جدلاً واسع النطاق وأسئلة لا أول ولا آخر لها " ويعبر عن اختلافات وخلافات نظرية وعملية عميقة تصل حد التناقض والتصادم بين مختلف الاطراف الدولية ، كما يثير إشكاليات لا حصر لها لا تتصل بأبعاد وأهداف الفكرة في حد ذاتها بل بما تعكسه من نماذج هيمنة لا تبدو مقنعة خلف صراع المصالح المستعر ، وبما تفرضه كذلك من تبعية مباشرة لقطب دولي قوي جداً .

ولعل أكثر وأهم الاشكاليات التي يعبر عنها تلك التي تتجاوز غموض الفكرة وتعدد مصطلحات التعبير عن الظاهرة والخلافات التفسيرية الناشئة عنها إلى حكم حاد مسبق عليها نتيجة تصورات مسبقة كذلك تضع في اعتبارها نتائج وسياقات التطور التاريخي المؤلم للصراعات الناشئة في أكثر الأحيان عن خلافات إيديولوجية وتصادم مصالح ، كما لا تهمل تعسفية الغرب الخاصة بمسألة القوة وبمسألة الاندماج في الاقتصاد والسياسة الدولية والتي في مقدمتها شرط اقتصاد السوق .

إن تصور السم في الدسم ناتج تراكمات تاريخية أفقدت الانسان الثقة في إمكانية وجود نظام تبادل وأمن دولي في غياب قانون وشرعية ومساواة دولية وهذا ما يبرر الخوف والهلع الذي تركته فكرة العولمة للثقافات والامم والحضارات والتكتلات الاقليمية والقومية وحتى المنتجات الصناعية والزراعية أي الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية برمتها ، وهو تصور سيظل قائماً وقوياً بما تشكله العولمة من مصدر قلق ناتج شعور هذه القوى والهياكل بالضعف التام أمام قطب الرأسمال الغربي (ومحوره الأمريكي تحديداً) الذي تميز بأنه مصدر الفكرة ، كما تميز بإمكانيات (قوة) اقتصادية وعسكرية وتقنية واستهلاكية هائلة جداً وعلى كافة أصعدة ومجالات الانتاج والخدمات والتبادل (السوق العالمي) ، وهذا يعني أن أطروحة العولمة تشمل كافة مجالات النشاط البشري فرغم طابعها الاقتصادي إلا أنها لم تتم بمعزل عن تحولات السياسة والثقافة واللغة والفن .. الخ التي تشكل روافد تصب في الرأسمالية ، بمعنى أنها تقوم على فكرة أساسية (رأسمالية) في الأصل وفي صورة إمبريالية جديدة ذات صفات وأبعاد حضارية وإنسانية ترتكز على دعاوي " الحرية ، الديمقراطية ، حقوق الانسان الأمن الدولي ، المشروعية ...الخ لتحصيل مصالحها دون أدنى مصادمة حتى تقوض أسباب رفض المشروع برمته وتفوت فرصة اصطدامه بالثقافات المحلية والقومية والمصالح المترتبة والناشئة عنها التي تشكل جبهة الرفض حتى هذه اللحظة .

والغرب هو الذي سيكون الخاسر الوحيد إذا حدث هذا الصدام أو الرفض الدولي باعتباره تربى

على ترف اقتصادي وسلوك معيشي تميز بالبحبوحة على حساب تعاسة وفقر واحتياج كل سكان الأرض ، وهو ترف حققته الآلة العسكرية في حقبة تاريخية محددة بالاستعمار المباشر وحققته الشركات المتعددة الجنسية عقب انحسارذلك الاستعمار وتشكيل الحكومات الوطنية ومشاريع التنمية الرأسمالية ، وهو الآن مهدد بفعل تنامي الوعي الوطني والقومي والجماهيري الذي يجتاح الأرض وبفعل زيادة معدلات النمو الاقتصادي بأنماط غير رأسمالية : وهذا ما جعل الغرب يقدم فكرته في طبق السلام والتعاون والشراكة والمصالح المتبادلة والأمن الدولي ... الخ . حتى يحقق مصالحه ويحافظ على امتيازاته دون أدنى مصادمة تجعل سعر فاتورة المواد الخام أكثر مما هو قائم بحساب اقتصاد الربح الرأسمالي الذي يضع في اعتباره شبح حروب التحرير الشعبية في فيتنام وكوريا والجزائر ... الخ ، وما يمكن أن تثيره صدامات المستقبل من أزمات للنظام الرأسمالي برمته تجعله يفقد أسواقاً قائمة ويواجه أزمات خطيرة .

وليس من شك من أن تطور الاقتصاد البورجوازي الغربي ونشوء الرأسماليات التجارية والصناعية الحديثة في شكل رساميل ولوبيات وامبراطوريات " كان على أكتاف سكان خط جنوب المتوسط ، هذه الحقيقة لا يمكن أن تنكرها أوربا محل ولادة ظاهرة الاستعمار حتى وإن فقدت سيطرتها ووزنها السياسي وثقلها الدولي ، أي قدرتها على التأثير في مجرى السياسة الدولية بفعل التطور الامبريالي اللاحق الذي أفرز أمريكا كقوة منتصرة منذ الحرب العالمية الثانية وأنتج ثقلها البشري والاقتصادي والتقني أن تكون محور ارتكاز واستقطاب الاقتصاد الرأسمالي الدولي بأكمله والذي كانت أوربا أول ضحاياه " فمشروع مارشال مثلاً لإعادة اعمار أوربا لم يقطف ثماره سوى الأمريكان الذين أعادوا الأعمار بوصفات التبعية والهيمنة ؛ هذا التحليل يفسر إلى حد بعيد مسألة الوحدة الأوربية ، فأوربا اضطرت تحت ضغط مطالب المسقبل وضغط المصالح إلى إعلان الاتحاد الأوربي والسوق الأوربية المشتركة والعملة النقدية الموحدة (اليورفورس) وإزاحة كل الفواصل " رغم ما يفصل بينها من عوازل الطبيعة وفواصل الجغرافيا السياسية وما يفرق بينها من لغات وأديان وأجناس وارث نفسي وثقافي مليء بالمواجهات والمشاكل أفرزتها الحروب والتطاحنات والثارات التي لا تخفى على أحد من المطلعين على تاريخ تحولات أوربا ، لكنها اختارت صيغة الوحدة والتقارب والتعاون الأوربي – الاوربي واستبدلتها بصيغة الحروب القومية وفكرة المجال الحيوي والصرا ع على المستعمرات ومناطق النفوذ حتى تفلت من الكماشة الأمريكية الجديدة التي تمثلها فكرة العولمة ، وحتى لا تكون ضحية مشروع مارشال امريكي جديد .. ورغم ما يميز التحالف التقليدي الاوربي – الامريكي على الصعيد الدولي من كونه أقوى التحالفات واكثرها تأثيراً على الساحة الدولية إلا أن الأوربيين ينظرون إليه كأداة مشاركة دولية بمعنى أنه يجب أن يتم خارج ساحة أوربا واكتشفوا أنه لا حلف لأوربا إلا مع نفسها وحتى تبقى أوربا للأوربيين فإن الاتحاد الأوربي يعني بكل المقاييس قفل باب أوربا أمام أطروحة العولمة وأمام الحليف الامريكي بالتحديد ، الذي يجب أن يرتع كما يشاء باستثناء مراعي أوربا .

إن الترويج للعولمة على أساس حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات ... يحمل خدعة تاريخية كبرى تتستر بها أمريكا لضمان سيطرتها على العالم وتفسيرها اقتصادياً مغالطة كبرى كذلك بالنظر إلى نسقها الايديولوجي والنفسي والاعلامي الذي يقوم على أ ساس فكرة اكتساح كل ثقافات واقتصاد وسياسات العالم وبناه الاجتماعية تحت نفس الشعار وغطاءات الديمقراطية وحقوق الانسان وحماية الأقليات وبرامج الشراكة من أجل السلام ضمن مقولة الحضارة المنتصرة بغية تنميط العالم في القالب الامريكي التي لن يدفع ثمنها سوى عالم الجنوب

الذي لا يملك ما يبادله من رأس المال أو التقنية والمعلومات التي تخضع لاحتكار الشركات الغربية الجنسية ، فحتى الأيدي العاملة الرخيصة جداً التي كانت تقوم عليها النظرية الاقتصادية الرأسمالية انتهت بدخول دول الشمال الصناعية مرحلة تقنية متطورة انهت الاعتماد الكلي على العمالة المتخصصة والعادية وجعلته في أضيق الحدود الممكنة وبالتالي فإن القول بأن المبادلات الحرة هي أساس اقتصاد العولمة هو قول مردود عليه لغياب صيغة ومعايير المبادلة المتكافئة بين الأطراف المختلفة والتي تسعى أمريكا إلى أن تكون الشرطي والتاجر والمالك وتكون محور ارتكاز النظام الاقتصادي العالمي أي مثل القلب من الجسم وهذا في حد ذاته كفيل بالغاء دور الاطراف التي يمكن بترها والاستغناء عنها .

وعالم الجنوب بحسب التحليل الوظيفي يشكل أطراف لعبة المبادلة المقترحة التي تشكلت معالمها في اتفاقية القات وعائداتها التجارية والتي لم تكن الوحدة الاوربية سوى إغلاق الباب الذي يأتي منه الريح مقابل التضحية بمستعمراتها وهذا ما يفسر حلول أمريكا محل فرنسا في مستعمرات البحيرات الكبرى وفي السيطرة على اقتصاديات دول الاتحاد السوفيتي السابق والأمر نفسه ينسحب على بريطانيا التي يعتبرها البعض شريكاً مهماً لأمريكا لكن الواقع غير هذا تماماً فالانجليز هم ضحية العولمة حتى وإن قاموا بدور الخازوق في أوربا لصالح أمريكا بحسب ترتيبات حقبة تاتشر وحزب المحافظين .

إن ظاهرة التكتلات الدولية والقارية تشكل مؤشر وعي قومي وجماعي عالمي للوقوف ضد تيار العولمة أو التقليل من أثارها السلبية في أدنى احتمال ، وقد ضربنا مثل باليوروفورس وهكذا مجموعة النافتا ومجموعة النمور الأسيوية ولقاء الصين والهند وروسيا ومجموعة الدول المستقلة .... وكل التحالفات والمجموعات التي تظهر وتختفي تحت مختلف المبررات والذرائع هي في واقع الأمر تمثل ملاجيء وحصون احتماء ضد مؤثرات النظام العالمي الجديد الذي برزت معالمه وأطروحاته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفتيت منظومته العسكرية (حلف وارسو) وما ينتج عنه من جبروت أمريكي بلا منافس أو منازع . ويمكن تفسير كل الدعاوي الامريكية في حماية حقوق الانسان والاقليات والديمقراطية والتعددية الحزبية ... باعتبارها أدوات ضغط على الأنظمة والاختيارات القومية وما تمثله من رصيد لغوي وثقافي وتاريخ سياسي وحضاري ، ليس أكثر ولا أقل من ذلك ، فقد رأينا على الصعيد العملي التدخلات الامريكية تحت تلك المبررات والشعارات لكن لتحقيق مصالح محددة تصب في سلة الرأسمالية كما رأينا احجام أمريكا عند الدفاع عن هذه الدعاوي عندما لا ترتبط بمصلحة أمريكية وهذا ما جعل الحجة الامريكية عارية من الحقيقة وبالتالي فان تدويل الاقتصاد أو ما يسمى بالاندماج في الاقتصاد العالمي إضافة إلى معادلة تبادل المعلومات . لن تجسد سوى فكرة العولمة لصالح المشروع الامبريالي حتى وإن قدم في صيغ جذابة وسحرية كالشراكة والسلام وكل ادعاء آخر كما تعود الامريكان أن يقدموا كل فكرة على طبق من ذهب ، أي ان شروط القوة والهيمنة مازالت قائمة كاملة غير منقوصة فالمؤسسة العسكرية التقليدية والترسانة النووية وتوسيع حلف الناتو تمثل عصا العولمة ووسائل ضغط ليطأطئ العالم رأسه ويفتح أسواقه وخزائنه .

وليس من شك في أن فكرة العولمة لن تمر بسلام أي ستنتج صراع مصالح بين المركز والمجموعات الكبرى والأقوى (مجموعة أوربا - مجموعة شرق آسيا - المجموعة المستقلة - مجموعة أمريكا) ، كما تثير صراعاً مع الأطراف أيَ دول الجنوب التي تعتبر بحق حتى هذه اللحظة محط أنظار هذه المجموعات وساحة صراع أساسي نتيجة غياب دول الجنوب عن التوازنات والتحالفات

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية ... فكل تنظيماته هشة وكل اتفاقياته حبر على ورق وكل تجمعاته مجرد مسميات لا أكثر ولا أقل ، وليس أدل على ذلك من أن الوطن العربي الذي يشكل محور ارتكاز الجنوب يعاني من اختلالات جمة على صعيد الترتيبات السياسية والترتيبات الاقتصادية والترتيبات الأمنية ، فالسوق العربية المشتركة ما زالت حبراً على ورق ، وهكذا كان مصير اتفاقيات الدفاع المشترك وخطط مواجهة الغزو الفكري والثقافي والصناعي الغربي وكل البرامج التي لا يتسع المجال لسردها .

والمثال نفسه ينطبق على منظمة عدم الانحياز وعلى منظمة المؤتمر الإسلامي وكل تنظيمات وترتيبات دول الجنوب .

وبهذا المعني لا يمكن النظر للعولمة سوى أنها دعوة لإدماج العالم وفق منظور ومصالح النظام الرأسمالي (الغربي) ، ويمكن التكهن بصدامات عديدة تحدث في أي لحظة ، تتصل بالخصوصيات الثقافية واللغوية والشعور بالاستقلال.. بكل أمة وقومية ، وتتصل كذلك بنظام السيطرة الفعلية على النظام الدولي برمته الذي بدأ بترتيبات أمن وتدخل .. تتجاوز إرادة المجموعة الدولية (الجمعية العامة) وتتجاوز السياقات النظرية للنظام السياسي الدولي الموجود أو نظام الأمن الدولي والتعاون الاقتصادي ومؤسسات القانون الدولي القائمة .. واستبدالها بقيم وسلوك وأنماط دولية وعلاقات اقتصادية وقوة سياسية وإجراءات احادية عسكرية واقتصادية أساسها الهيمنة المطلقة ، أي قيم وسلوك ومظاهر وعلاقات السياسة والاقتصاد والأمن التي جاءت بها العولمة تكون بالضرورة فوق النظام الدولي الذي يمكن وصفه بالقديم ، وهو ما يقود حتماً إلى تصادم عنيف لا ينبيء بحلول سلام وأمن دولي كما يروج خاصة أن ميزان القوى يميل لمصلحة الطرف الذي يمكن وصفه بالقوى والذي يقود العولمة ضد الطرف الضعيف المشتت الذي لا يملك سوى عضوية شكلية في النظام الدولي ولا يملك قراراً سياسياً سيادياً يمكن أن يؤثر في سياسة العالم وتوازناته ، ولا يملك ما يبادله من أدوات الفعل الصناعي والثقافي والعسكري .

إن دول الجنوب عموماً تمثل مركز الصدام الأساسي وموضوعه الأخطر خاصة أن دول الشمال (المصنع المتقدم) تعتبر نفسها جزءاً من مشروع العولمة ظاهرياً وشريكاً مهماً فيها وتتمثل باندماج كامل معه بينما تمثل دول الجنوب الضحية ليس لأنها دول فقيرة ومعدمة ومتخلفة البنى الاقتصادية والصناعية وليس لأنها لا تملك ما تبادله مبادلة من سلع وخدمات أساسية أو هامشية ، فالمواد الخام متوفرة والسوق الاستهلاكي موجود وهي عوامل تشجع وتزيد من نهم الغرب وتقوى إرادة السيطرة لديه لإدماج دول الجنوب في هذا المشروع الدولي الذي لن يحصد فوائده سوى الغرب المصنع والمسيطر بقوته المادية وثقافته المنتصرة .

إنه لو تم تطبيق آليات السوق الرأسمالية إلى أقصاها على صعيد دولي فلن تنتج سوى ارتفاع موشرات الاحتكار على صعيد التجارة البينية بشكل خاص ، فالشركات المتعددة الجنسية التي تسيطر على الاقتصاد العالمي ستزيد تلك السيطرة من خنق الاقتصاديات الناشئة في عالم الجنوب التي لا تقدر على المنافسة بأي شكل ولن تنتج ضغوط الاقتصاد والقوة سوى المزيد من المعاناة لشعوب الجنوب وستضع الحكومات الوطنية في ورطة التبعية وبناء نماذج حكم سياسي مشوهه تحاكي النموذج الغربي .

وهكذا اقتصادياً ستنتج اقتصاديات عاجزة عجزاً كاملاً عن الحياة أمام اكتساح اقتصاد العولمة وشركاتها القوية التي تملك رأس المال والماكينات وتسيطر على جل النشاط الاقتصادي .

إن انسحاب الاقتصاد الدولي لصالح العولمة يمثل الغاية النهائية لحصيلة الفكرة التي سيتحول فيها العالم إلى اقتصاد السوق المفتوح منتجاً بذلك المزيد من الضحايا على صعيد الاستغلال والنهب (العمال ، الثروات ، المستهلكين) ولن تكون دول أوربا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق وحتى الدول العشر الصناعية بمعزل عن هذه التأثيرات حتى ولو جلست في مقدمة عربة العولمة ، واعتبرت نفسها جزءاً لا يتجزأ من هياكلها ومشاركاً أساسياً وفاعلاً .

فالمنطق والعقل لا يعكس ذلك عملياً بالدقة نفسها فروسيا مثلاً هدف لاقتصاد السوق ، هذه الحقيقة يعيها الروس الذين فرطوا في الاتحاد السوفيتي ثم اكتشفوا خطأ اختيار البروستريكا فعادوا يلملمون لتشكيل تحالف أو اتحاد (الدول المستقلة) أو أي شكل يكون له ثقل سياسي واقتصادي وعسكري يمكنه أن يكون له دور في مساومة نظام العولمة .

إن الضربات المروعة لاقتصاديات دول جنوب شرق أسيا تجعل من المستحيل حصرها كاقتصاديات ناشئة أو خطأ في أسلوب التنمية الرأسمالية ... ولا يمكن لأي محلل اقتصادي تجاهل الدور الغربي المصرفي والعقاري والصناعي في تلك الأزمات التي هي أصلاً ناشئة عن تدخلات مفتعلة وإجراءات لصالح النظام النقدي الغربي الذي هو العولمة .

إن الاستعمار المباشر والنهب .. قد انتهى بشكله التقليدي المباشر القائم على جيوش وقوات تدخل واستعمار واستيطان ومشانق وكل وسائل العنف والقوة في شكلها الرسمي التي استبعدت مرحلياً ، وليست نهائياً فدواليب الرأسمالية لم تتغير سوى آلياتها حيث حلّت المساعدات المشروطة – والاستقلال الشكلي وبرامج الشراكة الاقتصادية والعسكرية ، والديون والهبات محل الجيوش وهي جميعاً تصب في سلة العولمة التي لن تحقق سوى قوة إضافية للمعسكر القوي .

إن هذه الآليات رغم طابعها الإنساني والديمقراطي والاختياري لا تستبعد عودة المرحلة الدموية وهذا ما رأيناه في ضرب الجماهيرية 1986ف والسودان وافغانستان 1997ف تحت حجج وذرائع برغماتية يصعب تحديدها واقعياً ، وكذا الحصار والحظر والتهديد بالعزل – نموذج – ليبيا – كوبا – السودان –العراق ... الخ ، وذلك باستغلال نظام الأمن الدولي .

إن العولمة وفق النظام العالمي الجديد تمثل مظلة اقتصادية للرأسمالية الغربية تحديداً المحمية بنظام القوة التي يمثلها حلف الناتو الذي يتمدد باستمرار ، لكنها بأي حال ستواجه صدمات عديدة على الأصعدة الوطنية والقومية والدولية وسيبرز العنف واستعمال القوة من جديد طالما لم تحل مشكلة الامن على الصعيد الدولي وطالما بقي للسلاح التقليدي – النووي – الجرثومي – ..الخ الدور الحاسم في حل صراعات البشرية. □

العولمة والهويات والثقافة القومية

د . يوسف الصواني

مع انهيار القطبية الثنائية وبروز فكرة النظام العالمي الجديد الذي تبرز فيه الولايات المتحدة القوة الاكثر رجحاناً ، يزداد العالم تقلصاً خاصة بفعل التطور والثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمعلومات واتساع دائرة السوق الرأسمالية .

هاتان ظاهرتان مستقلتان ويمكن التمييز بينهما من الناحية النظرية ، ولكن من الناحية الواقعية فإن أكثر الاسئلة صعوبة هي تلك المتعلقة بالتمييز بين " الحد الذي يبدأ عنده النفوذ الامريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة " (1) .

إذن هناك ارتباط بين العولمة ونتائج الصراع الايديولوجي بين القطبين والذي انتهى بتراجع لصالح المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة التي تسعى لترسخ فكرة العولمة أو إعطائها مضموناً في شكل نموذج يسعى لإلغاء السياسة لفائدة الاقتصاد وإلغاء تعدد النماذج لصالح الليبرالية واعتماد المنافسة في نظام السوق بما يعنيه من شروط تدويل المال وتوسيع التجارة العالمية وخدمتها .(2)

ومع أن ذلك يثير إشكالية تتعلق بما إذا كانت العولمة مجرد تعبير عن النفوذ الامريكي أو " شكل من أشكال الامركة العالمية " أو إنها فعلاً تعبر عن تطورات ذات طابع كوني مستقلة بحد ذاتها ولا تحتاج إلا إلى انحسار السيطرة الامريكية عنها شيئاً فشيئاً في المستقبل فإن هناك ضرورة للتمييز بين العولمة كمجموعة من العمليات الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية الجارية فعلاً وبين ايديولوجية العولمة التي تقدم نفسها كبديل لكل شيء .

إن العولمة بمعناها الاول ليست شيئاً جديداً ولا طارئاً تاريخياً بل هي عملية تدريجية جارية منذ زمن لكنها تسارعت واتخذت أشكالاً جديدة أخرى هو هذا الناتج عن اكتمال بناء السوق الرأسمالي العالمي (3) .

إن سير الرأسمالية لتصبح نظاماً عالمياً بدأت منذ توقيع اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods عام 1947 وإنشاء المؤسسات المالية الدولية ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية Gatt ، وغيرها مما تسيطر عليه الولايات المتحدة . إن العولمة بهذا المعنى نشأت وانتشرت دون أن يسبقها تصور متكامل أو حركة فكرية عميقة الأبعاد بل هي نتاج للرأسمالية المعاصرة والتي عبرت الشركات المتعددة الجنسية وسوق المال عنها أحسن تعبير .

لكن مايميز المرحلة المعاصرة من العولمة هو طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة

من قبل المراكز الصناعية الكبرى على قوانين وحاجات الاقتصاد المحلي والعمل على إخضاعها لها بالكامل(4) .

تتميز العولمة الاقتصادية باعتمادها على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين الاقتصاديين .. إن نتيجة ذلك الحتمية في نظر البعض هي تركز الثروة العالمية والنشاط الاقتصادي العالمي في يد مجموعات قليلة العدد وتهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرة .

إن ذلك يعني ما يشير إليه الجابري بأنه ظاهرة التفاوت التي تلازم ظاهرة التركيز والتقلص المشار إليها ، أي التفاوت بين الدول والتفاوت داخل الدولة الواحدة . والنتيجة هي تعميق الهوة بين الدول وبين الشرائح والطبقات .(5)

إن طغيان قوانين التبادل العالمي التي تفرضها المراكز الصناعية الكبرى وحاجاتها المتطورة وتميز الولايات المتحدة في هذا السياق هو الذي يجعل عملية العولمة كأنها عملية .

إذن ذلك لا يعني براءة الولايات المتحدة ومنظريها في نية تحويل العالم إلى قرية امريكية حيث تتم الدعوة والتسويق لايديولوجية العولمة التي تحاول إظهار النموذج الرأسمالي الليبرالي وكأنه المنقذ الحديث من الضلال .

ويمكننا في هذا السياق وفهم الاعلان عن الانتصار الساحق للرأسمالية العالمية .. ولقد كان أوضح إعلان إيديولوجي عن هذا الانتصار ما عبر عنه فرانسيس فوكوياما في أطروحته عن نهاية التاريخ والمتعلقة بحسم الرأسمالية لصالحها الصراع أو الجدل التاريخي حول النظام الاقتصادي الأكثر مناسبة للبشرية .

وإذا كانت السبعينات والثمانينات قد شهدت تراجع التجارب الاشتراكية والشيوعية فإن التسعينات بدت وكأنها شاهد عصر الانتصار الرأسمالي إذ بدت الرأسمالية وكأنها نظام التعامل الاقتصادي دون منازع . بل أن أقطاراً عديدة حتى في العالم النامي ومنها تلك التي مازالت رسمياً تعلن ولائها وتمسكها بإيديولوجية ذات مضامين اشتراكية أو غير رأسمالية تتجه نحو لا مجرد الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي بل تسير في اتجاه إخضاع اقتصادياتها لقوانين السوق الرأسمالية والدخول في عمليات الخوصصة وهي التوأم المباشر للعولمة الاقتصادية .

وهكذا لم يعد تعميم الرأسمالية مجرد وصفات يفرضها صندوق النقد الدولي بل أن نخباً وطنياً ذات ميول اشتراكية معلنة بوضوح بدأت بتنفيذ سياسات الخوصصة وتصفية القطاع العام والسير في عمليات الاستقالة السريعة للدولة من المجال الاجتماعي ..

إن العولمة الاقتصادية تهدف إلى اضعاف الدولة بحيث لا تصبح هي المسيرة للاقتصاد الوطني بل بل أداة لتكييف هذا الاقتصاد مع متطلبات وشروط بل وشطحات الاقتصاد العالمي خاصة وأن التحولات في مجالات الرأسمال ، الانتاج ، العمل ، الأسواق المعولمة ، أوجدت شبكات من العلاقات الاقتصادية التي ليس للدولة عليها سيطرة لوقوعها خارج اختصاصها الاقليمي ، إن العولمة بهذا المعنى تعبر عن حركية من حركيات العلاقات الدولية تتسم بدرجة عالية من الكثافة والسرعة خاصة في انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية ولعل أهم ما يميزها هو الأهمية المتزايدة والواضحة للدور المتعاظم الخارجي في تحديد مصير الأطراف المكونة لهذا الدائرة المندمجة وبالتالي للتوزيع أيضاً (6) .

إن ذلك من شأنه إضعاف النظام الدولي القائم على الدولة كمحور له ، ويرى كثير من الباحثين أن

نظام الدولة في طريقه للاختفاء أمام العولمة وأن السيادة الإقليمية تتناقص وتتضاءل بشكل جدي مما يقلل من قدرة الدولة على السيطرة وحماية الحياة المحلية أو الوطنية (7) .

إن ذلك يعني أن للعولمة انعكاسات مباشرة على الهويات والخصوصيات الثقافية .. إن ذلك يجعل البعد الثقافي أهم أبعاد العولمة . حيث يشير بعض الباحثين إلى أننا أمام ثقافة عالمية أو أننا بصدد تكون ثقافات عابرة للقوميات وأن العالم يسير نحو تحقق فكرة وحدة الانسانية من خلال الثقافة المعولمة . لذلك كما يرى هؤلاء ، فإن الجانب الشمولي للعولمة وما يرافقها من قيم ثقافية تهدف لتحقيق الهيمنة على ما سواها لا ترسخ فقط الولاء للعالم والفضاءات التي يتيحها تصور العولمة بل أن من شأنها خلق بانوراما عالمية ثقافية تطرح للجدل صورة الذات والهوية (8) .

إن فكرة ثقافة العولمة تبدو على أنها البنية الفوقية المرتبطة بالبنيات التحتية الاقتصادية والتكنولوجية الكروية وما يرتبط بها من أشكال مؤسساتية .

إن فكرة ثقافة العولمة تعكس بذلك صورة العالم القوي الاقتصادية العالمية والقوي العظمى والتكوينات العسكرية والشركات العابرة وشبكات الاتصالات ونظام تقسيم العمل الدولي التي تبدو جميعها وهي تتدخل لزعزعة النظم الثقافية للأمم والجماعات والشعوب .

إن ذلك يعني الاتجاه نحو أشكال عابرة للقوميات مؤسسة على بنى تحتية تكنولوجية عالمية أو كروية الطابع وهي بذلك تنتصر في النهاية وتزيل الاختلافات الثقافية وتكون ثقافة عالمية حقا .

إن ثقافة العولمة بهذا التصور عالمية لا ترتبط بالوقت والمكان أو الزمن ، إنها تقنية ذات طبيعة مركبة ومصطنعة مخترعة . غير أن الاعتراض على فكرة ثقافة العولمة لا ينطلق من مجرد كونها مصطنعة ومحدثة ذلك أن حتى الثقافات والتقاليد القومية يمكن بدرجة أو بأخرى اعتبارها مجرد اختراعات أو أنها مبتكرة لكن الاعتراض هو أن ثقافة العولمة هذه لا تقدم أي شيء عن الطرق التي يفترض أن الاشكال العالمية تعطيها للهويات المختلفة .

ذلك أنه في الوقت الذي تتميز الثقافات القومية والاثنية بخصوصيتها وبمحدودية الزمان وبطاقتها التعبيرية وباستنادها إلى سمات ومشاعر وقيم وذكريات وأساطير مشتركة وإحساس بهوية تاريخية ومصير مشترك فان ثقافة العولمة لا يمكنها أن ترتبط أو تنتسب لأية هوية تاريخية فهي لا ذاكرة لها وهي لا تجيب عن حاجات حياتية معاشة ولا هي ترتبط حتى بهوية قيد التكوين ، وهكذا فإن افتقادها إلى ماضي وذكريات مشتركة وهوية جمعية يمكن الاستناد إليها أو التعبير عنها يجعل ثقافة العولمة فكرة مبتسرة وعرضه للخداع .

ورغم أن الحديث عن ثقافة معولمة قد يكون لا أساس له حتى الآن فإن ذلك لا يلغي أهمية الحديث عن البعد الثقافي للعولمة ، إذا كانت الثقافات تتواصل ، تتنافس وتتعارض ، تتقابل وتتضاد الواحدة مع الاخرى بما يسهم في عملية شرذمة فكرية وثقافية للعالم فإن ذلك من شأنه أيضاً أن يقلل من أهمية الدعاوي المتعلقة بالعالمية مهما كانت القراءات المعززة لذلك .(9)

ذلك أنه وإن اعتبرنا العولمة تهدد الثقافات القومية والوطنية بالتجزؤ والانقسام فإنه إذا كانت بعض الجامعات يمكن أن تتبنى مايصفه بعض الدارسين بالثقافة العالمية للحداثة تثور جماعات أخرى ضد الاقتحام والغزو الذي تقوم به رموز غربية أساساً .

وإذا كانت عمليات اضعاف الرابطة بين المواطنين والفصل بينهم وبين غيرهم من المجتمعات بفعل

التحدي الذي تواجهه فكرة الاندماج والانصهار القومي التي تقوم عليها الدول القومية أساساً . فإن قيام جماعات قومية واثنية بالتعبير عن هوية يعني تحري المفاهيم السائدة ودخول مفاهيم جديدة حول الجماعات السياسية والمواطنة والسيادة والدولة والأمة وأن تصبح هذه الجماعات رأس حربة سياسات الهوية مجدداً (10) .

وهكذا تزداد الصورة تعقيداً خاصة وأننا مازلنا نعيش عالما مازال رغم اتساع دائرة الاعتماد المتبادل يتميز بتنظيم الاختلاف والتنوع أكثر من الوحدة والتناسق ... إنه عالم الاختلافات والثقافات المتنافسة والخبرات الثقافية المتميزة عن بعضها . إنه عالم به تعددية ثقافية كيانية ..

هكذا يمكن القول أن تكاثر الدول القومية والثقافات القومية والاثنية يصور لا الشروط التي تؤسس لتكون مجتمعاً عالمياً بل أن كوكبة أو عولمة الحداثة من خلال الارتباطات المتعددة بالأشكال التقليدية الاثنية والثقافية يساهم فعلياً في إعادة صياغة الاختلافات الثقافية (11) .

إن العالم الذي يعيش الاعتماد المتبادل هو في ذات الوقت عالم يشهد تزايداً في الجماعات الاثنية لتحدي الكيانات الكبرى التي تضمهم وفي ذات الوقت للحصول على صفات الأمة المعاصرة .

وهكذا تجري إعادة اكتشاف لثقافات تساهم في تقسيم العالم إلى كتل ثقافية واضحة بدون ميل واضح للتوافق .. إن القوميات الاثنية معدة للتزايد وهكذا فإن تكاثر الهويات القومية يثير إمكانية الاستجابات المختلفة للشكل الكروي أو الكوكبي .

ومع أن هناك اتجاهاً إلى أن من شأن العولمة وجود ثقافة مهيمنة واحدة . أوربية أمريكية تلغي الثقافات المحلية والفردية فإنه لابد من ذكر مسألتين هامتين :

أولاً : رغم وجود علامات مقنعة بشأن اشكال ثقافية عابرة للقوميات (مشاهدين - حركات - قضايا . نمط حياة) فإن ذلك لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دليل على عملية حتمية للدمج الثقافي ذلك أنه ومثلما أشار بعض الدارسين فإن هذه الدعوى لا تراعي أنه في ذات الوقت الذي تدخل في قوى مختلفة وبشكل سريع من المراكز الرأسمالية نحو المجتمعات والدول الحديثة فإن هذه القوى تتعرض لعملية تدجين وتوطين أي جعلها محلية بطريقة أو بأخرى وهذا يصدق على الموسيقى . الموضة . المساكن وحتى الدساتير . وهكذا فإن الثقافات يمكنها إعادة إنتاج وتكوين نفسها وبالذات عن طريق تدجين أو توطين وتأميم الأشكال الثقافية العابرة للقوميات .

إذن هناك عمليتان في وقت واحد : المسألة العالمية للعالم المعاش وجعل الكوكبة أو العولمة شأناً محلياً .

ثانياً : إن هناك دلائل قليلة على فقدان الثقافات المحلية الاستقلالية . بل والأهم أن هناك دلائل ضعيفة على فقدان القومية لقوتها أوسطوتها أو على اختفاء الثقافة القومية خاصة وإن الدولة القومية مازالت الفاعل الرئيسي الأول في النظام الدولي السائد (12) .

وبذلك لابد من التمييز بين عملية تنميط وتوحيد الاستهلاك المادي والثقافي كأحد ظواهر فعل الشكل الجديد للعولمة وبين العولمة كإيديولوجية تحاول إظهاركل ذلك كأنه المنقذ الحديث من الضلال .

إذن رغم أن التطور بلغ حداً يجعل الاحساس بأن العالم قرية صغيرة أقوى مما كان عليه الأمر في أي مرحلة سابقة وبوجود منظومة عالمية لها أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية والثقافية

والاعلامية التي تنقل نماذج الغرب إلى كل مكان في ذات الوقت الذي يتعزز فيه الاعتماد المتبادل . فإن السمات الجديدة لمستقبل النظام العالمي لم تتبلور بعد وبالتالي فإن هناك احتمالات متباينة ممكنة.

فإذا كانت أهم معالم العولمة إدارة النظام الاقتصادي على أساس آليات السوق كما يقول سمير أمين ليست ظاهرة خارجية مستقلة عن سمات التكوينات الاجتماعية الملموسة ، فهي ليست نظاماً مستقلاً تحكمه عقلانية اقتصادية بحته كما تدعي الاديولوجية السائدة (13) .. وعلى الرغم من السيادة الحالية لخطاب الايديولوجيا الليبرالية عالمياً إلا أن سمات هيكل العالمية المستقبلية لاتزال محوطة بالضباب بسبب تفاعل عوامل ثلاثة حديثة وهي الثورة التكنولوجية والعالمية المالية وتطور القدرة التنافسية المقارنة للولايات المتحدة واليابان وأوربا .. فهناك احتمالات عديدة لتركيب هذه العوامل بأشكال مختلفة (14) .إن تطور ظروف المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا هو العنصر الذي سوف يحدد سمات العالمية سواء كانت قد اتخذت شكلاً مندمجاً عالمياً أو شكلاً هيكلياً ثلاثي القطبية .

إن فرضية العولمة تفترض تخلي القوى الوطنية والاجتماعية من ضحاياها عن الدفاع عن مصالحها ولاشك أن هذه تفترض المستحيل .

إن في ذلك دعوة إلى الاكتشاف والبحث عن بدائل جديدة وإطلاق الحرية للفكر ... وعلى العرب بهذه المناسبة أن يقرروا كيف يمكن التعامل مع مواجهة تيار العولمة الايديولوجية وإذا لم يحدث ذلك فإن العولمة ستكون أكثر ضرراً خاصة إذا ما أخذت منحى صدام الحضارات الذي تنبأ به صمويل هنتنغتون .

الهوامش :

1 بول سالم " الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة في القرن الحادي والعشرين .. ندوة العرب والعولمة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1997ف ، ص 1 .

2 حسين معلوم " التسوية في زمن العولمة التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي ندوة التطورات العالمية والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، 1997 ، القاهرة ، ص 3 .

3 عزمي بشارة " إسرائيل والعولمة بعض جوانب العولمة إسرائيلياً ندوة العرب والعولمة ، ص 1 .

4 نفس المصدر السابق .

5 محمد عابد الجابري ، ص ص . 140 141 .

6 يعبر عن هذا الرأي برهان غليون .. انظر نايف عبيد العولمة .. والعرب .. المستقبل العربي ، العدد 221 يوليو 1997 ، ص 28 .

7- Richard Falk, State of siege : Will Globalization Win Out ? international affairs, Vol. 73, no. 1, Jan 1997 PP. 124-135 .

8 حسين معلوم ، المصدر السابق ، ص 4 .

9- Barry Smart, Postmodernity , London ; Routledge, 1994 PP. 140-141 .

10- Andrew Linklater, " The A chievements of Critcal theory " In, Steve Smith et al, (ed) international theory : Positivism And Beyopnd, Cambridge; University Press, 1996, PP. 287-289.

11- Barry Smart, OP. Cit. P. 142 .

12 نفس المصدر ، ص ص ، 143 144 .

13 سمير أمين بعض قضايا المستقبل ، ص 7

14 James Rosecnau, The united Nations in A Turbulent World, Bowlder & London; Rienner Publishers, 1992, PP. 26-31.

التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة

الحاجة إلى تنمية شاملة

د . شعبان الطاهر الأسود
جامعة السابع من أبريل

في هذا البحث سأقوم باختيار مجموعة مهمة من الأسئلة في ميدان العلاقات الدولية ، بوجه التحديد والعلوم الاجتماعية على العموم . فالعديد من الكتاب يعتبرون أن دراسة العلاقات الدولية تكتسي طابعاً اجتماعيا باعتبارها أولا وقبل كل شيء ظاهرة ذات طبيعة دولية . إنها علم اجتماع منظور إليه من زاوية دولية ، نظرا لأن موضوعه هو الدراسة الاجتماعية للمجتمع الدولي . لأجل ذلك يمكن اعتبار نظرية العلاقات الدولية كعلم اجتماع الحياة الدولية ، نظرية اجتماعية للمجتمع الدولي . على أن هناك من يعتبر أن العلاقات الدولية فرعا من فروع علم الاجتماع الذي يهتم بالمجتمع الدولي (1).

على أية حال أردت هنا الإشارة إلى ذلك فقط نظرا لتشابك الموضوعات التي تناولتها العلوم الاجتماعية بالدراسة .

على وجه التحديد سأختبر ظاهرة ومشكلة التفاوت سواء أكانت في المكانة أم في الثروة . لأن جل المهتمين بدراسة العلاقات الدولية نجدهم قد تجاهلوا سواء أكان عن قصد أو عن غير قصد دراسة وتحليل هذه الظاهرة بين الدول المختلفة والتي تشكل الكرة الأرضية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الدراسات المتعلقة بالقانون الدولي والمنظمات الدولية قد ركزت على المعايير والقواعد إلى جانب القرارات والمحادثات الدولية ، بمعنى أنها تناولت الصراعات الدولية ووسائل حلها ، ولم تعط اهتماما كبيراً لمواضيع التفاوت في الموارد والمقدرات والاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الدول المختلفة .

لأجل ذلك كان لابد من الاهتمام بظاهرتي عدم التكافؤ في توزيع الموارد الطبيعية والدخل العالمي لما لها من أثار على عمليتي حفظ السلم والأمن العالميين .

المختصون في دراسة التنمية استخدموا مصطلحات التنمية والتحديث والتقدم استخدامات مختلفة إلا أنها في غالب الأحيان تتداخل مع بعضها البعض ، فتعرف التنمية بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الانسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير في أي مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته ، أي أنها عملية تغيير مقصودة وموجهة ، لها موصفات معينة تهدف إلي إشباع حاجات الانسان .

ويعرف التحديث بأنه تطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الانساق الاجتماعية كافة من أجل تقدم المجتمع وزيادة رفاهيته وإزالة العوائق التي تحول دون تقدمه سواء أكانت هذه العوائق اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ، على أن التقدم يعني جميع الجوانب المادية والفكرية للمجتمع وهو يحمل معنى معيارياً قيمياً ، فاستخدامهم لهذه المفاهيم كان من أجل أن يتمكنوا من توضيح

الاختلافات بين الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة إذا جاز التعبير ، الأكثر من ذلك نجدهم يعتقدون بأن التقدم المحقق في أي دولة من الدول بالإمكان قياسه وملاحظته سواء من الناحية الاقتصادية أم السياسية أم في المجال الاجتماعي . هذا يجعل من الممكن وضع تصنيف عام للدول فيما إذا كانت متقدمة أو هي في طور النمو أو متخلفة . يعاب على تلك التصنيفات أنها لا تأخذ في الاعتبار الموروث الحضاري الخاص بكل دولة على حدة باعتبار أن المقاييس الخاصة بالمجال الاجتماعي في جل الأوقات تتصف بالخصوصية .

لأجل ذلك سأقوم بطرح البدائل التنموية التي تخرج بالعالم من التخلف إلى التقدم والتي تناولتها النظرية العالمية الثالثة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي . باعتبارها تمثل تراكمية الموروثات الانسانية عبر مسيرتها الطويلة نحو الحرية والانعتاق .

مظاهر التفاوت :

شهد العالم في القرن العشرين مستوى عالياً من النمو والتطور في العديد من المجالات مثل عدد السكان والانتاج إلي جانب تبادل السلع والخدمات ، وإذا ما أخذنا سنة 1950 افرنجي كنقطة بداية ، فإننا نجد أن ما وصلت إليه البشرية اليوم ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين ، سيؤرخ له المهتمون في كافة المجالات في المستقبل على أنه أساس النمو والتطور وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول إلى جانب التفاوت في المقدرات والظروف المعيشية بين دول الشمال الغني والجنوب الفقير .

الاحصاءات تشير إلى أن الناتج الاقتصادي العالمي في عام 1980 افرنجي بلغ حوالي 11.7 ترليون دولار موزعة حسب الآتي : الدول الغنية والمتقدمة صناعياً والتي تشكل حوالي 23٪ من سكان العالم قد استحوذت على 77٪ من ثروة العالم : والدول النامية والتي في طور النمو كانت حصتها 23٪ من الثروة العالمية على الرغم من أنها تشكل 77٪ من سكان العالم ، بالإضافة إلى أن هذه الحصة تتذبذب من حين إلى آخر سلباً منذ ذلك الحين (1)

تجدر الملاحظة هنا إلى أن الناتج العالمي ربما يكون بمقدوره أن يواجه الزيادة المطردة في عدد السكان . إلا أن المثير للجدل هو هل بالإمكان تحقيق توزيع عادل متساو للسلع والخدمات المنتجة عالمياً ، فحتى فجر الثورة الصناعية 1770 – 1780 لم تكن كل الدول قد قدمت أحصاءات تقريبية على الانتاجية والاستهلاك والتجارة الخاصة . في القرن التاسع عشر ، الصناعة أسهمت في النمو الاقتصادي في بلدان أوربا بنسبة 3٪ تقريباً واستمر ذلك حتي الأزمة الاقتصادية الدولية الأولى 1930 افرنجي . في الفترة التي أعقبت الحرب الكونية الثانية شهدت انطلاقة جديدة فزاد النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 5٪ سنوياً ، نسبة هذا النمو المحقق في دول غرب أوربا والولايات المتحدة اتخذت كأساس للمقارنة بين دول الشمال ودول الجنوب في المستوى المعيشي على الرغم من أنها مقارنة مع الفارق في الفترة من 1973 – 1978 افرنجي الاقتصاد العالمي شهد نسبة نمو قدرت بحوالي 38٪ سنوياً هذه النسبة تراجعت مع بداية الثمانينيات وذلك نتيجة التوسع في المشاريع الاقتصادية إلي جانب الزيادة السكانية المفرطة والتي بلغت الضعف خلال أربعين سنة تقريباً . (2) هذا الأمر نتج عنه حاجة ملحة إلى الإمدادات العالمية لتحقيق الانسجام الدولي والتي تطلبت زيادات هائلة في حجم وقيمة التجارة الدولية . الدول الصناعية الرأسمالية أمريكا اليابان وألمانيا الغربية والتي تمثل 9٪ من سكان العالم كانت حصتها في العام 1978 افرنجي 40٪ من الانتاج العالمي . فالمستوى الرفيع من التجارة المحقق بين هذه الدول يعتبر مؤشراً للاعتماد المتبادل بين التقنيات الاقتصادية المتقدمة ، هذا يدل على أن هذا النوع من العلاقات يؤثر في تعاون المجموعات الإقليمية

أكثر منها عن التبادل التجاري العالمي .

تحول الاقتصاد الدولي من اقتصاد قائم على النظم والمجموعات الإقليمية إلى اقتصاد قائم على شبكة التجارة الدولية يتطلب إعادة النظر في السياسات الخارجية لتلك الدول المشار إليها . لنفترض أن الاعتماد المتبادل يعني الاستغلال الأمثل للموارد ، هذا يؤدي إلى ضرورة تخفيض العوائق التجارية الخاصة بانساب السلع إلا أن هذا الأمر في ظل عدم التكافؤ بين الدول النامية والمتقدمة أمر يبدو لي غير مقبول على الإطلاق لأنه يعني عودة الاستعمار وزيادة التخلف للدول النامية وخصوصاً أن جل حكوماتها ليست لها القدرة التي للولايات المتحدة ، فعلي سبيل المثال حكومة الولايات المتحدة تتدخل من حين لآخر لتعوض النقص التقني الذي تعانيه الشركات الأمريكية مقارنة بتلك التي في اليابان وذلك حفظاً على سوقها المحلي وإنتاجها . بينما في المقابل وبكل تعنت تطالب الدول النامية والتي هي بالكاد توفر الحد الأدنى لمواطنيها أن تفتح أسواقها بدون قيد أو شرط لانسياب السلع الاستهلاكية المنتجة في العالم الغربي الرأسمالي . الأمر سيؤدي حتماً إلى زيادة التفاوت والفوارق بين الدول الغنية والفقيرة لا إلى العكس .كرد فعل علي هذه المظاهر المتعلقة بالتفاوت في المقدرات والمستوى المعيشي أي عدم التكافؤ في الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة . اختارت الدول النامية استراتيجية الصمت لتكون فاعلة في تغيير النظام الاقتصادي العالمي . هذه الاستراتيجية تدعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة في النمو والتوزيع الاقتصادي . فهي تدعو أي هذه الاستراتيجية إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية العالمية بطريقة عادلة . منظور هذه الاستراتيجية متفائلون بأن الدول الصناعية بمقدورها أن تختار الطريقة السليمة التي تتصف بالواقعية ، وذلك بتبني سياسات تقلل من التفاوت الاقتصادي بين دول الشمال الغني والجنوب الفقير بالأضافة إلى أنها تقلص من التوترات في اقتصاديات العالم النامي .

مبررات دول العالم النامي التي تدعو إلى إقامة النظام الاقتصادي الجديد اعتمدت على الإحصاءات والرسوم البيانية التي توضح مظاهر التفاوت بين الدول المختلفة في شتى المجالات ، فعلى سبيل المثال دخل الدول الصناعية بلغ ثلاثة عشر ضعف الدول النامية في العام 1972 ف . ومنذ ذلك الوقت عوض أن تتحسن هذه الوضعية زادت سوءاً . المبرر الآخر اشتمل على تركز النمو التجاري العالمي في يد مجموعات الشركات المتعددة الجنسية والتي حققت أرباحاً تجارية قياسية على حساب معاناة شعوب الدول النامية .

هذا الطلب الخاص لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد عرض ونوقش بصورة متكررة في المقالات والمؤتمرات الخاصة لمنظمة العالم النامية الاقتصادية مثل مؤتر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعد بجنيف 23 مارس 1964 حضر هذا المؤتمر 120 دولة كان من بينها 77 دولة نامية ، ومن هنا أتت تسمية مجموعة " 77" وينعقد هذا المؤتمر منذ ذلك الحين بانتظام كل أربع سنوات . (3)

على أية حال بالإمكان تلخيص المطالب الاقتصادية المتكررة للدول النامية على النحو التالي :

1- الدول المتقدمة مطالبة في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى ، بإعادة توزيع الاعتمادات المالية العالمية . فمن غير المعقول ولا المقبول استمرار تلك الوضعية التي يكون فيها ثلثا سكان العالم يعيشون في الدول النامية وحصتهم بالكاد تبلغ 5٪ من الاعتمادات المالية الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي ، أداة الاستعمار العالمي الجديد بينما الثلث الآخر يستحوذ على 75٪ من هذه الاعتمادات .

2- يجب أن نوجه المساعدات التقنية والمالية إلى مشاريع البينية الأساسية والمشاريع ذات الصلة المباشرة لسد الاحتياجات الاساسية لشعوب البلدان النامية وذلك لكي تتمكن هذه الدول من إعادة توزيع مقدراتها وخططها بطريقة ناجحة . على أنه من غير العدل أن تتحصل الدول النامية على مبالغ زهيدة مقابل صادرات الدول النامية 200 مليون دولار تتحصل منه الدول النامية المصدرة على 30 مليون دولار بينما الفارق والذي يبلغ 170 مليون دولار يذهب إلى الوسطاء والذين هم في الغالب من الدول المتقدمة ، وذلك في شكل تعبئة ونقل وغيرها .

3- الدول الصناعية الكبرى مطالبة بتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع التي يتم إنتاجها في العالم النامي .

4- الدول الصناعية عليها أن تزيد من حجم مساعداتها الخارجية للدول النامية هذه المساعدات يجب أن تتخذ شكل الواجبات والالتزمات عليها ، لا شكل الهبات والصدقات .

5- على الدول المتقدمة أن تقبل وتشجع بقدر وافٍ دور الدول النامية في اتخاذ القرار في المحافل الاقتصادية الدولية . فكيف يقبل في عالم يتبرجٌ في الحديث على حقوق الانسان والعدالة والديمقراطية أن نجد أكثر من ثلث سكان العالم لديهم أقل من ثلث الأصوات في المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

هذا بعض من مظاهر التفاوت بين الشمال الغني والجنوب الفقير ، والذي اشتمل على التفاوت في النمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل بأشكاله المختلفة بين دول العالم والذي أسهم في إثراء مواضيع العلاقات الدولية .

الاستراتيجية التي صممت بعد الحرب العالمية الثانية لتقليل الفارق وتضييق الهوة بين الدول الغنية والفقيرة أطلق عليها اسم التنمية . وانتشر هذا المصطلح بشكل واسع لأن أغلبية الدول النامية قد حققت استقلالها السياسي ولأن الدمار قد طال جل دول العالم جراء تلك الحرب ، الأمر الذي تطلب بناء ما دمرته الحرب ، وكاستجابة لمتطلبات الشعوب المستقلة التي وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه مقارنة بتلك المجتمعات المتقدمة . وجاء هذا الإدراك نتيجة الاتصال الواسع بين الشعوب عن طريق وسائل الاعلام والبعثات إلى جانب تبادل الزيارات المختلفة .(1)

التنمية الاقتصادية :

يشير هذا المفهوم إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال الأنتاج ، (2) وجل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية أرجعوها بشكل متوازٍ مع تحقيق التقدم الصناعي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد المحقق في الدول المتقدمة ، على اعتبار أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الانتاجية الاقتصادية ، وهي بهذا المعنى تعتبر غاية ، تستهدفها المجتمعات المتقدمة ، والمتخلفة على حد السواء . وإذا ما جاز بالمدخل السائد الآن ، لقياس التنمية الاقتصادية المحققة والذي سأتي على ذكر مساوئه لاحقاً . فإن مسؤولية وواجب الدول النامية ، هي إيجاد طرق وأساليب فاعلة ، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم صناعياً على وجه العموم ، حتى تتمكن تدريجياً من تقليص الفجوة بينهم وبينه ، فالدولة التي تعد قد حققت مستوى معتبراً من النمو ، هي تلك الدولة التي استطاعت أن تحقق ألفي دولار ، أو أكثر لمتوسط دخل الفرد ، على أن هذا المقياس ، قد صمم أصلاً لترويج سلعهم الاستهلاكية والكمالية ، لأنه في حالة انخفاض متوسط دخل الفرد عن ذلك في الدول النامية ، لن يتمكن من شراء سلعهم الاستهلاكية ، وبذلك يضمنون سوقاً استهلاكية لمنتجاتهم لا أكثر . الأمر الآخر أو المقياس الآخر هو ذلك المتعلق باستطاعة الدولة تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي إنتاجي ، قادر على توفير الغذاء الضروري لمواطنيها ، إلى اقتصاد

صناعي حضري ، بكل ما له من تبعات سواء أكانت متعلقة بنقل أو استيراد التقنية ، أو المشاكل الاجتماعية ، والأمراض الناتجة عن الحضرية .

على أية حال ، هناك مؤشرات أخرى ، دالة على تحقيق النمو ، كتلك المتعلقة بتحسين ، وإنجاز مشاريع البنية التحتية ، والطرق والكهرباء والأدوات والآلات الميكانيكية اللازمة للتحول إلى الصناعة ، إلى جانب رأس المال اللازم لتحويل هذه المشاريع التي هي بالضرورة ، ستكون فاعلة بطريقة أو بأخرى ، في تحسين مستوى حياة الأفراد ، إلا أنني في هذا المجال ، أعتقد اعتقاداً جازماً بأن الدول التي هي في طور النمو لن تحقق أي مستوى معتبر ، من التنمية الاقتصادية ، مالم توظف أو توظب امكانياتها الذاتية في ذلك سواء أكانت بشرية أو مادية ، لأن استيراد القوالب الجاهزة يجعل تلك الدولة تدور في فلك التبعية ، الأمر الذي يحولها ، كما اشرت ، إلي سوق استهلاكية لمنتجات العالم الرأسمالي ، أو إلى منتج للعمالة الرخيصة الذي قد ينتج عنه فقدانها لسيادتها ، فبدل من أن تقلل الفارق بينها ، وبين الدول المتقدمة ، تزداد فيها البطالة ، وتكتظ مدنها بالسكان الريفيين ، الذين تركوا الزراعة بحثاً عن العمل في المصانع الموجودة في المدن .

علماء السياسة والاقتصاد السياسي إلى جانب بعض الاجتماعيين ، استخدموا مقياساً تجريبياً للتنمية ، فتحدثوا عن توضيح المرحلة الانتقالية بين التخلف والتنمية ، وهذه المرحلة التي اصطلح على تسميتها بنقطة الانطلاق ، والتي يصلها المجتمع عندما يتم التغلب على معوقات التغير والتحديث ، ويتم فيها القضاء على المقاومة التقليدية التي تقف أمام الانطلاق الاقتصادي ، تم التاريخ لهذه المرحلة في البلدان النامية بفترة الستينات من القرن العشرين ، أي تاريخ استقلال جل البلدان والدول التي كانت مستعمرة من قبل الغرب الاستعماري . فقد حملت هذه الفترة أمال وطموحات كبيرة للتنمية في كل المحافل الدولية ، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة اعتبار تلك الفترة فترةً للتنمية وركزت على الدراسات والتوصيات المختلفة حول الوسائل الفعالة لتحقيق التطور والحداثة .

علي أية حال ، هذا النشاط والهمة قد تحطم على صخرة الواقع ، وتدريجياً بات واضحاً أن الهوة بين ما يسمى بالعالم المتقدم والعالم النامي لم تقلص ، في المقابل زاد الفارق مع تقدم الوقت ، والأكثر من ذلك نجد أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن الفارق بين الدول الغنية والفقيرة لن ينتهي ما دامت أنماط التفاوت في التوزيع العالمي للثورة ، والقوة العسكرية إلي جانب الاحتكار التقني بقيت مستمرة من قبل الامبريالية العالمية .

المخاطر البيئية والاجتماعية والنفسية في هذه الفترة و التي اصطلح على تسميتها (مابعد الصناعية) والمتمثلة في التلوث البيئي والأقليات ، والاغتراب ، وارتفاع معدل الجريمة والتفكك العائلي ، الأمر الذي حدا بمجموعة من الباحثين والمهتمين على التنبيه إلى المخاطر الناتجة من تلك المشاكل على الدول المتقدمة والتي صاحبها في نفس الوقت محدودية النمو في الدول النامية . لأجل ذلك نجد أن مدرسة الاقتصاد السياسي تدعو إلى المضي بخطىً واثقة في النمو الاقتصادي ، حتى وأن كان باطيئاً ، على أن يوزع ناتجه توزيعاً عادلاً ، بينما مجموعة من علماء الاقتصاد يعبرون على أن الحاصل الكلي للنمو وحده ليس مؤشراً فاعلاً لأداء أي مجتمع من المجتمعات . وجهة نظرهم ، بالرغم من السعادة ، أمر نسبي ألا أنها يجب أن توسع القاعدة العريضة ، وأن توزع الثروة توزيعاً عادلاً ، حتى نستطيع بعدها القول إن هذه الدولة قد حققت نمواً معتبراً وأن أداتها السياسة فاعلة .

إن نموذج التنمية الاقتصادية الذي على الدول النامية اتباعه ، يجب أن يكون مختلفاً عن النموذج

الغربي ، فالتنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات يجب أن تستند إلى خطط يصنعها المجتمع وفقاً لما يحتاجه بالفعل ، وأداتها في ذلك ملكية تامة لمقدراتها ، والمتمثلة في هذا الجانب في امتلاكها لمقرراتها . إن النظرية العالمية الثالثة " فكر معمر القذافي " ، في جزئها الثاني (حل المشكل الاقتصادي) حددت الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي لكي تحقق التنمية الاقتصادية المبتغاة على هذا النحو :-

1- النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد الذي تبشر به النظرية العالمية الثالثة ، هو نشاط إنتاجي يهدف بالدرجة الأولى إلى إشباع الحاجات . إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع . (1) هذا لا يعنى بأي حال من الأحوال ، أن الادخار غير مسموح به ، بل بالعكس فإذا ما ادخر أحد الأفراد من حاجاته ومن إنتاجه الذاتي ، دون استغلال أو سرقة لحاجات ومجهودات الآخرين ، فلا بأس بذلك .

2- إن سعادة وحرية الانسان تكمن في تحرير حاجاته ، وأن حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجاته .. ففي الحاجة تكمن الحرية . ووطأة الحاجة تؤدي في جل الأوقات ، إلى استعباد أنسان لآخر ، كذلك الاستغلال نجد أن سببه الحاجة ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجة الإنسان ، من هنا نجد أن النظام الاشتراكي الجديد . (2) قد أتى ليحرر حاجات الإنسان المادية والمعنوية ، الأمر الذي نتج عنه تحقيق حريته .

3- إلغاء نظام الأجرة وقيام نظام الشركاء ، فنظام الاجرة يقوم على استغلال أرباب العمل للعمال ، إلى جانب أن نظام الأجرة يخلق نوعاً من عدم المساواة الذي يؤدي إلى خضوع العمال إلى أرباب العمل . إن الاجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد ، إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره . (3)

من هنا نجد أن خلاص الأجراء من الظلم والعبودية ، هو قيام نظام الشركاء الذي تتحقق فيه آدمية الأنسان ، وتنتفي فيه تلك العلاقة الظالمة الموجودة بين العامل ورب العمل ، لأن الجميع يصبح شريكاً في الانتاج وظاهرة البطالة ، إلا أنه في نظام الشركاء يزداد الانتاج لتزداد الحصة ليتم الإشباع الأمثل للحاجات .

4- المساواة بين عناصر الإنتاج ، إن عناصر الإنتاج مهما تعددت فهي لا تحرج عن كونها ثلاثة عناصر أساسية ، هي مواد إنتاج ووسيلة إنتاج ومنتج ، وهي متساوية من حيث أهميتها في العملية الإنتاجية ، لأنها لا تتحقق إلا بوجودها ، لأجل ذلك فإنه يجب أن تكون متساوية الحصص ، وفقاً للقاعدة الطبيعية للمساواة .(1)

5- في المجتمع الاشتراكي الجديد يتم القضاء على كل مظاهر الاستغلال وعوامله المتمثلة في الأجرة والاتجار والإيجار .

6- الملكية ، النظام الاشتراكي الجديد عرض حل مشكلة الملكية على النحو التالي :-

الحاجات الضرورية كالسكن والمركوب والمعاش ... وجب أن تكون ملكيتها خاصة ومقدسة . ملكية وسائل الإنتاج يجب أن تتم في حدود إشباع الحاجات ، وفي حدود القدرة والجهد الخاص لاستعمالها . ملكية اشتراكية يكون فيها المنتجون شركاء في الإنتاج لا أجراء ، ولما للأرض من أهمية

أوضح النظام الاشتراكي الجديد بأن الأرض ليست ملكاً لأحد ، ولكن لكل إنسان الحق في استعمالها ، والانتفاع بها في حدود مقدرته ، وإشباع حاجاته دون استغلال للآخرين .

7- النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد إما أن يكون إنتاجياً ، ويكون فيه العمال شركاء لا أجراء ، كما أوضحت سالفاً . وإما أن يكون خدمةً عامة يؤديها الفرد إلى المجتمع ، ومقابل ذلك يتكفل المجتمع بإشباع حاجات من يقومون بأدائها . وإما أن يكون منتجاً لصالح نفسه دون استغلال للغير وفي حدود إشباع حاجاته .

في اتباع وتطبيق هذه المبادئ تتحقق التنمية الاقتصادية الفاعلة ، لأنها غاية النشاط الاقتصادي في المجتمع الجماهيري .

التنمية السياسية :

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية للإشارة إلى مجموعة من المعلومات الاجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية ، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية . على أن أساليب المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر بينما في الواقع لا نجد للديمقراطية إلا أسلوباً واحداً ونظرية واحدة ..... فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية . (2) على أنني بعد أن أعرض وجهات النظر المختلفة في هذا المجال ، سأتناول الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم التي تناولتها النظرية العالمية الثالثة في فصلها الأول .

علي أنه مهما كان نوع التنمية السياسية المبتغاة ، يجب أن تقوم وتقدم حلولاً لمشاكل الجماهير ، فعلى المجتمع المدني والدولة على وجه العموم ، القيام بدورها بكفاءة عالية ، التي منها تحقيق الأمن لأفرادها ، ورفع مستواهم المعيشي ، ومواجهة المشكلات الداخلية ، وحل الصراعات المحلية ، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الاقتصادية وتحقيق مستوى معيشي مناسب لأفرادها .

على أية حال ، في مجال التنمية السياسة ، هناك جدل واختلاف واسع في وجهات النظر التي تناولتها ، فهل النظام البرلماني والجمهوري الغربي يعتبر أكثر النظم السياسية تطوراً ؟ أو هل النظم الشيوعية ، التي توصف في بعض الأحيان بالإشتراكية ، تقدم لنا نموذجاً مثالياً لشكل الحكومات ؟ أو هل النظام الجماهيري الديمقراطي القائم على سلطة الشعب ، والمشاركة السياسية التامة للجماهير يقدم لنا الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم ؟ هل علينا ، نحن شعوب الدول النامية ، أن نعتبر النظم السياسية ، على مختلف أنواعها ، والسائدة في العالم الغربي تمثل نموذجاً عصرياً للدول النامية للاقتداء به . وكما هو متوقع في الشرق والغرب على حد سواء ، في دعواهم وكتاباتهم وتراثهم الفكري ، يمجدون نماذج وأنظمة الحكم السائد لديهم ، والأكثر من ذلك نجدهم يصنفون على هرم الحضرية متناسين أن الأخرين أيضاً ، لديهم موروثهم الحضاري الذي يجعلهم يتمسكون باختياراتهم .

" ألموند وباول " اللذان أسهما إسهاماً جديراً بالملاحظة في إثراء حقل التنمية السياسية ، اعتبرا أن الوظائف المختلفة والتخصص للوكالات والفروع الحكومية ، إحدى المظاهر المهمة في التحضر ، فنجدهما يعتقدان أن المجتمعات الأكثر بدائية هي تلك المجتمعات التي تتعدد فيها الوظائف للقائمين عليها . فهم يقومون بكل شيء . (1) على أنني أتساءل ، إن كان ما يعتقد أنه صحيح ، لماذا لم يوضحا خصوصيات تلك النظم ؟ وما هي الأسباب التي دعت إلى ذلك ؟ ولماذا هذا المقياس ؟ باعتبار

أن الظواهر الاجتماعية ، بما فيها الظاهرة السياسية لا تحتمل هذه الأحكام القيمة المتحيزة ؟ إلى جانب ذلك نجدهما يعتقدان أن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي لديها تخصص في الوظائف الموكلة إلى الأفراد والمؤسسات المتخصصة ، لأنهما يعتقدان أن هذا التوزيع يسهم في عملية صنع القرار الجماعي ويحد القرار الفردي ، متجاهلين عن قصد أو غير قصد أن القرار الحزبي هو في مجمله فردي حتى وإن كان ليس فرداً ، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق ، لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة .. أو الرؤية الواحدة .. أو الثقافة الواحدة .. أو المكان الواحد .. أو العقيدة الواحدة .(2) على أنه تجدر الإشارة هنا إلى التخصص وتقسيم العمل ، حتى في العالم الذي يعتقد أنه بدائي ، لديه آلية لتوزيع المهام والاختصاصات القائمة على التجربة وتراكمية الخبرة .

في المقابل نجد الشيوعيين يرفضون الوصف والتوصيف الرأسمالي ، ويعتبرون أن التنمية السياسية وفقاً لذلك هي ضرب من الخيال ، ويعتقدون أن نماذج النظم الاشتراكية للحكم هي تجسيد للعنصرية ، فنجدهم يرفضون المذهب الرأسمالي الحر السائد في الغرب ويصورونه على أنه تمثيلية يدفع ثمنها العمال ، إلى جانب ذلك يشيرون إلى أن اهتمامات العمل الكبيرة في العالم الغربي ، قد أدت إلى فساد النظم السياسية ، بما فيها الأحزاب السياسية والنظم والمؤسسات الحكومية الأخرى.

وبالرغم من أن الشعوب في الغرب تواصل انخداعها بوهم الحرية ومحدودية مشاركتها في النظام السياسي . لكن الحقيقة والكلام مازال للماركسيين ، إن هذا الأمر لا يمس أصحاب رؤوس المال الكبيرة الذين هم فقط لديهم فرصة للعب أدوار سياسية مهمة ، بل نجدهم يذهبون إلى أبعد من ذلك ، نجدهم يجادلون بأن التشريعات الغربية تعكس اهتمامات الفئات الغنية التي تجني الفوائد الطائلة من خلال الشركات والمؤسسات المالية الرأسمالية ، ويتجاهلون مطالب ورغبات وحاجات العمال الأجراء . لأجل ذلك هم يطرحون بشدة حتمية وضرورة الثورة في الغرب الرأسمالي ، باعتبارها إحدى العوامل المهمة إذا ما أراد العمال والفئات الكادحة إيجاد مجتمعات مقامة على العدل ، على أساس من الكل حسب قدرته ، إلى الكل حسب حاجته . لأول وهلة تبدو هذه الثورة مقبولة لأنها تحقق العدالة ، ولكن ما الضمان أن لا تسيطر فئة قليلة التي في الغالب تكون الحزب الشيوعي الذي في ظاهره يمثل إرادة العمال ، الأمر الذي ينتج عنه إدارته للدول وجل الشواهد الماضية شاهدة على ذلك بطريقة ديكتاتورية ، هذا سيجعل من الثورة التي انشأت الدولة غنيمة لتلك الفئة . لأنه من الناحية التطبيقية ، وكما أشرت ، فإن الإحزاب الشيوعية أصبحت مؤسسات حكومية دائمة . فتجاهلت الحقوق المدنية والحريات إلى جانب ، تبنيها لنمطية النمو الثابت لبروقراطية الدولة ، إلى جانب أنها جعلت من أولوياتها التقدم الصناعي والمحافظة على نظامها السياسي في مواجهة تأثير الرأسمالية الغربية الامبريالية ، الأمر الذي صدق معه أن الاشتراكية لم تتحقق بعد لكي نقول أنها انهارت ، من أهم الانتقادات التي وجهت إلى المسار الاشتراكي للتحضير ، إن الملكية العامة لوسائل الإنتاج وضمان أجور العمال والعمل قد أسهمت في الحد من القوة الاقتصادية في الإسهام بطريقة فعالة في نوعية الإنتاج ، وتحسين المستوى الاقتصادي بما يحقق عائداً كافياً إلى جانب أثره في محدودية النمو الاقتصادي نفسه ، وتدني مستوى الخدمات والسلع المنتجة .

في هذا الخضم دول العالم النامي تسعى جاهدة للحفاظ على هويتها ، والحد من سيطرة الإيديلوجيات الشرقية والغربية على حد سواء في مجاليها الثقافي والسياسي . فهي تأمل أن تطور نظماً وأنواعاً من السلطة التي تتلاءم مع اقتصاداتها الضعيفة بفعل الغرب الامبريالي ومؤسساته المالية ، لأجل ذلك وببعض الاستثناء نجد أنماط الحكم في الدول النامية تتذبذب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

فالمشكلة الرئيسية في الدول النامية ، هي أنها تخلفت إلى حد ما من التطور الاقتصادي ، بالمقارنة بذلك الذي حدث في الدول الصناعية ، فالازدحام السكاني ، وضعف الإنتاجية وضعف التبادل التجاري وتغلغل النفوذ الأجنبي ، اصبحت من السمات المرافقة والثابتة للدول النامية . الأمر الذي جعل من تعريف الدول العصرية يختلف باختلاف المعطيات الخاصة بالفكر السياسي السائد والموروث الثقافي إلى جانب الحجم و الموقع ، على أنني أعتقد جازماً أن الدولة العصرية التي ستسود القرن القادم هي الدولة القومية التي أسسها المعنوية اللغة والدين والتاريخ وأ سسها المادية المصالح الاقتصادية الواحدة والأصل والعرق .

فالثقافات الوطنية في كل المجتمعات تنهج في تعريفها للعصرية السياسية وفقاً لنسقها القيمي السائد . فاختيار النموذج المثالي للنظام السياسي من وجهة نظر علماء السياسة والتنمية السياسية ، يعتمد على الفلسفات المحلية والقيم المنظمة فالبعض ، وأعني هنا الدول النامية ، تفضل النموذج الغربي الرأسمالي والبعض الآخر يفضل النموذج الشرقي الشيوعي . إلا أننا هنا نعتقد أن النموذج الذي يعتمد على إرث الإنسانية في معاناتها وكفاحها من أجل الخلاص من أنظمة الحكم التقليدية ، هو المتمثل في النظرية العالمية الثالثة الفصل الأول (حل مشكلة أداة الحكم) .

فالديمقراطية في الكتاب الأخضر ترتبط بالشعب وترفض أي شكل من التدخل بين الشعب والسلطة ، لأجل ذلك أعتبرت هزيمة الديمقراطية هي هزيمة الشعب للشعب نفسه ، وأن الاحتلال أي أداة من أدوات الحكم سواء أكان مجلساً نيابياً أو حزباً أو طائفة من طبقة هو بمثابة الوسيط بين الشعب والسلطة والذي ينجم عنه في واقع الأمر إسقاط للديمقراطية الحقيقية فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ولا المجلس النيابي التي يتباهى الغرب بأنها أفضل الأشكال لتحقيق التنمية السياسية للمجتمعات النامية .

إن قيام المجتمع الجماهيري على أنقاض أدوات الحكم السائد في عالم اليوم يشكل اختياراً تاريخياً على طريق حل مشكلة أداة الحكم والتي تعد من المشكلات السياسية الجوهرية التي تواجه البشرية .إن هذا المجتمع أي المجتمع الجماهيري والذي يمثل حلم البشرية لتحقيق التنمية السياسية القائمة على المشاركة السياسية الكاملة ويتم فيه تدمير كافة أشكال الاحتكار حتى يتسنى للإنسان أن يكون حر الإرادة متحرراً من كافة أدوات القهر السياسي ، ويمارس سيادته وسلطته من خلال المؤتمرات الشعبية التي تعد الأسلوب العملي والصحيح لممارسة الديمقراطية المباشرة .
فالديمقراطية المباشرة لسلطة الشعب ليست أسلوب حكم فقط ولكنها أسلوب بنائي متكامل ، فالمؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية .

إن أي نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب ، أسلوب المؤتمرات الشعبية ، هو نظام حكم غير ديمقراطي . إن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليست ديمقراطية مالم تهتد إلى هذا الأسلوب . المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية .(1)

إن الحل الذي تقدمه النظرية العالمية الثالثة للمشكل السياسي ولتحقيق تنمية سياسية فاعلة يشعر فيها الإنسان بآدميته ويحافظ على كرامته ويمتلك فيها مقدراته المتمثلة في السلطة والثروة والسلاح ،

ليس حلاً دوبياً خيالياً بل أنه نتاج الفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الوصول إلي الديموقراطية ، وهي الثمرة النهائية للكفاح من أجل الديمقراطية .

التنمية الاجتماعية :

المفكرون الاجتماعيون اختلفوا في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه ، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعي ، بينما نجد فريقاً آخر يرى بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن ، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان ، أو الوصول بالفرد إلي مستوى معين من المعيشة ، أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة .

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن المهتمين بالعلوم الانسانية والاجتماعية على وجه الخصوص تعني التنمية الاجتماعية لديهم بأنها عملية يتم فيها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع .
كما أنها تعني لدى المختصين بالعلوم السياسية والاقتصادية بإنها الوصول بالإنسان إلى حد المعيشة أو مستوى لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم الدولة والمجتمع بتوفيره ، تتكاثف فيه كل الجهود والإمكانات المتاحة للمحافظة عليه .

على أنها لدى المصلحين الاجتماعيين تعني توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب والدخل الناتج عن ذلك العمل ، إلى جانب الأمن والأمان الاجتماعيين والتمتع بكافة الخدمات الاجتماعية المعنوية .

نخلص من هذا إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه هادفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد . (1)

فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمات وإنما تشتمل على العديد من الجوانب منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد لها الكفاءة لمجاراة الحياة العصرية على مختلف مستوياتها ، إلى جانب أنها تقيم بناءً اجتماعياً جديداً ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات .

على أية حال هناك جدل قائم حول مفهوم وأهداف التنمية الاجتماعية هو أعظم بكثير من ذلك الذي نجده يتناول التنمية السياسية والاقتصادية ، فكيف يتسنى أن نفرق بين ما يسمى بالمجتمعات المتقدمة وتلك غير المتقدمة أو التي هي في طور النمو .الثقافة الغربية الإمبريالية في جل الأوقات جاهزة لتقديم عروضها الخاصة بالتفرقة ، فهم يعتقدون أن المجتمعات التي هي في طور النمو هي مجتمعات بدائية ومتخلفة والمجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات العصرية الصناعية . فالمجتمعات البدائية والكلام مازال كلامهم تمتاز بالمؤسسات غير الرسمية وبتمركز القوة في يد فئة قليلة ، وغياب المشاركة السياسية وتفشي ظاهرة الأمية ، والعيش في جماعات محلية مغلقة ، وارتفاع نسبة المواليد والوفيات وتدني وانعدام الحراك الاجتماعي والجغرافي . في المقابل نجد المجتمعات العصرية المتقدمة تمتاز بالمؤسسات الرسمية المتخصصة وارتفاع مستوى المشاركة السياسية ، وانخفاض نسبة الأمية إلى جانب تعقد ورسمية العلاقات الاجتماعية .

في مجال التنمية الاجتماعية استخدم المهتمون مصطلحات ومقاييس مثل الحضرية والحراك الاجتماعي والتكامل والبناء الاجتماعي كخصائص لأنظمة التنمية الاجتماعية وعلى أساسها صنفوا المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ومجتمعات بدائية متخلفة فاعتبروا أن الدول الصناعية هي أقرب إلى

المجتمعات المتقدمة بينما الدول ذات النشاط الزراعي أقرب إلى المجتمعات البدائية متناسين أن هناك نوعاً من التكامل والاندماج الضروري للنشاطين الزراعي والصناعي . وأن الخصائص المشار إليها توجد بطريقة أو بأخرى في كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو هي في طور النمو .على أي حال هذه التفرقة تقود إلى العديد من الاختلافات فعلى سبيل المثال هل المجتمعات آكلة لحوم البشر أكثر تخلفاً في الخصائص الاجتماعية من تلك المجتمعات التي يموت فيها البشر بأعداد هائلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل .(1)

هل الوحدة والأنانية والاغتراب الناتج عن الأسرة الزواجية أفضل من الأسرة الممتدة حيث نجد الأجداد يعملون كمربين للأحفاد إلى جانب ما يمثلونه من أوجه التسلية والترفيه لهم ؟ الأكثر من ذلك ما الذي يجعل الفرد يفضل التلوث والاغتراب في الأحياء الفقيرة الملحقة بالمدن الصناعية عن الحقول المفتوحة والجو النظيف في قرية زراعية حتى وأن كانت حسب تصنيفهم متخلفة .

على أية حال هنا لا أرغب في أن أترك انطباعاً بأن الدول الصناعية هي دول متخلفة اجتماعياً وأن المجتمعات ذات الاقتصاديات غير الصناعية هي مجتمعات متقدمة اجتماعياً . إلا أنه في الحقيقة لابد من الإشارة إلى أن المجتمعات الانسانية تدفع ثمناً باهضاً ومعاناة جمة في تحقيقها لبرامج التنمية فيها على وجه الخصوص التنمية الاجتماعية .على أن هذه المعاناة لا تخلو منها المجتمعات التقليدية . لأجل ذلك لا يجب بأي حال من الأحوال أن نقارن النمو بالصناعة فقط ونتجاهل مجموعة أخرى من العوامل السياسية مثل المشاركة السياسية الفعالة والمستوى الصحي والتعليمي إلى جانب كوكبة أخرى من الحقوق الإنسانية والتي يتم تجاهلها عن طريق القصد في جل المجتمعات الصناعية التي اعتبرت متقدمة فلكي تؤتى التنمية الاجتماعية ثمارها لابد من إيجاد نظام سياسي أساسه الاحترام التام للعلاقات الاجتماعية المكونة للإنسان الاجتماعية .

إن النظرية العالمية الثالثة الركن الاجتماعي تتناول التاريخ الإنساني على أساس أنه حركة جماعية أي حركة أقوام يرتبط بعضهم بالبعض بعلاقات اجتماعية بدءاً بالعلاقات الأسرية ثم القبيلة ثم الأمة وعلاقتها القومية ، فالرابطة الاجتماعية لها أهمية ودور في تحريك التاريخ الإنساني باعتبارها هي الرابطة الوحيدة التي تتوفر لها النشأة بين بني البشر وهي القائمة والدائمة بالوجود نفسه فالبناء الطبيعي للمجتمعات البشرية يتكون من الأسرة والقبيلة والأمة وكل منها نسق اجتماعي تقدم للفرد الحماية والأمان . إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسي يتعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعي لتلك الجماعات أي الحركة القومية لكل أمة .

فالدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي وهي التي يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها أو أن يتأثر تكوينها السياسي كدولة بتكوينها الاجتماعي كقبائل وعشائر وأسر . (1)

إن في تحقيق ذلك نجد التنمية الاجتماعية التنمية المناسبة لتحقيقها ، فالتنمية الاجتماعية ليست عملية سطحية تتضمن تغييراً شاملاً من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها في خلق مجتمع متجانس.

أما فيما يخص النظام التعليمي ، فإن أساليب التعليم السائدة الآن وبدعم من الأنظمة الامبريالية الغربية تعمل على احتكار العلوم والمعارف على الغير بالقدر الذي يخدم مصالحها وهذا بدوره يمثل عائقاً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان النامية ، إن المجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكرها هي مجتمعات رجعية متعصبة معادية للحرية . (2)

فالنظرية الجماهيرية تؤكد أن المعرفة حق من حقوق الإنسان وأن مبدأ الحق في الحصول على التعليم يجب أن يكون مكفولاً للجميع وترك الحرية للأفراد في الاختيار كل حسب قدراته وميوله .

فالمعرفة حق طبيعي لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأي مبرر إلا إذا ارتكب الانسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك . (3) من هنا نجد أن الخطط التعليمية المقامة علي أسس النظرية الجماهيرية لابد لها من أن تحتل الأولوية فلكي يكون التعليم فعلاً يجب أن يضع المجتمع الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير كل أنواع التعليم فتمحى الأمية ويرتفع المستوى الصحي وتتمكن من مواجهة التحديات التي تواجهها في مسيرتها نحو التقدم ونحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها .

على أن السؤال المثير للجدل في مجال التنمية الاجتماعية هو ذلك المتعلق بالثقافة والدين واللغة ، بمعنى آخر الاختلافات العرقية ، فهل المجتمعات المتقدمة ، عرقياً نجدها منسجمة أم لا ؟ هل الثقافة الجماعية مؤشر على التماسك الاجتماعي أو التفكك الاجتماعي ؟ كيف تنظر الدول إلي الاختلافات المتعلقة باللهجات المحلية وهل هي تشجع على اللغة الرسمية ؟ كيف تتعامل المجتمعات المتقدمة اجتماعياً مع المجموعات العرقية التي تسعى وتناضل من أجل نيل استقلالها . من الواضح أن ليس هناك نقطة تسهم في تكوين الاختيارات بين التجانس الثقافي وعدمه . على أنني أوردت هذه النقاط ليس للتفاضل ولكنها حالات نجدها شاخصة في بعض الدول وغائبة في أخرى على أنه سواء أكانت الدول عرقياً متجانسة ام لا فهي تعتبر متقدمة إذا ما كانت تحافظ علي حقوق وحريات سكانها وتتيح لهم فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

على أية حال إن الدين يعد ركناً أساسياً من أركان الشخصية للأمة وعامل من أحد العوامل المهمة في خلق التجانس داخل المجتمعات المختلفة ، فالقاعدة السليمة هي أن لكل قوم ديناً ، والشذوذ خلاف ذلك ، على اعتبار أن انطباق العامل الاجتماعي مع العامل الديني يحصل مع الانسجام وتستقر حياة الجماعات وتنمو نمواً سليماً .(1)

هذا بطبيعة الحال لا يعني عدم إمكان اشتراك أكثر من قوم في دين واحد . إلا أن وجود أكثر من دين داخل الجماعة الواحدة قد يعرضها إلى الانقسام وبالتالي يؤثر سلبياً على تحقيق التنمية الاجتماعية المبتغاة .

كذلك نجد أن اللغة الواحدة تعتبر من العوامل المهمة في صنع التقدم لأي مجتمع من المجتمعات كما أنها وسيلة فاعلة لخلق التجانس ، فاللغة تعتبر جزء من التراث الثقافي ومعبرة عنه في نفس الوقت فهي نتاج اجتماعي كمثل التجارب المتراكمة والراهنة والعواطف والمعاني التي يمكن نقلها بالإضافة إلى أهميتها في الادراك الاجتماعي ، والتفكير ومعرفة الذات والآخرين وهي لأجل ذلك ضرورية للوجود الاجتماعي . في هذا نجد أن البشرية مازالت حقاً متأخرة مادام الانسان لا يتكلم مع أخيه الانسان لغة واحدة موروثة وليست مكتسبة ومع هذا فإن بلوغ البشرية تلك الغاية تبقى مسألة وقت مالم تنتكس الحضارة .(1)

فيما يتعلق بمسألة الأقليات فقد ظلت هذه المسألة منذ أقدم العصور وحتى الآن تنتظر حلاً عادلاً وسليماً ولم تتمكن حتى الآن الأنظمة السياسية من إيجاد حلول عادلة لمشكلة الأقليات ، وهذا ناتج عن تجاهل الرابطة الاجتماعية للجماعات البشرية وقيام هذه الأنظمة السياسية على أساس متعارض مع الوضع الاجتماعي .فالنظرية العالمية الثالثة التي تدعو إلى قيام الدولة القومية على أسس سياسية واجتماعية متينة تحل فيها مشكلة الأقليات بحيث يتمتع الفرد بكامل حقوقه وحريته في إطار المجتمع

الجماهيري من الناحية السياسية والاقتصادية أما من الناحية الاجتماعية فالأقلية لها صفة اجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح أو الخلع .(2)

هذا بالنسبة للأقلية التي لا قومية لها أما الأقلية التي تنتمي إلى أمة فإطارها الاجتماعي هو أمتها ولها الحق في إنشاء دولتها القومية والشواهد كثيرة على انتصار العامل القومي في يوغسلافيا السابقة " الاتحاد السوفيتي السابق " .

ونحن نتحدث عن موضوع التنمية الاجتماعية يجدر بنا أن نقدم توضيحاً مهماً وهو ذلك المتعلق بتقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف ، والذي ربما يقود إلى نوع من سوء الفهم بطريقة أو بأخرى . لنفرض أن كل الأقاليم وسكان المجتمعات الفقيرة امكاناتهم الاقتصادية والمتعلقة بالثروة نادرة الأمر الذي رتب مجموعة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية هذا على وجه العموم ، على أنه في المقابل نجد أن هناك مناطق جغرافية وسكانية جد فقيرة في المجتمعات المتقدمة ، ومناطق جد غنية في المجتمعات الفقيرة ، لأجل ذلك فإن مشكلة التنمية نجدها ليست قاصرة على التفاوت بين المجتمعات الفقيرة والغنية في المجتمع الواحد .

باختصار هنا يجب علينا أن نقدم مقياساً ومعياراً للتنمية الاجتماعية الذي يجب أن يكون كمياً ونوعياً حتى يتسنى لنا أن ننظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها حالة رضاء عقلي ومعنوي أكثر منها حالة مادية يمكن ملاحظتها وقياسها . لأجل ذلك فإننا نعتقد أن أولئك الناس الذين بالإمكان اعتبارهم متطورين اجتماعياً هم أولئك الناس الذين يشعرون بالسعادة . آخذين في الاعتبار أن السعادة حميدة جداً عندما يتعلق الأمر بقياسها وتقييمها . على أنه بالإمكان اعتبار المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تتوازن فيها القيم المادية والروحية .
لأجل ذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفاً واسعاً وفعالاً يميز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة .
فالتنمية على أية حال في معناها الحقيقي هي نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي من استخدامها أن يتخلص من قيود ومعوقات التخلف ، وينطلق إلى مراحل النمو والتقدم الذي ينشده.
ما يجب أن نؤكد في نهاية هذا البحث هو أن العالم ، كل العالم بحاجة ماسة إلى آلية تقدمية جديدة ، لا تقوم على أساس النمو الاقتصادي غير المتكافي ، وازدياد ثراء أقلية مقابل ازدياد فقر الأكثرية الساحقة من البشرية ، والتقدم في جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الاخرى في الحياة بصورة عامة . إن التقدم المطلوب يجب أن يكون تقدماً تكاملياً لكافة جوانب الحياة بحيث يتوجه في المقام الأول إلى تأمين حياة كريمة للناس وللشعوب كافة في الحاضر والمستقبل . إن مثل هذا التقدم التكاملي لا يصبح ممكناً إلا بعد إزاحة ومن ثم إزالة أسباب وأثار المشكلات العامة ، واللامساواة في النمو وفي الحياة وهي أمور غير قابلة للتحقيق في ظل اقتصاد السوق غير الخاضع لأي محددات .
إن الرافعة الأساسية لتنفيذ هذه الآلية المطلوبة في التقدم وكما أشرت سابقاً توجد في المنهج التكاملي الذي يقدمه الكتاب الأخضر في فصوله الثلاثة السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، وبهذا يمكن للبلدان التي لا تمتلك المستوى التقني والإنتاجي وفق معايير الإمبريالية الغربية ، أو تلك التي لا ترغب في أن تسلك طريقها أن تغتنم الفرصة لكي تنهض وحدها بمسؤولية تأمين حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية .

الهوامش :

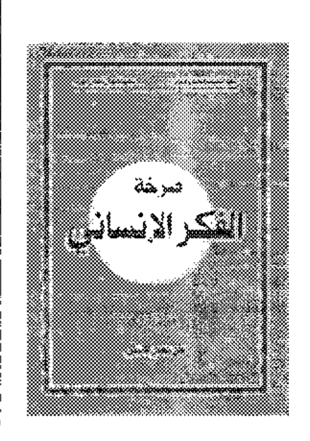
1- عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار أقواس ، المغرب ، 1994 ، ص 213 .
2- هارلدنوبيرت ، النظام العالمي الجديد ومشاكل العالم الثالث ، ترجمة محمد الزغبي وممتاز كريدي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1996، ص 27.
3- نفس المصدر السابق ، ص 384 .
4- نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، الهيئة المصرية للكتاب ، الاسكندرية ، 1995 ، ص23 .
5- حسن إبراهيم ، التنمية والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1996 ، ص84 .
6- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، الطبعة الكاملة ، مطابع الشروق ، ب ، د ، ص 95.
7- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .
8- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 .
9-معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .
10-معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص48 .
11- بوتومور ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة وميض شرارة ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980 ، ص 63 .
12- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .
13- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .
14- محمد أحمد الزعبي ، علم الاجتماع والبلدان النامية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت 1995 ، ص 174 .
15- هارلد نبوبيرت ، النظام العالمي الجديد ، مشاكل العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .
16- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص140 .
17- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 183 .
18- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .
19- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .
20- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 194 .
21- معمر القدافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 173 .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

صرخة الفكر الإنساني

المؤلف / علي شعبان الاسطي

يعالج الكتاب قضايا فكرية هامة وتناقضات عديدة ميزت الفكر الإنساني المعاصر بصراعاته واتجاهاته المذهبية المختلفة ... وقد اتبع الكتاب التسلسل التاريخي بالنقد والتقييم من خلال الواقع الجماهيري وهكذا كانت الإيديولوجية البورجوازية - والليبرالية الاقتصادية والسلطة السياسية (الفيزيوقراطية) والموسوعيون والديموقراطيون والمسارتي محل فحص وتحليل الكاتب كما احتل الاشتراكيون الطوباويون والحركات الفوضوية والثورية والاشتراكية العملية (الماركسية) فصولاً هامة من هذا الكتاب الذي يقول في مقدمته « إن ما ينطوي عليه هذا الكتاب من اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة إنما هو توضيح اتجاهات الفلاسفة والمفكرين المختلفة».



الناشر / شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام
الطبعة الأولى
الفاتح 1998 ف .

الحاجة والحرية

حول الحاجة يدور صراع لا حدود له ومشكلة الحاجة مشكلة إنسانية وأساسية وهامة وهي لا ترتبط بالحرية وحدها بل بالوجود الإنساني في جملته وكيفية إشباع الحاجة مشكلة كذلك هذا الملف الذي بين أيدينا يتناول قضايا الحاجة كحالة راهنة وكقضية فكرية ذات أبعاد متعددة .

في هذا العدد تم الاعتماد بالكامل على مواد سبق نشرها ، على أننا ننبه الأخوة المشاركين من أساتذة جامعيين وباحثين متخصصين إلى أن قضايا الأعداد القادمة بين ملف الحالة يتناول قضايا كالاشتراكية وحقوق الإنسان والزندقة .. نأمل المشاركة وإرسال الدراسات والمداخلات والملاحظات في هذا الصدد .

التحرير

■ **نص فكري** — **معمر القذافي ـ الكتاب الأخضر**

■ **الحاجة والحرية** — **د . رجب أبودبوس**

■ **الحاجة والحرية** — **ارسيان ارسيلان**

■ **الحاجة والحرية** — **د . محمد لطفي فرحات**

■ **الحاجة والحرية** — **م . ب سينها**

الحاجة : إن حرية الأنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته ، فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان ، والاستغلال سببه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقي ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان .

المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره ، لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بدونها ، إن المحاولات التي تبذلها الدولة من أجل معالجة مشكلة المسكن ، ليست حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة ، والسبب هو أن تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي ، وهو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه ، بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها سواء أكانت هذه الأجرة لحساب خاص أم عام ، فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أي جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه ، فلا يحق لأحد أن يبني مسكناً زائداً عن سكناه وسكن ورثته بغرض تأجيره ، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر ، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان . وفي الحاجة تكمن الحرية .

المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان ، فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أي جهة أو صدقة من أحد ، فلا أجراء في المجتمع الاشتراكي ، بل شركاء ، فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك ، أو يكون حصة في إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية ، وليس أجرة مقابل إنتاج لأي كان .

المركوب : حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك . فلا يحق في المجتمع الاشتراكي لإنسان أو جهة أخرى أن تمتلك وسائل ركوب شخصية بغرض تأجيرها لأن ذلك تحكم في حاجة الآخرين .

الأرض : الأرض ليست ملكاً لأحد . ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام غيره بأجر أو بدونه ، وفي حدود إشباع حاجاته ، إنه لو جاز امتلاك الأرض لما وجد غير الحاضرين نصيبهم فيها وإن الأرض ثابتة والمنتفعين بها يتغيرون بمرور الزمن مهنة وقدرة ووجوداً .

إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد ، لأنه حر ، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها .

إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير ، وإلا تناقض مع غاية المجتمع الاشتراكي الجديد

فالإنسان في المجتمع الجديد إما أن يعمل لنفسه ليضمن حاجاته المادية ، وإما أن يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في إنتاجها ، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ، ويضمن له المجتمع حاجاته المادية .

إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد هو : نشاط إنتاجي من أجل إشباع

الحاجات المادية ، وليس نشاطاً غير إنتاجي أو نشاطاً يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن إشباع تلك الحاجات . إن ذلك لا إمكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة .

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم فقط ، إذ أن ثروة العالم محدودة على الأقل في كل مرحلة ، وكذلك ثروة كل مجتمع على حدة ، ولهذا لا حق لأي فرد القيام بنشاط اقتصادي بغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته ، لأن المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين . ولكن يحق له الادخار من حاجاته من انتاجه الذاتي وليس من جهد الغير ولا على حساب حاجات الغير لأنه لو جاز القيام بنشاط اقتصادي أكثر من إشباع الحاجات لحاز إنسان أكثر من حاجاته ، ولحرم غيره من الحصول على حاجاته .

إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع .

إن إباحة الانتاج الخاص للحصول على ادخار فوق إشباع الحاجات ، وإباحة استخدام الغير لإشباع حاجاتك أو استخدامه للحصول على ما هو فوق حاجاتك .. أي تسخير إنسان لإشباع حاجات غيره ، وتحقيق ادخار غيره على حساب حاجاته ، هو عين الاستغلال. إن العمل مقابل أجرة ، إضافة إلى كونه عبودية للإنسان كما أسلفنا ، هو عمل بدون بواعث على العمل ، لأن المنتج فيه أجير وليس شريكاً .

إن الذي يعمل لنفسه مخلص في عمله الانتاجي دون شك ، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هو اعتماده على عمله الخاص لإشباع حاجاته المادية ، والذي يعمل في مؤسسة اشتراكية هو شريك في إنتاجها ، مخلص في عمله الانتاجي دون شك ، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج هوحصوله على إشباع حاجاته من ذلك الانتاج ، أما الذي يعمل مقابل أجرة فليس له باعث على العمل ."

(ص 89 - 95 من الفصل الثاني من الكتاب الأخضر) .

" إنها نظرية تحرير الحاجات ليتحرر الإنسان .

وهكذا فالمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم ، والتي ولدت الحل الطبيعي وهو ملكية خاصة لإشباع الحاجات دون استخدام الغير ، وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء في إنتاجها تحل محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الأجراء دون حق لهم في الإنتاج الذي ينتجونه فيها .

إن الذي يمتلك المسكن الذي تسكنه ، أوالمركوب الذي تركبه أو المعاش الذي تعيش به يمتلك حريتك أو جزءاً من حريتك والحرية لا تتجزأ ، ولكي يكون الانسان سعيداً لابد أن يكون حراً ، ولكي يكون حراً لابد من أن يملك حاجاته بنفسه .

إن الذي يمتلك حاجتك يتحكم فيك أو يستغلك وقد يستعبدك رغم أي تشريع قد يحرم ذلك .

إن الحاجة المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان ، تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب ، والمسكن ، لابد أن يملكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة ، ولا يجوز أن تكون مؤجرة من أي جهة . وإن الحصول عليها مقابل أجرة تجعل مالكها الحقيقي يتدخل في حياتك الخاصة ، ويتحكم في حاجاتك الماسة ، حتى ولو كان المجتمع بصورة عامة فيتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك ، كما يتدخل صاحب الملبس الذي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليتركك عارياً ، يتدخل أيضاً صاحب المركب ليتركك على قارعة الطريق ، ويتدخل كذلك صاحب المسكن ليتركك بلا مأوى .

إن الحاجات الضرورية للإنسان من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها وإنما يؤسس عليها المجتمع جذرياً وفق قواعد طبيعية .

إن هدف المجتمع الاشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية

. وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الانسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ، ومضموناً ضماناً مقدساً . أي أن حاجتك ينبغي أن لا تكون ملكاً لغيرك ، وألا تكون عرضة للسلب منك من أي جهة في المجتمع ، وإلا عشت في قلق يذهب سعادتك ويجعلك غير حر لأنك عائش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاتك الضرورية .

أما قلب المجتمعات المعاصرة من مجتمعات الأجراء إلى مجتمعات الشركاء فهو حتمي كنتاج جدلي للأطروحات الاقتصادية المتناقضة السائدة في العالم اليوم ، ونتيجة جدلية حتمية للعلاقات الظالمة والتي أساسها نظام الأجرة والتي لم تحل بعد .

إن القوة التهديدية لنقابات العمال في العالم الرأسمالي كفيلة بقلب المجتمعات الرأسمالية من مجتمعات أجراء إلى مجتمعات شركاء .

إن احتمال قيام الثورة لتحقيق الاشتراكية يبدأ باستيلاء المنتجين على حصتهم من الإنتاج الذي ينتجونه ، وسيتحول غرض الإضرابات العمالية من مطلب زيادة الأجور إلى مطلب المشاركة في الانتاج ، وسيتم كل ذلك عاجلاً أم آجلاً بالاهتداء بالكتاب الأخضر.

أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع الاشتراكي الجديد إلى مرحلة اختفاء الربح والنقود ، وذلك بتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي بالكامل وبلوغ الإنتاج درجة إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع ، وفي هذه المرحلة النهائية يختفي الربح تلقائياً وتنعدم الحاجة للنقود .

إن الاعتراف بالربح هو اعتراف بالاستغلال ، إذ إن مجرد الاعتراف به لا يجعل له حداً يقف عنده . أما إجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة فهي محاولات إصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال إنسان لإنسان .

إن الحل النهائي هو الغاء الربح ، ولكن الربح هو محرك للعملية الاقتصادية ، ولهذا فإلغاء الربح ليس مسألة قرار ، بل هو نتيجة تطور للإنتاج الاشتراكي تتحقق إذا تحقق الإشباع المادي لحاجات المجتمع والأفراد . إن العمل من أجل زيادة الربح هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربح في النهاية ."

(ص 104-109 من الفصل الثاني من الكتاب الأخضر) .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

القذافي والثورة الفرنسية

المؤلف : عمر الطاهر

إن الانتصار والجرائم في تاريخ الإنسانية لا تقاس بربح أو خسارة بعض المعارك ، إنها تقاس بما يحدث في العمق من إدراك الإنسان لكرامته ، واحترامه لكرامة أخيه الإنسان على مستوى الأفراد والشعوب ، وان ماتحقق من نوعية على الصعيد العالمي بفضل الثورة الشعبية من الفرنسية إلى الليبية مروراً بالروسية والصينية غدا اليوم مكسباً لا تستطيع أحدث الأسلحة ولا أحدث أساليب الخداع الإعلامي والدعائي أن تزيله وسيرتد عليها ما ان تتهيأ الفرص المناسبة لذلك .



الناشر : شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام
عدد الصفحات : 536 صفحة

الحاجة .. والحرية

د . رجب أبودبوس

هل يمكن تحديد الحاجة أو لا يمكن ولماذا ؟ وماذا يترتب عن هذا ؟ . ما علاقة الحاجة والحرية سلباً وإيجاباً ؟

هل الحرية مجرد إشباع الحاجة أم إشباع الحاجة شرط الحرية ؟ أم أن العلاقة بينهما أوثق وأعمق من أن يكون أحدهما شرط وجوب الآخر ؟

لكي نجيب على هذه التساؤلات التي طرحناها فإنه من الضروري أن نحاول أولاً معرفة ماهي الحاجة .

إن الحاجة حتى وإن تمثلت في الاتجاه نحو الاشباع المادي وكما هو معاش ، مأكل ، مسكن ، لباس إلخ ... إلا أنها في تركيبها ليست مادية صرفة ، فليست الحاجة إلى الأكل مجرد التهام كمية من الطعام قلت أو كثرت ، وليست الحاجة إلى الملبس مجرد ارتداء كمية من القماش أياً كان نوعها ، وليست الحاجة إلى السكن مجرد سقف وأربعة جدران يأوي إليه الإنسان مهما تفننا في علاقة السقف بالجدران .

إن للإشباع جانباً نفسياً : فالجوع ليس مجرد فراغ المعدة من الطعام والتهام الأكل في حد ذاته لا يمثل إشباعاً ، إن الإشباع مع أنه يشترط التهام كمية من الطعام ، والتي بدونها ليس هناك إشباع لهذه الحاجة إلا أنه يتجاوز ذلك ، إن كل تعريفات الحاجة تنتهي إلى أنها توتر يعانيه الإنسان يحاول حله بالإشباع وهذا التوتر لا يمكن حصره في الوظائف الفسيولوجية كما لا يمكن قصره على الظواهر السيكولوجية ، إنه توتر يشمل وجود الإنسان ككل ، أي أن الحاجة تركيب وجودي ونعني بهذا أن الإشباع ليس إلا إنجازاً تتجاوزه الذات حالماً يتحقق نحو غيره ، أي أن الذات تحدد لنفسها حاجات لكي تسعى لإشباعها ، ولكن حال إشباعها تتجاوزها نحو غيرها أو نحو الحاجة نفسها المتولدة من جديد – إن في هذا التجاوز للحاجة حال إشباعها تحقيقاً للذات وتأكيداً للوجود .

ولكن هذا لا يعني النظر إلى الحاجة من زاوية نفسية فإن إشباع الحاجة يستدعي ضرورة عناصر مادية فإشباع الجوع يستدعي ضرورة تناول الخبز، والملبس تستدعي ارتداء قطعة قماش ، وليس من زاوية أن الحاجة تكون ذاتية أو تكون موضوعية ، بل نتناول الحاجة هنا من حيث هي ذاتية موضوعية وموضوعية ذاتية ، أي أننا نتناول الحاجة من حيث ظواهرها التي قد تكون ذاتية أو قد تكون موضوعية بل من حيث علاقتها بوجود الانسان نفسه وبحرية الانسان .

إن العلاقة الخارجية بين الحاجة والحرية واضحة لا نقاش فيها فمن لا يسلم بداهة بأن " الذي يمتلك حاجتك يتحكم فيك أو يستغلك وقد يستعبدك رغم أن أي تشريع قد يحرّم ذلك " إن مجرد تجاربنا حتي الشخصية المعاشة يعطينا الدليل الحاسم على صدق هذه المقولة ، والكتاب الأخضر صريح في تناول العلاقة بين التحكم في حاجات الآخرين واستعبادهم ولا يمكن أن يتحرر هذا

المحتاج من سيطرة الغير إلا بتحرير حاجاته . كما أن الصراع الذي ينشأ نتيجة هذا التحكم حقيقة ملموسة لا يمنع من اندلاعه إلا وسائل القمع التي في أيدي المتحكمين في حاجات الغير ، سواء في هذا تحكم فرد في حاجات الأخرين أو تحكم " المجتمع - الدولة " في حاجات أفراده وستظل حرية الإنسان ناقصة ما دام هناك من يتحكم في حاجته فالاستعباد والاستغلال سببه الحاجة إلى المعاش وإلى المركوب وإلى السكن وبالتالي لا بد من تحرير هذه الحاجات " فالحرية لا تتجزأ " .

ومع تأكيد النظرية العالمية الثالثة على أن " البيت لساكنه " وأن الأرض ليست ملكاً لأحد ، وأن المعاش حاجة ماسة لا يجوز أن يكون أجرة من أي جهة إلا أن مقولة " في الحاجة تكمن الحرية " لا تتعدى هذه العلاقة الصريحة الواضحة بين الحاجة والحرية لتكشف عن علاقة أعمق ولا تقل خطورة عن سابقتها ولقد أدى تجاهل هذه العلاقة أو جهلها في مجتمعات مختلفة إلى نتائج سيئة جداً بالنسبة للإنسان .

ولهذا ولكي نفهم الحاجة لا ينبغي أن ننظر إليها وإلى الإشباع مجرد نظرة مادية خارجية ، أي فقط من خارج الذات نفسها التي تحتاج والتي تعمل على إشباع هذه الحاجة كما فعلت الماركسية حين اعتبرت الانسان حيواناً اقتصادياً بالرغم من اعتذار انجلز عن هذه المبالغة بعد فوات الأوان وإنما علينا أن ننظر إليها من داخل الذات نفسها لكي نتبين الطابع الوجودي الذي يطبع الحاجة والذي يهدف إليه الإشباع ، أي جدلية الحاجة والإشباع وعلاقتها بوجود الانسان .

إن الملاحظة اليومية تظهرلنا أن الحاجة متجددة باستمرار فما تشبع حاجة إلا وعلينا أن نشبع أخرى ، هذا التجدد المستمر في الحاجة والاشباع ليس إلا دافعه الوجود نفسه ولهذا نلمس هنا الارتباط الوثيق بين وجود الإنسان وحاجاته فالانسان يشبع حاجاته لكي يعيش وهو في نفس الوقت يعيش لكي يشبع حاجاته ، وإن الغاية والوسيلة تلتحم هنا بشكل لا يمكن التمييز فيه بين غاية ووسيلة ، بل يتبادل الإثنان مراكزهما في وحدة جدلية ، وعلى هذا يعتبر الانسان خالق حاجاته وبالطبع من السذاجة أن نفهم من هذا أن الانسان هو الذي خلق الحاجة إلى الأكل (1) والسذاجة هنا تأتي من الفصل بين الإنسان من ناحية وحاجته من ناحية أخرى وهذا ما لا نفكر فيه حتى مجرد التفكير بل ما نذهب إليه هو أن الإنسان حاجات والحاجات إنسان أي أن الحاجة نسيج الوجود الإنساني .

إن مقارنة بسيطة ولو عابرة تؤكد لنا هذه الحقيقة أي حقيقة التغير والتطور والتجدد في حاجاتنا من فترة لأخرى .

وهذه الجدلية بين الوجود والحاجة ، وتحوّل الحاجة إلى وجود والوجود إلى حاجة هي محرك التاريخ الإنساني نحو التقدم والتطور ، وهي المسئولة عن انفصال عالم الانسان خالق الحاجات عن عالم الحيوانات المتجمد في حاجات محددة ثابتة وأزلية ، إننا لا نستطيع أن نعرف الوجود الإنساني بأنه وجود محتاج ، ففي هذا لا يختلف عن غيره بل نعرّفه بأنه وجود خالق الحاجة .

إن صراع الإنسان ضد الطبيعة أولاً حين كانت المسيطرة على حاجاته ثم صراعه ضد أمثاله الذين حلوا محل الطبيعة في السيطرة على حاجات الآخرين حين تمكنوا من تحرير حاجاتهم وإنتاج أول أداة هو بداية التاريخ كما تذهب الماركسية حين تجعل من العلة معلولاً ومن المعلول علة ، بل أن التاريخ بدأ في اللحظة التي وعي فيها الإنسان حريته أي قدرته على تجاوز الطبيعة بل إخضاعها ، بل إن التاريخ هو تاريخ تحرر الإنسان وليس تاريخ تطور أدوات الإنتاج فهذه ليست إلا وسيلة لذلك .

إن هذا الصراع يؤكد الطبيعة الديناميكية والمتطورة باستمرار للحاجات ، ولو كانت الحاجات ثابتة ومحددة لظل الإنسان في مرحلة الجمع والألتقاط إلى الأبد ، وهذا بدوره يؤكد لنا حقيقة أخرى

وهي أن الإنسان في صراعه من أجل إشباع حاجاته إنما يصارع من أجل حريته . ورغم أ ن الإشباع كما قلنا ضروري للتحرر إلا أن الحرية ليست مجرد إشباع الإنسان لجوعه (2) فقد يكون الجوع محتملاً في سبيل الحرية كما يكون شهي الطعام مكروهاً في العبودية .

وحيثما يتوجه بنا التحليل تتكشف لنا العلاقة ، العميقة والوثيقة بين الحاجة والحرية : إذ ليس الوجود الإنساني إلا حرية تمارس والإشباع بكل صوره ممارسة للحرية ، فإذا ما قام عازل بين الحاجة والاشباع انتكبت الحرية ، وبدون هذه الحرية لا معنى لوجود الانسان إذ الحرية هنا تقوم في العلاقة بين الحاجة والإشباع ، كما أنه في الخلق المستمر للحاجات تكمن حرية الإنسان ، ولذا ، إذا ما أوقفنا هذا الخلق نكون قد قضينا على هذه الحرية وجمدنا الوجود الإنساني بحيث لا يكون هناك فارق بين عالم الإنسان وعالم الحيوان .

إذن فإن مقولة " في الحاجة تكمن الحرية " لا تعني فقط من حيث التحكم الخارجي في حاجات الإنسان من قبل آخرين أو من قبل المجتمع أو قديماً من قبل الطبيعة ، بل أن عمق المقولة هذه يبدو واضحاً حين نتفحص العلاقة الوثيقة بين حرية الإنسان وخلق الحاجات .

لقد قلنا إن خلق الحاجات وإشباعها والذي يعني أنطلوجياً تجاوزها وإسقاطها من الحساب هو ممارسة للحرية ، فالحاجة دافع من ناحية لأنها تدفع الإنسان إلى الإنتاج والابتكار وهي هدف من ناحية أخرى لأن كل إنتاج وكل ابتكار يهدف إلى إشباع الحاجة ، إن جدل الحاجة والإشباع هذا لا يمكن أن يتبلور ويزدهر إلا بوجود الحرية أو بحرية الوجود ، إن الحرية بين الدافع والهدف لا يمكن أن تتم إلا إذا لم يكن هناك عائق يمنع هذه الحركة التي فيها أيضاً تكمن سعادة الإنسان وفي غيابها شقاؤه ....

وإضافة إلى ما سبق يمكن أن نميز في الحاجات عموماً بين الحاجات الواقعية ونعني بها تلك التي لا يمكن تأجيل إشباعها ، والحاجات التطلعية والتي رغم كونها حاجة يمكن تأجيل إشباعها ولكن مع هذا فإن كل حاجة قد تكون واقعية من ناحية وتطلعية من ناحية أخرى بالنسبة لنفس الإنسان كما أنها نسبية من إنسان لآخر ، ولهذا لم يحدد الكتاب الأخضر الحاجة فعلى الرغم من قوله " إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والسكن " إلا أنه لم يحدد - وهذا منطقي - الملبس ولا الطعام ولا المركوب والمسكن ، وقد ترك تحديدها حراً فكل إنسان حر في تحديد حاجاته والعمل على إشباعها ولكنه يضع لذلك شرطاً لا يناقض الحرية سنتناوله في حينه .

لقد قلنا إن الحاجة قد تكون واقعية وقد تكون تطلعية فإن تتخذ الدراجة مركوباً لا يمنع من التطلع إلى اتخاذ السيارة مركوباً أو الطائرة ... الخ .

والنظرية التي تنبع من فهم عميق للإنسان باعتباره إنساناً لا ملكاً ولا شيطاناً لا تنفي حق الإنسان في التطلع إلى الأفضل ولا تحول دون تحقيق هذا التطلع ، إن القناعة التي حاول الأغنياء إقناع الفقراء بأنها كنز هي في الحقيقة قبر ..

إن الجانب التطلعي في الحاجة يتصف بأنه يمكن تأجيل إشباعه ، هذه الصفة تكشف لنا بشكل واضح وصريح عن طابع الحاجة كحافز على العمل والإنتاج لأنه في هذه " الحاجة التطلعية " تتأكد ذاتية الانسان الخاصة واختلافه عن غيره من حيث الذوق والتفضيلات . وبدون هذا سيتحول كل إنسان نسخة طبق الأصل من نموذج ميتافيزيقي " النوع الإنساني " كما أراد له ماركس وفويرباخ قبله (3) .

والحرية هي العلاقة بين " الحاجة الواقعية " و " الحاجة التطلعية " أو بمعنى أدق هي المسؤولة

أولاً عن خلق " الحاجة التطلعية " وتحويلها إلى " الحاجة الواقعية " تجاوز الذات عند الإشباع وبالإشباع نفسه . إن في خلق الحرية " للحاجة التطلعية " والعمل على تحقيقها يكمن سر التقدم والتطور ، وأي تدخل في هذه الجدلية بين الواقع والمستقبل في الركود بالنسبة للإنسان والتخلف بالنسبة للمجتمع وجعل الإثنين بدون مستقبل .

إن أعز الحاجات على الإنسان وأشدها إلحاحاً عليه لإشباعها هي تلك التي لم يحقق إشباعها بعد ، وهي بهذا الاشباع تشكل تحدياً في وجه حريته ، وهذا التحدي بقدر معين مطلوب بل ان الحرية نفسها تطلب هذا التحدي الذي يؤدي إلى التوتر على أنه يجب أن نفهم من التوتر هذه الهوة التي بين مستوى التطلع ومستوى التحقق ، فإذا كان التحقق يتجاوز بسهولة جداً مستوى التطلع فإنه ينتج عن هذا الخمول ، أما إذا كان التطلع أعلى بكثير من التحقق فإنه ينتج عن هذا اليأس ، في الحالة الأولى لا يوجد أي حافز على التجدد ، أما في الحالة الثانية فإن ردود الفعل المرضية تختلط بالتجدد الواقعي أي " التوتر الخلاق هو الذي يقع بين اليأس والخمول " (4) إذا كان التحدي الذي تواجهه الحرية بشكل لا تقوى على مواجهته ولا قبل لها به كما في النظامين الرأسمالي والماركسي فإن الحرية تنتكب ومعظم إن لم يكن كل الأمراض النفسية – باستثناء ذات الأصل الفسيولوجي – ليست إلا انتكاباً للحرية ، إن الحرية تقع بين حاجات كلما كانت صعبة المنال كانت أشد إلحاحاً بطلب الإشباع ، وبين واقع لا يعطيها أية فرصة لمحاولة الإشباع ومجابهة التحدي فلا يبقى أمامها غير الأغراض المرضية لتشبع رمزياً ماعجزت عن إشباعه واقعياً .

كيف نحفظ على هذه الحركة الجدلية بين الواقع والمستقبل حرة خلاقة ؟

كيف نحافظ على كينونة الانسان حراً دون أن يؤدي هذا إلى الفوضى التي ترتد على الحرية فتغربها ؟ .

كيف يضمن كل إنسان يومه الذي يعيشه ومستقبله الذي يسعى إليه دون أن يستعبده غيره أو يستعبد غيره ؟ لنتفحص قبل الإجابة على هذه التساؤلات من وجهة نظر الكتاب الأخضر ، وجهتي النظر المتناقضتين في هذا الموضوع لنحدد أبعادهما وحقيقة تناقضهما .

لنفترض من ناحية أننا حددنا الحاجات ، ولنتصور وضع الإنسان في هذه الحالة : وماذا يأمل بعد ؟ إنه على الأحسن يشبع جوعه ويستر عورته ويجد مأوى إليه ثم ليس له أي أمل في أن يطور نفسه ويحسن مستواه ، بمعنى آخر ليس له أي مستقبل يتطلع إليه لقد تحول إلى نكرة حتى بالنسبة لنفسه أذ لم يعد بإمكانه أن يحقق وجوده الخاص وأصبح مجرد " كليشيه " يكرر نفسه كل يوم دون أن يكون في إمكانه التجدد والخلق : إنه إنسان بلا مستقبل ، لقد جمدنا بتجميد الحاجات حرية الإنسان ، وقضينا على الاختلاف وهذا ما حدث في النظم التي تحاول الأخذ بالماركسية ، ففي الاتحاد السوفيتي نجد " جميع حاجات الأمة والأفراد محددة من القمة من قبل المكتب السياسي للحزب ، وتوزيع المنتوجات يصدر به قرار مركزي " (5) وتكون الدولة وفقاً لانجلز هي الرأسمالي المثالي (6) .

إن ماركس لم يهتم بمسألة الحاجة وعلاقتها بالحرية كما طرحناها انطلاقاً من " في الحاجة تكمن الحرية " وعلى كل حال ما كان بإمكان مذهب مادي أن ينتبه إلى العلاقة الوطيدة بين الحاجة والحرية ليس فقط في ظواهرها الخارجية بل أيضاً في نواحيها الوجودية .. واهتم فقط بالإشباع المادي بصورة استاتيكية أي على أساس ثابت الحاجة أو على الأقل تحديد سرعة تغيرها وتطور ها من الخارج بقوانين ولوائح منطلقاً من أن " الحاجة لها مقاييسها كأي شيء آخر " (7) .

لقد أرتأت هذه النظم في محاولتها إيجاد التوازن المفقود بفعل النظام الرأسمالي ، بين الحاجات والاشباع والإنتاج تحديد الحاجات تعسفياً وفرملة عملية خلق الحاجات ، وهذا يعني بصريح العبارة خنق حرية الإنسان .

وفي هذا الخصوص نلاحظ ما يلي :

1- إنه لم يفرق بين خلق الحاجات والذي هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية باعتباره تعبير الوجود ، وبين الاختلا ق ، والذي هو كما سنرى ، مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي وكانت نتيجة هذا الخلط قتل الطموح وتعميم الركود ، رغم كل المحاولات بعد ذلك لدفع عجلة الانتاج ، والتي تظل دائماً عرضة للتوقف ، أو على الأقل عرضة للتباطؤ ويتوقف الأمر علي فعالية رقابة السلطة الخارجية ومدى تسلطها لأن الانتاج هنا هدف نفسه وبدون بواعث على الإنتاج (8) ولكن مع ذلك ورغم قسوة العقوبات التي وصلت إلى حد الإرسال إلى معسكرات العمل الاجباري وأبسطها الحرمان من بطاقة التموين فإن التباطؤ في الإنتاج والتغيب والتمارض ظل ديدن العمال في نظام دكتاتورية العمال ! (9) .

لأسباب اقتصادية ومتعلقة في جزء كبير منها بدرجة التطور خاصة التقني الذي وصلت إليه بعض البلاد ، ونظراً للأهداف الاقتصادية التي وضعت تحت تأثير ظروف سياسية دولية خاصة ، والتي - أي الأهداف - تتلخص في الوصول إلى نفس مستوى النمو في الدول الرأسمالية متخذة بذلك نموذجاً ومعياراً للنمو الرأسمالي (10) وإن كان الطريق إليه يحمل إسم ماركس ، فإنه لوحظ أن سرعة خلق الحاجات لا تتناسب مع القدرة على الانتاج لإشباع الحاجات ، نظراً من ناحية لتأثر هذه بالنظم الرأسمالية السابقة أو المتواجدة معها في أماكن أخرى ، دون أن يقلل هذا من مسؤولية النظام الماركسي في وجود هذا الفارق بين الحاجات والإشباع من ناحية إخرى ، لم يكن أمام هذه النظم الماركسية من حل إلا التحكم في عملية خلق الحاجات هذه من الخارج ، بأن حددت لكل فرد حاجته كماً ونوعاً وطرق إشباعها ، إما مباشرة عن طريق اللوائح والقوانين أو بطريق غير مباشرة بالتحكم في الأجور والذي بدوره يتحكم في تحديد حاجات الأجراء كماً ونوعاً ، وإن كان من المنطق وفقاً للفصل الثاني من الكتاب الأخضر أن تحدد الحاجة " العائد " بواسطة الانتاج ، وليس الأجر هو الذي يحدد الحاجة كما في النظامين الماركسي والرأسمالي وفي كل النظم المبنية علي الأجور ، وهذا التحكم في الأجور هو في حقيقة الأمر تحكم في حرية الإنسان ..

والخطأ يكمن في أنه لم يفرق بين الصعوبات العملية المؤقتة والناتجة في جانب كبير منها عن وضع موروث وبين الحل النظري الذي سيظل مطمحاً رغم كل الصعوبات ، والذي يتقدم به الفصل الثاني من الكتاب الأخضر كما سنرى .

أما في مجتمعات أخرى ، ولأنها رأسمالية متطورة تقنياً ولأنها مجتمعات استهلاك ، فإنه يهمها أن تدفع بعملية الخلق هذه إلى أقصى حدودها، بل زيادة على ذلك تدخلت بواسطة الدعاية والإعلان المستخدم فيهما آخر ما توصلت آليه علوم النفس والاجتماع لكي تستخدم ردود الفعل الشرطية اللاشعورية والرغبات اللا شعورية للمستهلكين لكي توجه وتتصرف في الطلب من أجل الاسراع في عملية خلق الحاجات هذه مما أدى إلى :

1- تبذير خيرات المجتمع بتحويل حاجات تطلعية إلى ضرورات مع وجود نقص في الحاجات الواقعية عند أغلبية المجتمع ، ولجأت الشركات إلى ما يسمى " ميكانيزم الشيخوخة " والتي تعني مثلاً أن تغير شركات السيارات في بعض الأمور الطفيفة في السيارة حتى توهم الزبائن بحداثة الموديل الجديد وبشيخوخة الموديل السابق (11) .

2- تحول الاقتصاد إلى فوضى وإلى سباق محموم من أجل الربح ولم يعد الإنتاج لإشباع حاجات السوق بل بالعكس لخلق أسواق الحاجة للاستجابة لمتطلبات الانتاج وهذا ما دعاه كولبرايت "

الدورة المعكوسة " (12) فمن 8800 منتوج صيدلي في السوق فإنه لا يوجد حسب المنظمة الدولية للصحة " ONU " إلا أن 200 منتوج ذات فعالية علاجية أكيدة 1339) ومع ذلك فإن الدعاية والاعلان قادرة على تصريف 8600 منتوج لا مفعول علاجي لها ، ولولا مصاريف هذه الدعاية والاعلان لانخفضت أسعار السلع إلى النصف (14) وعلى هذا تكون الخسارة من ناحيتين :

إنتاج ما لا حاجة للإنسان به ثم صرف مبالغ باهضة لجعل الإنسان يحتاج ما لا يحتاج ! .

3- تحول عملية خلق الحاجات " إلى " اختلاق الحاجات " عن طريق التكييف والتلاعب والتحكم في الإعلان ، وتحول هذا الاختلاق إلى هوس يطحن الأفراد أنفسهم بدون استثناء .

4- الظلم الاجتماعي إذ إن فئة كبيرة من المجتمع تشبع بالكاد حاجاتها الضرورية مع أنها تحقق للقلة حاجاتها التطلعية ، والسر وراء هذا كله في أن هذه النظم لا تشعر من ناحية بأنها مسؤولة عن إشباع الحاجات التي تخلقها عند الناس كما أنها لا تستطيع ذلك ، لقد أوجد النظام الرأسمالي ضرورة الى اختلاق متواصل لحاجات جديدة تمكن تلبيتها في السوق (15) سعياً وراء الربح وباعتبار أن الربح هو هدف الانتاج الرأسمالي فإنه من المفيد أن يسرع باختلاق حاجات جديدة باستمرار حتى يزداد الطلب بالنسبة للعرض ويمكن للرأسمالية تصريف إنتاجها الذي قد يكون لا لزوم له ومع ذلك يحقق لها أكبر قدر من الربح ممكن .

إن النظام الرأسمالي يعتبر الفرد مجموعات وعلى الفرد في إشباعه لحاجاته أن يضمن تنمية الرأسمال ، إن الحاجات صارت مجال استثمار للرأسمال الذي صارت الضرورات الحيوية وسيلته لمزيد من التراكم (16) لقد أعلن مدير أكبر وكالة دعاية إعلامية ولتر طوسون أنه " على الامريكان أن يزيدوا استهلاكهم بقدر 16 مليار دولار في السنة لكي يتابعوا نسبة الزيادة في الانتاج " أما الإدارة الفرنسية في تونكين فقد فرضت في العام 1934 على المواطنين استهلاك الكحول " يجب على كل دائرة استهلاك سبعة لترات من الكحول وكل قرية لا تشترى الكمية التي تحددها الإدارة أي سبع لترات لكل نسمة فإنها مسؤولة وملزمة بدفع الثمن حتى وإن لم يستهلك الكحول " (17) . لقد وجدت الرأسمالية في السيطرة على حاجات الانسان ليس فقط مجالاً خصباً للأثرياء بل أيضاً طريقة أكيدة للاحتفاظ بخضوعه ، فحين تدفع الانسان إلى اختلاق حاجات جديدة ، فإن هذا يؤدي إلى خلق روابط تبعية تقوده إلى الخضوع (18) إذ كلما اختلقت للإنسان حاجات جديدة وجد نفسه تابعاً أكثر للرأسمالي (19) ، فانقلب بذلك القانون الاقتصادي " الطلب يخلق العرض " إلى " العرض يخلق الطلب " وتحول الخلق إلى اختلاق وغربت حرية الانسان ولم يعد الانتاج لإشباع الحاجة ولكن يخلق ، بأي ثمن ، أسواقاً وحاجات لكي يزيد الانتاج من أجل الربح . غير أن العمل من أجل زيادة الربح هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربح .. وهذه إحدى تناقضات الرأسمالية القاتلة أو ما يمكن أن نسميه ضد الجدل .

إن النظام الرأسمالي كما قلنا يطلق العنان لعملية اختلاق حاجات جديدة وفرضها بكل الوسائل على الانسان ، ونحن نسميها اختلاقاً لأن " الخلق " في ظل الرأسمالية لا يتم بصورة تلقائية طبيعية وفي توازن مع إمكانية الإشباع الآنية أو الآجلة بل يتم وفق " ميكانيزم لا عقلانية " وفي غالب الأحيان إشباعها يتطلب وسائل اقتصادية فوق قدرة الفرد (20) لكنه يرغم على تبني ما يخلقه له السوق الرأسمالي تحت تأثير الدعاية والاعلام المستخدم فيهما أحدث ما توصلت إليه العلوم وفي إطار " حضارة الاستهلاك " وإذا كان نجاح مجتمع الاستهلاك - كما يذهب ماركوز - هو الذي يسهم في بقاء علاقات الإنتاج الرأسمالي (21) إلا أن اختلاق الرأسمالية لحاجات جديدة لا يستطيع أغلب

الناس إشباعها سوف يقود إلى الثورة على نظام يختلق حاجات ولا يمكن من إشباعها وهذا يعني توسيع قاعدة الثورة ، إذ لا تقتصر على الطبقة العاملة بل ستضم كل من لا يملك حاجاته ، إنها ستكون جماهيرية .

إن اختلاق الرأسمالية الحاجات ترغم الناس على تبنيها يعني أن الإنسان ليس حراً في هذه العملية وبهذا يتضح أن الحرية التي تدعيها النظم الرأسمالية وتجعلها تطلق على نفسها نظماً ليبيرالية ليست في حقيقة الأمر حرية لأن حرية الانسان في هذه النظم خاضعة لضغوط خارجية تغربها والنتيجة وإن اختلفت السبل نفس الوضع في النظم الماركسية إن الحرية كما هي هناك مغربة ولهذا فإن التوازن قي الحالين مختل : في النظام الرأسمالي بين اختلاف الحاجات والقدرة الحقيقية على إشباعها وفي النظم فإن تحديد الحاجات مباشرة أو لا مباشرة يؤدي إلى إضعاف القدرة على الإنتاج مما يؤدي إلى تعميم اختلاف التوازن بين الحاجة والاشباع .

إن هذين الحالين يضران بالحرية ويعدمانها ورغم تناقضهما الظاهر فإن نتيجتهما واحدة ففي الحل الأول الأمر أوضح من أن يوضح إذ إن تحديد الحاجات قضاء على الحرية أما في الحل الثاني فإنه باعتبار أن عملية الاختلاق لا تتم ذاتياً وبشكل تلقائي طبيعي وإنما تتم تحت تأثير الدعاية والاعلان مما يجعل الحرية أسيرة ما لم تخلقه تحت وهم أنها خالقته وتصبح مسيطرة عليها من الخارج في عملية خلق الحاجات لها بالنيابة عنها وفرضها عليها وليست حرة جقيقة في نشاطها الخلاق .

والسبب :

في النظم الرأسمالية كما في النظم الماركسية لم ينظر إلى العلاقة بين الحاجة والإشباع أو بين الحرية الخلاقة وملكية أدوات الانتاج فملكية الدولة لأدوات الانتاج وللإنتاج وتحديدها العائد منه على المنتج في شكل أجور قد حدد من الخارج النشاط الخلاق للمنتج وقضى ذلك على حريته كأساس للتطور والخلق .

أما في النظم الرأسمالية فإن الإنسان يدفع نحو حاجات مصطنعة وله أن يتبني أو يخلق من الحاجات ما يشاء دون أن يكون بإمكانه في الغالب إشباعها .

في الحالين لعلاقة بين الإنتاج وخلق الحاجات متوسطة ففي أحدهما متوسطة بالدولة المالكة للإنتاج ولأدوات الإنتاج بحيث أن أي سعي من المنتج لإشباع الحاجة يعوقه تدخل الدولة وفي الثاني متوسطة بالرأسمالي المالك للإنتاج ولأدواته بحيث أن أي سعي من المنتج لإشباع الحاجة التي دفع إليها يزيد في الإنتاج دون أن يحقق المنتج حاجاته وهذا في حقيقة الأمر لصالح الرأسمالي أكثر منه لصالح المنتج : لصالح الرأسمالي أي السعي للإشباع يعنى زيادة الانتاج والذي يستولي عليه الرأسمالي ثم أن الإشباع زيادة في الاستهلاك والذي يترجم بزيادة أرباح الرأسمالي . وفي كل هذه الأحوال لا يمكن أن يكون هناك توازن بين عملية " خلق " الحاجات والإنتاج إذن لا يمكن أن تكون حرية حقيقية ، إن الرأسمالي يلعب مع المنتج لعبة الحمار وحزمة البرسيم فكلما دفع المنتج إلى تبني حاجات أكثر لكنه لا يحصل إلا على الأقل وهذا يترجم في نهاية الأمر بأزمة في النظام الرأسمالي بوجود حاجات غير مشبعة وإنتاج غير مستهلك فيقضي السعي وراء الربح على الربح نفسه .

إذن نكرر من جديد السؤال الذي يجمع ما طرحناه في البداية من تساؤلات .

إذا كان إطلاق العنان لاختلاق الحاجات حلاً لا يمكن الركون إليه لأسباب عدة منها التبذير وانحرافات الحاجات واستغلالها من قبل طرف للتحكم في الأطراف الأخرين والهوة التي تزداد اتساعاً بين الحاجة وإمكانية الإشباع فعلى قدر اتساع الحاجات تقل إمكانية الإشباع في النظام

الرأسمالي كما أن تجديد الحاجات يعني الركود والجمود وقتل أي رغبة في التطور والتقدم أي تجميد الإنسان في وضع أبدي والقضاء على حريته كيف نحافظ إذن على هذه الحركة . خلق الحاجات وإشباعها حرة وخلاقة ؟ كيف نحافظ على كينونة الإنسان حراً دون أن يؤدي هذا إلى الفوضى التي ترتد على الحرية نفسها فتغربها ؟ .

إن الجواب الذي تقدمه النظرية العالمية الثالثة بسيط وجذري في نفس الوقت : إن الوساطة بين المنتج وحاجاته تعني أن المنتج لا يستهلك إنتاجه بل يضطر للتنازل عنه مقابل أجرة ، والقاعدة السليمة العادلة هي " الذي ينتج هو الذي يستهلك " (26) أي " شركاء لا أجراء " (27) إن أي تدخل بمنع الإنسان من خلق حاجاته والعمل على إشباعها هو تدخل مضاد للحرية وللإنسانية وللنشاط الخلاق المؤدي إلى التقدم كما إن إطلاق العنان واستغلال ذلك من قبل الرأسمالية يؤدي إلى نفس النتيجة وإن اختلفت سبل الوصول .

إن النشاط الخلاق لا يمكن أن يتم وعلى صورته الصحيحة إلا في مجتمع فيه الانتاج يعود لمنتجه في مجتمع " شركاء لا أجراء " وفق هذا المبدأ فقط يحدث التوازن بين النشاط الخلاق وبين الانتاج فالانسان في هذه الحالة له أن يخلق من الحاجات ما يمكن له السعي لإشباعها أو بمعنى آخر ينتج ما يشبع حاجاته التي خلقها " إن العمل لإشباع الحاجات هو الذي يحدد حدود كل منا " (28) بهذا فقط نحافظ على النشاط الإنساني الخلاق والذي يؤدي إلى التقدم وازدهار الشخص الانساني دون أن نقع في الفوضى والاستعباد والاستبداد إن الانسان في مجتمع شركاء لا أجراء يحدد حاجاته بنفسه ودون أي تدخل خارجي كما أن حاجاته تحدد إنتاجه والعكس صحيح أيضاً فإنتاجه يحدد أيضاً من إمكانيات خلق الحاجات لديه وأنه لا يمكن أن يخلق من الحاجات إلا ما يمكنه العمل على إشباعه بالإنتاج أن العلاقة بين الحاجة والانتاج تصبح بمقولة " شركاء لا أجراء " جدلية بمعنى غير متوسطة بأي طرف غريب عن هذه العلاقة سواء كان هذا الطرف فرد الرأسمالي أو الدولة - اشتراكية الدولة - التي تمثل المجتمع في النظم الماركسية أي أن الحرية تحدد نفسها .

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم فإشباع الحاجات هو المحدد للنشاط الاقتصادي كما أن الحاجة تحددها القدرة على النشاط الاقتصادي ، وهذه القدرة مهما كانت فهي محددة إذ تعتمد على المجهود الخاص أن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير " (29) سواء كان نشاطاً خاصاً أو اشتراكياً وخدمة عامة أن الإنسان حر إذن أن يخلق من الحاجات ما يشاء لكنه وباعتبار أن الاستيلاء على أنتاج الغير أصبح مستحيلاً لن يخلق من الحاجات إلا ما يمكنه اعتماداً على جهده إشباعه سواء عاجلاً أم آجلاً .

وعلى أساس ما ذكرنا يصبح التراكم الرأسمالي مستحيلاً عند الأفراد إذ أن العلاقة الجدلية بين الحاجة والانتاج لا تجعل هناك فائضاً في إنتاج الفرد لأن الفائض لا يوجد إلا بالاستيلاء على حقوق الآخرين (30) .

هل معنى أن الإنسان يستهلك حالاً ما ينتج ؟! ألا يستطيع الإنسان أن يدخر ؟ .

منذ إرسطو والتنديد " بالادخار " يبرز بين الحين والحين فأرسطو يؤكد أنه لا يمكن أن يعد شيء ما ثروة إذا زاد عن الحاجة (31) كما يؤكد جيرمي نبتام - 1802- 1848 أنه إذا ما زادت ثروة الفرد عن حد الكفاية فإن اللذة التي يحصل عليها تزيد بالنسبة ذاتها وإذن فان هذه الزيادة لا فائدة منها بل الضرر لأن هناك من لم يحصل على حد الكفاية (32)ونخلص إلى تأكيد الفصل الثاني من

الكتاب الأخضر على أن " الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر " (33) وإن المقدرة الزائدة عن حاجات الانسان هي حق للأفراد الآخرين (34) ولكن المشكل في الأمر كما رأينا استحالة تحديد الحاجة وبالتالي انطلاقاً من الحاجة فقط لا نستطيع تحديدما يزيد عن إشباع الحاجة إلا أن خلق الحاجات لا يتم في فراغ فالانسان لا يجلس في غرفة مظلمة ويسترسل في خلق الحاجات بل الحاجة في خلقها تعتمد على معطيات واقعية ولهذا فإن المعيار في معرفة ما يزيد عن الحاجة يقوم في الإنتاج فإذا كان الانتاج لمنتجه وفق شركاء لا أجراء استحال وجود فائض بالمعنى الرأسمالي وأصبح الادخار الذي يمكن أن ينتج عبارة عن حاجات مؤجلة للاشباع وليس زائدة عن الحاجة وهكذا نكتشف سمة أخرى من سمات العلاقة بين المقولتين " في الحاجة تكمن الحرية و شركاء لا أجراء " أما ما وراء الإنتاج ونقصد به ذلك الانتاج الذي ليس بالمعنى الدقيق أنتاج منتجين مثل ثروات الأ رض أو البحر ... الخ فهو يبقى ملكاً لكل أفراد المجتمع (35) .

وهكذا يبدو لنا أننا أجبنا على السؤال الذي طرحناه في البداية هل يمكن تحديد الحاجة ؟

إن الحاجة من ناحية يمكن تحديدها بل هي محددة فعلاً ولا يمكن أن يطلق العنان في اختلاقها كما في النظم الرأسمالية ولكن ليس من الخارج كما في النظم الماركسية وإنما من الداخل أن القدرة على الإنتاج تحدد سعة الحاجات أي أن الحرية تحدد نفسها .

إ ن تملك الإنتاج من قبل منتجه يؤدي إلى التوازن بين الحرية والضرورة ، الضرورة تتمثل في الحاجة الواقعية ، والحرية تتمثل في التطلع نحو حاجات جديدةة وبما أن الضرورة أو الحاجة الواقعية ليست في الأصل إلا تطلعاً فإن الضرورة ليست إلا الحرية وقد " تموضعت " لتتجاوز نفسها وتحقق بالتالي التقدم والرخاء للمجتمع والازدهار للشخص الإنساني إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد لأنه حر (36) إذ " لكي يكون الإنسان سعيداً لابد وأن يكون حراً ولكي يكون حراً لابد أن يملك حاجاته بنفسه " وعلينا أن نذكر دائماً أن أساس الإشكال الذي يواجه الانسان اليوم والذي تنبري النظرية العالمية الثالثة لتقديم حل له " ليس في مستوى الحياة فقط بل أيضاً في نمط الحياة " (37) وهكذا .

الهوامش :

* لا علاقة لكلمة وجودي هنا بالمذهب التفسيري المعروف خطأ بهذا الإسم في اللغة العربية فكلمة وجودي ، هنا تعني أنه في كل حاجة يتمثل وجود الإنسان بشكل لا فصل فيه بين جوانب نفسية وجوانب مادية .

* بليسنير في الماركسية أمام الإنسان ج . قوليان ص 49 الفصل الثاني من الكتاب الأخضر ، معمر القذافي .

1- بعض التعليقات حول هذا الموضوع في ندوة مدريد حول فكر معمر القذافي في ديسمبر 1980 .

2- أنظر ريا دينا فيز كابا الماركسية والحرية ص 81 .

3- ماركس الايديولوجية الألمانية ، فويرباخ جوهر المسيحية م . رقوديلير العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد .

4- ص 47-22 ، ص 51 .

5- ر ، جارودي البديل ص 46-51 .

6- انجلز الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ص 78 .

7- ماركس وراس المال 1 - 1 - 115 .

8- الكتاب الأخضر الفصل الثاني ، معمر القذافي .

9- ريا دينانير كايا الماركسية والحرية ص 138 جارودي دعوى إلى الأحياء .

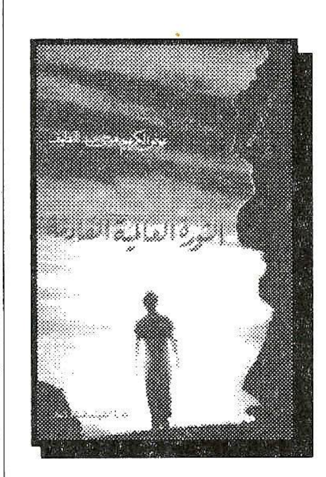
10- ص 337 .

11- ص 4 .

12- ص 51 .

13- ص 337 .
14- ص 337 .
15- ص347 .
16- انظر فيليب بران التذبير والرغبة ونانسي باكار فن التبذير . ماركوز الثورة وضد الثورة .
17- ص 23 (25) ص 15 .
لودوك الحاجة والحرية .
18- (21) ندوة مدريد حول فكر معمر القذافي .
19- جارودي حول الحضارات ص 56-57 .
20- مرقويتابيرز تساؤلات حول مفهوم الحاجة ندوة مدريد حول فكر معمر القذافي .
22- ص 341 .
23- ص 37 .
24- ادلفو ذودبير والحاجة هل تحرر أم تستعبد الانسان ندوة مدريد .
25- ص 15 .
26 ، 27 ، 29 ، 30 ، 33 ، 34 ، 35 ، 36- الكتاب الأخضر الفصل الثاني ، معمر القذافي .
28- معمر القذافي محاضرة . 4 أبريل 1978م .
31، 32- ج حول المذاهب الاقتصادية ص 19 - 88 .
37- قواديلير العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد ص 69 .
ندوة مدريد حول فكر معمر القذافي ديسمبر 1980 .
يبدو من المنطقي أن نتخلص إلى أن المجتمع الحر الذي تطمح إليه النظرية العالمية الثالثة هو :
1- الذي فيه لا أحد يحتكر الخيرات الضرورية لإشباع حاجات الأفراد الآخرين .
2- الذي فيه لا أحد يستطيع أن يختلق أو يثير حاجات جديدة عند الافراد الآخرين من المجتمع (50) ونحو هذا تكتشف مقولة " في الحاجة تكمن الحرية " ومقولة " شركاء لا أجراء " كوجهين لعملية واحدة هي الحرية .
(50) ادولفو ذودبير والحاجة هل تحرر أم تستعبد الانسان .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام



الثورة العالمية القادمة

المؤلف : عوض الكريم موسى عبد اللطيف

يطرح هذا الكتاب رؤية للمتغيرات الدولية في إطار قضية الحرية .. فهو لا يقدم تفسيراً للتاريخ ، ولا تحليلاً للفلسفات والأنظمة المعاصرة ، ولا استراتيجية للعمل السياسي ولا مذهبية جديدة للظفر بالحكمة التي تنتهي عندها حكمة الحكماء .. وهو محاولة للتفكير وهذا حسبه .

الناشر : شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام
عدد الصفحات : 120 صفحة

الحاجة والحرية

الباحث : امرسياناي . ارسيلانا .
أستاذ العلوم السياسية
جامعة الفليبين

تعريفات

الحاجات الانسانية أمر حتمي لا يمكن تجنبها ولا تجاهلها ولا مفر منها ولا يمكن الاستغناء عنها بل لا بد من التعامل معها بشكل أو بآخر ، ويمكن تعريف الحاجات بأنها ، ضرورات الحياة الاساسية وهي أساسيات مادية ومعنوية ونفسية وجسمية وجسدية وعاطفية للحياة الانسانية السوية .

ما هي بعض هذه الحاجات المادية أو الجسمية ؟

الحاجات المادية أو الجسمية تشمل : الطعام ، الماء الصالح للشرب ، الدواء ، المأوى ، الملبس ، الأثاث ، ومسائل توفير الجهد ، وسائل النقل والاتصال ، المعدات وسائل الطاقة ، التدريب البشري ، مال يكفي لحياة عصرية ، أماالحاجات النفسية أو العاطفية فتشمل : الشعور بالاستحقاق الشخصي ، للكرامة والأمن ، الكفاية ، الشعور بحاجة الغير إليك ،الشعور بالفائدة ، الشعور بالمحبة أو على الأقل التقدير والاعتراف ، الشعور بالأهمية ، الشعور بالقدرة على الانجاز ، والقوة في مقابل انعدام القوة والتي نوقشت باستفاضة من قبل « أريك فروم ERICK FROMM » في بحثه « الهروب من الحرية » 1971ف والذي جاء فيه أنه لا شيء يصل بالفرد إلى حالة اليأس سوى الشعور بعدم الفائدة وعدم القدرة أو الأهمية .

إن الحاجات الجسمية لها علاقة بجميع الأعضاء الجسمية السليمة أي بالعمليات الجسمية مثل : التغذية ، الهضم ، الامتصاص ، التنفس ، التخلص من الفضلات ، الادراك الحسي ، التفكير ، العاطفة ، النمو ، التناسل ، التجدد ، .... الخ . وهذه كلها من علاقات الحياة وإشاراتها تلك الإشارات الحيوية والتي بدونها تتوقف الحياة ويتحقق الموت ، ولا أعتقد أننا في حاجة لإعادة القول بأن الإنسان يستطيع أن يعيش إذا مارتم له إشباع حاجاته الحسمية .

لقد عرف ويبست « WEBSTE » الحرية في قاموسه NEWCOLLE-GATE DICTIONNARY « بأنها الحالة التي يكون فيها الانسان حراً مثل :

أ ـ غياب الحاجة والإكراه أو الإكراه في التصرف والاختيار .

ب ـ التحرر من العبودية أو الكبت أو من أية قوة أخرى ... الاستغلال .

جـ ـ حالة التخلص من الإرهاب » .

وربما تكون كلمة « حرية » مرادفة لكلمة « تحرر » أو حالة التصرف بدون إكراه ، أن تكون حراً هو أن تكون قادراً على التفكير والتصرف حسب رغبة الفرد وضمن حدود القانون والتقاليد في المجتمع المتحضر وأن تتمتع بنعم الحياة دون أن تكون مديناً لأحد أو تشعر بالندم علي أي شيء تم

أخذه أو التمتع به .

الحرية هبة ثمينة ينالها الفرد وتاتي في المرتبة الثانية بعد الحياة وتعتبرالحرية أعلى القيم ويرى كثيرون أنها مثل الشرف أغلى من الحياجة نفسها ، « الموت أفضل من العبودية » أعطني الحرية أو اقتلني قال باتريك هنر « PATRCK HENRYå كم من الحروب قد خاضها الناس باسم الحرية ، وكم من الأرواح قد فقدت في سبيل استعادة الحرية ؟

كفاح ، نضال ، ثورات ، انقلابات كل ذلك من أجل الحرية وسعياً للوصول إليها ، كل ذلك للتحرر من السيطرة وللحصول على القوة قوة أن تكون حراً لتصنع كل القرارات بنفسك .

* فالحرية إذن يمكن أن تصنف إلى عدة أصناف :

1- حرية طبيعية : وهي التي ينالها الفرد بالولادة مثل ، حق الحياة ، حق الانتماء لأرة ، حق اختيار الرفقاء والأصدقاء ، حق السعي وراء الأعمال الخاصة ، دون تدخل أو إزعاج خارجي ، حق الراحة ، حق التفكير ، حق الكلام ، حق الشعور ، حق الاعتقاد حسب ضمير الفرد حق العبادة ، ... الخ .

إن الفطرة السليمة تؤكد أن هذه هي العناصر الطبيعية لحرية الإنسان فهي موروثة في الإنسان ، إن الحكومات لا تستطيع فقط أن تعترف بها وتحافظ عليها وتلك الحقوق في مجملها تشكل الحرية الطبيعية .

2- الحرية المدنية : عندما تعترف الحكومات قانوناً بالحقوق الطبيعية للأفراد تصبح حقوقاً مدنية ويصبح حق التمتع بها مكفولاً من قبل مؤسسات الدولة الديموقراطية مثل : حرية الفكر ، حرية العلم ، حرية الفنون . « ليس الترخيص بها فقط » وكلها تأتي تحت حرية التعبير والتي هي حرية مدنية .

3- الحرية السياسية : بالاضافة للحرية المدنية فقد أكدت الدول الديموقراطية أيضاً الحقوق السياسية مثل : حق الاجتماعات ، حق الالتماس والمشاركة الشعبية في الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال الانتخاب ، الاستفتاء المبادرة .. الخ . والحرية السياسية هي الحكم الذاتي ، والتحرر من الخوف يقع تحت الحرية المدنية والحرية السياسية أيضاً .

4- الحرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : لقد تم الاعتراف بهذه الحريات نسبياً مؤخراً في حيز التطبيق رسمياً بعد إعلان وثيقة حقوق الانسان ، وهذا لا يعزز الحرية المدنية والسياسية فحسب بل يعطيها قيمة ومعنى ، إن التحرر من العوز وحرية التمتع بالإرث الشخصي في مجتمع حر وعادل تمثل ممارسة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

5- الحرية الوطنية : وهذه تعني حق تقرير المصير والاستقلال من السيطرة الخارجية أو من الخضوع لدولة أخري ، بالسيادة أو السيطرة التامة على الأفراد والأشياء ضمن السلطة الوطنية للدولة هي الحرية الوطنية كما تمثل الحرية في العمل وفق مقدرات الدولة دون تدخل من دول أخرى أو ضد التمرد والعنف من قبل قوى داخل الدولة .

العلاقة بين الحاجة والحرية :-

بعد أن وضحنا مفهوم الحاجة ومفهوم الحرية يحق لنا أن نتساءل كيف ترتبط الحاجة بالحرية ؟ الحاجة والحرية مفهومان متناقضان ، فالحاجة تنفي الحرية بينما لا تنفي الحرية الحاجة بل تديمها وتدعمها وتعززها مما يؤدي إلى ظهور حاجات جديدة ، والفرد عبد لحاجاته فهو قد يكدح أو يكذب أو يغش أو يسرق بل وقد يقتل أيضاً من أجل إشباع حاجاته أو ما يشعر بأنه حاجات اساسية لا يستطيع الحياة بدونها .

والدول تشبه الأفراد فهي تلتزم بما تدركه من حاجات «مصالح » وترسم الخطط التي ترى أنها

تحقق مصالحها وتشبع حاجاتها مثل : الحاجة إلى فراغ للحياة أو«مجال حيوي » كما برر هتلر سياسته التوسعية العنيفة أو من أجل « جق البقاء » كما تبرر إسرائيل تحركاتها الدفاعية والهجومية ، أو من أجل « الديمقراطية » حتى يكون العالم آمناً من أجل حماية هذه السياسة أو تلك أو من أجل مكسب اقتصادي أو من أجل حماية الأرض أو النفوذ أو من أجل السيطرة الكلية على الأرض أو بأي سبب أو عذر تستخدمه أي دولة حتى تحقق مصالح حيوية أو لا شأنها في ذلك شأن بقية الدول والشعوب .

من الواضح أنّه طالما وجدت الحاجات سواء أكان الشعور بها حقيقياً أو مجرد وهم ، فإن الحرية وهم بالنسبة للمحتاج والمحتاج له. إن عدم إشباع الحاجات يؤدي إلى عدم الاستقراربالنسبة للأفراد وأيضاً الدول .

ولن تكون هناك راحة إن لم تشبع الحاجات بشكل صحيح ولن تكون هناك طمأنينة لأن الطمأنينة تتحقق فقط بالتحرر من قيود الحاجة ، حرية الجسد والروح تتحقق بإخضاع الحاجات وعدم التطرف في تحقيق الرغبات والميول الفطرية والمكتسبة وترويض الغرائز ، والسعادة هي التحرر من قيود الحاجات البشرية .

الاقتصاد الحر « الرأسمالية والاشتراكية الماركسية » :

يقابل الحاجات البشرية على الأقل نظامان أساسيان وهما (1) الاقتصاد الحر (2) الاشتراكية الماركسية ، وتسمى أيضاً (1) المشروع الحر ، (2) الاقتصاد المخطط . الاسلوب الشيوعي ، وهناك بالطبع أنواع كثيرة من الأنظمة التي أسست على هذين المفهومين ، وتلك النظم تمثل في الحقيقة ظلالاً من الألوان بين الأبيض المطلق والاسود المطلق وبذلك يصعب اليوم أن نصنف أي دولة بأنها رأسمالية تماماً أو شيوعية تماماً ، معظم الدول أذا لم تكن كلها قد ابتعدت عن « ثورة الأمم » « â 1776 » لآدم سميث » والاعلان الشيوعي 1848 «لكارل ماركس » و « رأس المال 1867 » هذه بقيت منطلقات نظرية في كل نظام ويجب أن يعترف بها من أجل دلالة الاختلاف فقط .

نظام الاقتصاد الحر :

إن الاقتصاد الحر يعني أساساً « دعه وحده » أي دع المشاريع الخاصة تهتم بالحاجات الاقتصادية من أجل المكسب الشخصي لصاحب المشروع وينطلق أصحاب المشاريع في تنافس حر للحصول على الحد الأقصى من الأرباح لأنفسهم ، وكان من المفروض أنهم يحققون خير المجتمع بشكل تلقائي ، فالمنافسة والقانون الطبيعي للعرض والطلب كان من المفترض أن ينظما النشاط الاقتصادي وذلك بردع الاسعار وكبح النزعة الأنانية للربح . ولكن للأسف قد علمتناالخبرة أن الاعتماد على مثل هذه الافتراضات قد يقود إلى حالة من عدم التوازن الاقتصادي ، وقد تتحول المناسبة إلي تلاعب ثم إلى احتكار ، فالنقص يصطنع للعرض قد يكون من أجل التلاعب بالأسعار ، كما أن الطلب يصطنع قد يكون لرفع الأسعار وقد يضغط الطلب لخفض الأسعار بينما يزداد العرض لحفظ الاسعار الخ ...

إن المتاجر هي مراحتكار في لعبة المنافسة والتي قد تكون خسارة في حد ذاتها أما الشركات والأموال الطائلة قد تجعل من المنافسة طرفة ومن المشروع الحر وحشاً يعيق التجارة .

إن الانسان العادي والمرأة والطفل هم ضحايا لعبة القوة هذه . الناس البسطاء الذين ليس لهم يد أو رأي في القرارات الاقتصادية التي تحدد ماهية وكمية مأكلهم ومشربهم أو بشكل عام استهلاكهم ... البضائع والخدمات التي يمكن أن يستفيدوا منها ونوعية الحياة التي يمكن أن يعيشوها ، كل

لنفسه وللشيطان الباقي فلا عجب إذن أن تصبح الدول التي تدعي الحضارة العصرية والتقدم التكنولوجي والموارد الفائضة غابات يمارس فيها الطمع والعنف والحقد والتي تمثل النزعة الانانية فيها ، الدافع الاساسي وربما الوحيد للنشاط الاقتصادي لذلك فقد يطلق العنان للطمع بدلاً من الشفقة وأصبح الفساد هو القاعدة بدلاً من الاستثمار . وتدخلت الحكومات لحماية أولئك الذين ظلمتهم سياسة الاقتصاد الحر وذلك بتنظيم النشاط الاقتصادي عن طريق إجراءات مثل : الحد الأدنى للأجور الحد الأقصى لساعات العمل ، الحد الأدنى للظروف المعيشية للعمال المشاركة في الأرباح ، اتحادات العمال ، المشاركة في الإدارة ، التسويق الجماعي ومزايا ثانوية أخرى ، كل تلك جهود للحد من أرباح القطاع الخاص والحد من نزاعاته وإلا فإن الغالبية لا تتمكن من التمتع بالحرية الاقتصادية .

فالعمال دون مساعدة الاتحادات والحكومات لا قدرة لهم ضد الذين يملكون وسائل الإنتاج ، إنها منافسة غير عادلة بين من يملك ومن لا يملك فالنصر دائما لمن يملك وبدون تدخل من قوة عليا يتمسك من يملك بما يأخذ وبالتالي يسيطر على من لا يملك كل ذلك على الرغم من قلة من يملكون مقابل كثرة من لا يملكون ، فإذا لم ينظم هذا الصراع ولم يراقب ينتهي بتركز الثروة في أيدٍ قليلة وبالتالي يتم لهم التلاعب بكل شيء ويتعمق الفقر وهكذا فبالرغم من فلسفة الحرية الاقتصادية هي الحرية من خلال حرية المشاريع ولكن ميكانيكية التنظيم قد أمنت الحرية للبعض فقط .أمنت الحرية للقلة التي تملك رأس المال وتسيطر على الانتاج والتسويق والاستهلاك وتتحكم في توزيع الثروة والبضائع والخدمات بقصد إشباع الحاجات ، ولقد علمتنا الخبرة أن الحرية المطلقة لم تنجح في إشباع حاجات الناس . وفي كثير من الدول النامية أصبحت هذه الحرية تعني حرية أن تجوع ، القلة هي فقط التي تستطيع أن تتمتع بالحرية الاقتصادية لأن هذه الحرية قد أُسيء استخدامها فقط استخدمت لحرمان الأغلبية ليس فقط من إشباع حاجاتهم الاقتصادية بل أيضاً من حريتهم السياسية والمدنية ذلك لأن صاحب الحاجة الملحة ليس له قوة المساومة فهو مجبر أن يأخذ ما يستطيع أخذه ويخسر ماله من أجل البقاء مما يؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية مثل : نظرية الاجر الحديدي ، الانحراف ، الجريمة ، البغاء ، الإباحية ، بيع وشراء بطاقات الانتخابات ، تعاطي الخمور ، الإدمان على المخدرات ، تدني المستوى الصحي ، الإغلال الأسري ، كره النساء ، الشذوذ ، الجنوح العقلي واليأس وحتي الانتحار لمن لا يستطيع الصمود في هذا الصراع ، ولن يستطيع الصمود في غابة دارون هذه إلا من كان مستعداً لذلك ولا نقصد بهم الشرفاء بل الحذاق ، لا الذين في غاية النبالة بل الذين في غاية المكر ، لا الضعفاء بل الأقوياء .

وهكذا ففي ظل نظام الاقتصاد الحر تكون الحرية للأقوياء والأغنياء وتبقى حلماً للضعفاء والفقراء الذين لا يتحقق لهم إشباع حاجاتهم أو يتم لهم إشباعها جزئياً على حساب حريتهم الشخصية ، فالفرد رهينة لمن يشبع حاجاته وإن الذي يعتمد على غيره في إشباع حاجاته يفقد حريته وهذا ينطبق على الأفراد وكذلك الدول .

الماركسية :

الماركسية هي ردة الفعل لسوء استخدام الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، ويستطيع الفرد أن يقول إن ماركس قد قدم الدواء الثورة للمأساة التي خلقها نظام الاقتصاد الحر ، وهذا الدواء يشمل : القضاء على الملكية الخاصة ، القضاء على الطبقات وأخيراً القضاء على الحكومة في حد ذاتها ، وقد قدم ماركس الأسس الفلسفية لإعادة بناء النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

القائم بعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر الذي شهد زيادة في إفقار العمال مقابل زيادة ثروة القلة الغنية ، وكلنا على علم بنظرية قيمة العمل ، ومذهب فائض القيمة ، والتفسير المادي للتاريخ والمادية الجدلية ، والصراع الطبقي ، وديكتاتورية العمال في فترة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية فلا أرى حاجة لشرح هذه العناصر بالتفصيل .

إن محور اهتمامنا في هذا البحث هو « الحاجة » وكيف كان للحل الماركسي لمشكل الحاجة تأثير على الحرية ، يعتبر المبدأ السياسي النظري للشيوعية هو : » لكل حسب حاجته » ، فكل فرد يقدم للمجتمع ما يقدر عليه ويأخد حاجته فقط .

لقد افترض ماركس أن الإنسان غير أناني بطبعه وبذلك فكل فرد سيعمل بأقصى جهده من أجل خير الجميع ويأخذ قدر حاجته فقط ، ويرى بعض النقاد أن ماركس فد افترض الكثير لأن مثل هذا البرنامج قد ينجح في أسرة نموذجية ولكن من الصعب أن يتحقق في مجتمع معقد وذي مصالح ورغبات متعددة ومتشابكة أما بعض النقاد الآخرين فقد انتقدوا الافتراض نفسه وأشاروا بأن الإنسان أناني بطبعه وأن الدافع الانساني هو رغبة ذاتية ومكسب ذاتي وأن الإيثار لا مكان له إلا في دير الرهبات فقط .

عليه فإن المنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعتمد على الإيثار المطلق لا يحقق إلا نجاحاً جزئياً ، وحتى الحاجات الأساسية فإنها لن تشبع وإذا ما أشبعت فإنها تشبع بالقوة شاء المرء أم أبى ، وقد نحتاج للحكومة حتى تدفع الناس للعمل ضد طبيعتهم واستخدام القوة هو نقيض للحرية ، وبذلك فالحكومة بدل أن تتلاشي تزداد قوة والانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية يصبح شيئاً مجهولاً من اللاتناهي ، والرد علي هذه الملاحظات تكمن بالطبع في جدلية التغير والتطورفي النظام وفي طبيعة الإنسان ذاتها ، بالوقت وبالكثير من الوقت ولكن ليس من المستحيل أن تحبو الاشتراكية إلي الرأسمالية وتحبو الرأسمالية إلي الاشتراكية ، وربما يلقي التوأمان ولكن لم يحن الوقت بعد . أما الحرية فتبقى مستقرة في النظامين .

الأسس المنطقية للنظرية العالمية الثالثة :

تحدث جان جاك روسو في القرن التاسع عشر عن المجتمع العادل فقال هو المجتمع الذي لا يكون فيه أحد ثرياً جداً حتى يستطيع شراء غيره ولا فقيراً جداً حتى لا يضطر لبيع نفسه ، وقد ظلت مشكلة العدالة في التوزيع أي توزيع ثروة المجتمع شغل الفلاسفة في « السياسة والاقتصاد والاجتماع » .

كما ظلت أيضاً شغل رجال الدولة في محاولتهم تأمين حياة طيبة لمواطنيهم ، كيف يتم توزيع هذه الثروة ؟ وما هي الجهة العادلة ؟ وبمعنى آخر ما هو العائد العادل لجهد الفرد ؟ لقد قدمت الكثير من الصيغ وما زالت تقدم لحل مشكلة التوزيع ... توزيع المكافأة على الانتاج أي توزيع الثروة .

لقد ناقشنا نظامين أساسيين ورأينا كيف أن النظامين وما تفرع عنهما من نظم لم تحقق في الواقع « ربما حققت نظرياً » الإشباع العادل لحاجات الانسان ، فالاستغلال قد صاحب العملية الاقتصادية بشكل أو بآخر ففي نظام الاقتصاد الحر كان الانتاج من أجل الربح الخاص وهذا شيء مزعة وغير صحيح كما أن التوزيع كان بأسعار احتكارية للسوق المسيطرة ! فقد أعطى التوزيع حصة الأسد لصاحب المشروع أي صاحب رأس المال أما الاستهلاك فقد كان يمثل الحد الأ دنى وبأسعار فادحة للمستهلك ، إن تلك « الحرية » قد ترتب عنها حرمان الغالبية من أجل نهم القلة .

أما في ظل الاقتصاد المبرمج للنظام الماركسي فالتخطيط في حد ذاته قد يكون ناقصاً أو غير ملائم لإشباع كل الحاجات ، والمصادر النادرة قد تقسم وفق الأولويات التي تقررها السلطة دون احترام الحاجات الحقيقية للكل ، ولقد يقدر الانتاج بشكل عال أو متن بشكل لا يتوافق مع البضائع والخدمات الضرورية لإشباع الحاجات .

كما أن الأولويات قد لا يتم وضعها بشكل سليم مثل « السلاح قبل الزبدة » والمكافأة أيضاً قد تقدر بشكل تعسفي لاستغلال الذين خارج دائرة صنع القرار .

كما أن تبادل السلع قد يكون عرضة للتلاعب في ظل هذا النظام ، وطالما أن الاقتصاد العام عرضة للسيطرة المركزية فإن مقولة « كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » قد لا تطبق ، إذن من يقرر الحاجة؟ وكيف يتم إشباعها أو كيف أشبعت أو هل تم الإشباع بقدر كاف أم لا ؟ كل ذلك غير قابل للنقاش من قبل المستهلك لكن تناقش من قبل القادة السياسيين وفي أعلى درجات البيروقراطية .

عليه فاشتراكية الدولة تمسك بالقوة السياسية والاقتصادية وتضعها في يد شخص واحدأو في يد أباطرةالحكومة والتي قد تسبب إدارتهم في فقدان الاتصال بالشعب وتصبح الحرية السياسية بالتالي رهينة بالطمأنينة الاقتصادية والتي تبقى مشكوكاً في تحقيقها على أي حال .

فكر القذافي :

كل الترتيبات التي سبقت قد تركت بالتأكيد ثغرات كثيرة ، إذاً لماذا نكون مجتمعاً على الإطلاق إذا كان الفرد قد بقي بائساً كما كان ؟ فالدارونية الاجتماعية لسبنسر « البقاء للأصلح » وماركسية ستالين « الذي كان يعمل ليأكل » يمثلان نموذجين للأنظمة الرئيسية التي تمت مناقشتها والتي لا تكفل إشباع الحاجات بل تعرض الحرية إلى الاستغلال بل للاضطهاد ، أما المفكر القذافي فقد أشار بذكاء إلى المشكلة فقال : « في الحاجة تكمن الحرية » في الكتاب الأخضر ، ورؤية المفكر القذافي هذه كما أنها تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية في مجتمع حر وعادل لكل فرد مهما كانت مساهمته في الجهد الانتاجي « وحتى بدون مساهمة إذا كان غير قادر أو عاجز » فالجميع يتمتع بثروة المجتمع طالما أن الثروة ملك جماعي كل فرد فيها شريك أي صاحب حصة وطالما أن الإنتاج من أجل خير الجميع ولكل فرد حصته وكلما يحتاجه الفرد ليكون شريكاً في الثروة هو أن يكون مواطنا في المجتمع ، أما مقولة « الذي ينتج هو الذي يستهلك » فهي تحقق العدالة المتناهية إذ كيف يعمل أحد لغيره ؟ ولماذا ينتج شخص من أجل متعة غيره ؟ أين العدالة من ذلك ؟ أما في العالم الثالث فمازالت مع كل أسف معامل الاستنزاف التي عرفت في القرون المبكرة تعيش معنا حتى الآن ، فاليد العاملة الرخيصة تصنع المواد الغالية التي لا تستطيع شراءها ، أما الطعام الوافر في أراضي أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا وعلى ضفاف المحيط الهادي البكر يجب أن يكون رخيصاً لكنه ليس كذلك . إن معظم دول العالم الثالث مدينة للبنك الدولي وللبنوك الغربية ، كما أن صندوق النقد الدولي يضع الشروط المستحيلة على السلف التنموية مثل : تقويم عملة المدين ، زيادة الرسوم والضرائب ، توجيه الصادرات وتسهيل الواردات ، كل ذلك بهدف تدمير الاقتصاد المحلي دون تقديم أية إعانة وإشباع نهم أصحاب الأموال وإفساد السلطة في الدول المدنية ، ويستمر ضغط خط الفقر ويصير الفقير أكثر فقراً والفقراء عليهم دفع الأسعار العالية لإشباع حاجاتهم ، وبتعويم العملة تتضاءل القدرة الشرائية لأجورهم المنخفضة أصلاً ، فمن يستطيع الصمود في وجه هذا الهجوم الضاري على ضرورات الحياة الانسانية وهذا الاعتداء على حق الحياة .

أستطيع أن أقول إن من يملك الشجاعة والجرأة على الخروج من هذا الاضطراب الكبير. وإن الذي يجازف بفك القيودالتي تحنى وتخنق الجماهير وإن من يملك القدرة علي الإبداع يستطيع أن يكتشف البدائل .

هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه من فكر القذافي الرائع ، فنظريته الانسانية الرحيمة تذكرنا بشعور الراعي تجاه قطيعه واهتمامه بالجميع الأبيض والأسود ، الذكر والأنثى ، الذكي والغبي ، الصحيح والضعيف كما تذكر هذه الرؤية بتعاليم الأب « توما الأكويني ST TOMAS OF AOUI-NAS » فيما يتعلق بالمسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق من يتولى تدبير شؤون المجتمع فإن من يهتم حقيقة يجب أن يعطي نفس القدرمن الاهتمام للجميع دون استثناء وذلك من أجل الحياة لا للقادرين فقط بل لكل أعضاء الأسرةالكبيرة الواحدة .

وفي فكر القذافي ليس هناك مكاناً للأنانية لأن للكل حصة فيما هو موجود وليس هناك مبرر للفساد لأنه إذا ما أعطى لجميع بقدر كاف فلن يكون هناك مكان لفساد ، ليس هناك عذر للمحاباة ولا للمعاملة الخاصة للأصدقاء والأقرباء وطالما أن أساس التوزيع العادل يتطلب معيار الحاجة للطمع فلن يكون هناك استغلال لأن الجميع أخوة ولهم الحق المتساوي كشركاء في الجهد ، لا شك في أن مجتمعاً كهذا تتطلع له أغلب الدول النامية التي يركبها الفساد وتمزقها الصراعات المختلفة بين الأفراد والجماعات لغايات مختلفة وأهداف أنانية ، وهناك إلحاح من قبل الدول النامية لرؤية الأفكار الصادقة وتطبيقها من أجل خير الجميع . أما عبارات مصالح الناس والخير العام ، فهي تعبيرات مبتذلة رخيصة يرددها الغوغائيون الذين يبحثون عن تأييد شعبي ، وحتى لا ننسى يجب أن نتساءل :

لماذا الحكومة ؟ وما مبرر وجودها رغم كل الملفات السوداء للكثير من الحكومات ؟

تستمر الجماهير تحلم بالمجتمع العادل والحياة الطبيعية والسعادة الانسانية كأهداف يمكن تحقيقها ، ولكن رغم كل شيء يستمر الأمل يتردد في قلوب البشر وهنا يكمن غدر وخساسة وجبن وعدم اهتمام الحكام الديكتاتوريين الذين يغتالون هذا الأمل ، هذا الحلم ، هذه الرغبة في الحياة .

والبديل الذي يطرحه المفكر القذافي في النظرية العالمية الثالثة هو حل شامل لمشاكل الحكم « السياسي » ،القوت « الاقتصادي » وبقية أشكال التفاعل الانساني « الاجتماعي » .

وهذا البحث يركز أساساً علي المظهر الثاني « في الحاجة،تكمن الحرية » أن الحرية لا معنى لها لدى المحتاجين ، إن من يسيطر أو يشبع حاجاتك يستطيع استعبادك ويملكك ، والقذافي يعطي للحرية معنى وذلك بتحرير الناس من الفقر ومن الاستغلال وبالوصول بهم إلى الكفاية الاقتصادية ، وطالما أن الأجور وفقاً لنظرية الأجر الحديدي يجب أن تكون في الحد الأدنى الذي يقبله السوق ، فالأجور حقاً هي أجور عبيد ، عليه يجب إلغاء الأجرة حتى يتم القضاء على الاستعباد وحتى يصير الأجراء شركاء في الانتاج ، وبهذه الطريقة تنتهي مشاركة الوسطاء والسماسرة ويصبح أصحاب المشاريع لا مكان لهم وتختفي الأرباح والفائدة على رأس المال ووسائل الانتاج الأخري يملكها الجميع وتستخدم دون مقابل ، والإيجار ينتهي لأن الارض وغيرها ملك للجميع ويمكن استخداها أيضاً دون مقابل .

عليه فإن الحصة الكبرى من الثروة توزع على المنتجين « العمال سابقاً » أو الشركاء في الإنتاج أما تكاليف التنظيم والإدارة فيمكن أن يغطيها الإنتاج ويمكن اعتبار الإداريين شركاء أيضاً في الإنتاج .

ملاحظات :

على المستوى النظري على الأقل فإنه يمكن توفير الكثير إذا ما تم إلغاء بعض عناصر الانتاج وما تأخذه من مكافآت ، والعناصر التي يمكن إلغاؤها تشمل الأرض ، العامل ، رأس المال ، رب العمل ،

ويبقى عنصر واحد وهو الحكومة التي تأخذ حصتها كضرائب ولكن ما هي قيمة الضرائب علي الإنتاج الكلي ؟ هذا سؤال مهم فهذه الضرائب يمكن أن تكون محدودة ويمكن أن تكون باهضة ، يمكن أن تكون كبيرة ويمكن أن تكون قليلة كل هذا يعتمد على الحكام وعلى من يصنع القرار في الدول غير الديمقراطية ذات الحكم الفردي أو إرادة الجماهير في النظم الديمقراطية « طالما يكون هذا وفق توجه فعال » ، الحكومات الطامعة ربما تفرض ضرائب على الأفراد بمعدلات كبيرة قد تؤدي إلى مصادرة الانتاج ، وهذا يلغي كل المكاسب التي يمكن الحصول عليها بإلغاء عناصر الانتاج الأخرى ، فقد تكون سياسة الدول من أجل المبالغة السياسية أكثر منها من أجل الشعب وقد تؤثر الحكومات السلاح على الطعام وهذا يستنزف الكثير من الدخل القومي سواء كان ذلك لأهداف دفاعية أو هجومية أو تحت ستار « الأمن » كل ذلك يتم على حساب راحة المستهلك ، إن الكثير يعتمد على الكيفية التي يتم بها إصدار القرارات وكيفية توزيع الحصص ، فالتوزيع الاقتصادي يقرر سياسياًفالذي يملك القوة يسيطر على الانفاق .

والتاريخ متخم بالنظريات الجميلة التي تذهب إدراج الرياح أثناء التطبيق لأن الانسان لا يصل إلى درجة الكمال وبذلك تصير الأحلام كوابيس ومع الاحترام لمعاني الإرادة فإن « الطريق إلى جهنم معبد بالنوايا الطيبة » ولكن من المهم أن نحافظ على حسن النية في أنفسنا وفي الجماهير ، قد تعترضنا المشاكل دائماً إما في النظرية وإما في التطبيق ومجانين الرياضات فقط قد تسيطر عليهم المشاكل غير القابلة للحل ، اما المتفائلون مثلي فيعتقدون أن كل المشاكل قابلة للتدبير ، ربما لا تحل كلها بسرعة ولكن بالمثابرة والصبر يمكن تدبيرها دائماً .

الدكتور جيمس ميزل « JAMES MEISEL » أستاذ النظرية السياسية في جامعة ميتشغن وهو أمين السر السابق لتوماس مان «THOMAS MANN » وهو أحد أشهر الكتاب الألمان في هذا العصر قد علمنا أن الدكتاتورية قد ولدت من انعدام الصبر ، وأيضاً فإن المستبد والفاشي إذا لم يكن الدكتاتوري من أشكال الحكومة يمكن أن ينتج من الصبر المفرط . وفي مكان ما بين الصبر المفرط وعدمه يجب أن يكون التوازن المطلوب لإشباع الحاجات الإنسانية دون التفريط في حرية الانسان ، إن مقايضة الحرية الفردية بالأمن الاقتصادي هي مقايضة غير عادلة ، إن الحرية لا تقدر بثمن ولا يجب أن تعامل كسلعة يمكن أن يتاجر بها ، وهذا هو لب النقاش في الكتاب الاخضر ، الحرية تأتي بإخضاع الحاجة ، الحرية يجب أن تكون جائزة للطمأنينة وليس ثمناً لها .

الدولة ودور القيادة :

ليس مهماً أن تكون الدولة أو أي كيان تحت أية تسمية أخرى ماكرة أو غير كاملة لكن يجب أن تقوم بالوظائف الإدارية التحكمية التي لا يمكن أن تتلاشى . إلا أن السلطة السياسية العليا « الحكومة » يجب أن تسعى لتعزيز الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز الروح المعنوية للمواطنين لذلك لا ننكر دور القيادة في هذه المهمة الصعبة والخطرة ، ليس مهماً أن يكون الحكم ذاتياً ديمقراطياً فالجماهير تحتاج إلى قيادة من أجل التوجيه وانتقاء الوسائل لتحقيق الأهداف فالقرار السياسي يجب أن يكون حاضراً ومستعداً وحازماً والشعب الليبي محظوظ في أن له قادة شرفاء رحماء مخلصين لانهم أدركوا المشاكل الاقتصادية الأساسية في ليبيا وقدموا حلولاً سياسية واقتصادية حكيمة هذه القيادة حققت في سبع عشرة سنة ما تعجز حكومات أخرى على تحقيقه في قرن من الزمن .

إن المفكر القذافي قائد جاد وحي فقد أدرك أن النظرية ليست كافية فكان عليه أن يمسك بوسائل

القوة ويستخدم السلطة السياسية حتى يتمكن من تطبيق نظريته وآرائه من أجل الشعب الليبي الشعب الذي يحقق الكفاية لنفسه ويحكم نفسه بنفسه ومطمئن وهذا هو أقصى ما يمكن تحقيقه في عالم معقد خاضع لسياسات القوى العظمى .

وهكذا هم رجال الفكر قبل القذافي وربما بعده كان عليهم أن يكونوا ثوريين مثل :
« لينين » . « ماو »
« هو » ... الخ لأن الافكار لا تطبق وحدها ، فإذا كانت لك فكرة وتشعر بقوة نحوها فإنه لابد لك أن تتولى تطبيقها بنفسك ، لابد من متابعة الامال حتى تتحقق وإلا فإنها ستذبل وتنوي في برج عاجي ، بالعمل فقط تتحقق الأفكار وإذا كان الشعب محظوظاً يكون الثوار رجال دولة يتصفون بالنضج حتى يتمكنوا من متابعة الإدارة السياسية ومن ثم توجيهها إلى الغايات المطلوبة لصالح الشعب . أما إذا كان الشعب غير محظوظ يفقد الشعب الاتصال بالثوار ويصبح الثوار قططاً سماناً وتصير لهم السلطة بفضل ثرواتهم ، وفي هذه الحالة تعود الدولة إلى نقطة الصفر وكأنه لم تكن هناك ثورة على الإطلاق وكل الدلائل تشير إلى أن الليبيين قد أنعم عليهم بثوار ظلوا مخلصين للأهداف .

فالجماهيرية لم تشبع حاجات الناس : الطعام ، المأوى ، الملبس ، التعليم ، المواصلات ، الرعاية الصحية ، الدواء ، المعاش الكافي ، الترقية ، المشاركة السياسية ، الحياة الاجتماعية ، والثقافية فقط بل استمر الكفاح من أجل تحسين نوعية الحياة للجميع ويستمر تحسين الصيغ المطروحة حتى الوصول إلى حرية حقيقية من خلال تحقيق الكفاية الاقتصادية والتي تعتبر التحدي الدائم أمام واضعي الخطط والسياسات وأمام الجماهير ذاتها ، فمشاركة الجماهير الفعالة والذكية في صياغة الحطط وتنفيذها هو عامل النجاح ، أما بدون المشاركة الحقيقية للجماهير في كل الأشياء التي تؤثر على حياتها فربما يكون التغيير من الأجراء إلى الشركاء تغييراً في المسميات فقط ، فاللامبالاة والجهل تؤدي إلى استغلال الجماهير من قبل الإداريين والبيروقراطيين ، عليه فالحاجة إلى قوى سياسية محركة . ليس في حاجة لأعادة تأكيد خاصة في وضع القرارات الاقتصادية وغيرها .

هذه العملية السياسية الضرورية والملحة هي التي يسعى الكتاب الأخضر للوصول إليها من خلال اللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية على كل المستويات فالسياسة مستمرة بين الشركاء للوصول إلى إجماع حقيقي ، بهذه الوسائل تتضح الحاجات وتعرف المشاكل وتتحقق الحلول .
وحال الأفراد هذا هو حال الدول إذ لابد أن يكون هناك حوار مستمر للوصول إلى التفاهم ، العنف لا يحل شيئاً والقوة لا تبرهن على شيء سوى التفوق الجسدي فلا أحد يستطيع أن يحارب الأفكار بالرصاص والقنابل بل تحارب الأفكار بأفكار أكثر جودة ، كما أن الجماهير لابد أن تكون مقتنعة بحكمة السياسة والإجراءات فما من أحد يستطيع إجبار الجماهير أن تكون حرة ولكن من الممكن قيادتهم إلى الحرية وذلك بتعليمهم عبر الطريق إلى الحرية بل وإنارته أمامهم والتقدم بهم . إن وسائل التحرر هي في المساعدات الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية لا بالتصرفات العسكرية ، بالتحرر من الحاجة يأتي التحرر من الخوف والتحرر من الإكراه والتهديد ، فحاجة الفرد إلى الطمأنينة في بيته وبين أسرته هي حاجة أساسية مثلها مثل الحاجة إلى الأكل ، والتحرر من أي تدخل خارجي في الشؤون الخاصة هو حق أساسي للأفراد والأمم على السواء فالأفراد والأمم لابد لهم من المحافظة على حريتهم حتى لا تهدد ، فالاعتماد على الغير هو إدمان يجب الابتعاد عنه وفي المقابل فإن الاتكال المتبادل والاحترام المتبادل والفهم المتبادل وتبادل الوسائل في بيئة تملؤها

الصداقة والنية الطيبة لصنع التعاون والسلام إن هذا يعزز الحرية للجميع .

نحن نريد السلام حتى نتمتع بالحرية ونريد الحرية حتى نتمتع بالسلام . هذه هي قمة حاجات عالم اليوم « الحرية والسلام » .

المراجع :

1- الكتاب الأخضر .
2- أوسكارلانج ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة د . راشد البراوي ، دار المعارف بمصر ، 1962 .
3- د. بوديوس ، في الحل الاشتراكي ، المنشأة العامة للنشر والطباعة والتوزيع والاعلان ، طرابلس 1982 .
4- د. زكريا أحمد نصر ، تطور النظام الاقتصادي مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الاولى 1964 .
5- د. عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت : 1974 .
6- د. عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت 1980 .
7- د. صلاح الدين نامق ، التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثانية 1959م .

صدر عن الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

فكرة ما عن الجمهورية قادتني إلى . . . !!

المؤلف : جان بيير شوفنمان

المترجم : ليلى غانم



الناشر : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
عدد الصفحات : 319 صفحة

تناول المؤلف قضيتين أساسيتين ، أولاهما : قضية الهيمنة الأمريكية على العالم مستعرضاً في ذلك حرب الخليج كنموذج للغطرسة الأمريكية ، وقيامها بدور الشرطي الذي لا يرخص له بذلك إلا عن طريق التزوير والتدليس ، وثانيتها موقف فرنسا السلبي والمنقاد للولايات المتحدة إزاء هذه الهيمنة ، وكيفية عودتها إلى سابق عهدها كقوة مؤثرة لانتقاد لما يسمى بـ " النظام العالمي الجديد " كما يدعو فرنسا إلى الثقة بنفسها والعودة إلى ينابيعها .. مواطنة .. مدنية .. دولة قانون .. جمهورية اجتماعية .. هذه المبادئ التي يجب المحافظة عليها وتغذيتها كي تواجه به الهيمنة التي بدأت تتراءى في الآفق .

الحاجة والحرية

د . محمد لطفي فرحات

تقول النظرية العالمية الثالثة بان « حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم اخر في حاجته . فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد انسان لانسان والاستغلال سببه الحاجة . فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان » وتعلن أن (في الحاجة تكمن الحرية) .

والمجتمع الاشتراكي الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظالمة السائدة في العالم .

إن السلوك الإنساني يحكمه افتراض هام وأساسي يتمثل في وجود سبب يدفع الإنسان إلى التصرف بطريقة معينة كاستجابة اوكرد فعل لذلك السبب .

إن الانسان يسلك سلوكا معينا أو يظهر بسلوك معين وذلك بسبب وجود حاجة معينة يرغب الانسان في إشباعها .

ويمكننا القول بأن الحاجة تمثل جوهر الحياة الانسانية لذلك فاننا سوف نتعرض هنا إلى ما يلي
أولا : تعريف الحاجة .
ثانيا : العلاقة بين الحاجة والحرية . والنشاط الاقتصادي .
ثالثا : الفرق بين الحاجة والرغبة .
رابعاً : كيفة إشباع الحاجات .

أولاً : تعريف الحاجة :

يعرف الدكتور عزمي رجب الحاجة بأنها (شعور الشخص بالرغبة في الحصول على شيء ويرافق هذا الشعور عادة الاحساس بالحرمان وعدم الاستقرار والألم وعدم الرضا . الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة للسعي إلىٰ تلبيتها) .

ويعرف الدكتور زكريا أحمد نصر الحاجة الاقتصادية بأنها (كل رغبة تجد ما يشبعها في مال من الأموال) .

ولا تضع هذه التعريفات فاصلا بين الحاجة والرغبة الأمر الذي يربك عملية تحديد الحاجات ويجعل الكثير من الرغبات تصنف في خانة الحاجات .

ويمكن أن نقول بأن حاجات الإنسان متساوية تقريباً ولا تختلف في جوهرها من شخص لآخر ولا من مجتمع لآخر فالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن والمركوب هو حاجة الانسان أينما كان على الرغم من وجود اختلافات شكلية أو نوعية تكون خاضعة لظروف البيئة المكانية والزمنية .

ولكن هذه الاختلافات والتسليم بنسبية الحاجة واختلافها داخل مجتمع معين في زمن معين لا يعني تسليمها بالتفاوت في حق الأفراد في الثروة داخل المجتمع الواحد.
والحاجات متطورة ومتجددة فمع التقدم تظهر حاجات جديدة تتزايد أهميتها . وتتضح ضرورتها .
ولم يورد الكتاب الأخضر أي تعريف لمفهوم الحاجة عندما تعرض إلى هذا المفهوم .

وقد اكتفى بإبراز العلاقة بين الحاجة وحرية الإنسان في صورة حكم قاطع ، وذلك بقوله : (إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته) ، ونريد أن نلاحظ هنا أن عدم وجود تعريف للحاجة لا يعد نقصاً أو عيباً ، خاصة عندما يكون مانريد تعريفه عرضة للتغير والتطوّر كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الحاجة .
ولكن الكتاب الاخضر بالرغم من ذلك ذكر بعض الحاجات ووصفها إما بأنها حاجات ضرورية للفرد والأسرة ، كالمسكن والمركوب وأما بأنها حاجة ماسة للإنسان ، كالمعاش وهو يريد بذلك أن يلفت الانتباه إلى أهمية الحاجات الثلاث بالذات وذلك لأن الإنسان في أي مكان وفي أي زمان لا يستطيع أن يعيش كريماً من الناحية الإنسانية بدونها .

ويمكن تصنيف الحاجات إلى حاجات ضرورية تتوقف حياة الفرد على إشباعها وحاجات كمالية لا تتوقف حياة الانسان على إشباعها . كما يمكن تصنيفها إلى حاجات فردية تتصل مباشرة بالفرد وحياته الخاصة وحاجات جماعية تتصل بكيان الجماعة ذاتها ورفاهيتها كالدفاع ومكافحة الأمراض ويمكن تصنيفها أيضاً إلى حاجات حاضرة تتطلب إشباعاً وقتياً (كالاستهلاك) وحاجات مستقبلية تتطلب إشباعاً مستقبياً كالاحتفاظ بالبذور للزراعة .

وقد صنف الكتاب الأخضر الحاجات الى حاجات ضرورية للفرد والأسرة : وإلى حاجات ماسة للإنسان ..

- المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ولا ينبغي أن يكون ملكاً لغيرك .
- المركوب : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ولا ينبغي أن يكون مركوبك ملكاً لغيرك .

وإلى حاجة ماسة للإنسان كالمعاش .

- المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجرة من أحد أو صدقة من أحد فلا أجراء في المجتمع الاشتراكي بل شركاء .

إن التأكيد على الحاجات الثلاث تأكيد على القاعدة الطبيعية
(إن حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته . فالحاجة قد تؤدي إلى استعباد إنسان لإنسان والاستغلال سببه الحاجة . فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان) .

ثانياً : العلاقة بين الحاجة والحرية ، والنشاط الاقتصادي :

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي للأفراد هي إشباع حاجاتهم . فإشباع الحاجات هو المحدد للنشاط الاقتصادي كما أن الحاجة تحددها القدرة على القيام بالنشاط الاقتصادي وهذه القدرة عادة ما تكون محدودة إذا اعتمدت على المجهود الخاص (إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون استغلال أو استعباد الغير) .
إن الحرية حاجة معنوية ضرورية للإنسان يمكن أن يضحي الانسان في سبيلها بكل حاجاته

الأخرى . فلقد رأينا شواهد تاريخية كثيرة يضحي فيها الإنسان بطعامه وراحته وحياته في سبيل الحصول عليها .يشعر الانسان بحاجته إلى الحرية عندما يفقدها أي عندما يقع تحت قيود معينة تحد من حركته وقدرته على الاختيار . بناء على ذلك ربطت الحرية بالقدرة على الحركة والاختيار وعرفت بوجودهما .

يعرفها (لاسكى) الفيلسوف البريطاني بانها– تلك الاحوال الاجتماعية التي تنعدم فيها القيود التي تقيد قدرة الانسان على تحقيق سعادته .

ويعرفها (مالينوفسكي) العالم الاجتماعي بانها – تلك الاحوال الاجتماعية التي تتيح للإنسان أن يحدد غايته بالفكر وأن يحققها بالفعل . وأن ينال حصيلة تحقيقها .

وهذان التعريفان عند تحليلهما نجدهما يشتركان جوهريا في المعنى وإن اختلفت الالفاظ التي استخدمت في كل منهما ، وإن اختلفت درجة التركيز على جوانب لم يركز عليها التعريف الآخر .

ونلاحظ أن الإنسان يكون حرا حرية كاملة إذا كان قادرا على الحركة (الفكرية أو المادية) في كل اتجاه وإذا كان قادراً على الاختيار من بين مجموعة من الاختيارات . ويكون ناقص الحرية إذا وجد مانع يحد من حركته وقدرته على الاختيار .

والحرية تأتي على درجات تتفاوت بتفاوت الموانع التي تحد من القدرة على الحركة والاختيار.

أما النشاط الاقتصادي فهو كل نشاط يقوم به الإنسان بغية إشباع حاجاته المادية . ويأخذ النشاط الاقتصادى بصورة عامة ثلاث صور متميزة هي كالأتي : الانتاج ، والتبادل ، والاستهلاك .

ويمكن أن نبين العلاقة بين الحرية والنشاط الاقتصادي بدراسة هذه الصورة المتميزة للنشاط الاقتصادي . إن حرية الإنسان في إنتاج كافة السلع والخدمات التي يريدها محدودة لمحدودية وسائل الإنتاج المتاحة ، فالإنسان وإن كان قادراً على الاختيار من بين مجموعة من الاختيارات يتحتم عليه حين يتجه إلى اختيار معين أن يضحي باختيار آخر ، وبقدر ماتزداد قدرته على الحركة والاختيار في مجال الإنتاج بقدر ما تزداد حريته.

وتبادل السلع والخدمات يتوقف على ما أنتج فعلاً من سلع وخدمات كما يتوقف على الطريقة التي يتم بها هذا التبادل .

وتتحدد تبعاً لهذا كله قدرة الانسان على الحركة والاختيار.

إن الانسان الذي لا يملك الوسيلة التي تمكنه من عمليَة إجراء التبادل يكون محدود الحركة في هذا المجال .

والانسان الذي يجد اختياراً واحداً فقط هو في واقع الأمر لا يختار وإنما يكون مجبراً على قبول ما يجده ومن ثم تكون حريته ناقصة .

ويقصد بالاستهلاك استعمال ما أنتج من السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات المادية للإنسان ، وترتبط حرية الانسان ارتباطاً وثيقاً بقدرته على إشباع حاجاته المادية .

إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته ، وتكون حرية الإنسان كاملة إذا تمكن هو بنفسه من التحكم في وسائل إشباعها .

إن حرية الإنسان تتوقف على امتلاك الإنسان لحاجاته فإذا كانت حاجات الانسان عرضة للسلب منه من أية جهة في المجتمع أصبح هذا الإنسان عرضة للقلق الذي يذهب بسعادته ويجعله غير حر لأنه يعيش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاته الضرورية ولذلك يجب أن يكون الانسان مالكاً

لوسائل إشباع حاجاته ، فالأرض وسيلة من وسائل الانتاج اللازم لإشباع الحاجات وهي (أي الأرض) ليست ملكاً لأحد ، ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدى حياته وحياة ورثته في حدود جهده دون استخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته .

إن الأرض ليست ملكاً لأحد ، وهذا يترتب عليه أن النصيب الناتج عن مشاركة الأرض بكونها أحد عناصر الانتاج يكون ملكاً لكل الناس في المجتمع الاشتراكي فلا ينبغي أن يتعدى ذلك حد إشباع الحاجات .

وهكذا يمكن أن نستخلص علاقة الحاجة بالحرية وذلك أن التحكم في الحاجة يعني التحكم في الحرية سواء كان المتحكم فرداً أو حكومة أو حتى المجتمع نفسه فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أية جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه .

ثالثاً : الفرق بين الحاجة والرغبة .

رأينا النشاط الاقتصادي هو كل نشاط يقوم به الإنسان بغية الوصول إلي إشباع حاجاته المادية.

فما هي الحاجة ؟ وما هي الرغبة ؟وما الفرق بين الحاجة والرغبة ؟ لقد وقع كثير من الاقتصاديين في خطأ الخلط بين الحاجة والرغبة ولذلك وجب التمييز بينهما .

إن للأنسان الذي يعيش في مجتمع من المجتمعات حاجات متنوعة : يحتاج إلى الطعام ويحتاج إلى الماء ويحتاج إلى الكساء ويحتاج إلى المأوى كما يحتاج إلى بعض التسهيلات لتربية أطفاله أو للترفيه .

بعض هذه الحاجات هي حاجات (بيولوجية) لابد من إشباعها حتى يحافظ الانسان على بقائه ككائن حي ، وبعض هذه الحاجات ناشئة عن كون الانسان يعيش في مجتمع معين ، وهي تحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المركبة التي يمكن أن تشكل ما ندعوه حضارة مجتمع معين ، ونلاحظ أن الإنسان :

عندما يجوع يشعر بالحاجة إلى الطعام ...
وعندما يعطش ، يشعر بحاجة إلى الماء ...
وعندما يحس بالبرد ، يشعر بالحاجة إلى كساء أو مأوى يقيه من البرد ...
وعندما يضطرب الانسان نفسياً ، يشعر بحاجة إلى من يواسيه ... وهكذا ...
ويمكننا مما سبق أن نبين أن الحاجات الإنسانية تتميز بالاتي :

1 – ظهور الدافع الداخلي كالجوع أو العطش أو البرد أو الاضطراب النفسي .

2 – وجود الاحساس والشعور الداخلي بفقدان شيء محدد كالطعام أو الماء أو الكساء أو المأوى.

3 – ربط هذا الاحساس أو الشعور بعلاقة سببية . . الجوع سببه فقدان الطعام في فترة زمنية معينة ، الشعور بالبرد سببه فقدان ما يحافظ على دفء جسم الانسان . العطش سببه فقدان الماء في فترة معينة ، زوال الاضطراب النفسي سببه وجود من أو ما يسري عن الانسان همومه .

4 – وجود الهدف المحدد الذي يؤدي إلى عمل محدد وهي (إعادة التوازن للكائن الحي) أكل الطعام تسكيناً للجوع ، شرب الماء تسكيناً للعطش ، اللجوء إلى مأوى طلبا للدفء ، اللجوء إلى شخص ما التماساً للطمأنينة .

5– انتظار النتيجة .. زوال الجوع أو العطش أو البرد أو الاضطراب النفسي وذلك لتكرار الحدث والنتيجة .

ويمكننا أن نلاحظ من ذلك مايلي :
أ) إن الحاجة يمكن تحديدها وحصرها ...
ب) إن الحاجة يمكن تحديد مصدرها ...
ج) إن الحاجة يمكن ربطها بفعل وهدف محدد ونتيجة منتظرة ومحددة .

ولا ننكر بطبيعة الحال وجود علاقة بين الحاجة والرغبة ولكن الحاجة شيء والرغبة شيء آخر .
عندما يجوع يشعر برغبة في الطعام ...
وعندما يعطش ، يشعر برغبة في شرب الماء ...
وعندما يحس الانسان بالبرد ، يشعر برغبة في اللجوء إلى مأوى يقيه من البرد ...
وعندما يضطرب الانسان نفسانياً ، يشعر برغبة في وجود من يطمئنه ...
وأذا ما أمعنا النظر في كل الحالات السابقة نجد الآتي :-
* الرغبة في الحالة الأولي مرتبطة بالأكل أما الحاجة فهي مرتبطة بالطعام .
* الرغبة في الحالة الثانية مرتبطة بالشرب أما الحاجة فهي مرتبطة بالماء .
* الرغبة في الحالة الثالثة مرتبطة باللجوء أما الحاجة فهي مرتبطة بالماوى .
* الرغبة في الحالة الرابعة مرتبطة بالوجود(وجود شيء ما أو شخص ما) أما الحاجة فهي مرتبطة بالشيء أو الشخص نفسه .

ونستطيع بناء على ذلك أن نقول (إن الحاجة في الحالات السابقة هي : الطعام .. أو الماء .. أو المأوى أو الشخص أو الشيء) .
أما الرغبة فهي : الأكل أو الشرب أو اللجوء أو وجود (شخص ما أو شيء ما) أي يمكن التعبير عن الحاجة بالشيء نفسه الطعام ، الماء ، المأوى ، الشخص) .
أما التعبير عن الرغبة فلا يتم إلا بالإشارة إلى ما يراد من هذا الشيء (الأكل ، الشرب ، اللجوء ، الوجود) .
وهكذا يمكننا القول إن الحاجة هي عبارة عن شعور داخلي ناتج عن دافع يجد ما يشبعه في مصدر خارجي .
أما الرغبة فهي عبارة عن شعور لطبيعة ما يراد فعله (بشيء أو من شيء معين) أي أن الحاجة تحدد وسائل الاشباع كالطعام والماء أو المأوى ... أما الرغبة فتحدد الكيفية التي يتم بها الإشباع كالاكل والشرب واللجوء .

والتعبير بالرغبة لا يدل بالضرورة على وجود الحاجة ، أما التعبير بالحاجة فهو تعبير دقيق محدد . فعندما يقول الانسان أحتاج إلي الطعام فإن ذلك قد يعنى أنه قد يموت بدونه وعندما يقول أحتاج إلى الماء فإن ذلك يعنى أنه لا يحتمل فقدانه ، ولكن التعبير بالرغبة والتعبير بالحاجة قد يلتقيان في بعض الجوانب بحيث يصبح التعبير بأحدهما بديلاً عن التعبير باللفظ الآخر .
ولكن مفهوم الرغبة عندما يكون واضحاً قد لا يستقيم المعنى .. فإذا قلت مثلاً أحتاج إلى السفر إلى جميع أنحاء العالم ... قد لا يستقيم المعنى وذلك لأني أستطيع أن أبقى في البلد ولا تتعرض حياتي للهلاك بدون هذا السفر وبدون أن يكون ذلك على حساب حريتي أو كرامتي .

والرغبة يصعب تصنيفها (ما لم تربط بالحاجة) إلى رغبات كمالية ورغبات ضرورية أو إلى رغبات فردية واجتماعية أو حاضرة ومستقبلية لأن الرغبة تشير إلى طبيعة ما يفعل بالشيء ، فالرغبة في

الأكل ليست ضرورية وليست كمالية .

الطعام ضروري للحياة الانسانية . ولكن الرغبة في أكله ليست ضرورية .

والرغبات لا ترتبط بالضرورة بوقت محدد أما الحاجات فهي ترتبط بالضرورة بوقت محدد قد يطول أو يقصر حسب طبيعة الحاجة نفسها إذ إن الحاجة تنشأ عند ظهور الدافع وتنتهي بانتهائه ولكنها قد تتكرر أو تستمر لفترة طويلة .

ولكن كلا من الرغبة والحاجة مصدر لطلب شيء معين . ونتبين من ذلك أن الحاجات لا يمكن ترتيبها حسب الأهمية النسبية لكل منها . أما الرغبات الانسانية فهي أمر لا يستدعي الترتيب كما نتبين أيضاً أن الرغبات الانسانية (لا نهائية) كلما حقق الانسان رغبة من رغباته كلما ظهرت نفس الرغبة من جديد أو تولدت عنده رغبة أخرى أما الحاجات فهي محدودة بمحدودية الوسائل التي تستخدم لاشباعها ولكنها قابلة للزيادة والتنوع .

ويمكننا أن نجمل خصائص الحاجات الانسانية في الآتي :

1- قابلية الحاجة للإشباع :

إن الحاجة غير المشبعة تظهر في نفس الانسان شعوراً بالضيق أو بالألم وتختلف حدة هذا الضيق أو الألم باختلاف الظروف التي ظهر فيها الضيق أو الألم وباختلاف مصدرها ، وتقل حدة هذا الشعور كلما عمل الفرد على إشباع حاجته .

2- قابلية الحاجة للزيادة أو التنوع :

الحاجات الانسانية تزداد وتتنوع كلما ازداد رقي الإنسان وازدادت قدرته على إنتاج وسائل إشباع هذه الحاجات ، ولكن الحاجات الانسانية محدودة لمحدودية الوسائل التي تستخدم لإشباعها في فترة زمنية معينة ، إن الإنسان في المجتمع البدائي لا يعرف ما هي السيارة ولا كيفية استعمالها ولا يحتاج إلى السيارة ولا تشكل عنده دافعاً داخلياً لاستعمالها لأنه لا يفتقدها وإن كانت عنده حاجة للإنتقال فإن الجمل أو الحمار أو الحصان أقرب إليه من السيارة .

3- نسبة الحاجات :

الحاجات تختلف من مكان إلى اخر ومن زمان إلى أخر فحاجة الإنسان البدائى ليست كحاجة الإنسان المتحضر وحاجة رجل العلم ليست كحاجة رجل العمل .

وتشترك الرغبات مع خصائص الحاجات في كونها قابلة للإشباع وكونها نسبية إلا أن الرغبات الانسانية كما أشرنا لا نهائية ولا حدود لها .

إن إطلاق العنان للرغبات يجعل المجتمع يتحول إلى النمط الاستهلاكي ، فيخصص موارده لإنتاج ما لا يلزم إنتاجه ، ويتضح هذا النمط في المجتماعات الرأسمالية حيث تتكدس الثروة في أيدي القلة التي تروج للنمط الاستهلاكي الذي يحقق لها ربحاً أسرع ، وتكون الحاجات والرغبات التي يحددها الأفراد في الواقع خاضعة للدعاية والاعلان .

إن المجتمع الرشيد هو المجتمع الذي يوجه موارده لإنتاج ما يلزم إنتاجه لإشباع حاجاته وذلك لحل مشكله الاقتصادي بدل التحول إلي النمط الاستهلاكي الذي ينشأ عنه الترف الاقتصادي ويزيد من حدة التفاوت الطبقي .

ويمكننا القول بأن الكتاب الأخضر بتركيزه على الحاجات الانسانية وضع جوهر المشكلة الاقتصادية في مكانها الصحيح والملاحظ أن الكتاب الأخضر يختلف في فهمه للحاجات الضرورية عما سبقت الاشارة إليه .

فهو يرى كل الحاجات التالية ضرورية أو ماسة للإنسان .

* المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة .
* المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان .
* المركوب : حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة .

هذه الحاجات الثلاث تعتبر حاجات ضرورية للإنسان لأن الانسان بدونها يمكن أن يقع تحت رحمة الآخرين وسيطرتهم .

وبناء على ذلك يمكننا القول إن الحاجات الضرورية من وجهة نظر الكتاب الأخضر يمكن تعريفها كالآتي :

(الحاجات الضرورية هي تلك الحاجات التي يتوقف على فقدانها وقوع الانسان تحت رحمة وسيطرة الأخرين) .

رابعاً : كيفة إشباع الحاجات :

إن الحاجات الانسانية كما رأينا متعددة ومتنوعة وقابلة للزيادة في حين أن الموارد المتاحة محدودة في كميتها ، ويبدو من هذا أن على الانسان أن يضحي ببعض الحاجات في سبيل إشباع حاجات أخرى أكثر أهمية . إن الحل يكمن في محاولة الانسان لتحقيق أكبر إشباع ممكن في حدود الامكانيات والوسائل المتاحة مع التسليم بعدم قدرته على إشباع كل حاجاته ورغباته .

ويبدو من هذا أن على الإنسان أن يحدد حاجاته وأن يرتبها حسب أهميتها النسبية وأن يستخدم عوامل الانتاج المتاحة له في الطبيعة لانتاج السلع والخدمات التي يمكن استخدامها في إشباع حاجاته .

ويبدو من هذا أيضاً أن من يسيطر على عناصر الانتاج أو موارد الإنتاج يستطيع أن يتحكم في حاجات غيره ويتمكن من السيطرة عليه بكيفية أو بأخرى .

وتقدم النظرية العالمية الثالثة حلاً جذرياً لهذه المشكلة حيث تركز على القاعدة السليمة وهي (الذي ينتج هو الذي يستهلك) التي تؤدي إلى اتباع مبدأ (شركاء لا أجراء) ذلك أن أي تدخل يمنع الانسان من خلق حاجته والعمل على إشباعها هو تدخل مضاد للحرية وهواستغلال في نفس الوقت .

إن الأرض ليست حاجة في حد ذاتها ولكنها وسيلة من الوسائل التي يمكن استخدامها في إنتاج سلعة اقتصادية تشبع حاجة ضرورية عند الانسان .

يمكن استخدام الارض في إنتاج الأطعمة بكافة أنواعها ويمكن استخدام الأرض في توفير المسكن الذي يشبع حاجة الإنسان إلى المأوى ويمكن استخراج المعادن منها واستخدامها في إنتاج الألات التي يمكن استخدامها في تحويل الخامات أو (السلع) لكي تشبع حاجات الانسان .

وإذا ما تمكن إنسان في مجتمع ما من الاستحواذ على مساحة كبيرة من الارض تمكن بالتالي من التحكم في كل ما ينتج عنها من سلع وأصبح قادراً على فرض شروطه . إن جهد الانسان ملك له ، ولا يمكن أن يتبادر الشك إلى أي فرد منا في الوقت الحاضر في هذه القاعدة ، ولكن هذه القاعدة ، لم تكن تحظى بالقبول في مجتمعات سابقة لنا . كانت مثل هذه المجتمعات تعترف بالقاعدة الظالمة التي تقول بأن (العبد وما يملك ملك لسيده) أي أن جهد (العبد) ليس ملكاً له ولكن هذه القاعدة لم تعد مقبولة ، كانت هذه القاعدة الظالمة تسمح بملكية الإنسان وتسمح له بالتالي بحرية التصرف فيه بيعاً وشراء واستخداماً وأصبح العبد وفقا لهذه القاعدة ملكا لسيده .

وعندما زالت القاعدة الظالمة التي تسمح بالعبودية أصبح مفترضاً أن مجهود الانسان ملك له ، ولا حق لأحد فيه ، إن هذه القاعدة قاعدة منطقية وعادلة ، جهدك ملك لك ، عقلك ملك لك .. وهو هبة وهبها الله لك ووهب مثلها لكل عباده .. قدرها وأعطاها لكل واحد منهم ووزعها بمقتضى عدله وحكمه وألزمنا باحترامها .. ليس من حق أي فرد في مجتمع معين وليس من حق المجتمع ككل أن يجني عليك بسرقة مجهودك .. أو نتاج عقلك ، وإن كان للمجتمع أن يمنعك من التعدي علي مجهود الآخرين بما وهبك الله من قدرات .

إن المجهود الإنساني يعتبر عاملاً من عوامل الانتاج وكل ما يترتب على هذا العامل من إنتاج هو ملك لصاحبه . حق لا يشاركه فيه أحد إلا برضاه ، ولكن الحقيقة التي ينبغى أن نفطن لها هي : أن المجهود الإنساني في معظم الحالات لا ينتج لوحده شيئاً . لابد أن يتوفر إلى جانبه عنصر أو (عامل) آخر من عوامل الانتاج كالأرض مثلاً . والأرض هبة الله لعباده خلقها وقدر فيها أقواتها وخبأ فيها طيباته . وعندما خلق الله الأرض لم يقل إنها ملك لشخص ما دون غيره ، أو لأسرة ما دون غيرها وإنما خلقها لتوفر حاجات جميع عباده .

إن الأرض ليست ملكاً لأحد ، إن الأرض محدودة في كميتها وكلما سيطر شخص ما على كمية منها أصبحت الكمية المتبقية للآخرين أقل فأقل ، وأصبح الصراع بغرض السيطرة على نصيب منها أشد فأشد . ومعنى ذلك أن من يسيطر على الأرض لابد أن يكون في موقف القوة ولابد أن يكون من يفقد السيطرة على الأرض في موقف الضعف ، ومعنى ذلك أيضاً أن الصراع الذي يلي هذه المرحلة يصبح صراعاً بين عناصر غير متكافئة من حيث القوة والضعف وحيث أن الصراع بين العناصر غير متكافئة يؤدي إلى نتيجة غير عادلة ، تتمثل في سيطرة إنسان على إنسان (أي عبودية إنسان لإنسان) فإن هذا الصراع لا يعتبر عادلاً .

وحيث أن النتيجة تعتمد على مكوناتها أو الأسباب التي أدت إلى وجودها فإن أسباب وجود نتيجة (غير عادلة) لا يمكن وصفها بالعدالة . إن هذه النتيجة غير العادلة لابد أن يكون ظهورها قد تم وفقاً لقاعدة ظالمة ولابد أن يكون رد الظالم رجوعاً إلى العدل (إن الأرض ليست ملكاً لأحد ... ولكن يحق لكل واحد استغلالها للإنتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدي حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص ودون استخدام غيره بأجر أو بدونه وفي حدود إشباع حاجاته) .

وفقاً لهذه القاعدة نستطيع أن نضمن للإنسان إشباع حاجاته دون أن يقع تحت سيطرة الآخرين.

لا يحق لنا نتعدى حدودنا ، إن الغاية هي أشباع الحاجات ، ولكل إنسان حاجات . إن جاز في مجتمع ظالم أن يقع إنسان بحكم الحاجة تحت سيطرة الآخرين فإن معنى ذلك جواز وقوع جميع أفراد هذا المجتمع تحت سيطرة الآخرين أيضاً . إن جاز أن يكون إنسان عبداً لإنسان آخر فلا يوجد مانع من وقوع إنسان حر في أسر العبودية أي لا يوجد ما يحمي هذا الانسان الحر من الوقوع في أسر العبودية إلا إذا أدان المجتمع ككل هذه القاعدة الظالمة التي تسمح بوجود العبودية أصلاً .

من يضمن للإنسان الذي يملك الأرض في مجتمع يسمح بالقواعد الظالمة أن يبقى مالكاً لها طيلة حياته ؟ وبفرض أن ذلك قد تم ، فمن يضمن له أن تبقى هذه الارض ملكاً لأبنائه من بعده ؟ ، ولكن عندما يكون استعمال الارض من حق كل فرد في المجتمع فلا يوجد من يتجرأ على منعه من استعمالها والانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً مدي حياته وحياة ورثته في حدود جهده الخاص .

وفقاً لهذه القاعدة ينتفي المجتمع الظالم ولا يقع الإنسان تحت سيطرة الآخرين . إن الكتاب الأخضر يوضح بجلاء العلاقة بين الحاجة والحرية فالذي يمتلك حاجة إنسان آخر يتحكم فيه ويستغله رغم أي تشريع قد يحرم ذلك ولايمكن أن يتحرر هذا المحتاج من سيطرة الغير إلا بتحرير حاجاته .

إن الكتاب الأخضر لا ينكر وجود المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في عدم وجود التوازن بين

الحاجات والوسائل المتاحة لإشباعها ولا ناقض رأي الاقتصاديين فيما يتعلق بالناحية الفنية في تحليل ما يترتب على وجود هذه الحقيقة ولا يدعي أنه قادر على تحول الأرض إلى جنة تشبع فيها جميع الحاجات وجميع الرغبات الانسانية ولكن بالرغم من ذلك يدين العلاقات الظالمة التي تجعل من إنسان عبداً لإنسان آخر بسبب عدم وجود هذا التوازن بين الحاجات الانسانية والوسائل المتاحة لإشباعها .

إن الكتاب الأخضر يكشف عن الصراع الاقتصادي الذي يؤدي إلى وجود اختلال في العلاقات الاجتماعية ويرد هذا الاختلال إلي أسبابه ويقترح الحل الذي يضمن التوازن في العلاقات ، إنه يصرف النظر عن مشكلة لا حل لها ويلفت النظر إلى مشكلة لها حل أكيد وهي جوهر القضية فعلاً .

إن تكدس الثروات والوسائل المختلفة بصورة كافية لإشباع الحاجات والرغبات أمر مستحيل في هذه الدنيا ، ولكن إيجاد نظام يضمن العدالة في توزيع ثروة المجتمع أمر واقعي ويمكن تحقيقه .

المراجع :

1- الكتاب الأخضر .

2- أوسكارلانج ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة د . راشد البراوي ، دار المعارف بمصر ، 1962 .

3- د. بوديوس ، في الحل الاشتراكي ، المنشأة العامة للنشر والطباعة والتوزيع والاعلان ، طرابلس 1982 .

4- د. زكريا أحمد نصر ، تطور النظام الاقتصادي مطبعة نهضة مصر ، الطبعة الاولى 1964 .

5- د. عادل أحمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت : 1974 .

6- د. عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، دار العلم للملايين ، بيروت 1980 .

7- د. صلاح الدين نامق ، التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثانية 1959م .

صـدر عن الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

النظام العالمي الجديد

الأمم المتحدة : الشرعية الجائرة

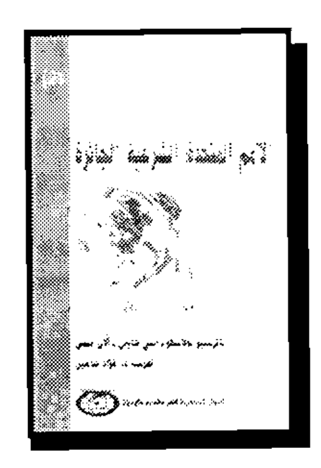
المؤلفون : باتريسيو نولاسكو

أنمي شاوس - آلان ديمس

المترجم : د . فؤاد شاهين

الأمم المتحدة هذه الامبراطورية العملاقة قام بناؤها على أسس خدمة لأهداف تلامس القداس في مواثيقها وشرعتها . ولكن فاعليتها مرتهنة لإدارة بعض الدول . ما هي الآلية التي تعمل بها هذه المؤسسة التي يفترض بها أن تكون دولية ؟ وماهو دور مجلس الأمن في هذه الآلية ؟ ولماذا تنشط حيناً وتنشل أحياناً ؟؟ ...

أجوبة عملية يقدمها باحثو "رابطة الدفاع عن حقوق الانسان" في بحثهم عن النظام العالمي الجديد "ودور أكثرعدالة وفعالية مستمرة لمؤسسات الأمم المتحدة .



الناشر : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

عدد الصفحات : 247 صفحة

الحرية والحاجة والنظام الاقتصادي

د/ ج – ب – سينها
جامعة باتنا / الهند

إن إشباع الحاجات من الدوافع الرئيسية وإن جميع الأعمال الإنسانية ابتداءً من الحاجات الاساسية وارتقاءً إلى الحاجات المنوعة الأخرى كالتعبير عن الذات . وهذه الحاجات كانت دائماً الدافع الرئيسي وراء التطور الإنساني على سلم الحضارة . وللحيوانات الأخرى كذلك حاجات ضرورية للبقاء كالحاجة للطعام والشراب والتي يمكن إشباعها عن طريق استهلاك ما هو متوفر في الطبيعة ويمتاز الانسان عن عالم الحيوانات بقدرته الانتاجية التي يستخدمها في تكييف المواد الموجودة في الطبيعة لتناسب أغراضه ويصبح الانسان حيواناً منتجاً ، ولم ينفك يبحث منذ أقدم الأزمنة عن وسائل تطوير إنتاجه بصنع العُدد والآلات وابتداع ما يمكن تسميته بتكنولوجيا العمل وتدريجياً ظهرت للوجود الزراعة والحرف والتجارة والتصنيع وازدادت الوسائل والمصادر المتوفرة لإشباع الحاجات بازدياد هذه الحاجات ، وعندما كانت المجتمعات صغيرة وكانت الحاجات بسيطة كان عمل الأسرة يمثل وحدة مناسبة وكافية لإشباع الحاجات البشرية وفي هذه الظروف كانت الانتاجية منخفضة كذلك وكان هناك قدر بسيط من التخصص أو تقسيم العمل كما أن مستوى المعيشة كان منخفضاً جداً ، وتحت هذه الظروف كان النشاط الإنتاجي موجهاً أساسياً لإشباع الحاجات ولم يكن هناك أحد يتحكم في البشر الآخرين عن طريق ملكيته الخاصة لمواد ووسائل الانتاج مثل الإرض والأنهار والغابات أو الأدوات البسيطة وكانت كل أسرة وحدة منتجة تدير مصادرها الخاصة وتستهلك ما تنتجه ، وحتى أدخل نظام توزيع العمل والذي ساعد على تحسين الانتاجية ، فإن مدى التبادل بين المنتجين المستقلين ، كتبادل منتجات أعمالهم لم يكن يتم بشكل واسع وهكذا فإن إشباع الحاجات والحرية يتصلان اتصالاً مباشراً . وبالتدريج أوجدت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وسلبت من أعداد كبيرة من المنتجين التي تمكنهم من توظيف مجهودهم في عمل منتج ، سلبت منهم حريتهم وبدأ نظام العبيد الذي تحول تدريجياً إلى رقيق الأرض في نظام الاقطاع ثم نظام الأجرة في النظام الرأسمالي . وأثناء كل عمليات التحول هذه وعلى الرغم من حدوث وفرة في المواد بحيث أصبح إشباع الحاجات يتم بمستوى أعلى تدريجياً ، استمرت الغالبية العظمى ممن يعملون مقابل أجرة تعتمد في رزقها وعملها على أولئك الذي يملكون الآلات وأدوات الإنتاج ، وقد لاحظ الكتاب الاخضر بكل دقة التطورات التي حدثت في ظروف الطبقة العاملة حيث يقول :

« وفي مجمل معالجة قضية الأجرة هو المزايا التي تحصل عليها العاملون وضمنتها التشريعات وحمتها النقابات ، حيث تبدلت الحالة السيئة التي كان عليها المنتجون غداة الانقلاب الصناعي واكتسب العمال الفنيون والإداريون حقوقاً مع مرور الزمن كانت بعيدة المنال ولكن واقع الأمر فإن المشكل الاقتصادي مازال قائماً » .

الكتاب الاخضر الفصل الثاني (77) .

ما هي هذه المشكلة الاقتصادية :

إن المشكل الاقتصادي لا يتصل فقط بحرية من يعيشون في حالة فقر في هده المجتمعات أو بحرية من هم عاطلون عن العمل ولكنه بتصل كذلك بحرية الذين هم في وضع اقتصادي أفضل ممن تكون أجورهم مرتفعة بحيث تكفي لسد حاجاتهم ، ويرى الكتاب الأخضر أنه ما لم يتحكم المنتجون في وسائل إشباع حاجاتهم بالكامل وما لم يكونوا كمنتجين في وضع يمكنهم من تحديد الظروف التي يعملون فيها وما لم يتمتعوا بثمرة مجهودهم ، فإنهم ليسوا أحراراً ولهذا السبب تصبح مسألة اختيار نظام اقتصادي مسألة ذات أهمية حيوية .

هدف النظام الاقتصادي :

يجب أن يؤدي النظام الاقتصادي بعض المهام الأساسية ويحقق بعض الأغراض الرئيسية والتي أهمها : -

أولاً : إنتاج السلع والخدمات للوفاء بحاجات الجماهير وبمستوى يتزايد باستمرار بحيث يكفل توفر أفضل الفرص لتطور شخصية الفرد وامكانياته .

ثانياً : لتحقيق هذا الهدف يجب العمل على تطوير التكنولوجيا ووسائل الإنتاج على نحو يجعل العمل نفسه مصدراً للمتعة والسعادة وكذلك زيادة وقت الفرا غ لدى الناس حتى يتمكنوا من إشباع حاجاتهم الثقافية السامية .

ثالثاً : إدارة المؤسسات الاقتصادية على نحو يزيد من الدوافع الديمقراطية لدى الشعب ويتح الفرص للتعبير عن الذات .

وكلما كان الاقتصاد ضعيفاً كلما قلت قدرته على إشباع حاجات الناس وحتى في الاقتصاديات الغنية كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة . فإن المستوى العالي من الاستهلاك لا يعني بالضرورة قدراً أعلى من الحرية سواء في المجا ل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي . ويتفحص الكتاب الأخضر هذه الظاهرة ويوضح كيف أنها غير كافية لتوفير الحرية الانسانية حيث يقول : « في الحاجة تكمن الحرية »

وعلى الرغم من أن الجزء المخصص من الحديث عن الحاجة في الكتاب الأخضر قد يكون الأكثر إيجازاً في الكتاب فإنه حافل بالمعاني والمدلولات الهامة التي تعلق بالذهن والكتاب في مجمله بحث عن الحرية والعلاقة بين الحرية وإشباع الحاجات فالحرية نتيجة وشرط أساسي لإشباع الحاجات فالشخص غير الحر لا يستطيع إشباع حاجاته على النحو الذي يريد ، فإذا تم إشباع بعض حاجاته بقي البعض الآخر دون إشباع ومن جهة أخرى أذا لم يكن الشخص في وضع يمكنه من إشباع حاجاته لأنه لا يتحكم في وسائل إشباع هذه الحاجات ، فإنه لا يكون حراً وسيعتمد كلياً على الشخص أو الأشخاص الذين يملكون هذه الوسائل أو يتحكمون فيها ومن بين حاجاتنا الكثيرة الحاجة للحرية كذلك ومن بين حريتنا الكثيرة الحرية في إشباع الحاجات . وهكذا فإن إشباع الحاجات والحرية يتوقف كل منهما على الأخر ويساند كل منهما الآخر في وحدة تكاملية . وعليه إذا أراد الانسان أن يفهم عن قرب العلاقة بين الحاجة والحرية كما جاءت في الكتاب الأخضر ، فإنه يجب أن يستوعب الكتاب ككل . وحتى يتمكن من ذلك فإنه من الضروري أن تكون لديه معرفة بطبيعة الحاجات الانسانية والطرق التي يمكن عن طريقها إشباع هذه الحاجات لضمان أكبر قدر من السعادة للجماهير لأن الهدف النهائي للبيئة الاجتماعية بكاملها هو زيادة هذه السعادة والتي يكون إشباع الحاجات والحرية شرطين ضروريين لها .

صورة عن الحاجات الإنسانية :

من الأمور التي يجب أن تؤخذ في الحسبان أن الحاجات الإنسانية ليست ثابتة وأنها تنشأ تبعاً للتطور الاقتصادي والنمو التكنولوجي ولزيادة التوضيح يمكن تقسيم الحاجات إلى :

أ- أساسية : مثل الحاجات الضرورية للوجود الانساني .

ب- غير أساسية وهي التي تساعد على تفتح وتطور الشخصية الانسانية .

ويكرس علماء السايكولوجيا والاجتماع اليوم اهتماماً كبيراً لدراسة هذه الحاجات ومجالاتها الواسعة وأحد هؤلاء الدارسين هم إبراهام ما سلو الذي درس طبيعة الحاجات الانسانية وصنفها في خمس فئات وأعد على ضوء دراسته تسلسلاً هرمياً للحاجة له خمسة مستويات وهي :

أولاً : الحاجة السايكولوجيا الأساسية .

ثانياً : السلامة والأمن .

ثالثاً : الانتماء والحاجات الاجتماعية .

رابعاً : التقدير والوضع الاجتماعي .

خامساً : تحقيق الذات .

ويمكن تسمية المستويين الأول والثاني بالأساسية والثالثة الباقية بحاجات عليا أخرى . والنقطة المهمة حول مستويات الحاجة هذه هي أن لها في العادة ترتيباً محدداً من الهيمنة والسيادة ولا تسيطر حاجات المستوى الثاني حتى يتم إشباع حاجات المستوى الأول بشكل معقول وعلى نحو مشابه فإن حاجات المستوى الثالث لا تبدأ في الضغط متى يتم إشباع حاجات المستوى الاول والثاني بشكل معقول كذلك . وهكذا ..

ويتضح مما تقدم أنه مهما كان الوضع الاجتماعي للفرد ، فإنه يسعى لاحتكار المصادر ويكرس وقته واهتمامه لإشباع هذه الحاجات بحسب أسبقيتها . وعلى الرغم من أن النتائج التي توصل إليها « ماسلو» مبنية على دراسته للسلكالبشري في موقع عمل بإحدى المؤسسات وأن دراسته كانت تهتم بالدوافع لدى من يكسبون أجرة أو مرتباً فإن الحاجات التي ذكرها والترتيب الذي وضعها فيه يمكن القول بأنه ينطبق علي جميع الأفراد وفي جميع الأوضاع وفي حالات استثنائية يكون الأفراد علي استعداد للتضحية بحاجات المستويات الدنيا من أجل تحقيق حاجات المستوى الأعلى ولكن عموماً فإن حاجات البقاء تأتي أولاً وبعد ذلك فقط يمكن مواصلة السعى للحصول على بقية الحاجات ويمكن تفسير تاريخ الانسانية كله بلغة المجهودات البشرية لإشباع الحاجات حسب الترتيب والأسبقية التي وضعها « ماسلو» ففي الأزمنة البدائية سيطرت الحاجات الفسيولوجية الاساسية على جميع الأنشطة الانسانية ، وحتى اليوم فإنها مازالت تسيطر في المجتماعات الفقيرة على المصادر ، وكما هو الحال بالنسبة للفرد فإن التاريخ هو كذلك إظهار لنفس الاتجاه .

وعليه يجب أن يكون هدف كل مجتمع منظم هو الكفاح من أجل تمكين الأفراد من إشباع هذه الحاجات إلى أقصى حد ممكن ويدل مدى الوفاء بهذه الحاجات على تحرير وحرية الأفراد على النحو الذي يرغبون في مجتمع منظم .

الكتاب الأخضر وإشباع الحاجات :

كيف يمكن تحقيق الحاجات في المجتمع الذي يتصوره الكتاب الأخضر ؟ ما هي الترتيبات التنظيمية التي تتخذ لإشباع هذه الحاجات في الجماهيرية كما جاءت في الكتاب الأخضر ؟

لنتناول هذه المشاكل الواحدة تلو الأخرى ...

الحاجات الفسيولوجية الأساسية والحاجة إلى السلامة والأمن :

وهكذا يتم في الجماهيرية اتخاذ الترتيبات التنظيمية كضمان الحاجات الفسيولوجية الأساسية لتحقيق حرية الأفراد على النحو التالي :

الحاجات الفسيولوجية الأساسية والحاجة إلى السلامة والأمن :

1- النظام الاقتصادي الاشتراكي كما جاء في الكتاب الأخضر لزيادة النمو الاقتصادي والانتاجية ولضمان ظروف عمل صحية ومأمونة .

2- ضمان الأرض الصالحة للزراعة كمصدر رزق مستقل للأفراد أذا رغبوا في ذلك .

3- ضمان توزيع الثروة والسلع الاستهلاكية والخدمات على أساس إشباع الحاجات المادية .

4- ترتيبات الضمان الاجتماعي للمنتجين المستقلين أو الشركاء في الانتاج .

ويقول الكتاب الأضخر :

« إن الحاجات المادية الضرورية الماسة والشخصية للإنسان تبدأ من الملبس والطعام حتى المركوب والسكن لا بد أن يمُلكها الانسان ملكية خاصة ومقدسة » .. ص 107 .

« إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديدهي تكوين مجتمع سعيد لأنه حر ، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان » الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ص 93 .

الحاجات ذات الترتيب الأعلى :

يبحث الكتاب الاخضر عن وسائل تحقيق حاجات المستوى الأعلى للجماهير عن طريق إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجماهيرية ويوضح الاستعراض التالي العلاقة بين إشباع حاجات المستوى الأعلى والترتيبات التنظيمية .

الانتماء والتقدير الاجتماعي والوضع الاجتماعي وتحقيق الذات وإشباع الحاجات :

الترتيبات التنظيمية :

1- في المجال السياسي :

أ- المؤتمرات الشعبية بما فيها المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام .

ب- اللجان الشعبية بما فيها اللجنة الشعبية العامة ومؤتمر أمانة الشعب العام والنقابات والروابط والاتحادات المهنية ...

جـ - تأييد التحرر الوطني والاستقلال الوطني وحماية التكامل الوطني .

2- في المجال الاقتصادي :

أ- الاعتراف بالوحدات الانتاجية التي يديرها شركاء وليس أجراء .

ب - إسناد جميع القرارات الادارية التي تتعلق بإدارة المشاريع الاقتصادية إلى لجان المنتجين وإلى المؤتمرات الشعبية عن طريق الروابط المهنية .

جـ - إلغاء الربح الخاص والأجرة وبذلك وضع نهاية لاستغلال الانسان للإنسان .

3- في المجال الاجتماعي :

أ- إلغاء العمل المنزلي وخدم المنازل .

ب - ضمان التعليم الذي يحرر الإنسان ويوفر تحقيق الذات .

جـ – توفير الرياضة الجماهيرية .
د – إلغاء التمييز العنصري وتوفير الحماية للأقليات .
هـ – ضمان حقوق إنسانية متساوية للرجل والمرأة والكبير والصغير .
ومن المفيد هنا ذكر بعض المقتطفات من الكتاب الأخضر :
–« الحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه » .
–« ليس هناك فرق في الحقوق الانسانية بين الرجل والمرأة والكبير والصغير ولكن ليس ثمة مساواة تامة بينهم فيما يجب أن يقوموا به من واجبات » .
كما يقول الكتاب الاخضر :
–« والمجتمعات التي تحتكر المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . والمعرفة حق طبيعي لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منه بأي مبرر » .
– « إن الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته وعندما تتوفر معرفته لكل إنسان بالطريقة التي تناسبه » .
الفصل الثالث من الكتاب الأخضر ص 186-187 .

التقييم :

يتضح مما تقدم أن الكتاب الأخضر مهتم بعمق بقضية الحرية في مجملها وبتطوير شخصية الانسان ككل . ويدرك أنه للرفع من مستوى الشخصية الانسانية ، فإن المجتمع ، يجب أن ينظر إليه وفقاً للنظرية العالمية التالية :

« الانسان لا يحيا بالخبز وحده » هذا مثل قديم ولكن من الأمور التي لا تحتاج إلى توضيح أن الانسان لا يمكنه العيش بدون خبز على الإطلاق . وعليه فإن الفرد يبحث عن الخبز أولاً ويبدأ في البحث عن وسائل أخرى للتعبير عن شخصيته حالما يضمن وجود الخبز ، وهكذا يجب على المجتمع وإلى القائد الذي يفكر في تحرير الشخصية الإنسانية العمل على إعادة تنظيم المجتمع من جميع النواحي . والديموقراطية السياسية تظل ناقصة حتى عندما تكون للمؤتمرات الشعبية السلطة الكاملة على القرار السياسي في المجتمع إذا لم يصاحب ذلك إعادة تنظيم اقتصادية وكذلك إعادة تنظيم اجتماعية والفصول الثلاثة من الكتاب الأخضر .

1– حل مشكلة الديموقراطية .
2– حل المشكل الاقتصادي .
3– الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة .

تكمل بعضها بعضاً في وحدة مترابطة وهي جميعاً تهتم بإشباع الحاجات في جميع مظاهرها . ويدرك الكتاب الاخضر أن الانسان لا يحيا فقط في المجتمع ولكنه عن طريق المجتمع وحده يمكنه حماية حريته والتعبير عن شخصيته وأنه لا يمكن فقط إشباع حاجاته المادية عن طريق المجتمع ولكن حاجاته للفن والثقافة والشعر والموسيقى والرقص والدراما وكذلك حاجاته الروحية لا يمكن تحقيقها هي الأخرى ألا من خلال المجتمع . وهكذا فإن الكتاب الأخضر يؤكد على ضرورة إحداث تغييرات ثورية في النظام الاجتماعي .

إن الانسان يسعى منذ أقدم العصور لتحقيق الحرية فقد ناضل منذ البداية ولا زال لإزالة القيود المفروضة عليه وعلى حريته من قوى الطبيعة وعن طريق الكشف عن أسرار الطبيعة ومعرفة قوانينها والاستفادة منها في سبيل انعتاقه وتحرره ، وبلغ الانسان مرحلة تمكن فيها من تسخير الطبيعة لمصلحته . فقد استطاع تحويل الصحراء إلى أرض خضراء مزدهرة وطوّع الأجواء واستغلها في أسفاره البعيدة ، قام الانسان بكل هذا سعياً للتحرر والإنعتاق .□

للمساهمة في
ملف حالة " العولمة"

" العالم يسير نحو التجمع القومي والاقليمي لمواجهة العولمة لهذا أعلنت أوربا الوحدة الاوربية .. والعرب هم الوحيدون خارج الترتيبات الدولية حتى الآن وهذا ما يجعل الباحث المنصف يتكهن بأن الوطن العربي سيكون أول ضحايا العولمة كما كان ضحية الاستعمار المباشر من قبل وكما هو الآن ضحية التبعية والهيمنة.

مجلة دراسات تفتح ملف العولمة من جديد كحالة راهنة ومتغير دولي يمثل بدون شك هيمنة قطب دولي قوي على العالم ويمثل إمبريالية جديدة في ثوب السلام والشراكة وحقوق الانسان والديمقراطية ... وبوصفات وشروط اقتصاد السوق وتدعو في هذا الصدد المثقفين الثوريين الجماهيريين من أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين والباحثين السياسيين إلى تحليل هذه الظاهرة وتحديد أبعادها وأثارها السلبية المحتملة على صعيد الاقتصاد والسياسة والاجتماع والعلاقات الدولية والأمن.. وسيكون هذا الموضوع كملف أساسي في العدد المقبل إن شاء الله.

والدعوة مفتوحة للمشاركة في هذا الملف "

طبيعة الصراع في منطقة البلقان

(نموذج كوسوفو)

د . جعفر عبد المهدي صاحب

أبرزت مرحلةالميتابيروسترويكا العديد من المفاهيم الجديدة أبرزها مفهوم العولمة ، والذي يعني – حسب فهمنا – بأن يصبح العالم قرية صغيرة وبعمدة أمريكي وجندرمة شمال أطلسية . وعلى الرغم من اندثار فاعلية الجيوبليتيكا ، في ظل التقدم العالمي الهائل وتطور وسائل التدمير والأسلحة الفتاكة ، على الرغم من ذلك ، إلا أن نظريات الجيوبولتيك الألمان بدأت تعود من جديد بعد انحسار دام نصف قرن ، إذا كان الحديث في السابق يدور علي " اورآسيا " باعتبارها قلب العالم فإن الكلام اليوم يدور حول " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " ، مع علمنا أن مصطلح الشرق الأوسط مسموم ويتضمن أبعاداً خبيثة معروفة .

وفي جو الرغبة في العولمة بدأت سياسة تفجير الدمل تراوح ما بين " الشرق الأوسط " والبلقان فتارة تتعثر (عملية السلام) وتارة ينتزع مسمار أمان المشاكل العرقية في البوسنة وكوسوفو وتارة أخرى تحول تركيا إلى مخلب قط باتجاه الجنوب .

في الوقت الذي تفجر فيه هذه البؤر ، يتم ولو مؤقتاً ، تجميد قضايا ليبيا ، والعراق ، والصومال ، وكوبا واقليم التبت وغيرها ، وأصبحت المنظمة الأممية الأداة الضاربة بيد الامبريالية العالمية ، وهي توفر جو ((الشرعية)) الدولية في معاقبة الشعوب كتلك العقوبات الجماعية ضد الشعب الليبي ، العراقي ، السوداني .

هدف الدراسة ؛ إيجاد ربط مابين أزمة البلقان والتهديدات التركية ضد سوريا .

منهجية البحث : نستخدم طريقة التحليل السلوكي لصانعي القرار في ضوء التعريفات الخارجية

أولاً : تفجير الدمل البلقانية : حالة البوسنة وكوسوفو حالياً وسنجق مستقبلاً .

ثانياً : تركيا مخلب القط .

ثالثاً : الطريق الاستراتيجي شمال – جنوب .

أولاً : تفجير الدمل البلقانية

تنفرد يوغسلافيا ، قبل وبعد رحيل تيتو بسياسة خارجية مستقلة ، وبوضع جيوبولتيكي متميز يقطع حركة البر شمال – جنوب باتجاه الشرق الأوسط .

إن التركيبة النفسية – السياسية للمواطن اليوغسلافي ، وبفعل المنطقة البلقانية ، جعلته يكره التحالفات الأجنبية مهما كان شكلها حتى مع الدول التي تنتمي إلى سلالتهم العرقية ، وخير دليل على ذلك رفض القيادة اليوغسلافية تواجد القوات السوفيتية عام 1948 وقيام (الانفربيرو) في العهد الستاليني ، وخلال تلك الفترة عانت يوغسلافيا من حصار اقتصادي رهيب ليس من دول الغرب بل من أعضاء المنظومة الاشتراكية اشتركت فيه كل دول الجوار الشيوعية ومن ضمنها جمهورية ألبانيا .

ومع هذا كله فإن برميل البارود العرقي اليوغسلافي كان جاهزاً للانفجار لأن البلاد تضم أكثر من (25) قومية وعرقية . ولنأخذ الآن آخر إحصائية عرقية أجريت ليوغسلافيا قبل التفكك (1) وهي إحصائية عام 1981 علماً بأننا استبعدنا كافة الأقليات التي يقل تعداد نفوسها عن (50) ألف نسمة .

الإحصاء السكاني ليوغسلافيا عام 1981 حسب القوميات

العدد الكلي	20.522.972
الجبل الأسود	508.843
الكروات	4.526.782
مقدونيين	1.194.784
صرب	8.143.246
مسلمين (صرب)	1.729.932
سلوفينيين	1.678.032
البانيين	1.309.523
بلغاريين	58.627
مجريين	477.374
غجريين	78.485
سلوفاك	83.656
أتراك	127.920

عبابوريف الكويتي

وتجدد الاشارة إلى أن أكبر مجموعة عرقية – دينية بعد الصرب يأتي الكروات الكاثوليك ولهذه القومية تنظيم شوفيني عرقي خطير (منظمة الأوستاشي) ، وهذه المنظمة لعبت دوراً كبيراً في تفكيك النسيج السياسي – الاجتماعي اليوغسلافي ، إذ إنها تحالفت مع القوات النازيةالمحتلة خلال الحرب العالمية الثانية تم تأسيس دولة (كرواتيا المستقلة) عام 1941 ف برئاسة زعيم منظمة الأوستاشي (آنته بافليتش) .

اللعب في الورقة الدينية :

من أهم العوامل الخارجية التي فككت يوغسلافيا عام 1991 استخدام الورقة الدينية وبشكل ماكر من قبل القوى الأجنبية ، ونقصد بالقوى الأجنبية تلك الدول التي خرجت بنتائج لا ترضى بها في الحربين العالمتين الأولى والثانية وهي ألمانيا والنمسا والفاتيكان وإيطاليا وتركيا ومن ثم الولايات المتحدة التي لم تعجبها سياسة الرئيس تيتو ودوره في حركة عدم الانحياز .

لقد جاء الوقت لتدعم النمسا انفصال سلوفينياالكاثوليكية ثم كرواتيا الكاثوليكيةالمدعومة من قبل الألمان . وكانت ألمانيا أول دولة تعترف بالجمهوريتين المذكورتين وايدت الانفصاليين وذلك بتاريخ 1992/12/23وطلبت ألمانيا من بقية الدول الأوروبية الأخري باتخاذ نفس الخطوة وقد استجابت المجموعة الأوروبية للضغط الألماني واعترفت بتلك الجمهوريتين بتاريخ 1992/1/15ف (2) .

أما الفاتيكان فكان على غير عادته في التعامل مع هذه الأزمة إذ أعلن الكرسي الرسولي في 1992/1/16 اعترافه بعد يوم واحد من اعتراف المجموعة الأوربية ، ومما هو معروف أن الفاتيكان يتعامل مع الاعتراف بالكيانات الجديدة بشكل متريث وهذ سمة ثابتة في سياسته الخارجية ولكن

الحالة اليوغسلافية تعتبر استثناءً شاذاً عن القاعدة وذلك نكاية بالمذهب الغريم وهو المذهب الارثذوكسي .

وفي موضوع البوسنة والهرسك جاء توقيت الاعتراف الأوربي باستقلال البوسنة والهيرسك بشكل مقصود وليس اعتباطياً وذلك بتاريخ 1991/4/6ف ، وهذا التاريخ ليس غريباً على ألمانيا إذ قام سلاحها الجوي قبل نصف قرن بضرب العاصمة بلغراد في 1940/4/6ف إذ قتلت بغارة جوية واحدة 2271 شخصاً وجرحت أضعاف العدد وهدمت أكثر من 1600 بناية (3) .

الموقف العربي الرسمي إزاء البلقان :

على المستوى الشعبي فإن الشارع العربي يقف موقفاً سلبياً إزاء اليوغسلاف عموماً والصرب بوجه خاص وذلك نظراً لتأثير الاعلام الغربي المهيمن والذي يمعن في تصوير الأزمة على أنها حرب عداء ديني بين الصليبية والإسلام في وسط أوربا .

أما على المستوى الرسمي فالدول الاسلامية عموماً والدول العربية بشكل خاص فهي " دول لاتعرف (الف باء) القضية وليست لها سياسة ولا يفهمون هذه القضية لأنها بلدان تابعة لمواقف الآخرين " (4) .

القذافي موقف فريد :

وينفرد القائد معمر القذافي بنظرة نوعية عميقة لمجرى الأحداث في البلقان ويحلل الموقف بشكل رائع بقوله " إن الأطراف الخارجية والداخلية في هذا الصراع هي أطراف منافقة واستعمارية وهي المسؤولة عن مذابح المسلمين حتى تدعي الدفاع عنهم ، لأن كل هذه الأطراف لها غرض ، فألمانيا تريد أن تعيد بناء الرايخ الرابع على حساب يوغسلافيا بضم سلوفينيا وكرواتيا وهي التي أقنعت أوربا بالاعتراف بجمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا ... وامريكا تريد أن تتواجد في المنطقة حتى لا تتواجد روسيا فقط في البلقان وهذا امتداد للصراع بين روسيا وأمريكا الذي لا يزال مستمراً... وأوربا تخشى انتشار الميلشيات المسلحة والسلاح والحروب الأهلية في القارة الأوربية كلها لأنها أصبحت ملغومة بعد الحرب العالمية الثانية وجعلت ترتيبات هذه الحرب على حقل من الألغام لا تريد له أن ينفجر وأوربا على فوهة بركان لأن كل الحدود التي بينها تعسفية غير طبيعية ... وتريد روسيا من جهتها أن تدافع على السلاف الذين هم جنس واحد ولا تريد أن تترك البلقان لأمريكا وأوربا وألمانيا " وعندما نحلل رأي معمر القذافي نراه يختلف تمام الاختلاف عن المواقف الرسمية العربية الأخري والسبب هو أن القذافي لا يردد ما يردده الآخرون لأنه خارج الدائرة الذيلية التي لا رأي لها سوى الترديد الببغاوي .

ولعلنا لا نجد موقفاً دينياً وأخلاقياً لقائد عربي كموقف معمر القذافي من الأحداث المأساوية في البوسنة والهيرسك ، وقتذاك وصف كل من بيغوفيتش وكارجيتش بأنهما وجهان لعملة واحدة ، وحسب رأي القذافي أن الوضع في البوسنة والهيرسك (أصبح مأساة إنسانية وأن جميع الأطراف بما فيها أوربا والحلف الأطلسي وأمريكا والبلاد الاسلامية وروسيا تعاملت مع هذه القضية بشكل مخجل وجبان مما زاد من فظاعة المأساة وزاد الأمر تفاقماً) .

ويضيف معمر القذافي قائلاً :(5)

" من الناحية العرقية فليس هناك فرق بين من هو مع عزت بيغوفيتش أو مع رادوفان كاراجيتش فجميعهم يوغسلاف والبوسنة والهيرسك هي يوغسلافيا ... وكل طرف يريد أن يسيطر على أكبر مساحة منه فليسيطر ، لكن لماذا التفرقة بين اليوغسلاف فيما بينهم .... هذا مسلم وذاك أرثذوكسي ،

فهذه جريمة سواء ارتكبها هذا الطرف أو ذاك وحتى قوات عزت بيغوفيتش إذا سيطرت على منطقة وطردت الأرثذوكسي منها فهذا نفاق وجريمة وعمل غير أخلاقي كما أن ما يفعله رادوفان كاراجيتش الآن عندما يدخل منطقة ويطرد المسلمين منها ... فهذا عمل غير أخلاقي " .

كان القول أعلاه قد قد ذكره القائد بتاريخ 1994/7/25 ومرت الأيام وتصاعدت الأحداث حتى رست سفينة البوسنة على مرسى قاعدة " رايت باترسون" الجوية الأمريكية قرب دايتون في ولاية أوهايو الامريكية إذ تم الاتفاق علي معاهدة دايتون (للسلام) ، وهذا يعني صواب تحليل القذافي وحسن توقعه لمجرى الأحداث .

ماذا كسب المسلمون من دايتون ؟ وما حصة الاسلام فيها ؟ الجواب يمليه الواقع الحالي في البوسنة والهيرسك حيث يجثم (60) ألف جندي من الحلف الأطلسي على كامل إقليم تلك الجمهورية وحسب معاهدة دايتون وبموجب الملحق رقم (11) من المعاهدة المذكورة تتوزع القوات كما يلي :(6)

1- قاطع توزلة : 20.000 جندي أمريكي.
2- قاطع غوراجدة : 10.000 فرنسي + 4000 اسباني + 4000 إيطالي .
3- قاطع وسط البوسنة : 12.000 بريطاني + 4000 كندي + 4000 هولندي وبلجيكي
4- قوات أخرى : 4000 ألماني + 1000سويدي + 4000 بكستاني + 1000 ماليزي + عدد غير محدود من التشيك والسلوفاك .

وخلاصة القول أن ما حدث في البوسنة هو صراع داخلي علي السلطة غذته أطراف خارجيةلعينة ، وأنه ليس صراعاً دينياً وإنما يستخدم الدين فيه استخداماً سيئاً لصالح السياسة .

ومن المفارقات التي تستحق الذكر أن الدويلة الصهيونية والمنظمات الصهيونية في العالم قد وقفت إلى جانب مسلمي البوسنة !! . لقد أقلعت من مطار عمان طائرة مساعدات إنسانية تحمل لافتات كتب عليها ((اللجنة الأردنية – الاسرائيلية لمساعدة مسلمي البوسنة ((.

ونحن لا نريد أن نناقش هذه الظاهرة الغريبة العجيبة حيث أن (إسرائيل) تفتك بالاسلام والمسلمين في أرض العرب وتساعد مسلمي البوسنة !

وبالرجوع إلى وسائل الاعلام التي تصدر في سراييفو نجد هناك مباركة واضحة لدعم المنظمات الصهيونية في أمريكا لمسلمي البوسنة ، ومثال ذلك المقال الذي نشره أحد الكتاب البوسنيين ، وهو جمال كورسباهيتش تحت عنوان (الفيلق الثامن) عندما يصف المنظمات اليهودية المساندة لمسلمي البوسنة وهي إشارة إلي أن جيش حكومة سراييفو يتكون من سبعة فيالق وتأتي المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة بمثابة الفيلق الثامن الذي يدافع عن مسلمي البوسنة ضد الصرب !

ويعدد الكاتب البوسني تلك المنظمات (7) منها منظمة (محامو البوسنة) التي أسسها اليهودي ايد هربرت (Ed. Harbert) في فيرمنغهام بولاية بوستن الأمريكية حيث قامت هذه المنظمة بالعديد من النشاطات كتوزيع الكراسات وإلقاء المحاضرات في المعابد اليهودية والكنائس والمدارس والقيام بالمظاهرات ضد الهجوم الصربي على جيب بيهاتش (علماً بأن جيب بيهاتش كان بين قوات فكرت عبديش وعزت بيغوفيتش ، وكلاهما مسلم) وهناك منظمة أخرى مماثلة في بوسطن أسسها اليهوديان شارون غارتينبرغ وروجور ميكن وتطالب هذه المنظمة بالتدخل الامريكي ضد العدوان الصربي في البوسنة ، وتوجد منظمة تدعى (لجنة أنقاذ البوسنة) أسسها مارشال هارس وستيف فوكو تهدف إلى

تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد التطهير العرقي الذي يمارسه الصرب ضد مسلمي البوسنة ، وبعد اتفاقية دايتون تتشكلت منظمة يعقوب (Jakob) وهي اختصار لاسمها (اللجنة اليهودية الخاصة بالبوسنة) ومقرها نيويورك ومنظمة أخرى إسمها (Sage) وهو اختصار لاسمها منظمة الطلبة المناهضة للتطهير العرقي .

ماذا نفهم من هذا التصرف الصهيوني ؟ هل من مصلحة اليهود الصهاينة أن تقوى شكيمة المسلمين ويصلب عودهم ؟

قضية كوسوفو :

إن موضوع كوسوفو يختلف عن البوسنة والهيرسك من النواحي العرقية والتاريخية والسياسية ، ولكن سطحياً يلتقي مع موضوع البوسنة بسببب الاعلام الامبريالي المهيمن والذي تباكى ظلماً وعدواناً على تصفية المسلمين الالبان في كوسوفو .

وكمدخل لفهم قضية كوسوفو ندرج الثوابت التالية :

من الناحية العرقية : لا يستطيع أحد أن ينكر بأن 90٪ من سكان الاقليم ألبان (مسلمون وكاثوليك) .

- من الناحية التاريخية : لا يستطيع أحد أن ينكر بأن كوسوفو تاريخياً جزء من صربيا وهي تمثل المركز الروحي للشعب الصربي .

- من الناحية السياسية : لا يستطيع أحد أن ينكر بأن كوسوفو كانت في يوم ما جزءاً من ألبانيا المجاورة ، وأن الحقيقة هي جزء من الدولة الصربية في الماضي والدولة اليوغسلافية فيما بعد .

ماذا يريد الانفصاليون ؟

منذ عام 1991ف ازدادت الاضطرابات في اقليم كوسوفو اليوغسلافي ونشطت العناصر الانفصالية بقيادة ابراهيم روغوفا وتشكلت عدة منظمات سرية منها جيش تحرير كوسوفو والحركة الشعبية لتحرير كوسوفو وغيرهما والتي تتلقى الدعم من الخارج .

إن أهم الحجج التي يسوقها الانفصاليون هي (8) :

1- إن الألبان يشكلون 90٪ من سكان الاقليم حيث يبلغ عدد كوسوفو (1.956.196) نسمة حسب إحصاء سنة 1991 في حين أن عدد الالبان (1.714.768) نسمة .

2- إن الألبان هم أول من سكن المنطقة وهم الايليريون الذين استوطنوا كوسوفو قبل الهجرات السلافية إلى شبه جزيرة البلقان .

3- إن هناك شعوباً أقل منهم عدداً قد كونوا جمهوريات خاصة بهم مثل جمهورية الجبل الأسود والذي يبلغ عددهم نصف مليون نسمة أي ثلث عدد الالبان في يوغسلافيا في حين يحرم الالبان من هذا الحق .

4- إن الدستور اليوغسلافي يضمن حق تقرير المصير للشعوب المكونة للدولة على أساس أن الفيدرالية تشكل اتحاداً طوعياً .

5- إن كوسوفو منطقة غنية بالمعادن ، مثلاً في مدينة (تربتشا) أكبر منجم للرصاص في أوربا في حين أن المنطقة تعاني من تخلف اقتصادي واضح .

6- إن الاقليم كان يتمتع في عهد تيتو بحكم ذاتي ، وبدلاً من تطويره فإن السلطات الصربية ألغت صيغة الحكم الذاتي في الاقليم عام -1989ف .

الردود اليوغسلافية على مزاعم الانفصاليين :

نلاحظ أن المطالب التي يرفعها الانفصاليون تبدو وكأنها منطقية بالنسبة للمراقب غير المطلع على

أوضـاع المنطقـة ، في حين أن للسلطات الفـيـدرالية رأياً لا يخلو من المنطقـيـة ، وتتلخص الردود اليوغسلافية بما يلي :

1- إن الزيادة السكانية للألبان في الإقليم لا يمكن اعتبارها زيادة طبيعية بل تعود لثلاثة أسباب رئيسية : الأول الهجرات الجماعية إلى كوسوفو في فترة الاحتلال العثماني للمنطقة وكذلك موجات الهجرة الألبانية إلى كوسوفو خلال وبعد الحرب العالمية الثانية والذين هربوا من بلادهم بسبب السياسة الداخلية في زمن أنور خوجة وذلك على حساب التواجد الصربي هناك ، والثاني : أن الزيادة السكانية للألبان في كوسوفو ترجع إلى الانفجار السكاني وازدياد عدد أفراد الأسرة الواحدة وبشكل يخلق الإرباك لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن ملاحظة الزيادة السكانية للألبان وفق الإحصائيات الرسمية اليوغسلافية :

1948	1953	1961	1971	1981	1991
750.431	754.245	914.733	1.309.523	1.710.364	1.714.768

أما السبب الثالث فهو التهجير القسري للصرب وأبناء الجبل الأسود سواء عن طريق شراء الأراضي بأسعار مغرية أو التهديد وأعمال العنف وخصوصاً في القرى البعيدة عن السلطات المركزية .

2- إن لفظ الايليرية بمعناه البلقاني هو أشمل من معناه الالباني حيث تشير البحوث والدراسات التاريخية إلى أن الايليريين هم السلاف الجنوبيون واللغة السلافية هي اللغة الايليرية (9) .

3- تقول الرواية اليوغسلافية أن شعب الجبل الاسود أقل عدداً من الألبان ولكنه شعب مؤسس للدولة دستورياً ، ومن الناحية القانونية إن الشعوب المؤسسة دستورياً للدولة لها حق إقامة جمهورية خاصة بها ولها الحق مستقبلاً في تغيير شكل الدولة أو تغيير الدستور في حين أن الألبان دستورياً لا يتمتعون بهذه الصفة وإنما يتمتعون بحقوق الأقليات المضمونة دستورياً .

4- إن حق تقرير المصير وحق الانفصال خاص بالقوميات المؤسسة دستورياً في حين أن للأقليات حقوقاً أقرتها المواثيق والأعراف الدولية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومعاهدة هلسنكي لمجلس التعاون والأمن الأوربي وميثاق باريس ، ، وبموجب هذه المواثيق فإن الأقليات لها الحق في التعليم بلغتها الأم واستخدام أبجديتها في الصحافة والاعلام ولها حق المشاركة في الحياة السياسية وتكون جزءاً من الدولة التي يعيشون على أرضها .

5- إذا كانت كوسوفو غنية بالمعادن فشأنها شأن كل الأراضي اليوغسلافية الغنية في مختلف الموارد ، أما سبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي للإقليم مقارنة بالمناطق اليوغسلافية الأخرى فالسبب يعود إلى الانفجار السكاني وانعدام التخطيط الأسري وعدم الالتزام بخطط التنمية التي تعدها الدولة والقيام بكل أنواع العصيان المدني وكذلك العصيان المسلح للحركات الانفصالية .

6- إن سبب تضييق نطاق الحكم الذاتي حسب التغيرات الدستورية عام 1989 يرجع إلى التخوف من تطورات محتملة تؤدي إلى انفصال كوسوفو عن البلد الأم .

فإذا كان الهدف من نضال الالبان من أجل الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو وإذا كان الحكم الذاتي مقبولاً منذ عهد تيتو ، فلماذا كانت المنظمات الانفصالية تحرض على التمرد في عهد تيتو وبعده ؟ ومعلوم أن هناك حركات عصيان في الأعوام 1961، 1963 ، 1974 ، 1981 ، 1986 ، 1988 -1989ف .

التطهير العرقي والنموذج البلقاني :

يمتاز النموذج البلقاني للدولة بالتعددية العرقية ، فلا توجد دولة بلقانية خالية من هذه الميزة ، إن الأمثلة كثيرة جداً ففي رومانيا توجد أغلبية سكانية صربية في منطقة (تمشوارة) وأغلبية سكانية مجرية في منطقة (ترسلفانيا) الواقعة في الشمال الغربي من رومانيا ، وتوجد في اليونان أغلبية سكانية مقدونية في (سالونيك) وفي كرواتيا يشكل الصرب ثلث عدد السكان وتعتبر منطقة (كرايينا وسلافونيا وغرب سريم) مناطق صربية وفي المجر توجد أغلبية كرواتية وصربية قرب منطقة (سكد) وفي جنوب بلغاريا توجد أغلبية سكانية مجرية شمال إقليم (فويفودينا) وفي ألبانيا هناك تواجد سكاني صربي ومقدوني .... الخ .

إن موضوع الفصل العرقي في النموذج البلقاني غير مقبول من الناحيتين الاخلاقية والعملية ، فإذا فكرت دولة من الدول أن تضطهد مجموعة عرقية معينة ، فإنها تنتظر بشكل أكيد رداً مماثلاً ضد أبناء جلدتها في الدولة التي تنتمي إليها تلك الأقلية ، وبعبارة أخرى إن صانع القرار في دولة بلقانية معينة يتوجب عليه تقدير الموقف لما يسببه ردود الأفعال الانتقامية ، فعلى سبيل المثال لو فكرت بلغاريا الانتقام من الأقلية الألبانية لديها فإنها سوف تنتظر انتقاماً مماثلاً للمقدونيين في ألبانيا وهكذا .

لذا فإن كافة المؤثرات والمعاهدات الأوربية ، كميثاق باريس لعام 1953 ، تؤكد على نقطتين جوهريتين الأولى : احترام حقوق الانسان بتفاصيلها .

الثانية : أن يكونوا جزءاً من الدولة التي يعيشون على أرضها .

لعل النموذج السيء للدولة العرقية في البلقان يلازم (دولة كرواتياالمستقلة) التي أسستها القوات الهتلرية المحتلة أثناء غزوها للملكة اليوغسلافية عام 1941 والتي ارتكبت أبشع المجازر العرقية في (ياسنوفاتس) وغيرها من المدن حتى زوال تلك الدولة عام 1945ف (10) .

هل هناك عزل عرقي لألبان يوغوسلافيا ؟

لقد تطرقنا إلي النموذج البلقاني للدول التي يستوجب عملياً عدم قبول فكرة التطهير العرقي ويوغسلافيا تعتبر النموذج الواضح للتعداد القومي والعرقي والديني .

إن الألبان كأقلية عرقية في يوغسلافيا ينتشر أفرادها في مختلف الجمهوريات خارج إقليم كوسوفو ويعيشون كمواطنين يوغسلاف لهم حقوقهم المدنيةكأي مواطن آخر ، وقبل أن نذكر أمثلة لشخصيات ألبانية تسلمت مناصب رفيعة بالبلاد ، ندرج في أدناه إحصائية حول عدد الالبان في جمهورية صربيا - ماعدا منطقة كوسوفو - لنلاحظ أن العدد قد تضاعف ما بين عامي 1948 - 1981ف (11) ، ولو كان هناك اضطهاد عرقي لحصل العكس وتناقص العدد .

عدد الألبان في جمهورية صربيا - عدا كوسوفو -

1948	34.139
1953	40.945
1961	53.167
1971	68.593
1981	76.298

ومن الناحية الدستورية فإن مجلس الرئاسة الفيدرالي عبارة عن رئاسة جماعية للبلاد يتكون من (8) أعضاء بواقع ممثل واحد عن كل جمهورية من الجمهوريات الست بالإضافة إلى ممثل عن كوسوفو وفويفودينا .

وسوف نذكر أدناه بعض الشخصيات اليوغسلافية من أصل الباني والتي تقلدت أرفع المناصب السياسية والإدارية على المستوى الفدرالي .: سنات حاني : من مواليد كوسوفو ، ألباني ، أصبح عام 1961ف نائباً لرئيس مجلس الشعب في جمهورية صربيا وسفيراً ليوغسلافيا في كوبنهاجن عن وفي عام 1978ف كان نائباً لرئيس البرلمان الاتحادي وأصبح رئيساً للدولة اليوغسلافية عام 1986ف (بعد وفاة تيتو بست سنوات).

–فاضل خوجة : من الشخصيات السياسية تقلد منصب نائب رئيس البرلمان الاتحادي عام 1979ف وهو ألباني القومية .

– اصلان فازليا : تقلد منصب رئيس المجلس الاتحادي في البرلمان الفدرالي عام 1983ف وهو ألباني القومية .

–علي شكريا : أصبح سكرتير اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب الحاكم) عام 1948ف وهو ألباني القومية .

– الياز كورتيش : أصبح رئيساً للبرلمان الاتحادي عام 1985ف وهو ألباني القومية .

–هاشم رجب : أصبح رئيساً لاتحاد طلبة يوغسلافيا عام 1986ف وهو ألباني القومية – عباس قزازي : تقلد منصب رئيس البرلمان الاتحادي عام 1988ف وهو ألباني القومية .

ولا يستطيع أي منصف أن يقلل من تلك المواقع الرسمية الحساسة التي شغلها الألبان في ظل النظام الشمولي الذي كان قائماً ، ولو كانت هناك تفرقة عرقية لما أصبح سنان حساني رئساً للدولة أو علي شكريا زعيماً للحزب الحاكم .... الخ .

لماذا دعم الناتو جيش تحرير كوسوفو ؟

باديء ذي بدء لا يمكن أن نتصور جيش تحرير كوسوفو كجيش رسمي أوفصيل وإنما هو في حقيقته تنظيم سياسي تطور إلى عصابات مسلحة ، إن عملية تسليحه وتوفير عدده داخل دولة لها قانونها ودستورها وسيادتها ، يعتبر من الأمور المثيرة للغرابة . ولا مناص من الاعتقاد بأن أولئك العصاة يتلقون الدعم السياسي والعسكري من الخارج .

ولا تقبل دولة بالعالم أن يقوم تنظيم سياسي بتسليح نفسه وخلق جيش مسلح يواجه السلطة الدستورية الحاكمة أو يكون جيشاً موازٍ للجيش الرسمي .

لقد لعبت الولايات المتحدة دوراً لا أخلاقياً في التعامل مع الأزمة البلقانية عموماً ومشكلة كوسوفو بشكل خاص ، إن المجلس الأوربي للأمن والتعاون قدم تقريراً لمجلس الأمن يتعلق بالوضع في يوغسلافيا ، وقد تم اعتماد ذلك التقرير بصيغة قرار أصدره مجلس الأمن الدولي (القرار 855في 1993/8/9) يحث هذا القرار يوغسلافيا على إحلال السلام في البوسنة (علماً بأن يوغسلافيا لم تدخل حرباً مع جمهورية البوسنة) وكذلك تضمن القرار وجوب حل قضية كوسوفو بإعطاء الألبان حكماً ذاتياً بدرجة أوسع وضمن حدود جمهورية يوغسلافيا الاتحادية . إن هذا القرار يحمل عبارات توحي بتدويل قضية كوسوفو وفي 12/2 1994ف استقبلت الخارجية الامريكية زعيم الانفصاليين الألبان ابراهيم روغوفا والذي قدم نفسه كرئيس لجمهورية كوسوفو ، إن هذا لعمل الامريكي بمثابة تدخل صارخ في شؤون داخلية لدولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وقبل هذا التاريخ دخلت كوسوفو بوقت مبكر في أروقة المزايدات داخل الكونغرس الأمريكي . ففي (أغسطس) هانيبال 1990 زار كوسوفو بوب دول زعيم كتلة الجمهوريين بصحبة السناتور الفونسي داماتا (جمهوري من نيويرك) وتأتي هذه الزيارة كجزء من لعبة التنافس الانتخابية ولكن بوب دول قد تلقي صفعة غير متوقعة عندما رفض الرئيس الصربي – وقتذاك –سلوبودان ميلوشوفيتش استقباله (12) .

ونتيجة للدعم الامريكي للانفصاليين أعلن روغوفا بتاريخ 1995/12/2 العصيان المدني في كوسوفو ونصب نفسه رئيساً للجمهورية في هذا الاقاليم (13) .

صور البابا والأم تريزا :

لفت انتباهي تصريح صحفي لسماحة مفتي يوغسلافيا حمدي يوسف سباهيتش في رده على سؤال ما هو موقع الدين لاسلامي لدى الانفصاليين الألبان ؟ فكان رد المفتي سلبياً إذ أشار إلى أن روغوفا في مكتبه يعلق فوق رأسه صورة بابا الفاتيكان وإلى يمينه صورة الأم تريزا كجزء من النفاق الديني في تعامله مع الغرب (14) وبعد قراءتي لهذا التصريح أخذت أركز على شاشة المرئية وبالفعل أن المحطات الغربية مثل (الايرونيورز) و (بي بي سي) تظهر الصورة بوضوح في حين أن المحطات العربية مثل (الجزيرة(و (ام بي سي) تعرضها بشكل خاطف دون التركيز عليها أثناء التصوير ، ومن تتبع هذه القضية فسوف يكشفها بنفسه .

وخلاصة القول أن وضع كوسوفو الجيوستراتيجي يُشكّل عائقاً أمام حركة الناتو شمال جنوب في حالة بقائها ضمن الفيدرالية اليوغسلافية والسبيل الوحيد لضمان تلك الحركة هو الانفصال عن يوغسلافيا ، وهذا ما يفسر رفع الاعلام الأمريكية في شوارع برشتنا من قبل المتظاهرين الانفصاليين .

ثانياً : تركيا مخلب القط :

نقصد بتركيا أولاً الدوائر السلطوية الحاكمة في أنقرا وجنرالات الجيش دون الشعب التركي المسلم الجار . وسوف لم نسهب في الحديث عن السياسة الخارجية التركية تجاه العرب لأن القارىء العربي لديه الدراية الكافية بهذا الشأن بحكم الجغرافية والمتابعة اليومية .

لقد تمعنت تركيا ، وهي عضو في الناتو إلى إيذاء العرب من خلال تلاعبها في حصص مياه دجلة والفرات وإيذاء العراق وسوريا من خلال زيادة عدد السدود ضمن سد أتاتورك . وطرحت تركيا شعاراً غريباً (المياه مقابل النفط) ومشروع (مياه السلام) الذي يمر عبر الكيان الصهيوني – وفرضت تركيا التوقيع على الاتفاقية الدولية الجديدة حول الاستخدامات غير الملاحية لمجاري الأنهار الدولية والتي تضمن حقوق الدول المتشاطئة وعدم استئثار بلد المنبع بحصص المياه . ورفضت تركيا أيضا استئناف الاجتماعات باللجنة الفنية الثلاثية والتي لم نجتمع منذ الكانون 1992ف .

ومارست تركيا دوراً مشبوهاً في شمال العراق واكتسحت المنطقة الكردية عام 1997 بحجة حماية الأكراد العراقيين ، وفي عام 1991 حلت القوات التركية محل قوات (المطرقة) الأطلسية لمراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق . وقامت القوات التركية بإجراء (عملية فولاذ 97) كأكبر عملية غزو للمنطقة الكردية من العراق وإعلان شمال العراق كشريط أمني لتركيا .

تحالف تركي – صهيوني :

كجزء من التحالف الاستراتيجي التركي – الامريكي قامت تركيا بعقد اتفاقيات عسكرية مع إسرائيل (اتفاقية 23/2/ 1996) و (1996/8/28) بشأن تحديث طائرات (ا ف 4) واتفاقية ثالثة في (1996/12/1) (15) .

وقد افصحت تركيا علناً عن نيتها العدائية تجاه سوريا عندما عقدت في 197/4/4 ف اتفاقيتها مع إسرائيل بشأن خطة (تقدير مخاطر سوريا وإيران) .

وكانت تركيا قد أجرت مناورات "ذئب البحر 97 " مع إسرائيل وذلك في شهر الصيف (يونيو)

1997ف ، وارتبطت مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة في تكوين قوة ردع لمواجهة سوريا والعراق وإيران .

وبهذه الايام تصعد تركيا من نشاطاتها الاستفزازية إزاء سوريا بحجة دعم وإيواء سوريا لعناصر حزب العمل الكردستاني .

ولا أحد يستطيع أن يتجاهل حجم الاستهتار بالقيم القانونية والإنسانية في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تبشر به الولايات المتحدة الامريكية ومخلب قطها في (الشرق الأوسط) الجارة تركيا ، فماذا نفسر :

تقتيل وحملات إبادة مستمرة لأكراد تركيا وبنفس الوقت حماية أكراد العراق بحجة صيانة حقوق الإنسان .

- الاستحواد على حصة المياه العربية وبنفس الوقت طرح مشروع (السلام) لتزويد إسرائيل بالمياه .

- دولة عضو منظمة المؤتمر الإسلامي وتقيم تحالفات استراتيجية مع أعداء الاسلام .

- تقتل المسلمين الأكراد وتدعم مسلمي كوسوفو .

- تتهم سوريا بإيواءها حزب العمل الكردي وتعتبره عملاً عدائياً ولكنها بنفس الوقت تدعم جيش تحريركوسوفو .

في 1998/10/15ف صرح رئيس الوزراء التركي تصريحاً نارياً قال فيه إن من يتجاوز على تركيا سوف نقلع عينيه ، وإن تركيا مستعدة لمسح دولته من الخارطة ، والمقصود سوريا ، فلماذا سوريا ؟

ذلك لأن سوريا بقيت الدولة الوحيدة من دول المواجهة التي لا زالت لها رأي بخصوص الصراع العربي الصهيوني ، ولأن سوريا اقتربت من العراق في الفترة الأخيرة ولأن سوريا ترفض الابتزاز التركي بشأن مياه الفرات ، ولأن سوريا جزء أو حلقة من الطريق الاستراتيجي شمال جنوب .

الطريق الاستراتيجي شمال - جنوب :

في العرف العسكري ، مهما تطورت تكنولوجيات الاسلحة ، فإن المشاة يبقى سيد الصنوف لأن تقنيات الأسلحةبعيدة المدى والصواريخ العابرة للقارات تستطيع حسم المعركة وإنهاء وتدمير القوة القتالية للعدو ولكنها لا تستطيع مسك الأرض وذلك أن مهمة مسك الأرض ليست لمن يملك السلاح المتطور وإنما مهمة من يحمل السلاح الخفيف وحتى من يحمل الخنجر . والمثال واضح من خلال سقوط الولايات المتحدة بوحل المستنقع الفيتنامي ، ولدينا مثال حديث وهو تورط وفشل القوات الأمريكية في الصومال " إعادة الأمل " حيث عجزت الوحدات الامريكية في الصمود أمام مقاتلين حفاة إذن مهما تطورت تقنيات وأساليب الأسلحة الفتاكة فإن عملية مسك الأرض تناط بمن يحمل السلاح الشخصي حتى ولو كان سلاحاً جارحاً ، ومن يمسك الأرض يتحكم في الجوانب اللوجستية وتحرك القوات وبقية الصنوف أما في الجانب الاقتصادي فيبقى أيضاً الخط البري على اليابسة ، هو الأكثر أماناً ، وأقل كلفة أحياناً من المواصلات البحرية ، وأقل كلفة بكثير من النقل الجوي .

ولنعط مثالاً واضحاً من حرب البوسنة :

أخذ الاعلام الامبريالي يمطر بالأخبار ليل نهار حول المجازر الوحشية المزعومة التي ارتكبت في جيبا وسريبرنتسة وغوراجده ، وهذه مدن وقرى صغيرة مثلاً جيبا لا يتجاوز سكانها بضعة ألاف نسمة وكذلك سريبرنتسة ، في حين لم يتكلم الاعلام الامبريالي بنفس الطريقة عن مجازر الكروات ضد المسلمين في موستار وهي مدينة كبيرة ، أكبر مدن الهيرسك ، ونفوسها عشرات الألاف ، ولم

يتكلم عن بانيالوكا والتي تعداد سكانها أكثر من (150) ألف نسمة ، ولم يتكلم الاعلام عن الجرائم الوحشية في كرابينا والتي تضم أكثر من ربع مليون نسمة .

لماذا الاهتمام بتلك القرى مع تجاهل المدن الأكبر ؟

إن من لديه الاطلاع على طبوغرافية المنطقة يعلم بأن تلك القرى تقع على الطريق البري شمال – جنوب في حين أن كفيني بعيدة وهي قريبة من البحر وبانيالوكا بعيدة جنوب الدانوب وموستار بعيدة جنوب غرب البوسنة وهي تحتضن نهر نيرتفا ، بينما جيبا هذه القرية الصغيرة تحتل موقعاً استراتيجياً على الطريق البري الذي يعبر وسط منطقة جبلية وكذلك سريبرنتسة وغوراجده ، إن هذه المدن الصغيرة تربط توزلة شمالاً يستحقق وكوسوفو جنوبا حتى مقدونيا .

إن حكم الحغرافية يقول إذا أرادت أوربا التوجه براً إلى (الشرق الأوسط) سواء توجهاً اقتصادياً باتجاه مصادر الطاقة أو تصريف البضائع في الأسواق أو توجهاً عسكرياً يضمن حرية حركة قوات الناتو شمال جنوب ، إذا أرادت أوربا الغربية وأمريكا ذلك فلا مفر من السكة التالية :

ماريبور ، ليوبليانا ، زاغرب ، توزلا ، جيبا ، سريبرنتسة وغوراجده ، سنجق ، كوسوفو ، مقدونيا ، بلغاريا ، تركيا ، سوريا أو العراق يتم الوصول إلى (الشرق الأوسط) ومنابع البترول العربي وإذا تطرقنا إلى حلقات السكة المذكورة فإن الطريق اليوم مضمون من ماربور حتى غوراجده ، لأن سلوفينيا وكرواتيا اليوم أصبحتا جزءاً من الرايخ الرابع وبالإضافة إلى ذلك فإن الأولى قدمت طلباً للانضمام إلى الحلف الأطلسي والثانية تتواجد على أراضيها قوات حلف شمال الاطلسي وتتحرك بحرية تامة استناداً إلى الملحق رقم (1) من اتفاقية دايتون (السلام) الموقعة بتاريخ 1995/11/21ف .

أما خط (توزلا ، جيبا ، سريبرنتسة وغوراجده) فهذا كله يقع في جمهورية البوسنة والهيرسك ، وهو خط مأمون ولا جدال حوله وذلك لوجود (38) ألف جندي من جنود الناتو ، فهناك (20) ألف جندي أمريكي بكامل معداتهم في قاطع توزلا في حين هناك (18) ألف جندي انجليزي وهولندي وكندي وبلجيكي في قاطع غوراجده ، وهؤلاء الجنود بالإضافة إلى (22) ألف آخرين في بقية أجزاء البوسنة يعتبر تواجدهم تواجداً ((مشروعا)) بموجب الملحق رقم (11) من اتفاقية دايتون (للسلام) .

تبقى منطقة سجنق ثم كوسوفو اليوغسلافيتين هما الحلقتان المفقودتان في طريق السكة ، وبخصوص سنجق فإننا نتوقع انفجارها حتماً بعد كوسوفو مباشرة في حين أن كوسوفو ستحسم في القريب العاجل بفضل جهود الولايات المتحدة وقوات الناتو الضاربة (16) .

وإذا تجاوزنا السكة ما بعد كوسوفو فإن مقدونيا هي المحطة الأولى ما بعد كوسوفو ، وليست هناك مشكلة إذا علمنا أن مقدونيا تستضيف حالياً قاعدتين عسكريتين أمريكيتين ، ولا مشكلة أيضاً مع بلغاريا فهي ترغب وبالحاح بأن تكون من أسرة الناتو ، في حين أن تركيا من أهل البيت فلا داع للحديث عنها .

نعود ونقول لم يبق من السكة سوى سنجق وكوسوفو .

أما فيما يتعلق بوطننا العربي فنحن نعرف ظروف العراق الحالية ، وعلى هذا الأساس فإن سوريا تصبح حتماً الضلع الثالث في مثلث تفجير الدمل (سنجق وكوسوفو وسوريا) .

لذا فإننا نتوقع إشعال فتيل سنجق وسوريا قبيل الانتهاء من حسم قضية كوسوفو ، عند ذاك فإن الجيوستراتيجية ستكون في خدمة الناتو ومن ثم في خدمة الرأسمال العالمي باتجاه منابع الطاقة والأسواق في (الشرق الأوسط) (17) وسوف ترفع الورقة الإسلامية في سنجق في حين ينشط مخلب القط التركي ضد سوريا وبالحجج التركية المعروفة ، ويتحقق الحلم الاستعماري بحرية الحركة شمال – جنوب .

الهوامش :

1- د . برفوسلاف باليتش : حقوق القوميات في صربيا ، ط 3 (بلغراد : منشورات وزارة الاعلام اليوغسلافية 1993) ص 10 ، (نص يوغسلافي) .
2- د . جعفر عبد المهدي صاحب : الصرب الارثذوكسي الطائفة المفترى عليها (طرابلس : دار النخلة 1997) ص 90 .
3- المصدر السابق ، ص 91 .
4- أنظر تصريح القائد معمر القذافي لمراسلي وكالة الأنباء العالمية ، صحيفة الجماهيرية العدد 1603 في 1994/7/26ف.
5- نفس المصدر .
6- أنظر : نص معاهدة دايتون وملحقتها في :
Revieu of International Affairs, NO. 1041 Vol. XLVII, Belgrade, Dec. 1995.
7- كمال مورسباهيتش : الفيلق الثامن ، مجلة سفيت ، العدد (3) سرايبفو 1996/1/15ف ، ص 19 ، (نص يوغسلافي).
8- د . جعفر عبد المهدي صاحب : مشكلة كوسوفو (طرابلس : دار النخلة 1998) ص 101 .
9- ديميتريا بوغدانوفيتش : كوسوفو في ضوء العلاقات الألبانية ، السلافية الجنوبية ، مجلد سافريمنيك ، العدد 12 ، بلغراد 1982 ، ص 523 ، (نص يوغسلافي) .
10- بوغدان كريزمان : الأوستاش والرايخ الثالث (زاغرب : منشورات المكتبة الزرقاء 1983) ص 21 ، (نص يوغسلافي) .
11- Ministry of Information of Republic of Serbia : Menarandum , National Minority Rights (Belgrade : Sept. 1996), P. 16.
12- مجلة أنترفيو : العدد 394 ، بلغراد 1996/11/15 ص 38 .
13- د . جعفر عبد المهدي صاحب : توظيف العامل الديني في الأمة اليوغسلافية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت : العدد 225 نوفمبر الحرث 1997 ص 63 .
14- أمجد ميقاتي : نشرة العالم العربي ، ويوغسلافيا اليوم ، العدد (74) يونيو 1998 ص 10 .
15- المؤتمر العربي القومي الثامن : حال الأمة ، 1997 ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 232 ، يونيو 1998 ص 68 .
16- د . جعفر عبد المهدي صاحب : مشكلة كوسوفو مصدر سابق ص 119 .
17- د . جعفر عبد المهدي صاحب : تماس الأزمة اليوغسلافية مع المصالح الحيوية للأمة العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد (218) أبريل 1997 ص 48 .

صدر عن الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

الإرهاب والقانون الدولي

المؤلف : بليشنكو وزادانوف

المترجم : المبروك محمد الصويعي .

يتعرض هذا الكتاب لقضية الإرهاب الدولي ، ويعالجها من الناحية القانونية ويشير بوجه خاص إلى كثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة كما أنه يطرح الأسباب والدوافع الكامنة وراء ارتكاب مثل هذه الأعمال ، وكيفية القضاء عليها أو منعها عن طريق حل كافة المشاكل ومن بينها مشكلة الاستعمار .

يعتبر الكتاب بمثابة مرجع جيد لمواد القانون الدولي فيما يتعلق بالإرهاب الدولي وهو مليء بذكر أحداث كثيرة لعدة عمليات وتفجيرات ، واغتيالات فعلية وقعت مع تحديد التاريخ - اليوم والسنة ومكان الحدث ، كما أنه يلقى الضوء على كثير من المخططات والمؤامرات التي قامت بها أجهزة الاستخبارات العالمية ونتائجها .



الناشر : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
عدد الصفحات : 251 صفحة

الصراع الحزبي في الصومال

صلاح الدين محمد أحمد

تكمن أهمية الصومال في إطلالته على مضيق (باب المندب) وامتداد ساحله ما بين الضفة الغربية للبحر الأحمر وشاطئ أفريقيا الشمالي والشرقي المطل على خليج عدن والمحيط الهندي مما أعطى هذا البلد موقعاً استراتيجياً في خطوط المواصلات البحرية ، حيث أن مضيق باب المندب هو المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (المسطح المائي) ذو الأهمية الاستراتيجية .

وترجع أصول سكان الصومال إلى الهجرات العربية القديمة (قبل الاسلام واختلاط هذه القبائل بالسكان الأصليين ، وقد بدأ تاريخ الصومال يتضح مع دخول الاسلام إليه ، إذ أصبح الصومال من عالم المدنية والحضارة الذي ظهر في العصور الوسطى في العالم (1) ، وتتابع دخول الإسلام في الصومال عن طريق الهجرة والتجارة ، ومن أهم الهجرات بعد الإسلام ، دخول جزء من جيش عبد الملك بن مروان (سنة 86هـ) بقيادة (2) الأمير موسى وينسب إلى بنى جشعم وهذا الجيش لم يقاتل هناك إذ أنه قد وجد الإسلام قد سبقه في الانتشار عن طريق القوافل التجارية ، وفي مطلع القرن الثاني الهجري دخل إلى الصومال (الزيدي) وهم جماعة من أتباع الإمام زيد حفيد الإمام علي بن أبي طالب والذي لقي مصرعه عقب مواجهة مع هشام بن عبد الملك سنة 122 هـ ، فقد حافظوا على مصيرهم فقرروا الهجرة من الجزيرة العربية إلى الشاطئ الغربي للبحر الأحمر واستقروا في مدينة (بنادر) وسيطروا على المنطقة وأقاموا بها إمارة في الصومال .

وكان إسمها (حُمر) نسبة إلى (بني حمير) الذين كانوا يعيشون بها منذ أمد بعيد وقد تعاون سكان هذه الإمارة مع الإمارات العربية الأخري في الصومال وقاموا بوضع لبنات جديدة في تنمية هذه الأرض حيث زرعوا أنواعاً من أشجار الفاكهة وأدخلوا شجرة القطن والسمسم وغيرها وببزوغ القرن الحادي عشر الميلادي كان الإسلام قد شمل الصومال ، وأصبح سكانه يدينون بالإسلام (3) .

وقد كشفت المصادر التاريخية أن أكبر الهجرات التي وصلت إلى مقديشو كانت سنة 149هـ وكانت مكونة من إحدى وثلاثين قبيلة أكثرهم وفدوا من حضرموت . وتشير المصادر إلى أن العرب أقاموا في الصومال حكماً شورياً ظل حوالي ثلاثمائة سنة (4) .

إلا أن عام 1499م شهد دخول الاحتلال البرتغالي ، إثر رحلة المستكشف البرتغالي (فاسكودي جاما) ، والذي امتد حتى شمل منطقة الساحل سنة 1503 عدا مدينة مقديشو ، حيث امتد النفود الغربي البرتغالي حوالي 170 سنة ، وقد استنجد أهل الصومال بأهلهم العرب ، حيث نظم إمام عمان في منتصف القرن السابع عشر جيشاً بقيادة الأمير سالم الصارمي ، الذي تمكن من طرد الغزاة البرتغاليين ليس من الساحل الصومالي فحسب ، بل من أغلب مدن الساحل الشرقي لإفريقيا ولاسيما موانئ ممباسا وزنجبار .

لكن الغرب لم يعتبر أن هزيمة البرتغاليين ، نهاية لطموحاته في التوسع والسيطرة على خطوط المواصلات البحرية ومنافذها ، فقد وجدت إيطاليا موطئ قدم لها في خليج عصب عام 1869 ف ، وأرسلت قوة بعد ذلك بالتنسيق مع بريطانيا لاحتلال المنطقة وتمت السيطرة على مقديشو وتمكن الطليان من البقاء في المنطقة نحو نصف قرن حتى انهيار إيطاليا إثر انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (1942ف) فأصبحت الصومال في جزئها الجنوبي تحت النفوذ والاحتلال الانجليزي ، أما الجزء الشمالي فقد حصلت عليه فرنسا ، حيث بسطت سيطرتها على منطقة (أوبوك) وأصبح الشمال الصومالي يعرف بالصومال الفرنسي نسبة للاستعمار الفرنسي ، والصومال الجنوبي بالصومال الانجليزي نسبة للاستعمار الانجليزي ، وهو الصومال الحالي ، حيث أطلق عليه إسم (جيبوتي) على الجزء الشمالي منه .

بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية تأسس أول حزب سياسي في الصومال وذلك في عام 1943ف وأطلق عليه (حزب وحدة الشباب الصومالي) والذي أخذ على عاتقه قضية التحرر الوطني وتعهد بالعمل على تحرير الصومال مؤكداً على انتمائه العربي الإسلامي ، وقد جاء هذا الحزب في اتجاه ما افرزته حركة (الدراوييش) (5) التي قادها الشيخ محمد بن عبد الله حسن ، وهي حركة صوفية انطلقت من مدينة (بربرة) ووصلت إلى (نفال)عام 1867ف لتعبئة الجماهير الصومالية للجهاد عن طريق الخطاب الديني ، والتي كان لها تأثير عظيم في مقاومة الاستعمار ، حيث أخذت على عاتقها مواجهة الاحتلال الأجنبي وصده من خلال برنامجين ، أحدهما وطني عربي ديني أستهدف الاستعمار باعتباره استهداف لحرمة الدين الإسلامي ومحاولة لانتهاكه ، واتجه البرنامج الآخر للجانب العسكري مستفيداً من الكتيبة الصومالية التي شاركت إلى جانب القوات البريطانية التي جندت صوماليين للقتال إلى جانبها ، وخاضت قوات الدراويش معارك ضارية في مواجهة الاحتلال الأجنبي واتخذت من منطقة (حرن) قاعدة عسكرية لها ، إلا أن هذه المقاومة ، تفتتت نتيجة للخلافات التي دبت بين قيادات الطرق الصوفية الذين خدعتهم الدعاية السوداء التي استخدمها الاستعمار وما أثارته هذه الدعاية وتوابعها من إثارة روح الحقد ، والكراهية بين أفراد الشعب الصومالي واستغلال الاستعمار لأزلامه من الصوماليين الذي ارتضوا لأنفسهم هذا الدور الخياني .

لقد واجه حزب وحدة الشباب الصومالي الاستعمار البريطاني ببسالة وترتب على ذلك أن قامت قوات الاحتلال البريطاني بالتنكيل بقيادات هذا الحزب وناشطيه فزجت بهم في السجون ونفت بعضهم وذلك في اعقاب رفض هذا الحزب المشروع البريطاني المتعلق توحيد الإقطار الصومالية تحت وصاية دولية على أن تكون بريطانيا الدولة الوصية على الصومال تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات .

لقد شهدت الصومال المزيد من الحركات السياسية الحزبية ، حيث تأسس في نهاية عام 1951ف حزب الرابطة الوطنية الصومالية وفي منتصف عام 1958ف تأسس حزب وحدة صوماليا الكبرى ، إضافة إلى ظهور الجمعيات السياسية مثل الجمعية الوطنية الصومالية .

ووجدت بريطانيا أن الظروف مواتية بعد نشأة الأحزاب ورفض هذه القوى للاحتلال ، للبدء في مشروعها الليبرالي ، الذي سيفرق القوى الوطنية ، ويضمن لها تحقيق أهدافها على المدى البعيد ، خاصة وإذا عرفنا أن بريطانيا كانت تحتل ضفتي مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر والذي كان يشكل بالنسبة لبريطانيا أهمية استراتيجية كبرى ، حيث أن هذا الممر المائي يرتبط بالبحر الأبيض المتوسط بقناة السويس التي كانت تسيطر عليها بريطانيا وفي حالة تمكنها من السيطرة عليه فإن بريطانيا تكون قد أمنت خطوط مواصلات قصيرة تربط بين الشرق والغرب وتسهل

عملياتها التجارية في تأمين المواد الخام لصناعتها من ناحية ولتسويق هذه المواد بعد تصنيعها عبر هذه الخطوط البحرية .

وكان ان وافقت على إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس تشريعي في 18-النوار - 1960ف ، فاز خلالها حزب الرابطة الوطنية والاتحاد الصومالي بعدد (32) (6) مقعداً من أصل 33 مقعد ، وأعلن نواب المجلس التشريعي في (16 من شهر الطير 1960ف) قرارهم باستقلال الصومال الكامل والوحدة مع الأقليم الجنوبي في (غرة شهر ناصر 1960ف) وأعلنت مقديشو عاصمة للدولة(7) .

وتعتبر هذه الخطوة (إنشاء المجلس التشريعي المنتخب) بداية إقرار المشروع الليبرالي وتداعياته على المستوى الوطني ، حيث يحلل المشروع الجماهيري الظاهرة الحزبية فيقول :

" الحزب هو حكم جزء للكل .. وهو آخر الأدوات الديكتاتورية حتى الآن وبما أن الحزب ليس فرداً ، فهو يخفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه ، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة .. أو الرؤية الواحدة .. أو الثقافة الواحدة .. أو العقيدة الواحدة .. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل ، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم ، ولا يجوز ديمقراطياً أن يحكم أي هؤلاء كل الشعب الذي يتكون من العديد من المصالح والآراء والامزجة والإماكن والعقائد ." (8)

ونرى القراءة الصحيحة لهذا التحليل في الظلال التي انعكست عقب استقلال الصومال وسيطرة حزبين على المجلس التشريعي الذي أدى إلى تشكيل أول حكومة صومالية مستقلة في العصر الحديث.

فقد تميز الحكم بسيطرة زعماء الإقليم الجنوبي على مقاليد الحكم دون أهل الشمال عدا أماكن محدودة في الوزارة أو العمل السياسي . كما سيطر حزب وحدة الشباب الصومالي الذي لم يجد ساحة في المجلس التشريعي على الأجهزة الإدارية ، دون افساح المجال لبقية لأحزاب من اقتسام المناصب الادارية ، مما دفع بالنعرات القبلية لأن تطفو على السطح ولم تتمكن الأحزاب من تكوين قاعدة جماهيرية على ضوء برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي ذو مضمون ، ولغياب البرنامج الوطني لما بعد الاستقلال .

بذلك طلت الصراعات السياسية المدمرة على المستوى الوطني وأخذت في التنامي واتجهت إلى العنف وعلى أثر اغتيال رئيس الجمهورية (عبد الرشيد علي شارماركي) في ظروف غامضة (9) استولت القوات المسلحة الصومالية على مقاعد الحكم في انقلاب أبيض وجددت ملامح برنامجها في نقاط أهمها :-

- إزالة الفساد والفوضى .
- نبذ الروح القبلية .
- حظر الأحزاب السياسية .

وجاء ذلك في أعقاب انقلابها (10) على المشروع الليبرالي الذي أسس على نتائج الانتخابات النيابية وتشكيل المجلس التشريعي بتاريخ (ناصر 1976ف) واتجهت الصفوة العسكرية إلى نظام رأسمالية الدولة واسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في شهر ناصر 1976 (11) وأعلنت القيادة العسكرية اتخاذها للاشتراكية كمنهج سياسي واقتصادي واجتماعي مستمدة من الماركسية

مدخلاً لبرنامجها ، وحدد الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي) برنامجه في نقاط أهمها :-

1- بناء مجتمع العدالة والمساواة والوحدة والتقدم .
2- أحداث التغييرات الثورية في المجتمع .
3- الدفاع عن المصالح الحقيقية لجماهير الشعب .
4- ترشيد وتوجيه الجماهير .
5- الاسترشاد بأعمال ومبادئ الأممية العالمية .
6- تطبيق القوانين العامة الاشتراكية العلمية على الواقع الخاص بالصومال .

وقد نجح القادة العسكريون في احتواء الصراع القبلي إلى حد ما وباشروا في تأهيل بنية أساسية محدودة ، لكنهم تبنوا نظام رأسمالية الدولة في غياب دور البروليتاريا ، حيث أن الصومال بلد زراعي رعوي ولا نستطيع الذهاب إلى وصفه بالبلد الصناعي وهو لم يخط في هذا الاتجاه خطوة تذكر والمسألة الجوهرية التي اعتمدها العسكر رفع شعارات رأسمالية الدولة وديكتاتورية (البلوريتاريا) الرعوية والزراعية التي مارسها الحزب وقيادته فقط ، على المستوى المحلي ، أما على المستوى الدولي فقد رحب الاتحاد السوفيتي السابق بخطوة القيادة العسكرية الصومالية في إطار موازين القوى وإيجاد موطئ قدم مع انحسار المد الاستعماري البريطاني عالمياً لتحل محله الولايات المتحدة الامريكية ، في خطوة محسوبة للسيطرة على مضيق باب المندب .

ومع تزايد نفوذ القيادة العسكرية وتمركز السلطات بيد الجنرال محمد سياد بري اخذت الخلافات تبرز بين قادة العمل السياسي والعسكري فاستند بري الذي لم يجد مخرجاً له إلا الاتجاه غرباً جنوب القطب الأمريكي الذي وجد الساحة مهيأة بعد الإطاحة بنظام الامبراطور الاثيوبي هيلا سلاسي وتبني منغستوهيلي مريام نظام رأسمالية الدولة واحتضانه للمعارضين من أنصار رأسمالية الدولة ، واخرين من أنصار التيار الليبيرالي .

توحدت هذه التيارات المعارضة والباحثة عن السلطة في إطار الصراع المدمر على كرسي الحكم في جبهة لمواجهة نظام سياد بري ، منذ السنوات الأولى لعقد الثمانينيات في هذا القرن وكانت الخلافات تطفو على السطح بين حين وآخر بين نزاعات القبيلة والخلفية العسكرية ، وبين التوجيه الليبيرالي فالتوجه نحو نظام رأسمالية الدولة ، فبينما أخذت الخلافات تطفو حيناً وتختفي أحياناً في إطار المعارضة (الجبهوية) كذلك كانت السلطة تعاني هي أيضاً من انشقاقات كبيرة أخذ معها رموز نظام سياد بري يختفون عن المسرح السياسي ضمن بعضهم سجون النظام ولجأ البعض الآخر خارج الصومال بحثاً من موقع في المعارضة .

تدهورت الأحوال الاقتصادية في الصومال وتأثرت مشاريع التنمية نتيجة للصراع على السلطة والتي اتجهت إلى العنف المسلح على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تجد لنفسها موقع قدم بالفراغ الذي سببه الصراع الداخلي وتبادل مواقع النفوذ والتأثير الدولي على المنطقة فأقامت الإدارة الأمريكية قاعدة عسكرية في منطقة بربره .

في شهر الصيف 1990ف صدرت في مقديشو وثيقة عرفت بـ (إعلان مقديشو) اتفق عليها أكثر من مائة شخصية قيادية ووقعوا عليها ، انحصرت الوثيقة في مطلبين :-

1- استقالة الجنرال محمد سياد بري .
2- تعيين حكومة انتقالية .

وبرفض الجنرال بري لمطالب (إعلان مقديشو) نسقت المعارضة جهودها وقررت تضييق الخناق على نظام سياد بري سياسياً وعسكرياً واجتماعياً واشترك في هذا التنسيق المؤتمر الصومالي الموحد ، الحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية الصومالية في الشمال .
زحفت قوات المؤتمر الصومالي الموحد نحو العاصمة (مقديشو) واعلنت في 27 1991ف عن استيلائها على السلطة وسيطرتها على العاصمة بينما انسحب الجنرال بري مدعوماً ببعض الوحدات من الجيش إلى مدينة (بارديراو) التي تعتبر مركز ثقله القبلي ، في محاولة لتنظيم صفوفه .

بإعلان حركة المؤتمر الصومالي الموحد في 29 أي النار 1991 ف عن تعيين علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للصومال ارتفعت وتيرات الصراع على السلطة بين أقطاب المعارضة التي كانت متحالفة في السابق في إطار جهوي .

ولعله من المفيد أن نلقي نظرة على الخريطة السياسية للقوى المتناصرة في الصومال : يتصارع في الصومال أكثر من 15 فصيلاً وتنظيماً سياسياً ويعتبر أقوى هذه الفصائل والتنظيمات ، من حيث القوة والنفوذ القبلي والسياسي أربعة أقطاب هي :

1- فصيل محمد فرح عيديد – المؤتمر الصومالي الموحد (مقديشو) .
2- فصيل علي مهدي محمد – المؤتمر الصومالي الموحد (مقديشو) .
3- فصيل عبد الرحمن علي نور – الحركة الوطنية الصومالية (تريجسيا) .
4- فصيل محمد ثمان / الحركة الاسلام في الصومال (كيسمايو) .

1- فصيل (عيديد)

نشأت نواة هذا الفصيل في روما عام 1989 ، من تجمع من السياسيين والعسكريين القدامى الذي كانوا ضمن تحالف جهوي معارض في بداية الثمانينيات ، وينتمي معظم هؤلاء إلي قبائل (الهاوية) التي يقطن معظم أفرادها في محيط العاصمة فقد عرف هذا الفصيل باسم (المؤتمر الصومالى الموحد) ومن إبرز ناشطيه الجنرال محمد فرح عيديد ورجل الأعمال علي مهدي محمد ، وعند تنفيذ مقرارت (جيبوتي) الذي عقد في شهر ناصر 1991ف ، رفض الجنرال عيديد تعيين علي مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للصومال ونادى بضرورة توزيع المناصب القيادية على مختلف الفصايل الصومالية .
على إثر ذلك طفى على السطح صراع بين بطون قبيلة (الهاوية) حيث ناصر المنحدرون من فرع (هبرجرد) وهو أحد فروع القبيلة المذكورة ابنهم عبديد وناصر المنحدرون من فرع (الأبجال) وهو أيضاً فرع من بطون (الهاوية) ابنهم علي مهدي محمد ، وأعلن عيديد طرد علي مهدي ووسع تحالفه مع قوى أخرى في مواجهة علي مهدي (أطلق على التحالف (التحالف الوطني) وتولى فصيل علي فرح عيديد مكان والده الذي توفي في ظروف لم يتم الكشف عنها بعد .

وجد علي مهدي نفسه ضعيفاً أمام الجنرال عيديد فلجأ إلى بعض القبائل والبطون الصغيرة ونخبة من الذي تلقوا دراستهم في أوروبا وأمريكا ، ورغم عدم اعتراف أمريكا بقرار علي مهدي الذي استمده من مقررات (جيبوتي) إلا أن هذه القوات ساعدت علي مهدي ودعمته في صراعه في مواجهة الجنرال (عيديد) .

2- فصيل محمد عثمان

للإسلام تأثيره الفعال في الصومال كما لاحظنا في المدخل التاريخي لهذا البحث ، فقد وجد

بعض الناشطون في الحركة الإسلامية أن هناك تراكم تاريخي إسلامي يمكن الاستفادة منه سياسياً وعلى إثر ذلك خرج حزب الاتحاد الإسلامي من نشاطه السري إلى النشاط العملي ، وعرف الحزب فيما بعد والذي يعتقد أنه تلقى دعماً من منظمات إسلامية لها علاقة بالسودان وإيران رغم نفي الدولتين لأي نوع من الدعم للنشاط هناك باسم (الحركة الإسلامية في الصومال) ، ودعمت هذه الحركة نشاط الجنرال عيديد وناصروه في مواجهة القوات الإمريكية الغازية .

3- فصيل عبد الرحمن علي نور

تشكل هذا الفصيل من عدد من النخبة الصومالية من قبيلة (الاسحاق) عام 1981 في العاصمة البريطانية (لندن) وانتقلت بعد ذلك إلى اثيوبيا واتخذت من مدينة (درداوة) مدعومة من اثيوبيا التي تحتل صحراء الاوجادين المتنازع عليها قاعدة انطلاق لها ودخلت في تحالف مع بقية الفصائل المعارضة لنظام (سياد بري) .

نشطت عسكرياً ، إلا أنها منيت بخسائر كبيرة في مواجهتها لنظام سياد بري ، إثر سقوط نظام بري استولت الحركة على شمال الصومال وأعلنت استقلاله (جمهورية أرض الصومال) وذلك في 18 من شهر الماء (مايو) 1991 ، ولم تعترف بها أية دولة ، لكنها استطاعت أن تستميل زعماء القبائل وعقدت لهم مؤتمرين في الأقاليم المكونة (للجمهورية) عقد الأول بتاريخ شهر الحرث 1992 والثاني في أي النار 1993 ف إلا أن الحركة رغم ما أحدثته من استقرار لم تستطيع أن تعالج مشكلة نزع السلاح من المليشيات العسكرية المختلفة .

القدرات العسكرية في تقدير تقريبي لأطراف الصراع الصومالي :-

الفصيل	القوة البشرية	اسم قائد الفصيل
المؤتمر الصومالي الموحد	10.000	حسين محمد فرح عيديد
المؤتمر الصومالي الموحد	10.000	علي مهدي محمد
الجبهة الوطنية الصومالية	3000-2000	محمد مرجان
الحركة الوطنية الصومالية	3000-2000	أحمد عمر جبس
الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال	3000	يوسف موسى

نتائج الصراع الحزبي على الصومال :

1- فقد أغلب البنية الأساسية في الصومال .
2- انهيار الإقتصاد الصومالي الذي كان يبحث عن مخرج .
3- عزل الصومال عن أداء دوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
4- فتح الباب واسعاً للتدخل الأجنبي ، فقد وجدت الولايات المتحدة الامريكية الفرصة سانحة تحت ستار المساعدات الانسانية فاوعزت للأمم المتحدة باتخاذ قرار وقبل اتخاذ المنظمة الدولية لقرار بهذا الشأن قامت القوات الأمريكية بغزو الصومال فيما عرف بعملية (يونيصوم - 1) تلاها قرار للأمم المتحدة بشرعية تدخل القوات الامريكية وتوسيع مهمة الأمم المتحدة وعرفت بـ (يونيصوم - 2) وتسلمت القيادة من الإدارة الامريكية شكلياً بموجب القرار رقم (814) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

شاركت في العملية (يونيصوم - 2) قوات قوامها :

- 30 ألف جندي أمريكي .

-6 ألاف جندي باكستاني .
- 5 ألاف جندي هندي .
- 1300 جندي مصري .
- 1000جندي من بنجلاديش .
- 1000جندي من ماليزيا .
- 344 جندي من بوتسوانا .
- 331 جندي من النيبال .
- 231 جندي من أستراليا .
- 5 جنود من كندا .
- 4 جنود من بلجيكا .

وشارك جنود آخرون من أيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا ، تركيا ، المغرب ، تونس ، نيجيريا وزيمبابوي .

ويبقى أن نقول أن صراع الحزبي المدمر على السلطة قد أوصل الصومال إلى نتائج وخيمة لا نستطيع أن نرصدها كاملة إلا أننا نبحث عن ارهاصات الانهيار الناتج عن الصراع الحزبي والسياسي على السلطة .

المصادر :

1- موسوعة التاريخ الإسلامي - د . أحمد شلبي - الجزء 6 .

2- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث بالوطن العربي وإفريقيا وأسيا وأوروبا والأمريكيتين ، د . محمد امحمد الطوير .

3- التقرير الاستراتيجي 1994 افرنجي - مركز دراسات الأهرام .

4- The Milatary Balance 1993, P. P. 128 - 129

الهوامش

1- د . أحمد شلبي ، موسوعة التاريخ الإسلامي ، ص 652 - الجزء 6 .

2- نفس المصدر ، ص653 .

3- نفس المصدر ، ص ، 655 .

4- نفس المصدر ، ص ، 655 .

5- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد امحمد الطوير ص ، 168.

6- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد إمحمد الطوير ص ، 171 .

7- نفس المصدر .

8- الكتاب الأخضر - الحزب - معمر القذافي . ص ، 19 - 20 .

9-تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد امحمد الطوير ص ، 171 .

10- سيطر الجيش الصومالي على السلطة بتاريخ 21 من شهر الحرث 1969ف .

11- تاريخ حركة التحرر في الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث ، د . محمد امحمد الطوير ص ، 171.

12- The Milatary Balance 1993, P. P. 128 - 129

13- د ، محمد الطوير - تاريخ حركة التحرر في الاستعمار ، ص ، 173 .

إرهاب الدولة

د. امحمد عيسى

يدرك غالبية كتاب ومهتمي العلاقات الدولية دور القوة والتهديد باستعمال القوة كأحد العناصر السائدة والهامة في العلاقات الدولية سواء كان ذلك ماضياً أو حاضراً .

إلا أن الشيء اللافت للنظر هو أن العديد من النشاطات التي تقوم بها الدول في سياق تنفيذ علاقتها الدولية وسياستها الخارجية وخصوصاً فيما يتعلق بدبلوماسية استعمال العنف يبدو أنها تلاقي القبول إلى حد ما أو على الأقل لا تكون في بعض الأحيان عرضة لأي اعتراض رغم أن جميع عناصر الإرهاب بمفهومه لدى الغالبية هي في الواقع متوفرة ضمن إطار مفهوم دبلوماسية استعمال العنف .

إلاّ أن بعض الاستثناءات ظهرت على المسرح الدولي في بعض الأحيان من أجل أغراض الدعاية أو تلك الأعمال التي لا يستطيع أحد التستر عليها ومن ثم كانت موضوعاً شخصياً عالمياً مثل الأساليب والطرق المستعملة كضرب الأهداف المدنية كما حدث في العدوان الأمريكي على الجماهيرية ، والعدوان على العراق والسودان وافغانستان .

إن الرأي السائد على الساحة الدولية هو أن الإرهاب عادة ما يصنف كونه على رأس قائمة الأفعال التي لا تقابل بالصفح ولا يمكن المهادنة فيها ، إلا أننا في غالب الأحيان نلاحظ بأن كتاب العلاقات الدولية قد ابتعدواعن إطلاق مصطلح الارهاب في وصف تصرف أي دولة في إطار العلاقات.

في هذه المقالة المبسطة أود أن أبتعد عن هذا المنهاج حيث أرى أن مفهوم الارهاب ينطبق على العديد من استعمالات القوة أو التهديد بها في النظام الدولي ولذا فإن هذه الحقيقة لا يمكن تجاهلها أو الاعتراض عليها .

إن هذا الجدال يعتمد على الحقيقة التي مفادها بأن استعمال أساليب الارهاب وفنونه هي ظاهرة شائعة في العلاقات الدولية ولذا فإن هناك ولا زالت إمكانية أن تستعمل أي دولة الارهاب في إطار النظام الدولي أكثر من استعماله في قمع حالات التمرد الداخلي وعلى درجة أكبر مما يترتب عليها أثار أكثر شمولاً .

إرهاب الدولة في العلاقات الدولية

إننا إذا ما تفحصنا سلسلة الإرهاب علي الساحة الدولية فإننا بدون شك نجد أن غالبية الأعمال الارهابية هي في الواقع إما أن تكون ممولة عن طريق الدولة أو منفذة عن طريق الدولة ومؤسساتها أو أن الدولة متسامحة في قيامها .

كما أن غالبية الدول في الوقت الحالي تستعمل الأساليب الإرهابية مباشرة أو أنها تستعمل أجهزة سرية وجماعات للقيام بأعمال إرهابية لصالحها .

إن اللجوء لمثل هذه الأعمال يبدو أنه نتيجة لأن القيام بالأعمال الحربية التقليدية أصبحت غير عملية لأنها مكلفة وأن آثارها التدميرية رهيبة مما قد يجعلها عرضة للضغوط والاستنكار والقيود الدولية وخصوصاً تلك الدول التي تحاول خداع الآخرين من أجل تلميع مظاهرها على الساحة الدولية وتظاهرها للآخرين بأنها تسعى من أجل السلام أو أنها تنتهج الديمقراطية لذا فإن الأسلوب الذي يناسبها من أجل تنفيذ أهدافها الغير معلنة هو القيام بأعمال إرهابية ذات صفة سرية .

إن السؤال الذي يبرز أمامنا هو لماذا أن الإرهاب الذي تتبناه الدول هو أخطر من الإرهاب التقليدي الذي تمارسه جماعات مستقلة ؟

إن الإرهاب الذي تتبناه الدول هو في واقع الأمر أكثر إبادة وأن عملياته أوسع نطاقاً ، كما أنه في حالات المجموعات الإرهابية التي تبنتها الدولة فإن الأموال ، المأوى الأسلحة ، الذخائر والمعلومات الاستخبارية والتدريب ، الخبرات الفنية متوفرة أكثر من تلك التي تتوفر للمجموعات الإرهابية التقليدية مما يجعل آثارها أكثر ترويعاً وشمولاً .

علاوة على ذلك فإنه هناك قليلاً من القيود على المجموعات الإرهابية التي تتبناها الدولة وتساندها مقارنة بالمجموعات الإرهابية التقليدية .

والمجموعة الأولى نجدها غالباً تخطط لعمليات إرهابية على مستوى أكبر دون القلق حول ردود الفعل وإثارة الرأي العام ضدهم لأنهم لا يحتاجون الاعتماد على السكان المحليين من أجل مساندتهم.

الإرهاب بالنيابة

ضمن تركيبة نظام الهيمنة الموجودة في النظام الدولي فإن الدولة القوية لا تلجأ ببساطة إلى استعمال القوة العسكرية والتهديد بها من أجل السيطرة على جميع مظاهر
علاقات إجبار الدول الأخرى سواء كان ذلك داخلياً أو خارجياً .

لقد ناقشنا مسبقاً تدخل الدول القوية في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة الضعيفة كذلك فإن الدول القوية ساعدت الدول الضعيفة في شؤونها الداخلية لأغراض مشبوهة فمثلاً عندما تبيع دولة أو تهب بشروط تفضيلية فإنه إذا ما تم استعمال تلك المساعدات من أجل اغراض إرهابية بناء على اتفاق بين الطرفين فإن تلك الدولة تمارس الإرهاب بالأنابة .

كما أنه عندما تدرب دولة ما الاشخاص الذين يقومون بأعمال إرهابية وإنها تتشاور وتتعاون مع الأجهزة الأمنية لدولة حليفة أو صديقة لها في استعمالها للإرهاب فإن هذه الأداة هي نوع من من الإرهاب بالانابة .

كذلك فإنه حتى المؤسسات الدولية مثل أكاديمية الشرطة الدولية والتي من أحد أهدافها هي خلق كوادر فنية متخصصة للدول النامية فإن تلك الاكاديمية عندما تُخرّج كوادر فنية متخصصة تقوم بأعمال التعذيب والتنكيل بمواطنيهم فكم من الوقت نحتاجه لنصل إلي النتيجة التي مفادها أن المناهج داخل تلك الأكاديمية كانت السبب في التصرفات الإرهابية ؟

فإذا لم يتم استهجان واستنكار تلك الأفعال التي يقوم بها خريجو تلك الأكاديمية ، وأن الدول التي تقوم بتلك الأفعال يتم منعهم من إرسال طلبة جدد فإن خريجي تلك الأكاديمية سيفهمون ضمناً وكذلك رجل الشارع بأن الأفعال الإرهابية هي المطلوب القيام بها وأن الأكاديمية إنما هي موجودة

فقط لهذا الهدف وهو تعليم منتسبيها الأعمال الإرهابية ليتم تطبيقها ضد مواطني العالم الثالث وهو ما هو فعلاً موجود .

إن تنمية القدرات القمعية لشرطة دول أمريكا اللاتينية كانت بسبب أكاديمية الشرطة الدولية ومؤسسة الخدمات البوليسية الدولية والتي هي أحد المؤسسات التي تمولها وتشرف عليها وكالة المخابرات الأمريكية والتي يدرس بها طلبة من أمريكا اللاتينية – آسيا – أفريقيا .

إن غالبية خريجي تلك المؤسسات عند رجوعهم لأوطانهم فإنهم قد تفننوا في إتقان وتطبيق الأعمال القمعية والإرهابية ، وكيف لا وأحد المواد الرئيسية التي غالباً ما يتم عرضها وبكثافة هي تلك الأفلام المعدة خصيصاً والتي يتم فيهاارتكاب أبشع أنواع التعذيب الوحشي مثل فيلم « معركة الجزائر » حيث كانت قوة الشرطة التابعة لقوات الاحتلال الفرنسي تقوم بتقسيم أنفسهم إلى مجموعات إرهاب سرية تنشر الرعب وتقوم بالاغتيالات السياسية وتفجير القنابل في الليل وقتل عائلات المجاهدين .

فالرسالة الموجهة لهؤلاء الطلبة كانت واضحة رغم أنها تبدو غير مباشرة ألا وهي أن قوات الشرطة يجب أن تأخذ على عاتقها الأعمال التي لا يتأتى فعلها من خلال القنوات الرسمية والقانونية من أجل خدمة الأغراض الحكومية .

إن العديد من المحللين يرون بأن " فرق الموت " في أمريكا اللاتينية إنما تمارس الأساليب التي تعلموها داخل المؤسسات التي تدربوا فيها بالولايات المتحدة وأن الحكومة الامريكية لم تعترض إطلاقاً على حدوث تلك الممارسات بل أن معوناتها العسكرية لم تتأثر إطلاقاً بل على العكس قد زادت بل أن عمليات التدريب الاضافية التي تلقاها هؤلاء كانت تقوم وتمولها الحكومة الأمريكية مباشرة.(1)

والأدهى من ذلك كله أن " فرق الموت " ظهرت فقط في الدول التي تلقت قواتها البوليسية التدريب في أمريكا وأن حكومات تلك الدول هي المحظوظة في تلقي المعونات العسكرية والمالية الأمريكية فما هو تحليل ذلك يا ترى ؟

لذا فإن الدولة قد تمارس الإرهاب في علاقاتها الدولية كما في نشاطاتها الداخلية . إن الكاتب هنا لا يستعمل مصطلح الإرهاب لوصف تصرف الدولة بمحض العاطفة ولكنه تحدي لنسبة القناعة غير الملفوظة بين أسرة العلاقات الدولية في تعاملها مع تلك الظاهرة الخطيرة في العلاقات الدولية .

إن أقل ما أفعله سيكون عن طريق تقديم تعريف للإرهاب مطابق مع التعريف المستعمل من أجل بحث التمرد وعمليات إرهاب الدولة في الأحوال المحلية .

وعليه فإن الارهاب كما يراه الكاتب هو ذلك الفعل المقصود أو التهديد بالعنف من أجل خلق حالة خوف أو إذعان تصرف ضحية أو حظور فعل أو التهديد .

المؤسف حقاً أن شرعية الدولة في حد ذاتها غالباً ما فهمت على أنها مصدر شرعية تلك الأفعال التي يتم غالباً على أنها إرهاب إذا ما كان ذلك الفعل قد تم فعله بواسطة الدولة.

دون أن نفرغ المفهوم من محتواه عن طريق تقديم تلك الشرعية التي لا يمكن الدفاع عنها فإنني أرى أن يتم فحص تصرف الدولة ووصف تلك التصرفات التي القصد منها خلق حالة خوف من أجل أغراض إجبارية وقهرية .

إنني أترك مشكلة تبرير تلك التصرفات التي تصنف على أنها لأغراض المصلحة الوطنية أو أي مصنفات أخلاقية أعلى لمرتكبي تلك الأفعال أنفسهم .

في هذه المقالة سيتم تناول إرهاب الدولة في العلاقات الدولية من ثلاثة أوجه ، الوجه الأول هو الإرهاب في شكل دبلوماسية القهر .

إن جوهر هذا الشكل يكمن في المفهوم الذي تتبناه بعض الدول المؤيدة لهذا المفهوم وهو أن عدم الإذعان لبعض المطالب السياسية هو الشيء الذي لا يمكن قبوله أو السكوت عليه .

لكن الظاهرة اللافتة للنظر أنه عندما تكون الدولة هي الأداة المرتكبة للأعمال الإرهابية فإن القليل هم الذين يصنفون هذا العمل كونه إرهاباً سواء كان ذلك محلياً أو خارجياً .

إن الدول ومؤيدي أعمالها يتهربون من أخلاق مفهوم الإرهاب عندما يقوم بها طرف آخر . فنراهم غالباً ما يصنفون أعمالهم الارهابية تلك تحت مسميات أخرى مثل دبلوماسية القوة – الردع النووي – مساعدة الدول الصديقة من أجل الحفاظ على أمنها الداخلي الخ .

دبلوماسية العنف

إن الاعتماد على مذهب حق الدولة والباعث وانتشار مذهب الواقعية في تحليل السياسة الخارجية قد خلقت ظلالاً حول العديد من محاولات تحليل إرهاب الدولة على المسرح والشؤون الدولية .

إن ما يسمون بالواقعيين يفضلون استثناء شرعية أفعال الدولة التي يطلق عليها رجال الدولة مفهوماً كونها ضمن المصالح القومية من أي نقاش حول الإرهاب لأن الغاية كما يقولون تبرر الوسيلة.

الإرهاب كما يدعي هؤلاء بأنه فعل مشين لذا فإنه يجب إطلاقه فقط على هؤلاء الذين يعملون دون شرعية فقط ، ولكن رغم ذلك فإنه في التحليلات المتعاقبة فإن التعريف الذي تم الاتفاق عليه سابقاً قد استعمل لغرض تحليل نشاطات الدولة .

إن أشنع استعمال للإرهاب في العصر الحديث هو دبلوماسية الإجبار بالقوة التي استعملتها الادارات الأمريكية المتنافية ضد الأخرين وبالخصوص السياسة التي استعملتها أمريكا في عهد نيكسون وكيسنجر والخاصة بضرب هانوى بالقنابل 1972م لقد اتخذ عملية ضرب هانوى شكلاً مكثفاً وكان لغرض إجبار فيتنام للجلوس على طاولة المفاوضات .

لمدة أسبوعين قامت قاذفات (ب 52 الأمريكية) وعلى موجات متعاقبة وبكثافة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحرب بضرب مدينة هانوى بكافة أنواع القنابل المتاحة لدى الترسانة الأمريكية .

لقد قامت حوالى مائة قاذفة (ب 52 و500 طائرة مقاتلة) بضرب مكثف لهانوى وبقنابل وزنها 500 رطل .(2).

إن المبرر الذي قدمته الإدارة الأمريكية هو أن ذلك القصف كان من أجل السلام .

في حقيقة الأمر إن ذلك القصف كان من أجل إجبار فيتنام الشمالية آنذاك على الجلوس على طاولة المفاوضات وهو في نفس الوقت رسالة موجهة إلى فيتنام الجنوبية بأن إظهار القوة الأمريكية بتلك الدرجة من الوحشية هو من أجل إيهامها بأن أمريكا قادرة على حماية أصدقائها .

إلا أن النقطة البارزة والتي تستحق الملاحظة هي أن هناك حدوداً رسمية وغير رسمية من خلال القانون الدولي والأعراف الدولية وكذلك الممارسة الدولية والخاصة بتنفيذ الحروب وأن أي فعل يتعدى تلك الحدود المتفق عليها أو المتعارف عليها ما هو في الواقع إلا إرهاباً صريحاً .

إن مثال تصرفات الكيان الصهيوني حيال الدول العربية المحيطة به وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية يبين لنا أنه ليس فقط الدول العظمى وحدها تمارس الإرهاب في علاقاتها الدولية .

من خلال ذلك يتبين لنا أنه فقط يتوجب أن تكون الدولة أقوى نسبياً من جيرانها لكي تمارس

سياستها الاجبارية عموماً وسياستها الارهابية في أحيان أخرى .
فغارات العنف والانتقام التي تقوم بها إسرائيل لخلق حالة رعب وخوف-بالإضافة للدمار الذي تلحقه بالأبرياء تعتبره الدولة الصهيونية تذكيراً للدول العربية المجاورة لفداحة الخسائر في حالة الاستمرار في تأييد القضية الفلسطينية .
كذلك فإن تحطيم المفاعل العراقي قد اعتبرته أسرئيل بأنه رسالة موجهة للعرب بأن امتلاك الطاقة الذرية من طرف الدول العربية هو من الأمور غير المسموح بها في عرف الدولة الصهيونية الإرهابية .

فإذا ما انتقلنا إلى سجل الدول العظمي نجدها دائماً تستعمل الإرهاب في علاقاتها مع الدول الضعيفة حتى في أوقات السلم وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية مثلاً في سنة 1975م عندما قامت الحكومة الكمبودية بأسر الباخرة مايوفيز التي دخلت المياه الكومبودية في عمليات مشبوهة كان رد الإدارة الامريكية برئاسة فورد وكيسنجر هو رد استعراض القوة والإرهاب بعيداً عن مجرى الأحداث .
فقد بدأت الإدارة الأمريكية غارات جوية على كمبوديا في نفس الوقت الذي تم فيه إنزال جنود البحرية الأمريكية على جزيرة كوتانج في خليج سيام حيث كانت الإدارة الأمريكية تعتقد خطأ بأن طاقم الباخرة كان محتجزاً هناك مخالفة بذلك القوانين والأعراف .الدولية المتعارف عليها والقاضية باللجوء للوسائل الدبلوماسية السلمية أولاً .

لقد حاولت الإدارة الامريكية تضليل الرأي العام بالادعاء بأنها لجأت للإرهاب نظراً لأنها لا تمتلك وسائل الاتصال الدبلوماسية مع كمبوديا .
إنني أترك الرد على المنطق الأمريكي هذا لتبرير إرهابها للقارىء .
يرى بعض المحللين أن ما قصدته الإدارة الأمريكية من عملها ذلك هو الايحاء للدول الأخرى بأن عصر ما قبل فيتنام قد ولّى وأن الإدارة الأمريكية لن تتورع في استعمال القوة ضد أي دولة تحاول اعتراض المخططات الأمريكية للهيمنة على مناطق النفوذ التي تمارسها لنفسها على الخريطة الدولية .
لذا فإن هؤلاء المحليين يخلصون للقول بأن كون الكمبوديين ضحية للإرهاب الامريكي لم يكن وليد الصدفة رغم أن المضحك حقاً أن الانزال الامريكي ذلك قد وقع بعد مدة من الافراج الفعلي على طاقم الباخرة المحتجزة .

إننا إذا ما استعرضنا الإرهاب الأمريكي نجد أنه اتخذ العديد من الأشكال والأنماط منها على سبيل المثال لا الحصر ، استعراض القوة ، واستعمال القوات المسلحة في ضرب الآخرين أو التدخل في شؤون الآخرين أو تغيير الحكومات غير الموالية ، إرهاب الدول المجاورة من أجل ما يسمى بالحفاظ على الأمن القومي لأمريكا ثم امتدت العملية بعد ذلك لفرض سياسات أمريكا على الدول المجاورة " الحديقة الخلفية لأمريكا " .

الإرهاب السري :

بينما إرهاب دبلوماسية الاجبار هي عملية واضحة لكافة المراقبين حتى في الحالات العديدة التي تتم فيها عملية تحجيج تلك العمليات حتى لا يتم تصنيفها كونها إرهاباً إلاّ أن الارهاب السري الذي تمارسه أجهزة الدولة في العلاقات الدولية هو غالباً ما يصعب تمييزه . إن معرفة الحالات التي تقوم فيها الدولة بعمليات إرهابية دولية تعتمد على قيام الباحثين بتسليط الضوء على تلك الحالات وغالباً ما يكون ذلك بعد مدة طويلة من إتمام الافعال الإرهابية .
هذا النوع من الإرهاب العلاقات الدولية ليس الهدف المباشر منه هو الحصول على الألزام والطاعة

ولكن خلق حالة خوف وفوضى . إن ذلك الفعل يقصد منه كنتيجة لذلك بأنه بازدياد الخوف والفوضى فإن الحكومات في فترة لاحقة تكون في موقف تفاوض أضعف أو تكون أفعالها تختلف عن سابقاتها نتيجة للخوف .

إن التهديد الناتج عن هذا النوع من الإرهاب هو عادة ما تستعمله أمريكا ضد الشخصيات الفعالة على الساحة الدولية ورؤساء الدول الذين يعارضون سياسة أمريكا وخصوصاً ضد رؤساء دول العالم الثالث وقادتها المناهضين للسياسة الأمريكية .

إن ما جعل أمريكا تلجأ لهذا النوع من الإرهاب هو سهولة إخفائه عن أنظار الآخرين وكذلك الرأي العام سواء منه المحلي أو الخارجي وسهولة التنصل منه وإنكاره .

فمثلاً كانت أمريكا تنفي دوماً وباستمرار قيام وكالة الاستخبارات الأمريكية بتدبير أعمال إرهابية ضد العديد من رؤساء الدول سنة 1975م عندما تم نشر لجنة بايك بالخصوص والتي فضحت تورط الاستخبارات الأمريكية في العديد من الأعمال الإرهابية ضد العديد من رؤساء وكبار الشخصيات وبالأخص في دول العالم الثالث .

بعد ذلك التقريرانكشف للجميع بأن الجهة التي كانت موكلاً لها القيام بتلك الأعمال الإرهابية السرية في أمريكا هي وكالة الاستخبارات الأمريكية .

طبقاً لفيكتور مارشيني وجون ماركس فإن أشد أشكال الاعمال الإرهابية فظاعة تلك التي تقوم بها الاستخبارات الأمريكية (CIA) ونطلق عليها اسم " العمليات الخاصة " حيث أنه كونها عمليات خاصة فإنها تكون أشد عنفاً وبشاعة .

إن بعض العمليات المسجلة على سبيل المثال لا الحصر تشير إلى خط ومسار تلك العمليات منها ما قامت به الوكالة في غواتيمالا سنة 1954م وأندونسيا سنة 1958م وإيران سنة 1953م وعملية خليج الخنازير في كوبا سنة 1961م ، في جميع تلك الأعمال قامت وكالة الاستخبارات الأمريكية بتدريب وتجهيز مجموعات مناهضة في تلك الدول ومدها بمساعدات تكتيكية من أجل إسقاط الحكومات القائمة .

في سنة 1950م قامت أمريكا أيضاً بمساعدة قوات تشاينج كاي شيك ضد جمهورية الصين الشعبية حيث قامت تلك القوات بمهاجمة الأراضي الصينية من الأراضي البورمية .

السؤال الذي يبرز أمامنا هو هل أن تلك الأعمال هي أفعال إرهابية ؟

إن الهدف منها كما لايخفى على أحد هو خلق حالة عدم استقرار وإسقاط الحكومات القائمة والتي لا ترضى عنها أمريكا عن طريق استخدام وسائل العنف إن كافة المحللين الذين تناولوا الأعمال الأمريكية تلك خلصوا للقول بأن تلك الأعمال ما هي في الواقع إلا إرهاباً بمعنى الكلمة وأن الهدف الأمريكي ما هو في الواقع أيضاً إلا توجيه رسالة مفتوحة للدول الأخرى بأن أمريكا لن تتورع عن استعمال الارهاب ضد أي دولة أو سياسة تتعارض والمعالم الأمريكية وخصوصاً في دول العالم الثالث .

كذلك في الفترة ما بين سنة 1917م وحتى سنة 1973م قامت أمريكا بالعمل على عدة مستويات من أجل إسقاط الحكومة المنتخبة في السلفادور برئاسة سلفادور اللندي .

فبالاضافة لأعمال الرشاوي قامت أمريكا بعمل برنامج من أجل خلق فوضى على المستوى السياسي والاقتصادي .

لقد بدأت عملية الإرهاب الأمريكي ضد السلفادور بقيام المخابرات الأمريكية بالقيام باغتيال قائد

الجيش السلفادوري رينيه شنايدر لأنه رفض تنفيذ الأوامر الأمريكية بمنع سلفادور الندى من الوصول للسلطة في السلفادور ، لقد حاولت أمريكا القيام بانقلاب واعتبرت أن اغتيال قائد الجيش هي الخطوة الأولى من أجل تغيير نتيجة الانتخابات . لقد عرضت الحكومة الأمريكية مبلغ (150) الف دينار من أجل اختطاف شنايدر وقامت بتوفير الأسلحة من أجل ذلك العمل .

بعد نجاح سلفادور الندى في الانتخابات ووصوله للسلطة في بلاده قامت الحكومة الأمريكية بتخويل وكالة الاستخبارات الأمريكية بصرف مبلغ وقدره (7) مليون دولار من أجل زعزعة أمن واستقرار المجتمع السلفادوري . وقد اشتمل العمل الأمريكي لهذا الغرض تمويل ومساعدة المجموعات المعارضة والمجموعات اليمينية الارهابية (مجموعة باتريا ليبرناد) .

وقد تواصل العمل السري والعلني الأمريكي ضد السلفادور حتى سنة 1973م عندما تمكنت أمريكا من تنفيذ انقلاب دموي في البلاد تم فيه اغتيال رئيس الدولة .

إن الدول الكبرى مازالت تقدم للدول الأخرى الحليفة لها أدوات تجارة الإرهاب وأن تقنية القمع على رأس تلك الامدادات . فأمريكا لازالت من أنشط الدول في تقديم أدوات الإرهاب والقمع إلى دول العالم الثالث الحليفة لها من أجل استعمال تلك الأدوات ضد مواطنيها كما أن البوليسية على تلك الأدوات والاستعمال الأمثل لها ضد الشعوب .

لم لا إنها تجارة مربحة ولذا فإن الحكومة الأمريكية لا تريد أن تفقد هذه التجارة وإن كانت على حساب الأبرياء في الدول الأخرى فهي في المفهوم الأمريكي مشروعة طالما تقوم عليها شركات أمريكية وتستخدم عمالة وتدر أرباحاً لأمريكا أما النتائج فلا تهم .

كما أن الدول الصناعية الاخرى قد قدمت المساعدات إلى شركائها من أجل تصنيع وتسويق هذه المعدات أيضاً طالما أن لها سوقاً رائجة . إن الإدارة الأمريكية حتى في الحالات التي كانت تتباهى فيها بأنها تنتج سياسات مؤيدة لحقوق الإنسان كما حدث مثلاً في عهد إدارة كارتر فإنها لم تتردد في تقديم المساعدات والإمدادات الإرهابية من أجل قمع الشعوب كما حدث في حكومة شاه إيران سنة 1979م عندما قدمت له أمريكا كافة الأدوات والمعدات القمعية والتي كانت ضحيتها المباشرة مقتل (1200) مواطن إيراني تلك المعدات .

خاتمة :

من النقاش السابق فإن الاستراتيجيات والأساليب الإرهابية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أدوات السياسة الخارجية للدول الحديثة ، سواء كان ذلك على الساحة الدولية أو على الساحة المحلية فإن اكتشاف أية ممارسات إرهابية تكون بدون شك عرضة للإنتقادات وردود الفعل العنيفة .

نتيجة لتبني الدولة الأرهابية لذلك فإن الإرهاب الدولي أصبح يشبه عمل الشركات المتعددة الجنسيات . إن تلك المجموعات قد تخطط لعملية إرهابية على أرض دولة (أ) ويتم تنفيذ العملية على أرض دولة (ب) باسلحة قد يكون مصدرها دولة (ت) تم شراؤها من دولة (ث) بتمويل من دولة (ح) الخ .... السلسلة .

كما واضح لدينا بأن هناك إثباتاً لا يرقى إليه الشك بوجود واستمرار استعمال الارهاب من طرف الدول في العلاقات الدولية ولكن طالما العديد من الكتاب غير راغبين في اعتبار هذه التصرفات كونها إرهاباً فإنهم سيستمرون في الفشل في فهم هذه الأعمال وآثارها على العلاقات الدولية .

إن الملاحظ أن هؤلاء الكتاب والمحللين في الفترة الماضية قد ركزوا وسخروا جهودهم من أجل

دراسة الظاهرة في حد ذاتها " الإرهاب " ولكنهم أهملوا الأدوات القائمة والمنفذة للإرهاب وكذلك الذين يستعملون تلك الاستراتيجيات الإرهابية في علاقاتهم الدولية والمحلية .

إن المؤسسات الجماهيرية الأكاديمية ذات العلاقات والاهتمام بالموضوع مطالبة بملء هذا الفراغ والتنبيه له وبالأخص العمليات الإرهابية التي تمارسها ومارستها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد الجماهيرية وما العدوان الأمريكي على الجماهيرية سنة 1986 وما انكشف حالياً عن دور المخابرات البريطانية MIS لاغتيال القائد إلاّ نماذج من إرهاب الدولة ضد الجماهيرية وذلك لهامش الحرية الذي باستطاعة هذه المؤسسات التحرك فيه حيث أن المؤسسات في الدول الأخرى غير مسموح لها بتناول وتعرية هذا النوع من الإرهاب وبالأخص عندما تكون الدول الكبرى الراعية له .

المصادر :

1- Carlton, Davis and Schaerf, Carlo, efd. , Intrnational Terrorism and world Security, NM :
John Wilely and Sons, 1975.

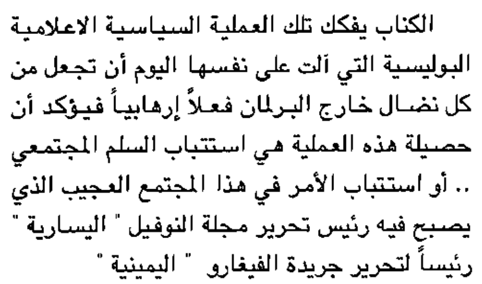
2- انظر: A - Lipsky, (ed) State Terrorism and wodld order (University of Califor-niapress, Berkeley, (1986). p. 36.

صدر عن الدار العالمية للطباعة والنشر

إرهاب الدولة " النموذج الفرنسي "

المؤلف : سيرج كادروباني




الكتاب يفكك تلك العملية السياسية الاعلامية البوليسية التي آلت على نفسها اليوم أن تجعل من كل نضال خارج البرلمان فعلاً إرهابياً فيؤكد أن حصيلة هذه العملية هي استتباب السلم المجتمعي .. أو استتباب الأمر في هذا المجتمع العجيب الذي يصبح فيه رئيس تحرير مجلة النوفيل " اليسارية " رئيساً لتحرير جريدة الفيغارو " اليمينية "
بين ليلة وضحاها ، دون أن يثير من الدهشة أكثر مما تثيره تمريرة فجائية موفقة في إحدى مباريات كرة القدم .

الناشر : الدار العالمية للطباعة والنشر
عدد الصفحات : 433 صفحة

دعوة مشاركة
للمساهمة في ندوة العنف الديني

الدين عامل مؤثر ومهم في وحدة المجتمع والأمة فهو يؤسس علاقة اجتماعية تقوى العلاقة القومية وعندما يكون معافىً قوياً تنتصر الأمة ، وعندما يخضع لاحتكار طبقة أو فئة تدعي الوصاية عليه والواسطة بين الله والعباد تختلف الناس باختلاف الفرق والملل وباختلاف التفسيرات والتأويلات ويتحول الدين إلي عامل فرقه واقتتال وسباب وقطيعة .

الدين لم يكن بمعزل عن كل التحولات الانسانية فقد كان حاضراً دائماً في الصراعات القومية والاجتماعية وصراعات السلطة وحتى الصراعات الدولية .

هذا الموضوع مهم ومهم جداً ومجلة الدراسات تقترحه أن يكون ملف عدد الربيع الثاني من العام 1999ف وللمشاركة فإننا نقترح هذه المحاور .

* تحليل مصطلح العنف الديني وتحديد أبعاده التاريخية .
* العنف الديني كظاهرة رجعية وكأسلوب مضاد للحرية .
* تحليل ظاهرة الزندقة وكشف ارتباطاتها بالغرب الصليبي .
* دراسة ظاهرة احتكار المعرفة الدينية وحق تفسير المقولات الدينية .
* تحليل نفسي وسياسي واجتماعي لحركات الزندقة - التصوف - التطرف .
* الاسلام كدين حوار وعلم وعمل وعبادة ينبذ العنف والإرهاب .
* تحليل ظاهرتي الجزائر - أفغانستان .

للمشاركة نأمل ملء استمارة المشاركة وإرسالها في موعد أقصاه شهر الماء (مايو) 1429م (1999 ف) .

وملاحظة الآتي : انه سيتم الاعلان عن مكان وانعقاد الندوة في عدد لاحق .

نموذج مشاركة في ندوة العنف الديني

اسم المشارك : ....

مهنته : ....

العنوان البريدي : ....

الهاتف : ....

عنوان المشاركة : ....

المحور رقم : ....

المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية

د . مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم
د . محمد زاهي بشير المغيربي

بحث قدم إلى ندوة
مستقبل الوطن العربي ودور الجامعة العربية
المنعقدة في أبوظبي في الفترة من 2 - 4 / 11 / 1997ف

حظى موضوع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية - ولا يزال باهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء منذ أن تأسست هذه المنظمة الاقليمية " Regional Organization " في 1945/3/22 .(1).

وعلى الرغم من أن فكرة إنشاء تنظيم إقليمي عربي قد راودت القوميين العرب منذ أيام مقاومة الاحتلال الاستعماري الذي مزق كيان الأمة العربية ، فإن الفرصة لم تسنح للدول العربية لإنشاء اتحاد تعاهدي أو كونفدرالي " Confederal" بينها إلا في منتصف الأربعينات بتشجيع من بريطانيا التي كانت متحمسة لخلق هذا الاتحاد الكونفدرالي حتى يمكنها المحافظة على مصالحها الاستعمارية في الهند من ناحية وحتى يمكنها بناء تحالف مؤيد لها يمكنها من التصدي لأي توسع سوفيتي في الشرق الأوسط من ناحية أخرى .(2)

ولقد أدت الظروف الداخلية والخارجية التي برزت في إطارها جامعة الدول العربية إلى توجيه النقد إلى هذه المنظمة الاقليمية من جوانب عدة ، وبالتالي من الملاحظ أن مشاريع ومقترحات تعديل الميثاق واكبت بشكل رسمي وغير رسمي مسيرة الجامعة العربية طيلة العقود الأربعة الماضية (3) ويمثل المشروع الليبي حلقة ضمن سلسلة طويلة من مشاريع ومقترحات التعديل المتفاوتة والمتكررة . وقبل الخوض في تفاصيل المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية يتحتم علينا بادئ ذي بدء التعرض للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة .

منهجية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة ، كما يدل عليه عنوانها ، إلى وصف وتحليل المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية في إطار مقارن أخذاً في الاعتبار المشروعات والمقترحات الأخرى لتعديل الميثاق سواء التي أعدتها الأمانة العامة للجامعة العربية أو التي تقدمت بها دول عربية أخرى ، ولكي يتم تحقيق هذا الهدف وفق منهجية واضحة ومحددة . فإن هذه الدراسة تنطلق من فرضية عامة مفادها :-

" إن المشروع أو المقترح الليبي يدعو إلى عملية تغيير جذرية في ميثاق جامعة الدول العربية . وليس الى مجرد تعديلات محدودة وبسيطة " .(4)

وللتحقق من هذه الفرضية . ستتم الاستعانة بنوعين من المصادر : مصادر أولية وتتمثل في الوثائق الرسمية المختلفة المتعلقة بتعديل ميثاق الجامعة التي تصدرها الجامعة العربية والدول الأعضاء . ومصادرثانوية وتتركز أساساً في الأدبيات المختلفة التي ناقشت موضوع تعديل الميثاق من جوانب مختلفة .(5) ونظراً لأن الدراسات التي تتوخى تطبيق منهجية عملية لا تخلو في العادة من قيود معينة (Limitation) . عليه يمكننا تحديد قيود هذه الدراسة في النقاط التالية .

1- الاقتصار على دراسة النصوص التي قدمتها ليبيا بشأن تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أو أي نصوص أو وثائق أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة .

2- طالما أن المنهج المقارن هو المنهج الذي تتبناه هذه الدراسة ، فان التركيز الأساسي سيكون على دراسة وتحليل النصوص أو المقترحات الليبية المتعلقة بتعديل الميثاق التي تقابلها نصوص ومقترحات تعديل أخرى مقدمة من بقية الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية .

3- واستناداً إلى ذلك ، ونظراً لأن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة مستوى التباين أو الاختلاف في وجهات النظر حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، فإنه لم تتم دراسة المقترحات المتطابقة بشأن تعديل الميثاق على أساس أن مثل هذه النصوص أو المقترحات لا تشير إلى وجود أي تباين .

إن دراسة المشروع أو المنظور الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وفق المنهجية المشار إليها يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور الرئيسية :-

أولاً : الخلفية التاريخية لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية .

ثانياً : المشروع الليبي لتعديل ميثاق الجامعة ، ويتضمن :-

1- مقارنة المشروع الليبي بالميثاق الحالي للجامعة .

2- مقارنة المشروع الليبي بغيره من مشاريع التعديل الأخرى .

ثالثاً : تأثير الظروف البيئية المحيطة على مشاريع التعديل .

رابعاً : الخلاصة والاستنتاجات العامة .

أولاً : الخلفية التاريخية لمحاولات و مشاريع تعديل الميثاق

لقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) إلى احتدام النقاش من جديد حول قضية الوحدة العربية وأفضل السبل الممكنة لتحقيقها ، وكانت محصلة ذلك إنشاء جامعة الدول العربية وما صاحب نشأتها من جدل ونقاش حول دورها وأهميتها واوجه قصورها وعيوبها ، وبرزت العديد من الدراسات والبحوث الوصفية والتقييمية التي تناولت مسيرة الجامعة العربية طيلة الفترة الماضية ولقد تناولت أدبيات الموضوع مقترحات ومشاريع التعديل المختلفة طيلة الخمسينيات والستينيات مركزة على قصور اوجه الميثاق والظروف البيئية المحيطة وواقع ومستقبل الجامعة العربية (6) إن المراجعة الشاملة لأدبيات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية تقع خارج نطاق هذه الدراسة ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن أدبيات الموضوع تشير إلى بروز وجهتي نظر متعارضتين حول أفضل الوسائل لبناء هذه المنظمة الإقليمية منذ الأيام الأولى لتأسيسها .(7)

أولاً : مشروع عراقي يدعو الى خلق اتحاد فيدرالي " Federation " يشمل كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن وأية دولة عربية أخرى ترغب في الانضمام إلى هذا الاتحاد العربي المقترح . ولقد دعا المشروع العراقي إلى تكوين برلمان موحد ولجنة عامة موحدة للتعامل مع شؤون الاتحاد العربي المقترح (8) .

ثانياً : مشروع مصري يدعو إلى خلق اتحاد تعاهدي أو كونفيدرالي " Confederation " تحت إسم جامعة الدول العربية ، ويضم في عضويته كل الدول العربية المستقلة (9) ويلاحظ أن

المشروع المصري لخلق اتحاد كونفيدرالي كان مصدره التخوف من وجود دولة عربية قوية في المشرق العربي قد تهدد مكانة مصر كقوة مؤثرة وفعالة في الوطن العربي ، ومن أبرز تلك الدول ؛ السعودية التي كانت تعارض قيام أي اتحاد تحت زعامة العراق ، وكل من سوريا ولبنان اللتان أرادتا أن تحتفظا باستقلالهما وسيادتهما (10) .

وعلى هذه الأساس ، وافقت الدولة العربية على المشروع المصري بدلاً من المشروع العراقي . نظراً لأنه يخلق منظمة إقليمية لا تمتلك السلطة الملزمة أو السلطة فوق القومية "Authority Spranat"التي أكد عليها المشروع العراقي . وباختصار فإن المشروع المصري يدعو إلى خلق منظمة إقليمية بين حكومات "Intergovernmental Organization"بينما يدعو المشروع العراقي إلى خلق منظمة ذات سلطات ملزمة أو فوق قومية Spranational Organization وهو مارفضته الدول العربية التي كانت تحرص على استقلالها وسيادتها .(11) وعلى الرغم من أن العراق كانت من ضمن الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية عام 1945 إلا أن مشروعها لخلق اتحاد عربي تحت قيادتها في المشرق العربي ظل قائماً ، وبالتالي يمكننا القول بأن هذا المشروع يعتبر في طليعة مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بعد ذلك ويلاحظ في هذا السياق أن مشاريع ومقترحات التعديل كانت تفتقر إلى الجدية في بعض الأحيان ، وتفتقر إلى التأييد أحياناً أخرى نظراً لتأثرها بالصراعات الايديولوجية العربية (12) .

ولقد تقدمت سوريا بعد ثلاث سنوات من تأسيس جامعة الدول العربية أي عام 1948 باقتراح بتعديل ميثاق الجامعة ككل واقتراح بتعديل بعض المواد على وجه الخصوص بهدف تقوية أواصر الأخوة والتعاون بين اعضاء الجامعة . لاسيما فيما يتعلق بتنسيق السياسة الخارجية العربية . كما تقدمت سوريا أيضاً في عام 1950بمشروع لتعديل ميثاق جامعة الدول لعربية ، تغلب عليه سمة التدرج أو الدعوة إلى سياسة المراحل في تحقيق الوحدة العربية ، على أساس أن الدول العربية يمكنها في بادئ الأمر أن توحد سياستها في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد وغيرها من المجالات الاخرى حتى ينتهي بها الأمر إلي تحقيق الوحدة العربية الشاملة . وفي عام 1954 . تقدم العراق بمشروع لتعديل الميثاق يشبه المشروع السوري وبالذات في دعمه إلى تحقيق الوحدة العربية تدريجياً (13) .

ولم تقتصر مقترحات تعديل الميثاق في هذ المرحلة المبكرة من مراحل تطور جامعة الدول العربية على الدول العربية المستقلة . بل أنها تعدت ذلك إلى أجهزة الجامعة نفسها حيث تقدمت الأمانة العامة بمشاريع تعديل للميثاق خلال السنوات 1954 - 1956 تضمنت النقاط التالية :(14)

1- تعديل قاعدة الاجماع إلى قاعدة اتخاذ القرارات بالأغلبية حتى تتمكن جامعة الدول العربية من تحقيق أهدافها القانونية والسياسية .

2- خلق أجهزة متخصصة ومتنوعة تتبع جامعة الدول العربية لكي تمكنها من دعم أسس التنسيق والتعاون ليس فقط بين النظم السياسية العربية ولكن أيضاً دعم التعاون بين الشعوب العربية.

3- العمل على إنجاح وتحقيق أهداف معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

4- توزيع اختصاصات اللجنة السياسية عن طريق الاشارة الصريحة على ذلك في ميثاق الجامعة العربية ، وبالتالي اقترحت الأمانة العامة في مشروعها لعام 1965 تدعيم اللجنة السياسية التي تتكون من خلال زيادة اجتماعاتها العادية إلى أربعة لقاءات إلى جانب الاجتماعات الطارئة التي

تعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ولكي تزداد فاعلية اللجنة السياسية أو مجلس وزراء الخارجية العرب ، اقترحت الأمانة العامة أيضاً أن تتخذ اللجنة السياسية قراراتها الملزمة بأغلبية ثلثي الاعضاء بدلاً من قاعدة الاجتماع .(15)

وفي النصف الأخير من عقد الستينات ، لاسيما خلال السنوات 1965 - 1967 ، تقدمت عدة دول عربية بمشاريع تتعلق بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وبين أبرز هذه المشاريع : المشروعان السوريان عامي 1965 - 1966 ، والمشروع العراقي عام 1966 ، والمشروع الجزائري عام 1966 . والمشروع الكويتي عام 1967 ، وتتفق هذه المشاريع عموماً حول هدف دعم الجامعة وأجهزتها المختلفة إما عن طريق التوسع في المهام المنوطة بجامعة الدول العربية أو عن طريق خلق أجهزة جديدة تمكن الجامعة من تحقيق أهدافها . فالمشروع السوري عام 1965 على سبيل المثال طالب بتعديل معاهدة الدفاع المشترك حتى يمكن تحريرفلسطين ، أما المشروع السوري عام 1966 فدعى الى جعل الجامعة الدول العربية الجهاز القومي الأعلى حتى يمكن تحقيق الهدف السياسي للتنظيم الاقليمي العربي والمتمثل في الوحدة العربية ، وأكدت المشاريع الثلاثة الاخرى بدورها على أن يمثل وزراء الخارجية العرب دولهم في اجتماعات مجلس الجامعة (المشروع العراقي لعام 1966) . أو إنشاء آلية لفض المنازعات العربية عن طريق الوسائل السياسية والمتمثلة في المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحكيم (المشروع الجزائري لعام 1966) ، أو إنشاء صندوق للإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي (المشروع الكويتي لعام 1967) .(16)

ولقد نحت مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية منحى جديداً في عقد السبعينيات ، خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 والتوسع في عقد مؤتمرات القمة ، فبدلاً من تقدم الدول العربية منفردة بمشاريع كلية أو جزئية لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية . أصبح موضوع تعديل الميثاق محور تركيز أمانة الجامعة العربية نفسها أو من جانب مؤتمرات القمة العربية ، ففي إطار الجامعة العربية تشكلت لجان خاصة لدراسة فكرة تعديل الميثاق . من ناحية أخرى اهتمت العديد من مؤتمرات القمة العربية بهذا الموضوع . حيث طالب بعضها مثلاً بالتعجيل في عملية التعديل حتى يمكن للأمة العربية مواكبة التغييرات في الظروف البيئية المحيطة داخلياً وخارجياً .(17) أو التصديق على وثائق دعم العلاقات الاقتصادية العربية كوسيلة لدعم العمل القومي العربي في إطار الجامعة العربية . (18) أو مناقشة فكرة إنشاء محكمة عدل عربية عن طريق تشكيل لجنة وزارية سداسية على مستوى وزراء الخارجية العرب لدراسة الموضوع (19) . أو تعديل الميثاق بحيث يرسخ شمولية دور جامعة الدول العربية في العمل العربي المشترك (20) ، أو تشكيل لجنة سباعية مهمتها التعجيل في وضع مشروعي تعديل الميثاق والنظام السياسي لمحكمة العدل العربية وعرضهما على أقرب مؤتمر قمة عربي .(21) أو دعوة فريق من كبار الخبراء العرب لدراسة كافة نصوص التعديل التي تقدمت بها الدول العربية بحيث يمكن التوصل إلى صيغ توفيقية تحظى بتأييد الجميع (22) .

كما لعبت الاجهزة المختلفة لجامعة الدول العربية دوراً ملحوظاً في مجال تقديم صيغ مختلفة لتعديل الميثاق ، وبالتالي يلاحظ أن مثل هذه المقترحات والإجراءات تتعلق إما بتوجيه الدعوة إلى الدول العربية لتقديم مقترحاتها بشأن تعديل الميثاق مباشرة إلى الأمانة العامة للجامعة . (23) أو بتشكيل لجنة عامة من ممثلي الدول الاعضاء تضم في عضويتها خبراء متخصصين لدراسة مشاريع تعديل الميثاق والنظام السياسي لمحكمة العدل العربية والنظم الداخلية للجامعة .(24)

ولا يعنى ما سبق أن مقترحات تعديل الميثاق اقتصرت على مؤتمرات القمة والأجهزة المختلفة لجامعة الدول العربية . وذلك نظراً لأن الدول العربية استمرت في تقديم مقترحاتها بشأن تعديل

الميثاق ومع بداية عقد الثمانينيات تقدمت تونس باعتبارها الدولة المضيفة لجامعة الدول العربية بمشروع لتعديل الميثاق ، لاسيما نص المادة العاشرة بحيث تصبح تونس هي المقر الدائم للجامعة ، كما تقدمت ليبيا بمشروع لتعديل الميثاق في أواخر الثمانينيات .(25) ومع عودة مصر إلى عضوية جامعة الدول العربية تقدمت بمقترح شامل لتعديل الميثاق في 1990/1/11 يتعلق بمنهجية تعديل الميثاق وأحكامه ، فبدلاً من تعديل أو صياغة ميثاق جديد اقترحت مصر تبني نظام الملاحق على أساس أن ذلك يمكن جامعة الدول العربية من مواكبة التغيرات التي تحدث في إطار النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي .

ولقد استمرت محاولات تعديل الميثاق مع بداية عقد التسعينيات وبروز ما يعرف بالنظام الدولي الجديد . ولكن عمق الخلافات العربية - العربية بعد حرب الخليج علق في واقع الامر محاولات التعديل من خلال أجهزة وآليات جامعة الدول العربية .(26)

ثانياً : المشروع الليبي لتعديل ميثاق الجامعة العربية

يعتبر المشروع الليبي لتعديل ميثاق الجامعة العربية امتداداً طبيعياً لمشروع الاتحاد العربي الذي عرضته الجماهيرية على الرؤساء والملوك العرب كبرنامج عمل يمكن عن طريقه تحقيق الحد الأدنى من الوحدة العربية .(27) ولقد اتخذ مؤتمر القمة غير العادي الذي انعقد في بغداد في مايو 1990 قراراً بدعوة الأمانة العامة إلى تشكيل فريق يضم عدداً من كبار الخبراء العرب للنظر في كل التعديلات التي تقدمت بها الدول الأعضاء بما في ذلك النظر في مشروع الاتحاد العربي من خلال تعديل جامعة الدول العربية .(28) وبالفعل فلقد تقدمت ليبيا بمشروع متكامل يتضمن تعديلات وإضافات تأخذ في الحسبان الظروف البيئية المحيطة بالنظام الاقليمي العربي في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد .(29)

ولقد أحالت ليبيا مشروعها لتعديل الميثاق إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال عام 1990 مرفقاً بمذكرة إيضاحية تشير إلى أن صيغة التعديل المعروضة من قبل الأمانة العامة للجامعة ، وان كانت تعالج بعض أوجه القصور التي يتسم بها الميثاق الحالي ، إلا أن مشروع التعديل الليبي يأخذ كل ذلك في الحسبان على أساس أنه يحدد بوضوح مفهوم وأساليب عملية التكامل في النظام الاقليمي العربي . إلى جانب تغلبه على أي صعاب في عملية اتخاذ القرارات الملزمة في مجالات السياسة الخارجية والأمن وتوثيق التعاون العربي في مجالات البحث العلمي وشؤون الطاقة والمياه وإبراز مدى أهمية التجمعات العربية الجهوية كنظم فرعية في النظام الاقليمي العربي ، وتوثيق علاقات التفاعل والترابط بين أبناء الشعب العربي الواحد من خلال خلق مجالس شعبية ضمن أجهزة الجامعة العربية .

وتدعو ليبيا من خلال مشروعها لتعديل الجامعة ، مثلها في ذلك مثل أغلبية الدول العربية لتبني منهجية نظام الملاحق كأساس لتعديل الميثاق .(30) وبالتالي فهي تتجنب تغيير الميثاق الحالي من مواكبة التغييرات التي تحدث في إطار الظروف البيئية المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة عن طريق إضافة ملاحق خاصة دون الحاجة إلى تغيير نصوص الميثاق الاصلية المثيرة للجدل ويشير الجدول رقم (1) إلى الدول العربية التي تتبنى نظام الملاحق وإلى الدول التي لا تؤيد مثل هذه المنهجية .

. ومن تفحص الجدول رقم (1) يمكننا استخلاص النقاط التالية :-

أولاً : أن أغلب الدول العربية تؤيد في واقع الحال وجود حل علمي يبتعد عن جدلية تعديل أو تغيير الميثاق من عدمه ، وذلك عن طريق تبني نظام الملاحق الذي يعني وجود إمكانية تكيف النظام الاقليمي العربي مع الظروف البيئية المحيطة . فالجدول رقم (1) يشير إلى أن إحدى عشرة دولة عربية (52٪)

جدول رقم (1)
موقف الدول العربية تجاه منهجية إضافة الملاحق كأساس لتعديل ميثاق الجامعة العربية

الدول المؤيدة لمنهجية إضافة الملاحق	الدول المؤيدة لمنهجية تعديل نص الميثاق الحالي	دول عربية لم تحدد مواقفها
مصر	الأردن	البحرين
الجماهيرية الليبية	تونس	الجزائر
الإمارات العربية المتحدة	العراق	جيبوتي
السودان	اليمن	السعودية
سوريا		الصومال
عمان		الكويت
فلسطين		
قطر		
المغرب		
لبنان		
موريتانيا		
العدد = 11	العدد = 4	العدد = 6

من مجموع الدول الأعضاء في الجامعة العربية تؤيد تبني نظام الملاحق تجاه ميثاق الجامعة العربية ، بينما تعارض هذا النظام المقترح أربع دول فقط (18٪) وأن ست دول أخرى (30٪) لا تتخذ موقفاً محدداً وواضحاً تجاه هذه القضية .

ثانياً : إن الأخذ بنظام إضافة الملاحق أو تغيير وتعديل الميثاق رهين في نهاية المطاف بموقف الدول الستة التي لم تحدد موقفها بعد على أساس أنها تشكل نسبة كبيرة (30٪) ويمكنها أن تعزز موقف الدول المعارضة لنظام إضافة الملاحق ، إذا تبنت نفس موقفها مثلاً ، ويلاحظ في هذا السياق ان عدم تحديد هذه الدول الستة لموقفها تجاه منهجية إضافة الملاحق جعل الامين العام للجامعة العربية يعرض على مجلس الجامعة في دورته السابعة والتسعين بتاريخ 1992/3/16 تقريراً باعمال اللجنة التساعية بشأن المحصلة النهائية لوجهات نظر الدول الاعضاء تجاه تبني المنهجية الملائمة تجاه ميثاق جامعة الدول العربية(31) .

ثالثاً : إن انقسام الدول العربية إلي ثلاث مجموعات فرعية بناءً على موقفها تجاه منهجية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية يشير بوضوح إلى عدم وجود اتفاق عربي حول الكيفية التي يمكن بموجبها تقوية الجامعة العربية وتعزيز فاعليتها ودعم التعاون والتنسيق العربي وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية .

رابعاً : إن تركيبية المجموعات الفرعية العربية لا يعكس بالضرورة وجود تجانس إيديولوجي بينها

، فالايديولوجية التي يعتنقها النظام السياسي الليبي مثلاً تختلف عن الايديولوجية التي تعتنقها دول الإمارات العربية المتحدة ، وعمان والمغرب ، بالرغم من أن هذه الدول تتبنى نفس الموقف تجاه منهجية تعديل الميثاق . وكذلك يمكن قول نفس الشيء على تركيبية المجموعتين الفرعيتين الاخريين اللتين يشير إليهما الجدول رقم (1) . عليه يمكننا القول بأن العامل الايديولوجي ليس هو العامل المسئول عن بروز الجماعات الفرعية الثلاثية التي تتبنى مواقف مختلفة تجاه منهجية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية .(32)

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية يعتبر امتداداً طبيعياً لمشروع الاتحاد العربي من ناحية أخرى . وبالرغم من أن مشروع التعديل الذي قدمته الأمانة العامة بعد دراسات مطولة من قبل خبراء ومتخصصين قد عالج العديد من أوجه القصور التي يعاني منها ميثاق جامعة الدول العربية الحالية ، إلا أنه يلاحظ أن وجهة نظر الجماهيرية تؤكد على أن الصيغة التي قدمتها الامانة العامة تحتاج بدورها إلى الإضافة والتعديل حتى يمكن إضفاء قوة أكثر على الميثاق بحيث يتمكن النظام الاقليمي العربي من تحقيق الأهداف المنشودة للأمة العربية ، ومن أبرز النقاط التي يؤكد المشروع الليبي على أهميتها في هذا السياق :-

1- تحديد مفهوم التضامن والتكامل العربي وأفضل السبل لتحقيق ذلك .
2- تذليل كافة المشاكل المتعلقة بالكيفية التي يمكن بموجبها اتخاذ القرارات الملزمة ، لاسيما في مجال السياسة الخارجية والأمن والبحث والتطوير وشؤون الطاقة والمياه .
3- العمل على خلق مجالس شعبية كجهاز فعال من ضمن أجهزة الجامعة العربية بحيث يدعم عملية التفاعل والترابط بين أبناء الشعب العربي الواحد .
4- ضرورة استيعاب أي مشروع لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية للأهداف والمبادئ والأحكام الواردة في مواثيق التجمعات العربية الجهوية التي برزت في الوطن العربي خلال العقدين الماضيين .(33) فالتجمعات الاقليمية من وجهة نظر المشروع الليبي تعتبر خطوة مهمة ورئيسية في تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ويتوافق المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية مع مشروع اللجنة العامة لممثلي الدول الاعضاء لتعديل الميثاق من حيث التقسيم على أساس أن كلاً منهما ينقسم من حيث الشكل إلى ديباجة وعدة فصول ، كما يلاحظ من الناحية التشكيلية أيضاً أن المشروع الليبي تصل عدد مواده إلي إحدى وأربعين مادة وأن مشروع اللجنة العامة لممثلي الأعضاء إلى خمسين مادة ، وإلى جانب الديباجة يحتوي المشروع الليبي على سبعة فصول وهي :-

الفصل الاول : الاهداف والمبادئ
الفصل الثاني : العضوية
الفصل الثالث : مجالس الجامعة وأجهزتها .
الفصل الرابع : الدفاع العربي المشترك
الفصل الخامس : قواعد التصويت
الفصل السادس : الحصانات والامتيازات .
الفصل السابع : أحكام عامة

وفي الجزء المتبقى من هذا القسم سيتم التركيز على مقارنة المشروع الليبي بالميثاق الحالي للجامعة ، ثم مقارنته ببعض مشاريع التعديل الأخرى .

1- مقارنة المشروع الليبي بالميثاق الحالي لجامعة الدول العربية :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الميثاق الحالي لجامعة الدول العربية وبين المشروع الليبي وذلك بهدف معرفة ما إذا كان المشروع الليبي يمثل تصوراً جديداً ومختلفاً اختلافاً جذرياً عن الميثاق الحالي – مثلما تحدد فرضية هذه الدراسة – أم أنه يقترح بعض التعديلات والتحويرات دون المساس بالأسس الرئيسية التي يستند عليها الميثاق الحالي وستتم المقارنة بين المشروع الليبي وميثاق جامعة الدول العربية من خلال تناول بعض القضايا والمواضيع التي تمحور حولها الجدل المتعلق بمدى فاعلية ميثاق جامعة الدول العربية وبالدعوات المختلفة إلى تعديله وكيف واجهها مشروع التعديل الليبي ومن أهم هذه القضايا :-

أولاً : من خلال المقارنة يتبين أن المشروع الليبي يختلف اختلافاً كبيراً عن الميثاق الحالي من حيث الهيكلية التي يقترحها ، فبينما نجد أن الميثاق في مادته الثالثة ينص على وجود مجلس للجامعة يتكون من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد ..." هذا الى جانب اللجان المتخصصة التي تحددها المادتان الثالثة والرابعة من الميثاق فإن مشروع التعديل الليبي يضع هيكلية مختلفة تماماً كما يتضح من مواد الفصل الثالث (المواد 5 – 34) ويبين الجدول رقم 2 هذه الاختلافات .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول بيانات الجدول رقم (2)

1- إن المشروع الليبي يقترح تعديلات جوهرية وجذرية في هيكلية الجامعة العربية ، فبينما نجد أن ميثاق الجامعة العربية تناول هيكلية الجامعة في ثلاث مواد فقط المواد (3-4-12) فإن مشروع التعديل الليبي خصص ثلاثين مادة من (5 – 34) لهيكلية الجامعة العربية وانشطتها المختلفة . بالاضافة إلى ذلك فإن المشروع الليبي يحدد بشكل أكثر دقة وتفصيلاً المهام المختلفة للمجالس والأجهزة المقترحة للجامعة العربية .

إن المشروع الليبي يقترح بعض المجالس والأجهزة الجديدة مثل المجلس الاتحادي الأعلى والمجلس التنفيذي الاتحادي والمؤتمر القومي العام ، كما ينص على إنشاء محكمة عدل عربية وهي التي نص الميثاق الحالي في المادة (19) على جواز إنشائها بعد تعديل الميثاق.

3- إن المشروع الليبي يقترح إنشاء المؤتمر القومي العام ضمن هيكلية الجامعة العربية والذي " يتألف من مندوبين عن المجالس التشريعية للأقطار بعدد متساو لكل منها ، وهو السلطة التشريعية العليا في الجامعة " (المادة الثامنة) ويمثل هذا تجاوباً مع أحد أهم الانتقادات الموجهة إلى الميثاق الحالي وأوجه قصوره (34).

ثانياً : إن الاهداف التي يحددها ميثاق الجامعة العربية الحالي هي أهداف متواضعة وتركز على التعاون بين دول مستقلة ، حيث إن ديباجة الميثاق تنص على أنه " تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد أمانيها وأمالها ..." كما تنص المادة الثانية على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها ".

من ناحية أخرى ، فإن المشروع الليبي يشير في ديباجة إلى اعتبار جامعة الوحدة العربية إطاراً قومياً للاتحاد العربي ، ومجموعة موحدة متضافرة الارادات ، وكتلة متراصة قائمة على مبادئ

راسخة لتحقيق الخير والتقدم والرخاء لأمتنا لتواصل مساهماتها في الحضارة الانسانية على أسس العدالة والكرامة والحرية وحقوق الانسان والاحترام المتبادل .

إن المشروع الليبي ينص في مادته الاولى على أن أهداف جامعة الوحدة العربية تتمثل في " السير بالأمة العربية نحو ما يؤدي إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة " والعمل على تحرير فلسطين وأية أرض عربية محتلة ، ومكافحة الاستعمار بشتى صوره وأشكاله والتصدي للعدوان .

جدول رقم (2)

مقارنة بين الهيكلية الحالية للجامعة العربية وبين الهيكلية التي يقترحها المشروع الليبي

هيكلية ميثاق جامعة الدول العربية	هيكلية المشروع الليبي
أولاً : مجلس الجامعة	أولاً : المجلس الإتحادي الأعلى
ثانياً : اللجان الدائمة 1- اللجنة السياسية (مستوى وزراء الخارجية) 2- اللجنة الثقافية الدائمة 3- اللجنة الدائمة للمواصلات 4- اللجنة الاجتماعية الدائمة 5-اللجنة القانونية الدائمة 6- اللجنة العسكرية الدائمة 7-لجنة خبراء البترول العرب 8- اللجنة الدائمة للاعلام العربي 9- اللجنة الصحية الدائمة 10- اللجنة الدائمة لحقوق الانسان	ثانياً : المؤتمر القومي العام
ثالثاً : المجلس الإقتصادي	ثالثاً : المجلس التنفيذي والإتحادي والمجالس التنفيدية المتخصصة
رابعاً : مجلس الدفاع المشترك	رابعاً : محكمة العدل العربية
خامساً : الأمانة العامة	خامساً : المصرف المركزي الإتحادي
	سادساً : صندوق التنمية العربية
	سابعاً : مؤسسات وهيئات العمل العربي المشترك
	ثامناً : الأمانة العامة

ويبين الجدول رقم (3) اختلاف توجه المشروع الليبي عن الميثاق الحالي ، وذلك من خلال مقارنة مدى تكرار بعض الكلمات ذات التوجه القومي في المشروع الليبي وفي ميثاق الجامعة .

ثالثاً : بالرغم من التوجه الوحدوي الواضح في المشروع الليبي ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار حساسية الأقطار العربية تجاه مايمس سيادتها واستقلالها ويؤكد على احترام سيادة واستقلال كل دولة عربية حيث ينص المشروع على أن " تقوم الجامعة العربية على مبدأ المساواة في السيادة بين الأقطار الاعضاء المادة (2-2) " تحترم الجامعة اختيارات الأنظمة الداخلية القائمة لدى أعضائها ويتعهد أعضاؤها بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها فيما بينهم ... "

وهذا لا يختلف عن الميثاق الحالي للجامعة الذي ينص في المادة الثامنة على أن " تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم فيها في دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقاً من

جدول رقم (3)

الكلمات ذات المضامين القومية في الميثاق الحالي والمشروع الليبي

ت	الكلمة أو العبارة	المشروع الليبي	الميثاق الحالي
1	الأمة العربية والإنتماء القومي	11	–
2	الوطن العربي والمجتمع العربي	12	–
3	التراث الحضاري العربي المشترك	7	–
4	الوحدة العربية الشاملة	13	–
5	الأمن القومي العربي	9	–
6	التخطيط العربي المتكامل (الاقتصادي والاجتماعي)	11	–
7	التنمية العربية الشاملة واستراتيجيتها	10	–
8	المصلحة والعمل العربي المشترك	30	5
9	الخطط القومية	2	–
10	حقوق الإنسان	3	–
11	تنمية القدرة العربية الذاتية	4	–
12	الدفاع والتكامل العربي المشترك	12	–
13	مكافحة الاستعمار	2	–
14	تحرير فلسطين أو أي قطر عربي محتل	20	–
15	الأمن والسلم العالمي	2	–
16	تنمية العلاقات الودية	2	–
17	سيادتها	2	–
18	الاتحاد العربي	5	–
19	الثقافة العربية الإسلامية	1	–

حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها ".

وفي هذا الاطار فأن المشروع الليبي يعكس نظرة واقعية للوضع العربي وللظروف الاقليمية والدولية المحيطة بالعمل العربي المشترك ، ويحاول في نفس الوقت التخفيف من شكوك الاقطار العربية المعتدلة والمحافظة والتي قد يكون لديها موقف خاص ومتردد تجاه السياسات والبرامج الثورية للنظام السياسي الليبي ، وعليه فإن المشروع الليبي يعكس نفس الاتجاه الذي اتخذه ميثاق الجامعة الحالي والذي يؤكد على مبدأ استقلالية وسيادة الدول الاعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتأسيساً على ذلك فإن المشروع الليبي لا يعكس تحولاً جذرياً أو كبيراً فيما يتعلق بعلاقة الجامعة بالدول الاعضاء فمن خلال التأكيد على مبدأ السيادة والاستقلالية ، فإن المشروع الليبي يسير على نهج الميثاق الحالي ولا يخلق منظمة إقليمية ذات سلطات ملزمة على الدول الاعضاء وإنما يعبر عن منظمة إقليمية بين دول وحكومات رسمية .

رابعاً : ويبرز هذه الاتجاه بصورة أكثر وضوحاً عند مقارنة موقف المشروع الليبي بموقف الميثاق الحالي من قضية قواعد وإجراءات التصويت في الجامعة العربية ، وهي من أهم القضايا المثيرة للجدل حول الميثاق وحول فعالية الجامعة العربية وإمكانية تطويرها ، حيث إن معظم الدراسات التي تناولت دور الجامعة العربية ركزت على أن قواعد التصويت في الجامعة وقدرتها على إلزام الدول الاعضاء بتنفيذ قراراتها المختلفة ، وتركز معظم هذه الانتقادات على قاعدة الاجماع كأساس للالتزام بتنفيذ القرارات المختلفة لأجهزة الجامعة ، وتنص المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية على أن " ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة العربية وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله ، وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الاساسية ، ومن ناحية أخرى نص الميثاق على أن تعيين الامين العام يتم بأغلبية الثلثين (مادة 12) ، على أن يكتفى بالأغلبية المطلقة في أمور أخرى وهي شؤون الموظفين وإقرار ميزانية الجامعة ووضع النظام الداخلي للمجلس واللجان والامانة العامة وتقرير فض أدوار الاجتماع (مادة 16) .

ويعالج المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية قواعد التصويت في مادتين أساسيتين هما المادة (36) والمادة (37) على التوالي فبينما تنص المادة (36) على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضاء الجامعة حيث تؤكد على أن لكل دولة عربية صوتاً واحداً ، يلاحظ أن المادة (37) من المشروع تؤكد بدورها على أن :

1- تتخذ القرارات في المجلس الاتحادي الأعلى أو مؤتمر القمة بالإجماع .

2- تتخذ القرارات في بقية مجالس الجامعة بالإجماع ، وعند الضرورة للتصويت تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات وهي ملزمة في كل الاحوال .

3- تعتبر محاضر الاجتماعات والمناقشات سرية لا يجوز نشرها إلا بإذن .

4- تدون وتوثق أية تحفظات يرغب أحد الاعضاء في تثبيتها .

5- تحدد القضايا التي تتطلب الاجماع .

وبالرغم من أن المشروع الليبي المقترح قد جاء مختصراً من حيث الكم مقارنة بالمشروع الليبي الاسبق الذي قدم في بداية عقد التسعينات ، إلا انه تضمن قاعدة هامة تتمثل في إلزامية القرارات التي تتخذها الاغلبية في إطار كل مجالس جامعة الوحدة العربية ، ما عدا المجلس الاتحادي الأعلى بطبيعة الحال ، فقاعدة الالزام لاسيما فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ بالاغلبية سواء كانت اغلبية بسيطة أم أغلبية الثلثين هي التي تميز المنظمات الحكومية مثل جامعة الدول العربية الحالية عن المنظمة التي تملك سلطات فوق قومية ، فإنه قد يتحول في نهاية المطاف إلى دولة فيدرالية موحدة

تملك حكومتها المركزية سلطات ملزمة على حكومتها المحلية في إطار ما يعرف بأدبيات علم السياسة باللامركزية السياسية.

ولكن يلاحظ في ناحية أخرى أن قاعدة الالزام في المقترح الليبي لا تشمل بطبيعة الحال الجهاز الاعلى في جامعة الوحدة العربية لاسيما وأن هذا الجهاز هو الذي يضع السياسة العامة للتنظيم الاقليمي العربي المقترح . فالمجلس الاتحادي الاعلى يتخذ قراراته بالاجماع تمشياً مع مبدأ المساواة في السيادة لكل الاقطار العربية . وتؤكد أدبيات التكامل إلى أن ما يعرف بظاهرة الانتشار (SPILL OVER) كفيلة بإتمام عملية التكامل في المدى الطويل وبالتالي يمكن القول إن استثناء المجلس الاتحادي الأعلى من تطبيق قاعدة الالزام لا يعيق عملية التكامل على أساس أن ظاهرة الانتشار ستعمل فيما بعد على تطبيق هذه القاعدة في كل مجالس جامعة الوحدة العربية بدون استثناء كما تشير أدبيات التكامل إلى إمكانية حدوث ظاهرة مايسمى بالتراجع (SPILL BACK) بحيث إن عدم تطبيق قاعدة الالزام من جانب تنظيم فرعي ما قد يؤدي إلى العزوف عن تطبيقه في بقية التنظيمات الفرعية الاخرى وبالتالي قد تحدث انتكاسة لعملية التكامل ككل . على كل حال أن تضمن المشروع الليبي لقاعدة الالزام في القرارات التي تتخذ بالأغلبية يعتبر خطوة ثورية تسعى إلى تغيير الوضع العربي الراهن والانتقال بالنظام الاقليمي العربي من حالة السيولة الحالية إلى وضع تملك فيه جامعة الدول العربية سلطات فوق قومية .

ويلاحظ مما سبق بأن المشروع الليبي يختلف عن الميثاق الحالي في هذا الاطار نظراً لتأكيده على قاعدة الالزام الامر الذي يعني تحويل سلطات الجامعة الحالية من سلطات غير ملزمة إلى سلطات ملزمة يترتب عنها بروز تنظيم إقليمي عربي جديد يملك سلطات فوق قومية .

وبالرغم من أن ميثاق جامعة الدول العربية لا يتضمن مواد تتعلق بإنشاء محكمة عدل عربية لفض المنازعات العربية – العربية بالوسائل القضائية ، إل أنه يلاحظ أن المشروع الليبي قد أكد بدوره على إنشاء جهاز قضائي مستقل تابع لجامعة الوحدة العربية المقترحة تمتد اختصاصاته لتشمل الاتي :-

1- النزاعات التي تنشب بين الدول الاعضاء .
2- النزاعات التي تنص اتفاقيات عربية ثنائية أو متعددة الأطراف ، على إحالتها إليها .
3- النزاعات التي تتصل بتفسير هذا الميثاق .
4- الفصل في أي نزاع يتعلق بولايتها .
5- الفصل في النزاعات التي ترفع إليها وفقاً لمبادئ وأحكام هذا الميثاق ووفقاً لمبادئ العدالة والانصاف والمصلحة العربية العليا .
6- إصدار آراء استشارية وفتاوي في أية مسائل دستورية قانونية .

كما يؤكد المشروع على أن أحكام المحكمة المقترحة نهائية وغير قابلة للطعن (م/6/29) فالميثاق الحالي للجامعة العربية يعاني من قصور حاد في مسألة فض المنازعات العربية – العربية بالوسائل القضائية ، وعليه فقد جاء المشروع الليبي لسد هذا الفراغ نظراً للحاجة الماسة إلى هذا الجهاز القضائي في إطار النظام الاقليمي العربي المعاصر .

2- مقارنة المشروع الليبي ببعض مشاريع التعديل الاخرى

يهتم هذا الجزء من الدراسة بمقارنة المشروع الليبي مع بعض مشاريع التعديل الاخرى ، وسيتم ذلك من خلال التعرض للكيفية التي حاول من خلالها المشروع الليبي إدخال التعديلات على مشروع تعديل الميثاق الذي أعدته الجامعة العربية وبقية مشاريع التعديل الاخرى لبعض المسميات والعبارات وما قد يعنيه ذلك من دلالات .

ولقد تقدمت الجماهيرية بمجموعة مقترحات وتعديلات جوهرية على مشروع تعديل الميثاق ، حيث أحيلت هذه التعديلات المقترحة إلى الأمانة العامة للجامعة عام 1990 ، وقد أصدرت الامانة كتاباً يحتوي على هذه التعديلات المقترحة إلى جانب تلك المقدمة من الدول الاعضاء الاخرى . ونورد فيما يلي ملخصاً لبعض التعديلات المقترحة من الجماهيرية الليبية والمتضمنة في المشروع الليبي للميثاق والمستمدة في معظمها من مشروع ميثاق الاتحاد العربي .

ولقد جاء في المذكرة الايضاحية المرفقة بالتعديلات الليبية أن مشروع التعديل المعروض من الامانة العامة للجامعة كان يغطي بعض أوجه القصور التي اعترت الميثاق الحالي . ولاسيما فيما يتعلق بتحديد مفهوم وأساليب التضامن والتكامل العربي ، وتذليل الصعاب أمام اتخاذ القرارات الملزمة سواء كان في السياسة الخارجية أو في الامن او المتعلقة بالتعاون في مجالات البحث العلمي وشؤون الطاقة والمياه كما أشارت المذكرة إلى أن مشروع التعديل قد أغفل تكوين مجالس شعبية ضمن أجهزة الجامعة قادرة على تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب العربي وأكدت المذكرة على أهمية إدخال إضافات وتعديلات على مشروع التعديل المعروض ليستوعب الاهداف والمبادئ والاحكام الواردة في مواثيق التجمعات العربية الجهوية التي برزت في السنوات الاخيرة ومن بين أهم التعديلات التي اقترحتها المذكرة الليبية .

أولاً : اقترح بأن تبدأ الديباجة بالنص على :

– وتأسيساً على مايجمع الامة العربية من روابط الجنس والأرض واللغة والدين والتراث ووحدة المصير والتاريخ .

– ووفاءً بتضحيات أسلافنا من أجل مجد أمتنا العظيمة .

– وتجسيداً لإرادة العرب المشتركة في الوحدة والتحرر .

ثانياً : اقترحت المذكرة الليبية إضافة عبارة " الوحدة الشاملة " إلى المادة الاولى من المشروع ، وذلك على النحو التالي وتهدف الجامعة إلى السير بالأمة العربية إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة ... الخ .

كذلك تعديل الفقرة (3) من المادة الاولى من المشروع على النحو التالي : تعزيز سيادة الاقطار العربية على ثرواتها ومواردها ضمن تخطيط متكامل لبناء القدرة الذاتية العربية.

من ناحية أخرى تقدمت الجماهيرية بمجموعة من الملاحظات العامة حول اقتراحات بعض الدول بالجامعة فيما يخص أحكام المواد المنصوص عليها في مشروع التعديل المعروض في الجامعة ، ومن أهم هذه الملاحظات :–

أولاً : تعديل الصيغة التي اعتمدتها لجنة ممثلي الدول الاعضاء الواردة في الفقرة الأخيرة من الديباجة والتي تنص على " نعلن بعون الله تعالى ، وباسم شعوبنا عن قيام جامعة الوحدة العربية إطاراً قومياً للاتحاد العربي ، مجموعة موحدة متضافرة الإرادات ، وكتلة متراصة قائمة على مبادئ راسخة ، لتحقيق الخير والتقدم والرخاء لأمتنا .

ثانياً : المطالبة بالبقاء على صياغة لجنة ممثلي الدول الاعضاء والواردة في المشروع الليبي (م6/1) ، والتي تؤكد على سلامة المواطن العربي وحقوقه ورفع مستوى معيشته وتمكينه من ممارسة حرياته الاساسية " .

ثالثاً : اعتماد الصياغة الواردة في الفقرة العامة من المادة الاولى من المشروع والتي تنص على "العمل على تحرير الاراضي العربية المحتلة ومكافحة الاستعمار بشتى صوره وأشكاله "

رابعاً : التأكيد على عدم حذف الفقرة الاولى من المادة التاسعة والعشرين والتي تنص على " أن

تضع الاقطار العربية تحت تصرف الجامعة بناءً على توصية مجلس شؤون الدفاع وقرار من مؤتمر القمة (مجلس الرئاسة الأعلى) ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات لتنفيذ الخطط الدفاعية المشتركة ولقيام قوة الدفاع العربية المشتركة ، (م/35) وذلك اقتناعاً بذات المبررات التي وضعها خبراء الأمانة العامة بأن القوات المنصوص عليها في المادة (29-33) هي قوات عربية مشتركة لمواجهة أي اعتداء خارجي على الأقطار العربية بالاضافة إلى كون النص على هذا الحكم في مشروع التعديل لا يضعف من مصداقية معاهدة الدفاع المشترك بل يؤكد عليها .

خامساً : التأكيد على أن نطاق ولاية محكمة العدل العربية في المشروع المعد من الجامعة ضيق للغاية حيث يقتصر على أن تشمل ولايتها النزاعات التي يتفق الاطراف على احالتها ، بينما التعديل المقترح الذي تطالب به الجماهيرية هو جعل ولاية المحكمة مطلقة ونهائية وملزمة لجميع الاطراف ونافذة من تاريخ صدورها .

وبصفة عامة فلقد تم تضمين هذه التعديلات في إطار المشروع الليبي لميثاق جامعة الوحدة العربية ، وفي المشروع الليبي للنظام الاساسي لمحكمة العدل العربية .

وإلى جانب هذه التعديلات والاضافات التي تضمنها المشروع الليبي فإن مقارنته بمشاريع التعديل الاخرى يمكن فهمها ووضعها في منظور أفضل من خلال تحليل دلالات العبارات والمسميات المستخدمة في مختلف هذه المشاريع حيث إن هذه المسميات تعطي دلالات واضحة عن التوجهات العامة للمشروع الليبي ومدى تشابه أو اختلاف هذه التوجهات عن بقية مشاريع التعديل الاخرى .

ويبين جدول رقم (4) بعض العبارات والمسميات الواردة في ديباجة المشروع الليبي وفي بعض ديباجات مشاريع التعديل الاخرى .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول الجدول رقم (4)

أولاً : بالرغم من أن الاتجاه العام لمقترحات تعديل ميثاق الجامعة يحبذ استخدام مسميات تشير إلى الواقع العربي وإلى الوضع القائم من خلال الاشارة إلى الملوك والرؤساء ، إلا أن المقترح الليبي يفضل استخدام تعبير المجلس الاتحادي الاعلى ، كذلك مع الملاحظ أن المقترح المصري يستعمل تعبير حكومات الدول العربية .

إن مقترح اللجنة العامة لممثلي الدول الاعضاء وخبراء الأمانة العامة يعكسان في واقع الامر ديباجة الميثاق الحالي التي تشير صراحة إلى أصحاب الجلالة وأصحاب الفخامة الملوك والرؤساء الذي وقعوا على الميثاق ، بالتالي فإن هذين المقترحين لا يريان ضرورة في تغيير هذه المسميات على أساس أنها كانت وتزال تعكس الظروف السياسية والبيئة الفعلية في الوطن العربي . أما فيما يتعلق بمقترح الجماهيرية فإنه يعكس إلى حد كبير الظروف البيئة الداخلية والتوجهات الايديولوجية للنظام السياسي الليبي وبالتالي فإن مسميات الملوك والرؤساء لا تتمشى من وجهة نظر ليبيا ومع مفهوم النظام الجماهيري ومبدأ الوحدة الذي تنادي به ليبيا منذ 1969 .

ثانياً : الوحدة من جهة نظر المشروع الليبي ليست مجرد وسيلة للاستمرارية والبقاء بالنسبة للدول العربية ولكنها تعتبر أيضاً وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فتكامل القدرات والامكانات العربية لن تتحقق إلا في ظل تحقيق الوحدة العربية .

ثالثاً : على الرغم من أن المشروع الليبي يتفق مع مشروع اللجنة العامة لممثلي الدول الاعضاء وخبراء الأمانة العامة في التأكيد على الوحدة العربية وعلى هدف تنمية القدرة العربية الذاتية إلا أن

المشروع الليبي يؤكد على شمولية مفهوم الوحدة العربية وعلى أنها ضرورية للحفاظ على مستقبل الامة العربية أما الجدول رقم (5) فيشير إلى بعض الاهداف والمبادئ العامة التي عبرت عنها المشاريع المختلفة .

من خلال تحليل الجدول رقم (5) يمكن ملاحظة ما يلي :-

أولاً : بالرغم من أن الدول العربية لم تتنازل عن سيادتها بعد لمنظمة قوية إلا أن الجدول رقم (5) يشير بوضوح إلى مستويات مختلفة من التمسك بمبدأ السيادة . وإذا كان مفهوم السيادة بمعناه

جدول رقم (4)

النصوص المقترحة بشأن تعديل ديباجة ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل / فقرات الديباجة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجماهيرية	مصر	خبراء الأمانة العامة
المطلع	ملوك ورؤساء الدول الأعضاء	المجلس الإتحادي الأعلى	حكومات الدول الأعضاء	ملوك ورؤساء الدول الأعضاء
المطلع	جامعة الدول العربية	جامعة الوحدة العربية	جامعة الدول العربية	جامعة الدول العربية
المطلع	مؤتمر القمة	المجلس الإتحادي الأعلى	مؤتمر القمة	المجلس الأعلى
فقرة (2)	تقوية العمل المشترك		ترسيخ التعاون بين الدول العربية في المجالات المختلفة	تقوية العمل العربي المشترك
فقرة (3)	تنمية القدرة العربية الذاتية			تنمية القدرة العربية
فقرة (4)	الوحدة العربية كوسيلة بقاء	الوحدة العربية ضرورة حتمية		الوحدة كوسيلة بقاء والتنمية
فقرة (1)	الوحدة العربية	الوحدة العربية الشاملة		الوحدة العربية الشاملة

الضيق يعني تمسك كل دولة عربية بسيادتها على ثرواتها ، فإن مفهوم السيادة بمعناه الاوسع والاكثر مرونة يعني في واقع الامر وجود سيادة مشتركة للدول العربية على ثرواتها ، عليه يمكن ملاحظة على سبيل المثال أن مفهوم السيادة لكل من السعودية وقطر قد جاء مؤكداً على سيادة كل دولة عربية على حدة على ثرواتها ، بينما جاء المشروع الليبي والمشروع الأردني ليؤكدا على تعزيز سيادة الدول العربية كمجموعة على ثرواتها ، على أساس أنها تنتمي إلى أمة واحدة ذات ثروة مشتركة . وهكذا يمكن ملاحظة الاختلاف الواضح بين الدلالات القومية والقطرية للعبارات الواردة في مشاريع التعديل والتي تعكس التناقض بين النزعة القومية والنزعة القطرية .

ثانياً : كذلك يبرز الاختلاف بين النزعة القومية والنزعة القطرية في تأكيد المقترح السعودي – القطري على بناء القدرة الذاتية فقط . بينما يشير المقترحان الليبي والاردني إلى بناء القدرة الذاتية العربية . فالقدرة الذاتية لكل دولة عربية على حده بالنسبة للمشروع الليبي لا تأتي وتدعم إلا من خلال بناء القدرة الذاتية العربية ككل .

وتشير الجداول 6 و 7 و 8 إلى مسميات المجالس الرئيسية والمجالس المتخصصة والاجهزة الرئيسية في هيكلة الجامعة العربية التي تضمنتها مشاريع التعديل المختلفة .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية حول الجداول رقم (6 –7– 8)

أولاً : بالرغم من أن البعض قد لا يعطي أهمية كبيرة لاختلاف وجهات نظر الدول حول مسميات النظام الاقليمي الذي يتبعونه ، إلا أنه يمكن القول في هذا السياق إن مثل هذه المسميات تعكس إلى

جدول رقم (5)

النصوص المقترحة بشأن تعديل بعض فقرات المادة الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل / فقرات	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجماهيرية	الأردن	السعودية وقطر	خبراء الأمانة العامة
م / 1 / ج	تعزيز سيادة الدول العربية على ثرواتها	تعزيز سيادة الأقطار العربية على ثرواتها	تعزيز سيادة الدول العربية الدائمة والكاملة على ثرواتها	تعزيز سيادة كل دولة عربية على ثرواتها	تعزيز السيادة الكاملة والدائمة للدول العربية على ثرواتها
	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية	بناء القدرة الذاتية العربية
	تحقيق التنمية العربية الشاملة	تحقيق التنمية الإقتصادية العربية الشاملة	تحقيق التنمية العربية الشاملة	تحقيق التنمية العربية	تحقيق التنمية العربية الشاملة
	حماية البيئة في الوطن العربي	تطوير البحث العلمي واستيعاب التقنية وامتلاك وسائلها	حماية البيئة في الوطن العربي	تطوير البحث العلمي وحماية البيئة في الوطن العربي	

حد كبير السياسة العامة والنظام العقائدي الذي تتبناه هذه الدول .

ثانياً : يضيف المشروع الليبي مجلساً آخر من المجالس الرئيسية التابعة للجامعة وهو مجلس شئون الدفاع ، على أساس أن قوة واستمرارية جامعة الدول العربية تتوقف على وجود سياسة عربية موحدة في مجال الدفاع ، لاسيما أثناء الازمات التي قد يواجهها النظام الاقليمي العربي . كما يضيف المشروع الليبي عدة مجالس تنفيذية متخصصة ، مثل مجلس الثقافة والتعليم ، ومجلس شئون المواصلات والاتصالات ، ومجلس شئون الطاقة ، ومجلس شئون الشباب والرياضة ، ومجلس شئون الصناعة .

ثالثاً : تتفق مشاريع التعديل المختلفة على ضرورة تعدد المجالس الوزارية التي تمكن جامعة الدول

جدول رقم (6)

مسميات المجالس الرئيسية في مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل / المادة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجماهيرية	مصر	خبراء الأمانة العامة
م 6 / 1	مؤتمر القمة	المجلس الاتحادي الأعلى	مجلس الجامعة	المجلس الأعلى
	مجلس رؤوساء الحكومات الاقتصادي والاجتماعي	المجلس التنفيذي والاتحادي	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	مجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية
	مجلس وزراء الخارجية	مجلس الشئون الخارجية	/	مجلس الشئون الخارجية
	/	مجلس شئون الدفاع	/	مجلس الشئون العسكرية
	/	المؤتمر القومي العام	/	مجلس الشورى القومي

جدول رقم (7)

مسميات الاجهزة الرئيسية في مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل / المادة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجماهيرية	مصر	خبراء الأمانة العامة
م 6 /4	الأمانة العامة	الأمانة العامة	محكمة العدل العربية	الأمانة العامة
	محكمة العدل العربية	محكمة العدل العربية		محكمة العدل العربية
	الهيئة العليا للرقابة العامة			الهيئة العليا للرقابة العامة
	المحكمة الإدارية			المحكمة الإدارية

جدول (8)

مسميات المجالس الوزارية المتخصصة في مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

جهة التعديل / المادة	اللجنة العامة لممثلي الدول الأعضاء	الجماهيرية	مصر
م 6 / 2	مجلس وزراء الاقتصاد والمال	مجلس الشئون الاقتصادية والمالية	مجلس وزراء الاقتصاد والمال
	مجلس وزراء الداخلية	مجلس الشئون الداخلية والعدل	مجلس وزراء الداخلية
	مجلس وزراء الشئون الاجتماعية	مجلس الشئون الاجتماعية والعمل	مجلس وزراء الشئون الاجتماعية
	مجلس وزراء الصحة	مجلس الشئون الصحية	مجلس وزراء الصحة
	مجلس وزراء الشباب والرياضة	مجلس شئون الشباب والرياضة	مجلس وزراء الشباب والرياضة
	مجلس وزراء العدل	مجلس الشئون الداخلية والعدل	مجلس وزراء العدل
	مجلس وزراء الاسكان	مجلس الشئون الاجتماعية والعمل	مجلس وزراء الاسكان
	مجلس وزراء الاعلام	مجلس شئون الإعلام	مجلس وزراء الاعلام
		مجلس شئون البحث العلمي	
		مجلس شئون الزراعة والمياه	

العربية من تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها ، نظراً لأن العصر الذي نعيشه يغلب عليه طابع التخصص الوظيفي والاداري . فالثورة التقنية في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلومات تتطلب وجود مجالس متخصصة على مستوى رفيع حتى يمكن مواكبة التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالوطن العربي .

رابعاً : بالرغم من التشابه في مسميات المجالس الوزارية ، إلا أنه يمكن ملاحظة أن المشروع الليبي يستعمل كلمة أمين اللجنة الشعبية العامة وأمناء اللجان الشعبية العامة بدلاً من كلمة رئيس الوزراء والوزير . كما يستعمل عبارة " مجلس شئون " بدلاً من مجلس الوزراء وذلك لأن المشروع الليبي يعكس التوجيهات الايديولوجية والظروف السياسية للنظام الجماهيري السائد في ليبيا .

خامساً : إن المشروع الليبي يعطي أهمية ملحوظة لمجالس الوزراء المتخصصة والاجهزة الرئيسية للجامعة ، وبالتالي فإن الجدولين رقم (7 - 8) يشيران إلى أن وجود مجلس وزاريين متخصصين إضافيين وجهاز رئيسي اضافي بهدف تمكين الجامعة من تحقيق أهدافها المنشودة . فمجلس شئون البحث العلمي ومجلس شئون الطاقة ، هذا بالاضافة إلى المؤتمر القومي لا توجد إلا في المشروع الليبي .

وأخيراً فإن الجدول رقم (-9) يشير إلى الاختلاف الواضح بين المشروع الليبي وبقية مشاريع

جدول رقم (9)

بعض العبارات المستعملة في مشروع التعديل الليبي وبقية مشاريع أخرى

الكلمات والعبارات المستعملة في المشروع الليبي	الكلمات والعبارات المستعملة في مشاريع التعديل الأخرى
الوحدة العربية	الوحدة العربية
النظام السياسي	نظام الحكم
المجلس الاتحادي الأعلى	مؤتمر القمة
مجلس الشئون	مجلس وزراء
المجلس التنفيذي الإتحادي	مجلس رؤوساء الحكومات
أمين اللجنة الشعبية العامة	رئيس الوزراء
الأمناء	الوزراء
أمين لجنة شعبية عامة	رئيس حكومة
التقنية	تكنولوجيا
مجلس شئون الدفاع	مجلس وزراء الدفاع
أمانة	وزارة
بدرجة	برتبة
المجالس التنفيذية المتخصصة	المجالس الوزارية المتخصصة

التعديل الاخرى في استعمال بعض الكلمات والعبارات المهمة .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية على الجدول رقم (-9) :-

أولاً : إن اختلاف وجهة نظر الجماهيرية في مشروعها لتعديل الميثاق عن الاتجاه العام لباقي أعضاء الجامعة يمكن ملاحظته بوضوح في اختلاف الكلمات والمفردات المستعملة . فاختلاف الموقف الليبي يبرز بوضوح في استخدام كلمات ومفردات متميزة عن بقية الدول العربية الأخرى .

ثانياً : إن استخدام ليبيا لبعض المفردات في مشروعها لتعديل الميثاق يشير بوضوح إلى الأهمية التي توليها ليبيا للتمسك بالتراث القومي العربي وعلى وجه الخصوص اللغة العربية ويبرز ذلك من خلال إصرار ليبيا على استخدام تعبيرات ومفاهيم عربية مثل استخدام التقنية بدلاً من التكنولوجيا .

ثالثاً : إن بعض المفاهيم التي أشار إليها المشروع الليبي تتسم بشمولية ودقة ملحوظة ، ومن أمثلة ذلك استخدام مفهوم النظام السياسي بدلا من نظام الحكم .

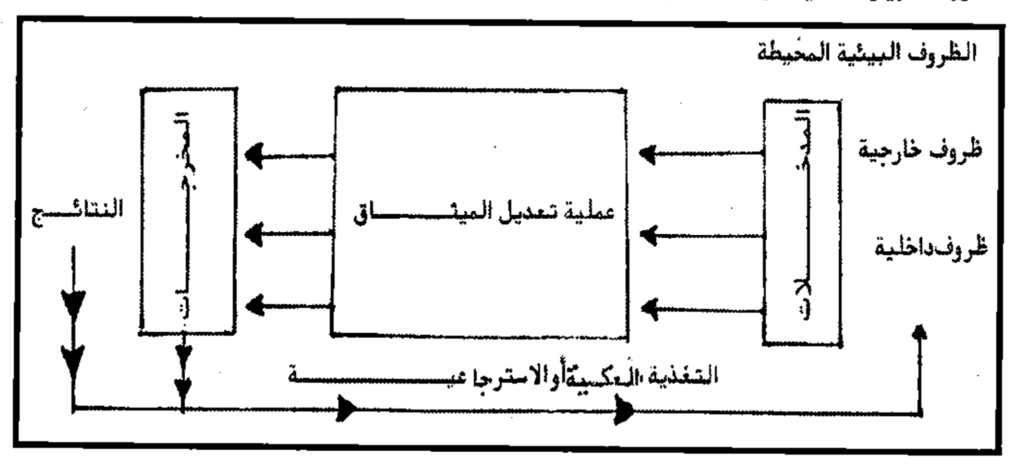
رابعاً : تنعكس التجربة السياسية الليبية الداخلية بصفة عامة على المشروع الليبي لتعديل الميثاق ، ويبدو ذلك بصورة جلية في العبارات والكلمات المستعملة مثل الأمين بدلاً من الوزير ، واللجنة

الشعبية العامة بدلاً من مجلس الوزراء وغيرها .

ثالثاً : تأثير الظروف البيئية على مشاريع التعديل

إن نقطة الانطلاق في هذا الجزء من الدراسة تتمثل في أن مشروعات تعديل ميثاق جامعة الدول العربية طيلة العقود الماضية تعكس الظروف البيئية المحيطة بجوانبها السياسية والاقتصادية والايديولوجية وبابعادها الداخلية والخارجية . والجامعة العربية منظمة دولية إقليمية تعمل في ظل ظروف دولية معينة تنعكس صراعاتها وأثارها على الوضع في النظام الاقليمي العربي الذي يتفاعل بدوره مع الصراعات الأمر الذي يؤثر بلا جدال على الحركة في إطار الجامعة العربية وعلى نشاطها ودرجة فاعليتها ، ولا يمكن لأي دراسة تتناول الجامعة أن تغفل هذه الاوضاع الدولية واثارها العميقة عليها حيث إن هذه الاوضاع عادة ما تؤدي إلى بروز التناقضات وتزايد حدة الصراع في نطاق الوطن العربي بما يؤثر على إمكانيات العمل المشترك في إطار المنظمة الاقليمية التي تضم الجميع . (36)

ويشير الشكل رقم (1) الى الاطار النظري لأية محاولة جادة لدراسة عملية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية . فتعديل جامعة الدول العربية على مستوى الدولة أو على مستوى النظام الاقليمي العربي يعكس بطبيعة الحال عملية لها مدخلاتها (INPUTS) ومخرجاتها (OUTPUTS) ، وبالتالي فإن أية محاولة عملية من قبل الباحثين لفهم مقترحات تعديل الميثاق تتطلب عموماً فهماً للظروف البيئية المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة .



يرجع الفضل إلى ديفيد إستيون David Easton في استخدام مدخل النظم في إطار علم السياسة . وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

David Easton A System Analysis of Political Life (Chicaga : The University of Chicaga press , 1979.

إن الظروف البيئية المحيطة بمحاولات التعديل المبكرة التي صاحبت بروز جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي تنحصر مهمته الاساسية في تنسيق وتدعيم أواصر التعاون بين الدول الاعضاء ، تختلف بطبيعة الحال عن الظروف البيئية المحيطة بمحاولات التعديل التي برزت مثلاً في إطار مايسمى بالنظام الدولي الجديد فكما أن المشروع العراقي بإقامة اتحاد عربي فيدرالي في المشرق العربي في منتصف الأربعينيات عكس الظروف البيئية المحيطة بالوطن العربي ، كذلك يمكن القول

بأن المشروع الليبي او المشروع المصري في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات يعكسان الظروف البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بهذين القطرين العربيين .

ومن الامثلة التي يمكن أن نسوقها على تأثير الظروف البيئية الداخلية بجوانبها السياسية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية على مشاريع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية المختلفة .

المشروع الليبي الذي يعكس بكل وضوح المبادئ والاسس التي يقوم عليها النظام السياسي الليبي . ولقد اتضح ذلك في انعكاس المسميات والعبارات والمفردات السائدة في الجماهيرية على المشروع الليبي كما سبق الاشارة إليه أعلاه .

رابعاً : خلاصة واستنتاجات عامة :

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ومقارنته بالميثاق الحالي وبمشروعات التعديل الاخرى . ولقد انطلقت الدراسة من فرضية تفيد أن المشروع الليبي يمثل عملية تغيير جذرية في جامعة الدول العربية وليس مجرد عملية تعديل بسيطة وشكلية وجزئية ومن خلال التحليل السابق يمكن الوصول إلى الاستنتاجات التالية :-

أولاً : إن الاهداف والمبادئ العامة التي تنص عليها ديباجة المشروع الليبي ومادته الاولى تعكس بشكل جلي التغييرات الجذرية التي يسعى المشروع الليبي إلي احداثها في الاهداف وغايات ومبادئ الجامعة العربية من خلال التأكيد على هدف الوحدة العربية الشاملة وعلى دور الجامعة العربية في هذا الاطار وهو الامر الذي يتناوله الميثاق الحالي للجامعة العربية .

ثانياً : إن الهيكلة التي يقترحها المشروع الليبي يمكن اعتبارها تعديلاً كبيراً وجذرياً في هيكلية الجامعة حسب الميثاق الحالي بهدف زيادة فاعلية الجامعة وإبراز دورها الايجابي في إطار العمل العربي المشترك .

ثالثاً : من ناحية أخرى فإن التأكيد على مبدأ سيادة واستقلالية الاقطار الاعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي قطر منها لا يمثل أي تغيير على الاطلاق عن موقف الميثاق الحالي ويمكن القول أنه يتناقض مع الاهداف المعلنة في المشروع الليبي .

رابعاً : كذلك فإن نظام التصويت في المشروع الليبي يعكس وجهة نظر ثورية ، حيث إنه يشير إلى ضرورة تبنى قاعدة الالزام التي تعني تحول النظام الاقليمي العربي الحالي من مجرد تنظيم اقليمي للتنسيق والتعاون إلى منظمة إقليمية ذات سلطات فوق قومية .

انطلاقاً من ذلك وبالنظر الى الاتجاهات المختلفة لتطوير الجامعة في الفقه العربي والتي تتمثل في الاتجاه ذي النزعة المثالية والاتجاه الواقعي التشخيصي (التوفيقي) والاتجاه الواقعي الاصلاحي (37) ، فإنه لا يمكن تصنيف المشروع الليبي بالكامل ضمن أحد هذه الاتجاهات الفقهية حيث إننا نجد أن الاتجاه المثالي ينعكس في الديباجة والمبادئ والأهداف العامة بينما تعكس المواد الاخرى وبالذات تلك المتعلقة بسيادة الدول الاعضاء اتجاهاً واقعياً يعكس الظروف المحيطة .

لقد اتضح من التحليل السابق أن المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية مستمد في معظمه من ميثاق الاتحاد العربي وهو يعكس بصفة عامة التوجهات القومية للنظام السياسي الليبي كما يعبر عن مرحلة تزايد آمال وإمكانيات العمل العربي المشترك ويبرز النظرة الايجابية تجاه دور الجامعة العربية في تحقيق التعاون العربي والوحدة العربية من جانب الجماهيرية ولقد أدى ذلك كله إلى الحماس الليبي الملحوظ للمشاريع الوحدوية وتدعيم الجامعة العربية وزيادة فاعليتها .

هوامش البحث :

1- الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية هي : مصر والسعودية والعراق وسوريا ولبنان واليمن والأردن .

2- أنظر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر إلى

George Lenozowsli, The Middle East in World Affairs (Ithaca : Cornell University Press, 1980), PP. 735-736

3- لمعرفة المزيد عن محاولات تعديل الميثاق أنظر مثلاً إلى : - عز الدين فودة " حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية " ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، 3(مارس 1972) ، جميل الجبوري ،" ميثاق جامعة الدول العربية والتحديات أمام الأمة العربية " شؤون عربية . 41 (مارس 1985) ، والامانة العامة ، نصوص: الميثاق ، مشروع تعديل الميثاق وفق الصيغة التي اعتمدتها اللجنة العامة لممثلي الدول الاعضاء (القاهرة ، منشورات جامعة الدول العربية ، 1991) .

4- يصل المشروع لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية إلي حوالي ستين صفحة تضم ثلاثاً وخمسين مادة ، انظر في هذا الشأن :التعديلات المقترحة حول مشروع تعديل ميثاق جامعة الاقطار العربية (طرابلس : المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، 1989) .

5- من المصادر الأولية التي تعتمد عليها هذه الدراسة ، المشروع الليبي وميثاق جامعة الدول العربية ومحاضر جلسات جامعة الدول العربية ومشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية الذي يحتوي على المقترحات العربية المختلفة في هذا الشأن .

6- إن الأدبيات التي تناولت الجامعة العربية بالدراسة والتحليل تعرضت لأوجه قصورها واستعرضت مشاريع ومحاولات التعديل المختلفة كثيرة ومتنوعة ولا يسع المجال هنا لذكرها جميعاً . ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال وليس الحصر . ومنها " - جميل مطر وآخرون ، جامعة الدول العربية الخبرة التاريخية ومشروعات التطور (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية 1993) ، مفيد شهاب ، جامعة الدول العربية : ميثاقها وانجازاتها (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978) : حسين البحارنة ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة في جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، (بيروت : مركز دراسة الوحدة العربية 1983) : جميل مطر وعلي الدين هلال ، شؤون عربية ، (69) مارس 1992 : أحمد الرشيدي ،" جامعة الدول العربية وفض المنازعات سلمياً : دراسة مقارنة للخبرة التاريخية " : شؤون عربية (37) مارس 1984 : جميل مطر مستقبل النظام الاقليمي العربي " المستقبل العربي السنة الرابعة عشر ، العدد (158) ، أبريل 1992 : جميل مطر وعلي الدين هلال النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، الطبعة الرابعة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1983).

7- انظر في هذا الشأن على سبيل المثال إلى :

Mustafa Abdalla ABulguasem , "THe Arab League Group Cohesion in the U.N. " unpnblishged Master , Tulane university Press, 1982 , PP, 4 - 8 .

8- George Lenozowsli, Op. Cit, PP. 735 -736 .

9- لقد تقدم رئيس الوزراء أنذاك مصطفى النحاس باشا ، بالمشروع المصري الذي لاقى قبولا واستحساناً من قبل الدول العربية نظراً لأنه يؤكد على مبدأ السيادة والاستقلال .

10- George Lenozowsli, Op. Cit, PP. 735 -738

11- لمعرفة المزيد من المنظمات الحكومية والمنظمات الاقليمية ذات السلطات فوق القومية يمكن الرجوع إلى : -

Ernest Haas , " International integration. The European and The Universal Process " . International Organization , 15, (Summer 1961), PP. 366 - 392 .

12- لمعرفة المزيد عن تأثير العوامل الايديولوجية على الصراعات العربية انظر في :

Mustafa Abdalla Abulguasem , " THe Arab Sib - Group Within UN General Assembly " , Journal of Economic Research, 1, (Fall 1989), PP. 11 - 23 .

13- انظر في هذا الشأن مثلاً :

علي الدين هلال : ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية . في جامعة الدول العربية الواقع والطموح (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983) . ص ص 84 - 87 ؛ ومحمد البحارنة ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة . في نفس المرجع السابق ص ص 111 - 124 .

14- اروى ظاهر رمضان ، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك (بيروت : دار النهار للنشر ، 1973) ، ص ص ، 161 - 252 .

15- من المعلوم أن دعم مكانة واختصاصات اللجنة السياسية يتطلب وجود مرونة كافية لعقد اجتماعاتها العادية والاستثنائية وعليه يلاحظ أن مشروع الامانة العامة لتعديل الميثاق عام 1956 اخذ ذلك في الحسبان .

16- اروى ظاهر رمضان ، مرجع سبق ذكره .

17- مؤتمر القمة العربي العاشر الذي عقد في تونس في 1979/11/22م .

18- مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980 ، وهو المؤتمر الذي صادق على أربع وثائق مهمة في مجال دعم العلاقات الاقتصادية العربية وهذه الوثائق هي : -

أ- ميثاق العمل الاقتصادي العربي .
ب- استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .
ج-الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي .
د - عقد التنمية العربية المشترك .

19- مؤتمر القمة العربي الثامن عشرالذي عقد في فاس بالمغرب في سبتمبر 1982 ، وهو المؤتمر الذي أقر تشكيل لجنة وزارية سياسية تضم في عضويتها وزراء خارجية كل من تونس والجزائر والمغرب والسعودية والعراق ، ولكن ارتفاع حدة الصراعات العربية ، عاق اللجنة السداسية عن القيام بمهمتها .

20- مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب في مايو 1989.

21- مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في بغداد في مايو 1990 ، وهو المؤتمر الذي أحيا دور اللجنة السداسية التي شكلها مؤتمر قمة فاس 1982 . واصبحت لجنة سباعية بعد ضم مصر إلى عضويتها ،

22- مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في بغداد في مايو 1990 ، والذي بناءً على قراره دعت الأمانة العامة عدداً من الخبراء والمتخصصين بهدف وضع صيغ توفيقية لمشاريش التعديل المختلفة التي تقدمت بها الدول العربية .

23- انظر في هذا الشأن إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 3842 الذي اتخذ في 1979/2/28 بمقر الجامعة في تونس .

24- انظر في هذا الخصوص إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 3931 بتاريخ 1980/3/26 المتعلق بتشكيل اللجنة العامة لممثلي الدول الاعضاء ولقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات بلغ عددها عام 1982 حوالي خمس وثلاثين جلسة عمل ، ثم بعدها تبنى نص مشروع تعديل الميثاق .

25- نسترجي الحديث عن المشروع الليبي لتعديل الميثاق فيما بعد باعتباره محور تركيز هذه الدراسة .

26- لا ندعي في هذا الجزء من الدراسة المتعلق بتتبع الخلفية التاريخية لمحاولات تعديل الميثاق بأننا قد تعرضنا لكافة هذه المحاولات نظراً لأن ذلك ليس محور تركيز هذه الدراسة فمثلاً لن نتعرض في هذا الجزء للمقترحات التي تقدمت بها دول مثل السعودية والاردن وقطر والكويت ، ولكننا سنتعرض لبعض المقترحات المتمشية ومنهجية هذه الدراسة خلال دراستنا للمشروع الليبي في إطار مقارن .

27- لقد طرح العقيد معمر القذافي مشروع الاتحاد العربي في مناسبة وطنية تتعلق بالذكرى الخامسة عشرة لإجلاء القواعد العسكرية الامريكية عن ليبيا خلال شهر يونيو عام 1985 . وتم إرسال هذا المشروع إلى كافة الملوك والرؤساء العرب .

28- قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي ببغداد رقم 193في 1990/5/30.

29- يلاحظ أن التعديلات المقترحة على ميثاق جامعة الدول العربية من قبل ليبيا مستمدة إلى حد كبير من مشروع ميثاق الاتحاد العربي على أساس أن المشروع الاخير خضع للتعديل والاضافة بحيث يتمشى مع الظروف البيئيةالتي يعيشها الوطن العربي في عقد التسعينيات فالمشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، وان كان مستمداً في الأساس من مشروع الاتحاد العربي ، إلا أنه يتضمن في نفس الوقت تعديلات وإضافات على مشروع التعديل المعروض من قبل الامانة العامة للجامعة وبالتالي يلاحظ أن عدد مواد كل منهما متقارب إلى حد ما .

30- بادرت مصر بعد عودتها إلى جامعة الدول العربية بجملة من المقترحات حول منهجية تعديل الميثاق وأحكامه ، ومن ثم فان مصر تؤكد على أهمية اعتماد منهج إضافة ملاحق إلى نص ميثاق الجامعة الحالي على اعتبار أن ذلك وسيلة ملائمة للخروج من مأزق عدم الوصول إلى اتفاق عربي حول تغيير أو تعديل الميثاق الحالي .

31- لقد ترتب على مناقشة مجلس جامعة الدول العربية لموضوع المنهجية المناسبة لتعديل الميثاق ، اتخاذ قراره رقم 5163 بتاريخ 1992/4/29 الذي نص على الآتي :-

تأجيل مناقشة مشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به الى دورة قادمة للمجلس " كما اتخذ المجلس أيضاً القرار رقم 5321 بتاريخ 1993/9/12 بتأجيل البت في مشروع تعديل الميثاق والأنظمة المتصلة به نظراً لعدم ملاءمة الظروف البيئية المحيطة بالنظام الاقليمي العربي .

32- إن أخذنا بالتعريف الذي يعرف الثورة بأنها عملية تغيير جذرية بهدف التغيير من النظام القائم " Status Quo " إلى وضع اخر جديد . لأمكننا تصنيف الدول الاربعة التي تدعو إلى تغيير الميثاق ، وهي الاردن وتونس والعراق واليمن ، إلى دول ثورية . وان الدول الاحدى عشرة الاخرى التي لا تؤيد ذلك هي دول محافظة أو معتدلة وفقاً للتعريف السابق .

33- بالرغم من أن أزمة الخليج الثانية قد قوضت او حلت مجلس التعاون العربي ، إلا أن مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي يمكن اعتبارهما من التجمعات العربية الجهوية التي حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال التنسيق والتعاون على مستوى النظم الاقليمية الفرعية .

34- أنظر في هذا الخصوص إلى : محمد عبد القادر حاتم " جامعة الدول العربية معنى وليست مبنى " المجلة المصرية للعلوم السياسية. العدد 67 ، يوليو 1970 عدد خاص من جامعة الدول العربية ، ص 13 ، وكذلك بطرس بطرس غالي ، أزمة الدبلوماسية العربية (القاهرة : دار الكتاب الجديد 1969) ص 137 . □

الاختراقات الصهيونية للاقتصاد العربي وسبل المواجهة



الطاهر أحمد مفتاح الأحيمر

يشهد العالم بأسره اهتماماً متزايداً بالنواحي الاقتصادية المختلفة ، ولا شك في أنه من أهم مميزات هذا العصر هو الاهتمام المتباين بالاقتصاد وتصور الناحية الاقتصادية لاهتمامات المسئولين السياسين والاقتصاديين على مختلف المستويات وهذا ما يؤكد ويوطد العلاقة بين هذين العلمين " الاقتصاد والسياسة " ، ويفرض على الباحث من الأمور الاقتصادية والسياسية عند بحث أي مشكلة من هذا النوع أن يجعل بحثه ينحاز إلى الاقتصاد السياسي .

ويكفي فقط النظر إلى ماتشهده دول أوربا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول المتقدمة من تركيز على النواحي الاقتصادية سواء على المستوى الحالي أو التطلع إلى برامج مستقبلية رغم البون الشاسع والكبير في مستوى نموها الاقتصادي مقارنة مع الدول النامية ، وبالتالي فإن الاقتصاد هو المسيطر على اهتمامات مختلف الدول في القرن الواحد والعشرين نظراً لأن عديد السياسات نفسها تخضع لمحددات اقتصادية .

لقد بدأت الدول المتقدمة تتطلع إلى السيطرة على موارد المواد الأولية وإلى جعل الدول النامية مجرد سوق استهلاكية . وبعد أن فقدت الدول المتقدمة مستعمراتها التي كانت تمدها بهذه الموارد ، خاصة مع زيادة التنافس الاقتصادي وظهور حركات سياسية مناوئة لسياسة السيطرة والتبعية .

والاقتصاد العربي يقف اليوم في مفترق طرق بعد سيطرة الفُرقة السياسية والاقتصادية على أعضائه وفشل التكتلات الاقليمية العربية في تحقيق أهدافها وطموحاتها وذلك نظراً لاختلاف توجهاتها السياسية وتعدد وتعقد برامجها الاقتصادية .

ومن هنا فإنه في اعتقادي أن أي برامج اقتصادية عربية لابد لها وأن تنطلق من توجهات وحدوية شاملة تخدم مصالح الدول العربية بأسرها . كذلك فإن الابتعاد عن القزمية والتعامل الانفرادي يعطي للدول العربية موقفاً أقوى من التحديات المستقبلية .

والمتابع للأحداث على الساحة العربية يلحظ التركيز والاصرار المتزايد من قبل الدول المتقدمة على جعل المنطقة تحت التبعية الاقتصادية ، ليس هذا فقط بل محاولة دمج الاقتصاد الاسرائيلي

في الأحداث رغم قناعة طبقات الشعب العربي المختلفة بأن إسرائيل هي العدو الرئيسي للعرب .
لقد أعطت ما يسمى بمفاوضات السلام الضوء الأخضر لبداية علاقات اقتصادية وشراكة مع أولئك الذين يتشدقون بأن القدس عاصمة لدولة إسرائيل . ما أريد أن أقوله أن الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى تحاول تطويع الرأي العربي –السياسي على الأقل– إلى تحقيق أهدافها الخاصة والتي تتعارض مع مصالح هذه الشعوب . في البداية يكون التطبيع السياسي والاعتراف بإسرائيل كدولة لها كيان ومن ثم إدخال الاقتصاد العربي في دوامة وشبكة من العلاقات مع الكيان الصهيوني والتبعية للغرب ، وكل هذه التداعيات تحدث تحت إطار مسميات طنانة جديدة مثل السوق الشرق أوسطية والمتوسطة وعولمة الاقتصاد ، وربما تكون هذه هي المرحلة التي يقصدها الساسة الإسرائيليون عند التحدث عن تعاون إقليمي في المنطقة ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة فإنني أهدف إلى بيان المؤامرة التي تحاك ضد هذه الأمة نظراً للأيمان العميق بوحدة مستقبل هذه الأمة رغم كل المحاولات الهادفة لتمزيقها وتفرقها وتحاول الدراسة طرح مجموعة من الأسئلة المهمة ، وتحاول أن تجد إطاراً عاماً يبرز هذه الأسئلة :– لماذا كل هذا الإصرار على الشراكة العربية الأوربية في هذه الوقت بالذات ؟ وما هي شروط هذه الشراكة ؟ وهل نحن في مستوى اقتصادي يسمح لنا بالشراكة مع هذه الدول بالفعل ؟ ثم هل يلزم أن تكون لنا شراكة مع أوربا ؟ وما الذي نستفيده نحن العرب من هذه الشراكة ؟ .

هذه هي بعض الأسئلة التي تحاول أن تناقشها الدراسة وأن تحللها . كذلك فإن الدراسة ستحاول مناقشة برامج التكامل العربي ودراسة بعض المشاريع وتوضيح الأسباب التي تعرقل البرامج ومحاولة دفعها للتقدم في برامج اقتصادية مشتركة .
لقد حقق العدو الصهيوني ولو جزءاً من برامجه وتطلعاته ، فبعد أن كان كياناً غريباً منبوذاً من كل الجيران في المنطقة أصبح الآن بسبب ضعف وتخلخل الموقف العربي دولة يتم التعامل معها بشكل شبه طبيعي بعد وقف المقاطعة معه من قبل الدول العربية ، ليس هذه فحسب وإنما دخلت العلاقات في مراحل سابقة إلى حد التعامل معه والدخول في تنظيمات وعلاقات اقتصادية تبين أن الموقف العربي أصبح ضعيفاً جداً ، كما أن الدول العربية لم تحسن التعامل مع هذا العدو لأنه اليوم يكشف القناع عن نفسه ويظهر لنا صورته الحقيقية .
وسيحاول البحث الوصول لجملة من النتائج والتوصيات .
" وفقنا الله لما فيه خير وصلاح أمتنا "

الفصل الأول
الاقتصاد العربي والتحديات الراهنة

المبحث الأول : الشرق أوسطية
المبحث الثاني : المتوسطية

الاقتصاد العربي والتحديات الراهنة

إن وقفة تأمل دقيقة للنظر إلى ما يحصل الآن على الساحة العربية والدولية توضح لنا مدى خطورة الموقف العربي الراهن ، وما يجد في كل ساعة من أحداث تعطي الانطباع بأن الموقف العربي متأزم جداً ، فقد سهل التمزق والتشتت في الموقف العربي والذي لم يكن صدفة بل كان بكل تأكيد نتيجة للمحاولات الدؤوبة من قبل أعداء هذه الأمة للنيل منها وجعلها دائماً خاضعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على تفوق العدو دائماً .

إن كل ما يحدث من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني ماهو إلا جسر العبور بالنسبة لمشروع إسرائيل الكبرى ، فمشروع الشرق أوسطية مثلاً لم يحصل ولم يكن ليحصل لولا توفر مجموعة من الاسباب ومن بينها وأهمها هو ضعف النهج الوحدوي بعد فترة السبعينات والتمزق والتشرد من العرب والشعور بأن مفهوم الوحدة العربية والقومية العربية قد أصبحا بحكم المستحيل ، كما أن انفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية قد ضعّف من الموقف العربي وفي المقابل زاد من قوة وحرية التحرك الاسرائيلي الصهيوني على الساحة الدولية .

وتجدر الاشارة إلى أن الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة كانت تعمل في صف العدو الصهيوني ، وتستخدم نفوذها لإبقاء النفط العربي خارج الحوار لأنها تعرف تماماً أهمية هذا العامل .

إن هذه الدول لم تفرط يوماً من الأيام في الفرص المتلاحقة بل كانت دائماً تستثمر هذه الفرص وخير مثال هو استفادة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من حرب الخليج الثانية حيث أمكن لهذه الدول التدخل في الكيان العربي والتقرب بسهولة لواقع الأحداث .

ومن هنا فإن كل هذه التداعيات العربية والعالمية كانت تعمل لصالح مبدأ التعامل الإقليمي ، وفي الوقت ذاته قلل من فرص المصالحة العربية .

ويشير أحد الكتاب الإسرائيليين قائلاً : "إن العرب قد بدأوا مع الكثير من الصراعات والمعاناة يتأقلمون مع فكرة عدم وجود خيارات أخرى لديهم إلا مواصلة العيش مع إسرائيل في الشرق الأوسط ولكن دون أن يعني ذلك أنهم لن يكونوا سعداء إذا تلاشت إسرائيل وهم لا يخفون عجزهم عن تحقيق ذلك خصوصاً أن الأمر لا يتطلب منهم القليل على إسرائيل فقط أو وحدها بل على أمم العالم أجمع (1) .

ولكن يحق لنا أن نتساءل هل صحيح بأننا لم نعد نملك خيارات بديلة غير خيار التعايش مع إسرائيل ؟ أم أن المغزى أبعد من ذلك ! وسنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال تتابع موضوعات هذه الدراسة .

إن التأكيد من قبل العدو بأن العرب لم يعودوا يملكون خياراً بديلاً آخر غير التعاون معه يهدف في أعتقادي لطمس معالم الهوية العربية والقومية العربية فهم لا يلبثون بين الحين والآخر يطلقون بعض الدعاوى والافكار المسمومة والتي تتعدى الأهداف المظهرية لها .

إن العرب لم ولن يستكملوا كل الخيارات مادام هناك تنسيق عربي مشترك ، ولازال العرب يملكون أهم ورقة للعب بها إذا أحسنوا ذلك ، وبالتحديد ومن وجهة نظر اقتصادية بحته فالعرب يستطيعون العيش وبقوة على أرضهم وذلك لتنوع مصادر الثروة وتوفر الشروط الضرورية لإقامة تعاون اقتصادي متقدم بل إنهم لا يحتاجون لتعاون مع العدو الصهيوني ليدخلوا القرن الواحد والعشرين بكل ثقة إذا ما توفرت الشروط اللازمة وفي مقدمتها الوحدة السياسية والاقتصادية .

إن منطقتنا العربية كانت ولاتزال منطقة استراتيجية بالنسبة للدول الغربية على حد سواء وبالتالي فإن الصراع قائم على أشده طوال هذه القرون لاحتلالها والسيطرة عليها بشتى الطرق والمحاولات .

فبعد أن كانت التبعية في السنوات والعقود الماضية تبعية شاملة تشمل كل النواحي "السياسية والاقتصادية والعسكرية " أصبحت اليوم ترتكز على التبعية الاقتصادية ، ومن هنا يتضح لنا بجلاء

مغزى الاختلافات بين أوربا والولايات المتحدة ، ذلك أن كلاً منهما تجهز نفسها وتستعد لوجبة جاهزة.

وفي إطار هذا السياق فإن الدول العربية لم تعمل من قريب ولا من بعيد على استغلال هذا التنافس بل كانت ساكنة لا تتحرك في انتظار الفائز في هذه الوليمة ، ونستعرض أهم الاختراقات التي حصلت في الاقتصاد العربي متمثلة في الشرق أوسطية أو المتوسطية وسنطرح أهم الأهداف والنتائج المترتبة على مثل هذه الاختراقات .

المبحث الأول : الشرق أوسطية

رغم قدم هذا المسمى أو المصطلح إلا أنه تبلور أكثر مع بداية التسعينات ويختلف الكثير في تحديد المعالم الجغرافية لهذه المنطقة فقد تشمل كلاً من تركيا وإيران وباكستان وغيرها من الدول بالإضافة إلى الدول العربية ، والكيان الصهيوني ، ومع ذلك سنركز على البلدان العربية الواقعة تحت هذا المسمى أو هذا الإطار والذي يهدف حتى من خلال اسمه إلى تقسيم وتقزيم المنطقة العربية .

وهذه البلدان هي " مصر ، الأردن ، سوريا ولبنان " إضافة إلى العدو الإسرائيلي ويبلغ مجموع سكان هذه البلدان نحو 76.7 مليون نسمة وإجمالي ناتجها المحلي 170170مليون دولار عام 1990ف ، ويظهر التناقض في التكوين الهيكلي بين السكان وإجمالي الناتج المحلي داخل هذه المجموعة من الدول ، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث عدد السكان إذ بلغت الأهمية النسبية للسكان نحو 67.9٪ من إجمالي عدد سكان التكوين الشرق أوسطي ولكنها لا تسهم سوى بنحو 19.5٪ من إجمالي الناتج القومي للمجموعة المذكورة (2) بينما يسهم السكان في إسرائيل بنحو 6.1٪ وتزيد الأهمية النسبية في إجمالي الناتج القومي على 31.2٪ فضلاً عن أن الانتاج السلمي للعدو الصهيوني " إسرائيل " يتسم بأنه كثيف الرأسمال ، بينما يتسم الانتاج السلمي لدول السوق الأخرى بأنه كثيف العمل ومن منطلق هذا التناقض فإن السعة السوقية للكيان الصهيوني لا تمكنه من تصريف الفائض الاقتصادي المتنامي والمتولد من الكثافة الرأسمالية السلعية المرتبطة بالتطور الثقافي وهذا الأخير يزيد بدوره من الفائض الاقتصادي ، وهكذا فإن أحد أهم القيود الممثلة بمحدودية الطلب في السوق ستضع اقتصاد العدو الصهيوني أمام فروض يصعب تجاوزها خاصة مع استمرار المقاطعة العربية للسلع المنتجة من قبل العدو الصهيوني .

ومن الملاحظ إذن في ضوء هذه المعطيات بأن إنشاء وفتح مثل هذه السوق سيساعد الاقتصاد الإسرائيلي على تصريف منتجاته وفتح أسواق جديدة لها للقضاء على هذه المحدودية للطلب . كما أن الدول العربية الأخرى لن تستفيد من هذه الشراكة لكون اقتصادها يتسم بضعف القوة التنافسية في الأسواق واعتمادها على إنتاج السلع الأولية كالمواد الاولية للزراعة وعدم وجود سلع ذات بعد تنافسي تمكنها من الاستفادة من هذه الفرصة للانفتاح بل سيزيد من استفادة العدو الصهيوني من الأيدي العاملة العربية الرخيصة من الأردن وربما من مصر .

إن دراسة الصادرات العربية توضح أن الوقود والمعادن والسلع الأولية الأخرى تتراوح بين 55٪ إلى 62٪ من صادرات مجموعة الدول الشرق أوسطية باستثناء إسرائيل ، بينما لم تتجاوز الدول الأخيرة 13٪ من الصادرات المذكورة في حين أن الصادرات العربية من السلع المصنعة تراوحت بين 28٪ و 44٪ وارتفعت إلى نحو 78٪ من إجمالي الصادرات الاسرائيلية .

ويعكس هذا التباين في التركيب الهيكلي للصادرات السلعية فجوة واسعة في المسارات التنموية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية ، ولا يكفي هيكل التجارة الخارجية فقط كمؤشر للأداء الاقتصادي ، إنما يتطلب الأمر تحليلاً مقارناً لحجم هذه الصادرات الإسرائيلية والبالغة

12004 مليار دولار وهي أكبر من إجمالي صادرات كل من مصر وسوريا والأردن والبالغة نحو 8.79 مليار دولار عام 1990ف أي أن الصادرات الاسرائيلية تمثل نحو 57.8٪ من صادرات السوق الشرق أوسطية كما أنها تمثل نحو 45.9٪ من واردات هذه المجموعة وهي بذلك تعتبر أدنى هذه المجموعة من الدول نسبياً في عجزها التجاري ويشير ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادي لقطاعها الخارجي مقارنة بمثيله العربي الشرق أو سطي .

وفي إطار هذه التحليل فإن الخطأ المنهجي الذي يتناساه العديد من المهتمين والمعنيين في هذه المسألة هو أن الثنائية الاقتصادية الشرق أوسطية سوف تعزز بعض الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها في الاقتصاد العربي كالعجز في الميزان التجاري أو توالي الصدمات التضخمية ، وما يترتب على ذلك من اختلالات هيكلية غير مرغوب فيها بينما تكون هذه الظاهرة أقل تأثيراً تجاه الاقتصاد الأكثر قدماً ، وذلك لاختلاف برامج التنمية الاقتصادية ومن تم اختلاف كفاءة هذه الاقتصاديات في التعامل مع هذه المتغيرات .

وإذا ما نظرنا إلى حجم المديونية نجد أن مديونية إسرائيل تبلغ نحو نصف مديونية مصر فقط خلال العقد الثاني من الثمانينيات ، فقد بلغت مديونية إسرائيل 20.5 مليار دولار ، بينما بلغت بالنسبة لمصر نحو 39.8 مليار دولار عام 1990ف ، وقُدرت نسبة الدين الكلي إلى الصادرات بنحو 116٪ في إسرائيل وارتفعت إلى نحو301٪ في كل من مصر وسوريا ونحو 266٪ في الاقتصاد الأردني في العام نفسه .

وعند احتساب الدين الكلي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت هذه النسبة نحو 133٪ في مصر ونحو 87٪ و 66٪ في كل من الأردن وسوريا على التوالي بينما انخفضت إلى نحو 63٪ في اقتصاد العدو الصهيوني عام 1985ف وتدنت هذه النسبة إلى نحو 38٪ في الاقتصاد الأخير سنة 1990ف وبقيت على ما هي عليه في كل من مصر وسوريا والاردن ، ولاشك أن هذه المؤشرات تعكس طبيعة أداء الاقتصاد القومي في هذه الدول ، فانخفاض نسبة الدين الكلي إلى الناتج القومي يمكن من تسديد جزء من هذه الديون وأقساط خدمتها بصورة أفضل بينما يشكل ذلك عبئاً أكبر في مجال خدمة الدين وتسديده عند ارتفاع هذه النسبة ، أما الأهمية النسبية للدين مقارنة بالصادرات فإن انخفاضها يعني إمكانية مساهمة الصادرات في تغطية جزء من هذه الدين وخدمته في حين أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يؤدي إلى انخفاض دور الصادرات في التأثير على حجم المديونية الخارجية.

ومن هنا وعلى الرغم من سهولة تعرض الاقتصاد الاسرائيلي للتقلبات والصدمات إلا أن مؤشرات الأداء الاقتصادي تدل على أنه أفضل من مثيلاته في الدول العربية .

وقد يقع بعضهم في خطأ منهجي ، وهو مناقشة مؤشر أداء الاقتصاد القومي سواء على صعيد المديونية أو التضخم أو غيرها بمعزل عن النموذج العام للتنمية ، ويعكس اختلاف نماذج التنمية في المتضمنات الاقتصادية ، كما تظهر دراسة هذه النماذج ثنائية اقتصادية بين دول الشرق الأوسط بين دول لازالت في إطار التنمية الاقتصادية ومعظم ناتجها القومي يقسم بكثافة العمل ، فضلاً عن كون معدلات البطالة في الموارد البشرية تقسم بالارتفاع النسبي واقتصاد آخر " اقتصاد العدو " يقسم ناتجه بكثافة الرأسمال والتشغيل الكامل للعمل وقد ترتب على هذا الاختلاف تباين في متوسط دخل الفرد في هذه الاقتصاديات ومن ثم تباين هيكل الطلب (3) .

وفي ضوء هذه المتغيرات يمكننا مناقشة مدى الاستفادة الإسرائيلية من إقامة علاقات طبيعية في المنطقة العربية ، وهنا نرى الاهداف التوسعية للعدو وتحقيق الدولة التي يحلم بها قائماً أساساً على مبدئين رئيسيين هما أن تكون الموارد والتنوع بحيث يمكنها من استقبال أعداد أكبر من السكان ، وتوفير مستوى معيشي مرتفع لهم وتأمين الحاجات الضرورية لإقامة الدولة الحديثة وثانيهما أن تكون هذه الموارد الحيوية لهذه الدولة كالماء والنفط وغيرها من الثروات الطبيعية تحت سيطرتها أي واقعة ضمن أراضيها وهي أمور كانت صعبة المنال في ضوء المقاطعة العربية ، وغياب العلاقات الطبيعية مع الدول العربية إذ لم تحقق الأسواق الأخرى هذه الأهداف لذلك فإن مفهوم السلام لدى العدو يتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب بل حتى الاعتراف بها ليشمل بالتحديد تطبيع العلاقات الاقتصادية في ظل حرية كاملة للتعاون المتبادل وانتقال السلع والخدمات ، الأمر الذي يتيح لإسرائيل العمل في ظل اقتصادات النطاق والمزيد من التخصص واستغلالها لكامل طاقتها الانتاجية ، وبالتالي التخفيف من حدة ارتفاع التكاليف . فقد ظلت المقاطعة هاجساً لإسرائيل ومطلباً رئيسياً لها وهو ما تحقق بصورة كبيرة في أعقاب قمتي الدار البيضاء وعمان (4) .

ومن هنا يتضح لنا أن الهدف من النظام الشرق أوسطي الجديد يكمن في إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي وتمكينه من تنفيذ المرحلة التالية في الاستراتيجية العامة للدولة وتحويلها من مجرد دولة صغيرة وضعيفة من ناحية الكم إلى قوة إقليمية ودولية وهي إسرائيل الكبرى وفقاً للمفهوم التوراتي .

ومن هنا يرى الباحث العربي عبد الفتاح الجبالي بأن مسيرة السلام المزعوم ستؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي إلى أقصى درجة بل ستشهد الأعوام القادمة انتعاشاً اقتصادياً في إسرائيل لم يسبق له مثيل ، ويرى الباحث بأنه مع التسليم الكامل بعدم التهويل أو التهوين من حجم المنافع التي سيجنيها الاقتصاد الاسرائيلي ضمن عملية السلام المزعوم الآن إلا أننا نؤكد على أن هذه المكاسب يمكن أن تصل إلى حدها الأدنى إذا ما أدرك الوطن العربي هذه المخاطر المترتبة عليه ، واستغل الأمور بصورة صغيرة وعلى رأسها إلغاء سياسة البديل الوحيد .

وفيما يلي سنناقش أهم النتائج المترتبة على مشروع الشرق أوسطية والذي يُعَدّ من أخطر الإختراقات التي حصلت على الساحة العربية في السنوات القليلة الماضية :-

1- سيؤدي المشروع إلى تفكيك النظام العربي أكثر مما هو مفكك حالياً وذلك سيكون نتيجة اشتراك بعض الأقطار العربية مع العدو الإسرائيلي في مؤسسات ومشاريع مشتركة استناداً إلى هوية شرق أوسطية بدلاً من أن تكون المؤسسات والمشاريع الإقليمية مستندة فيما يتعلق بعضويتها واتخاذ القرار فيها إلى هوية عربية أو عربية إسلامية ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على هذا التفكك فيما يلي :-

المثال الأول هو أن إقامة مصرف للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تكون إسرائيل عضواً فيه يتضمن إضعاف المؤسسات المالية العربية الاقليمية والقطرية التي تقدم تمويلاً للتنمية العربية ولعجز موازين المدفوعات العربية والتجارية العربية البيئية ، ويقدم بعضها تمويلاً لبلدان العالم الثالث وسينجم عن هذا الاضعاف أن جزءاً من مخصصات تمويل هذه المؤسسات المالية العربية من قبل الأقطار العربية المقدمة للتمويل سيتحول لتمويل المصرف الشرق أوسطي - الشمال أفريقي ، إضافة إلى ذلك فإن انضمام أقطار عربية إلى هذا المصرف جنباً إلى جنب مع إسرائيل سيضمن معاملة تفضيلية لهذه الأخيرة لا تنسحب على أقطار عربية غير منظمة .(5)

والمثال الثاني هو تفاقم تفكك النظام العربي سيكون نتيجة العلاقات المميزة التي تتضمنها المشاريع المشتركة بين بعض الأقطار العربية من جهة والعدو الاسرائيلي من جهة أخرى والتي لا تسرى على أقطار عربية أخرى منضمّة إلى المشروع الشرق أوسطية- الشمال أفريقي .
أما المثال الثالث فهو عزم الأردن والعدو الإسرائيلي على التفاوض بهدف أقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهما تتعارض مع السوق العربية المشتركة التي تم إنشاؤها عام 1964ف والتي انضم الأردن إليها ، فإذا كانت السوق العربية المشتركة غير فعالة فالحل لا يكمن في إقامة منطقة التجارة الحرة المذكورة وإنما يكمن في تضافر الجهود بين كل الاقطار العربية الأعضاء في السوق بهدف تطويرها وجعلها ذات فعالية .

2- إن المشروع الشرق أوسطي سيؤدي لتبعية الاقتصادات العربية عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة .

وتجدر الاشارة إلى أن الاستعمار في التحليل الأخير يصبح ممكناً نتيجة الاختلال الكبير في علاقة القوة بجميع جوانبها بين المراكز المصدرة للاستثمارات الاجنبية والبلدان المضيفة لها فهناك فرق كبير من حيث تأثير الاستثمارات الأمريكية في دولة قوية كالصين وتأثيرها في دولة ضعيفة خاصة من حيث تأثير البنية الاقتصادية والسياسية والإدارية وأنماط السلوك الخلقي والتعامل .

3- سيُؤدي المشروع إلى خلق شعور لدى الكثير من العرب بالغربة في وطنهم حين يجدون إن جزءاً كبيراً من مشاريعهم أو ثرواتهم الوطنية يملكها أو يسيطر عليها أجانب.

4- سيُؤدي المشروع إلى تفاقم تذويب الهوية العربية نتيجة الاختراق الاقتصادي الأجنبي والصهيوني المقترحين للاقتصاد العربي ، ونتيجة ما سينجم عن هذا الاختراق من قيم وأنماط سلوك.

5- يتضمن المشروع فرض نظام اقتصادي معين أو تعديل النظام القائم أساساً نتيجة ضغوط من المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية ويتمثل النظام الاقتصادي المفروض في إعطاء دور أكبر بكثير للقطاع الخاص وبتقليص دور القطاع العام ، وبدرجة أكبر من حرية الاسواق الداخلية وحرية التجارة وحركة الرساميل الخارجية ، وهذا الفرض يتعارض مع حق الدولة في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وتالياً يشكل أحد مظاهر الاستعمار ، ومما لا ريب فيه أن الدافع وراء ضغوط المراكز الرأسمالية لتحقيق النظام المذكور ليس مصلحة الأقطار التي ستطبقة وإنما مصلحة المراكز بالذات ، وتكمن أولاً في تحقيق درجة أكبر من حرية التجارة الخارجية ودرجة أكبر من حرية انتقال الرساميل الأجنبية لأن هذا يُؤدي إلى اتساع أسواق صادرات المراكز من سلع وخدمات ورساميل .(6)

ومن هنا فإن كل الدلائل تصب في" مسار واحد وهو خدمة اقتصاد العدو الإسرائيلي وزعزعة وقلقلة الاقتصادات العربية ، وتكريس الهيمنة الاسرائيلية على الأقطار العربية مجتمعة وهذا سيكون محصلة لاستمرار الاختلال في موازين القوى وبدعم من أمريكا لمصلحة العدو الإسرائيلي وثانياً لمحاولة إحباط أية مقاومة مشروعة بل واجبه لهذا الإحتلال عبر اتهام هذه المقاومة بالإرهاب ويطرح

أحد الباحثين العرب أربعة مسارات كبدائل للخيار الشرق أوسطي وهي بإيجاز :-

1- المسار الأول : احتكار إسرائيل ثمار النمو .
2- المسار الثاني : مشروع إسرائيل الكبرى .
3- التقطع والارتباك في المستقبل الاقتصادي الشرق أوسطي
4- المسار الرابع : تحول إسرائيل إلى كيان غير عنصري .

ويبدو واضحاً بأن كل هذه الخيارات تخدم لمصالح العدو إذ إن كل من المسار الأول والثاني يجعل العدو يجني ثمار هذه المشروع ، وذلك من خلال احتكارها لثمار النمو بينما تحرم الاجزاء العربية المحيطة من الثمار المقترحة ، بينما يرتكز الخيار الثاني على تأثير بعض التيارات السياسية والضغط لبناء إسرائيل الكبرى أما الخيار الثالث فهو يفترض دخول الخيار الشرق أوسطي حيز التجربة وأنه فرصة زمنية للاختبار غير أنه سيكون حافلاً بالمرارات والتي تنتهي بطمس الهوية العربية الاسلامية ، في حين أن الخيار الرابع مستحيل الحدوث . (7)

لكن يبقى دائماً الخيار العربي والمتمثل في قيام السوق العربية المشتركة وتنسيق العمل العربي والتعاون ، أو بأيجاز الوحدة العربية وهو الخيار الوحيد الذي يحقق للعرب كل أهدافهم دون إذلال أو انبطاح .

المبحث الثاني المتوسطية

يعني هذا المشروع بالدرجة الأولى دول الشمال الافريقي والمغرب العربي المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط لكنه لا يقتصر على هذه الدول فحسب بل يشمل كذلك بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا والأردن بالإضافة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي الآخرى .

ويتمثل المشروع في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية تشرين الثاني - نوفمبر 1995ف وافقت الأطراف المشاركة في الاجتماع على إقامة شراكة بين الدول المذكورة في ثلاث مجالات الأول يتعلق بالسياسة والأمن والثاني بالإقتصاد والمال والثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية ، وقد وقّعت بعض الأطراف اتفاقيات ثنائية فيما بينها كالاتفاقيات الموقعة بين المغرب وتونس من جهة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، كما جرت مفاوضات ثنائية بين الاتحادوكلّ من مصر وسوريا والأردن وتهدف الشراكة في بيانها المذكور إلى جملة من الأهداف السياسيّة والأمنية والاقتصادية ، لكننا سنعالجها من الناحية الاقتصادية باعتبار ان الدراسة ستكون مركزة على الناحية الاقتصادية . وتتضمن الشراكة :

- إقامة منطقة تجارة حرة في منتوجات الصناعات التحويلية بين الدول الأعضاء بحلول عام 2010 ف حيث يتم إقامة هذه المنطقة حسب جدول زمني معين وتشمل الرسوم الجمركية والقيود الإدارية والكمية والنقدية .

- تهدف الشراكة إلى إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات كما تهدف إلي نقل التقنية ودعم الاقتصاد الحر .

- يقدم المجلس الأوروبي مساعدة مالية مقدارها 6 مليارات دولار عن الأعوام 1995إلى 1999ف ، كما يضيف البنك الأوروبي للاستثمارات مساهمة على شكل قروض متزايدة.

هذه هي الأهداف العلنية للمشروع ، لكن ثمة أهدافاً وأسباباً أخرى تخدم مصالح الدول الاستعمارية المتقدمة لا يمكن إدراكها في الوقت الحاضر إلا أنها ستكرّس علاقات التبعية والهيمنة

مستقبلاً ، كما أنها ستؤكد الواقع الاقتصادي للدول الأقل تقدماً .

والملاحظ للمشروع المتوسطي يلحظ على الفور عدم التكافؤ الاقتصادي بين أعضاء هذه الشراكة ، والتي ستضعف الموقف العربي لأنه مهما منحت هذه الدول من امتيازات تظل ضعيفة الموقف أمام هذه الكتلة الاقتصادية والعسكرية .

إن المفهوم المطروح للشراكة والتعاون هو مفهوم أوروبي بحث ، بمعنى أنه ليس مفهوماً متوسطياً خالصاً وهو يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية وفي ضوء المتطلبات السياسية والأمنية لأوروبا وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ . وهذه هي أول استنادات وثيقة برشلونة لكنها مستبعدة كلياً من مضمون الاتفاق المقترح في سياق تحديد مجال مشترك للامن والاستقرار . (8)

إن نظرة متأنية على أرقام التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط مدى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط بالنسبة إلى الإتحاد الأوربي وخاصة من ناحيتي الأمن والتبادل التجاري .(9)

ففي المجال التجاري بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى البلدان العربية المتوسطية ما يعادل 8.5٪ من إجمالي صادراته في عام 1994ف ، بما يعادل 9.4 بليون إيكو "يورو" بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها بنسبة 19٪ عام 1993ف بما يعادل 12.1 بليون إيكو "يورو " فيما بعد وقد جاء هذا الانخفاض الكبير متزامناً مع نمو صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول العالم بنسبة 10.6٪ من إجمالي الصادرات وبلغت خلال عامي 1993 / 1994ف صادرات كل من ألمانيا 22.5٪ وفرنسا 21.8٪ وإيطاليا 20.5٪ أي ما يعادل 46.8٪ من إجمالى صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخصوصاً دول المغرب العربي " 14.7 بليون " يورو " عام 1993ف أما قيمة الصادرات إلي دول المتوسط " البلدان العربية وتركيا وقبرص ومالطا والعدو الإسرائيلي " فقد بلغت 45.90 بليون إيكو عام 1994ف وبانخفاض قيمته 0.6٪ عن عام 1993ف وفيما يتعلق بصادرات دول المتوسط الجنوبية إلى الإتحاد الأوروبي فقد سجلت ارتفاعاً نسبته 7.1٪ في عام 1994ف عما كانت عليه 1993ف ، أي ارتفعت من 34.12 بليون إيكو "يورو "إلي 36.55 بليون يورو وقد دفعت بعض الدول العربية المتوسطية نسبة صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي عام 1994ف بمعدلات متفاوتة عما كان عليه الحال عام 1993ف مثل المغرب " 9.2٪ " وتونس " 21.8" ومصر 25.3٪ " ولبنان "40.8٪" . أما البلدان الأخرى فقد لوحظ انخفاظ معدلات صادراتها للعام نفسه .

الجزائر " 7.3٪" والجماهيرية العظمى " 2.9٪ " وسوريا " 5.5٪ " والأردن " 45.4٪ " لكن الرؤية الأوروبية للشراكة تلقى انتقاداً من بعض البلدان جنوب المتوسط حيث ترى الجماهيرية العظمى بأن العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية يجب أن تكون على أسس متساوية تخدم مصالح المنطقة وبما يضمن رفع علاقة التبعية القائمة ، كما اعترضت كل من سوريا ومصر على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر لأنها تمثل في نهاية المطاف فتح الأسواق العربية للمنتجات الأوروبية في الوقت الذي تلاقي فيه المنتجات العربية بما فيها النفط المزيد من إجراءات التعقيد والزيادات الضريبية ، كما أن مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة إلى التبادل الحر للمنتجات الصناعية بين أطراف الشراكة لن يطبق على المنتجات الزراعية بحيث يجري إحلال نوع من العلاقة التفضيلية . إضافة إلى أن إنشاء مثل هذه المنطقة يلزم الحكومات التي تقر بها على فتح الأسواق وتشجيع القطاع الخاص ، ورفع وصاية الدولة عن الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري والنشاط الخدمي وفقاً

للنموذج الأوروبي على أن تشكل هذه التطورات دفعاً لإنشاء سوق مفتوحة في المنطقة يتعمق مع تطبيق برامج التكيف الهيكلي والاستقرار الاقتصادي ولكن باتجاه الاقتصادات الصناعية المتقدمة أساساً(10).

وستساهم المجموعة الأوروبية بتقديم الدعم المالي في بعض المجالات المحددة وبخاصة التنمية الزراعية ودعم عمليات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي كما أن بنك الاستثمار الأوروبي يستثمر خمسة ملايين دولار في إنهاء سيطرة الدولة على السوق ونقل التقانة إضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي في البلدان العربية ، لكن ثمة نقطة أخرى ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار وهي أن اكتمال السوق الاوروبي وتوسيعه ينعكس سلباً على الاقتصاد المغاربي وتهميشه مرحلياً ويفرض وضعاً مغايراً للعلاقات القائمة بين إقليمين في إطار مبادئ الاعتماد الاقتصادي المتبادل (11) .

ففي غمار أعراس التقارب بين وسط أوربا وغربها وشرقها جاء المزيد من التوقيع على الاتفاقيات التجارية لترجح كفة أهمية الجار الشرقي للاتحاد الأوروبي للحصول على امتيازات أكبر مقارنة بالطرف المغاربي على الرغم من أهميته بالنسبة للإتحاد الأوربي ، فالاتحاد الأوربي هو المتضرر الأكثر خصوصاً في مجال صادراته الزراعية والسلع الصناعية التي سوف تأخذ طريقها بصعوبة إلى الأسواق الأوروبية بعد أن تَمّ قبول عضوية - من دول أوروبية أخرى للانضمام لمجموعة الاثنى عشر، وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على توسع السوق الأوروبية يشمل خمس عشرة دولة أوروبية نجد من حيث الفائض الزراعي ، اكتفاءً أوروبياً ذاتياً في غالبية المنتجات الزراعية التي تعادل أضعاف ما تصدره المجموعة المغاربية إلى أوروبا ، فإن اسبانيا العضو المنتج الزراعي الفعال في الجماعة الأوروبية ، لتماثل مناخها مع المناخ المغاربي ، تسهم بنسبة تتراوح ما بين 45٪ و 50٪ من واردات الجماعة الأوروبية من الفواكه والحمضيات في حين يسهم المغرب بـ 41٪ وتونس بـ 9٪ والصادرات الصناعية المغاربية تتأثر كذلك فالأحذية والملابس وصناعة المنتوجات تمثل 17٪ من صادرات المغرب إلى أوروبا ، وبالتالي في ظل الاتفاقيات التجارية ذات الامتيازات الخاصة والتوجه نحو إعمار اوروبا الشرقية فأن الإقليم المغاربي واقتصاداته سوف تُهمش أكثر من خلال استمرار الجماعة الأوروبية في رفض توقيع اتفاقية تفضيلية أو معاهدة جماعية تربط الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي . (12)

إذاً يمكننا القول أن توسيع النطاق الجغرافي للاتحاد الأوروبي والذي يرتب توسعاً اقتصادياً مع توجه نحو الشرق الأوروبي الأوسط يحرم الدول المغاربية من العديد من الفرص التنموية ويضعف موقفها التفاوضي إلى أدنى درجاته .

وبهذا يمكننا عرض صورة الشراكة الأوروبية - المتوسطية بأنها تهيئة الظروف والأسباب لفتح الأسواق العربية للمنتجات الأوروبية والتي غالباً ما ستكون استهلاكية.

وسننتقل إلى مناقشة نقطة أخرى وهي أهداف هذا المشروع والمتمثلة في البحث عن طرق وأساليب أوسع لترتيب صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط والبحث عن أسواق جديدة لغزوها عن طريق تقليص دور الدولة في التدخل في النواحي الاقتصادية وترك الفرصة للمنافسة كما أن المشروع يهدف للتقليل من هجرة مواطني جنوب المتوسط لدول الاتحاد الاوروبي تحت غطاء القضاءعلى البطالة في هذه الدول كما يهدف المشروع إلى فتح الفرصة للاستثمارات المختلفة وفي مختلف النواحي بالإضافة إلى بعض الأهداف السياسية وعلى رأسها محاربة الأصولية الإسلامية ودعم أمن العدو الإسرائيلي .

أما عن النتائج المترتبة على هذا المشروع فهي لا تختلف كثيراً عن تلك المترتبة على مشروع الشرق أوسطي باعتبار أن كلاً منهما يشتركان في عدد من السلبيات الناتجة عن النظام الاقتصادي المقترح أو المطلوب – وفيما يلي هذه النتائج :-

1- إذا كان المشروع الشرق أوسطي – الشمال إفريقي سيؤدي إلى القضاء على النظام العربي وتفكيكه أكثر مما هو مفكك حالياً ، فإن المشروع المتوسطي المطروح سيؤدى إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية جزئياً أو كلياً تعطي للأقطار العربية الأعضاء فيها معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء فيها وهذا من أخطر النتائج المترتبة على هذا المشروع .

2- سيؤدي خلق منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة إلى التأثير عن مستقبل الصناعات العربية وتكريس تخلف الصناعة العربية ، كما سيؤدي إلى التأثير في الصناعات العربية التحويلية القائمة أو القضاء عليها أو التأثير فيها سلبياً نظراً للفارق الكبير بين مستوى التطور في الصناعات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة العربية ، وبالتالي هذا كله سيؤدي إلى تخصص الدول العربية في إنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية والخدمات السياحية والسلع ذات التقانة المتواضعة والبسيطة والتي تميل أسعارها الحقيقية إلى انخفاض في الأجل الطويل .

3- يستعمل المشروع المتوسطي من خلال منطقة التجارة الحرة إلى استفحال البطالة في الدول العربية المتوسطية .

ومن خلال سردنا للملاحظات السابقة ودراسة الأخطار التي ستواجهها الأمة العربية مستقبلاً من جراء هذا التداعيات تجدر الإشارة بأنه يقع على عاتق المثقفين والمسئولين دور بالغ الأهمية في توضيح أهداف هذه المشاريع الاستعمارية ، والمساهمة في إرساء القاعدة الصحيحة والسليمة والمنادية بضرورة توحيد العمل العربي المشترك لبناء غد أفضل فمن المؤكد أن بقاء المؤشرات الاقتصادية السائدة والتي تعمق حالة التجزئة بين الصفوف العربية المعاصرة وما ترتب عليه من نتائج بدأت ظاهرة للعيان في صورة التفكك والتشرذم على كل المستويات .

ومن هنا فإن المقومات الرئيسية لوحدة الاقتصاد العربي تكمن في جوانب هذه الأمة ، وتؤكدها المكونات التراثية العربية الإسلامية التي لازالت بقاياها جمراً تحت الرماد في ذات هذه الأمة . ولذا فإن هناك لدى منظري التكوين الاقتصادي والشرق أوسطي اعتقاد بأن بناء هذا التكوين يتطلب تلاشي أو تباطؤ فعل العوامل الموضوعية التي تكونت في سياقها الأمة العربية وفي مقدمة هذه العوامل " القومية العربية " وقد جاءت هذه الأفكار في كتابات المجموعة التي تقود فكرة الشرق أوسطية وفي مقدمتهم شمعون بيريس .

لقد توصل العديد من الباحثين في هذا المجال إلى أن هذه المسألة ليست طارئة أو مجتزأة من فراغ ، إنما تنحصر مسألة القومية العربية في الفكرة وتيارها المتنامي وخلفيتها التاريخية فهي والحال هذه مسألة في ذات الفرد تكويناً تراثياً وسلوكاً ذاتياً ومن ثم فإن الأمر يتطلب التخلي عنها حتى يمكن الخروج من تكوينها الجغرافي وهو الوطن العربي والدخول في تكوين جغرافي جديد هو الشرق الأوسط كمساحة مجتزأة من الوطن العربي ، ويخطئ من يعتقد أنه يمكن تكوين هذا التناقص ذى التكوين الهيكلي والبعد التاريخي من خلال آليات تنظيمية معاصرة ، فالانسياق نحو هذا الهيكل سيولد تناقصاً لا تتحقق من خلاله الأهداف الاقتصادية المتوخاة منه على المدى الطويل .(13)

ومن جانب آخر يجب أن نضع في حسابنا حقيقة أخرى وهي أن الدول الغربية لاتختلف رؤيتها حول القضية العربية على مر عصورها وكان آخر هذه الرؤى طبيعة التحالف الغربي على العراق في مطلع هذا العقد وهو ما كان علينا أن ندركه منذ زمن بعيد بما يعنى أنه ليس لأوروبا وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعالم الثالث بصورة عامة والمنطقة العربية والشرق أوسطية بصفة خاصة ، فعلى الرغم من اختلاف وجهة النظرالغربية تجاه القضايا الاقتصادية في ما بينها إلا أن هذه المواقف توحدت تجاه الإحساس بأن المسألة العربية قد تأخذ منعطفاً غير ذلك الذي يخطط له النظام الدولي الجديد أو أن المسألة الشرق أوسطية سوف يشوبها قدر من المخاطر يمنع تحقيقها أو تأخرها ولكن اتفاق وجهات نظر العالم الغربي من خلال النظام الدولي الجديد لتفكيك الأمة العربية ، ثم إعادة تشكيلها وفقاً لوجهات نظرهم لا يعني الحقيقة ذات الأمد البعيد ، خصوصاً عندما ترتبط وجهة النظرهذه بمصالح اقتصادية غير متناسقة تجاه مسألة تتسم بالثوابت التاريخية . فصنع قرار تاريخي لمستقبل الأمة العربية يجب ألا يأتي وفقاً لتغير ظروف معاصرة طارئة علي تاريخ هذه الأمة ، فيخطى من يتجاوز ثوابت الوعاء الحضاري وتراكم مكونات الفكر القومي والمعطيات التاريخية للأمة العربية عبر مئات السنين ، عند صنع قرار يتعلق بهذه الأمة ، إذ إن تجاوزها يعني أن الفكرة ونقيضها قد ساهمت في آن واحد في صنع القرار ومن ثم فإن البعد الزمني للقرار ليس في صالح الفكرة " الشرق أوسطية " إنما في صالح نقيضها وهي بقاء الأمة العربية أمة واحدة (14) .

وما يعزز هذا القول أن الصدمات التي عانتها هذه الأمة عبر تاريخها بدءاً باجتياح المغول عاصمة الدولة العباسية بغداد وانتهاء بنكسة عام 67م ثم قضاء النظام الدولي الجديد على المكنات العسكرية للعراق عام 1991ف لم تؤد إلى اضمحلال الأمة وانحلالها ، وكل ما فعلته تلك الصدمات هو التفكك والتشتت في صنع القرار العربي والابتعاد عن فعل العقل العربي ، ثم كانت الأمة تعود إلى وضعها الطبيعي ، ذلك أن عوامل التحدي كانت من الجوانب التكوينية للأمة وأن عوامل البقاء والاستمرار لازالت متنامية في ضمير هذه الأمة .

ولكن ومع إيماننا العميق بقوة العوامل الحضارية والقومية التي تشكل تاريخ هذه الأمة ينبغي التنبه للخطر الداهم الذي تواجهه الأمة العربية وبالتالي علينا أن نتبنى في المستقبل السياسات الكفيلة بإبقاء العوامل التي توحد هذه الأمة وتقويها .

ويرى الباحث العربي محمد الأطرش في إحدى دراساته بأنه علينا في المدى القصير العمل على مقاومة التطبيع وبخاصة مع الدول العربية الموقعة على معاهدات مع العدو الإسرائيلي أو التي أقامت ترتيبات مشابهة حتى تنسحب قوات العدو من الأراضي المحتلة عام 67 وعلى رأسها القدس الشريف ، ويرى بأنه على مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والاتحادات والمؤتمرات والجمعيات والنوادي القيام بالدعوى إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية ومقاطعة السياحة والتبادل الثقافي معها .(15) أما في إطار معارضة المشروع المتوسطي فيتعين أن نظهر أن الأقطار العربية المتوسطية وضمن إطار أنظمتها الاقتصادية ، بما فيها من أنظمة التجارة الخاصة والعملات الاجنبية ترغب في استمرار التعاون مع الاتحاد الاوروبي وتوسيعه . ولكننا ضد إقامة منطقة تجارة حرة لعدة أسباب وبخاصة لأنها تقضي على إمكانية قيام اتحاد عربي تدريجي ، جزئياً أو كلياً ومستند إلى وحدة اقتصادية عربية جزئية أو كلية أو سوق عربية مشتركة .

الهوامش :

1- قمة عمان بين أوهام السلام وطموحات التسوية – عبد الفتاح الجبالي ورقة عمل نشرت في مجلة المستقبل العربي السنة الثامنة عشرة العدد 204 1996ف.

2- الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية – سالم توفيق النجفي مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 209 1996ف .

3- نفس المرجع السابق .

4- قمة عمان بين أوهام السلام وطموحات التسوية – عبد الفتاح الجبالي ، مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 204 1996ف .

5- المشروعات الاوسطي والمتوسطي – محمد الاطرش والوطن العربي ، السنة التاسعة عشرة ، العدد 210 ، 1996ف .

6- نفس المرجع السابق .

7- لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى دراسة بعنوان مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة – محمد عبد الشفيع عيسى بحث في الخيار الشرق أوسطي وبدائله ، مجلة المستقبل العربي – السنة السابعة عشر العدد ، 194 ، 1995ف .

8- يمكن الرجوع إلى صحيفة العرب 10-13 ، 1995ف .

9- أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعامل الأوروبي المتوسطي – عبد الرحمن مطر ، مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 215 1997ف .

10- طه عبد الحليم " مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط " السياسة الدولية – السنة 30 العدد 115 - 1994ف .

11- العلاقات المغاربية الأوروبية سنة 2000 ميلاد مفتاح الحراثي مجلة المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 209 1996ف .

12- نفس المرجع السابق .

13- الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية دولية عربية ، سالم توفيق النجفي المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة العدد 209 1996ف .

14- نفس المرجع السابق .

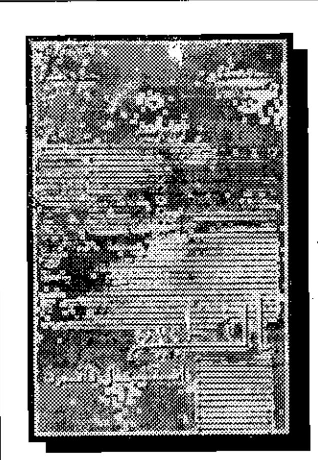
15- المشروعات الاوسطي والمتوسطي – محمد الاطرش والوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة التاسعة عشرة ، العدد 209 ، 1996ف .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

التطبيع
اغتيال ذاكرة

فوزي البشتي

.. لقد كان البرنامج الصهيوني يقوم دائماً على اختراق العقل العربي وتدمير الشخصية العربية والعمل على تذويبها وقتل ذاكرتها ، وخلق حالة من القبول بالتجزئة والتسليم بكيانات قزمية ينتسب كل منها إلى جذور تاريخية وتراث حضاري مفتعل ومزيف ، وشخصيات إقليمية متنافرة بحيث لا يعود بإمكان أحد القول بأمة عربية واحدة وقومية عربية تجمع الشمل ، وتوحد الأحلام والآمال ، وقطع كل الشرايين القومية التي تغذى في أعماق الجماهير العربية نبض الإحساس بالانتماء إلى أمة واحدة هي الأمة العربية ، ولغة واحدة هي اللغة العربية ، وحضارة واحدة هي الحضارة العربية ، ونسب واحد هو النسب العربي .



الناشر : شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام
عدد الصفحات : 536 صفحة

الأمن المائي العربي

إبراهيم الأمين التيتيوي

الأمن القومي يتميز بالشمولية فلم تعد حمايته رهناً بالأداة العسكرية وحسب ولا بالوسائل السياسية فقط بل هو يشمل كذلك جوانب أخرى كالأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وكذلك الأمن المائي موضوع بحثنا والذي أصبح يحظى بعناية خاصة لدى الباحثين والسياسيين على حد سواء نظراً لارتباط هذا الأمن بجوانب أساسية أخرى يترتب عليها الوجود أو الكيان الذاتي للأمم.

إن مشكلة المياه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بباقي مشاكل عالمنا المرهق وهذه المشاكل ناتجة أساساً من الزيادة المتسارعة في أعداد السكان، فمزيد من السكان يعني ضرورة توفير مزيد من الموارد الغذائية ومزيداً من الموارد المائية، ومن هنا بدأ الصراع على السيطرة والتأمين على مصادر المياه فقد ورد في تقرير البنك الدولي أغسطس عام 1990 أن (80) دولة في العالم تضم 40٪ من سكانها مهددة بنقص في المياه وأن القرن المقبل سوف يشهد تفاقم الأزمة وتأثيرها على الزراعة والصناعة والصحة العامة والأهم من ذلك وطبقاً لتنبؤ هذا البنك الدولي بإنه سوف تقوم صدامات وصراعات وحروب وكل هذا ليس جديداً.

ولكن الجديد هو أن تكون هذه الأزمة (أزمة نقص مياه) بهذا الاتساع والشمول ويبقى التساؤل هل نقصت مياه الأنهار التي عاش عليها البشر آلاف السنوات؟ هل نقصت الأمطار التي تغذي هذه الأنهار؟ هل زاد استهلاك البشر؟ الإجابة نعم فالجفاف والتصحر، وبور الأرض وهلاك الإنسان ظواهر عرفتها مناطق عديدة في العالم.

ومن هنا جاء اهتمامنا بهذا الموضوع الذي واجهتنا فيه صعوبات كثيرة لعل أهمها ندرة المصادر ذات الطابع الأكاديمي بهذا الموضوع والذي نستسمح من القارئ عذراً إذا شاب بحثنا هذا النقص وحسبنا هنا المحاولة.

جاء بحثنا هذا منقسماً إلى ثلاثة فصول، تناول الأول حدود وطبيعة المشكلة. وقد قُسم هذا إلى مبحثين، الأول وقد أنصب على الأبعاد القانونية الدولية لمشكلة المياه، أما الثاني فقد جاء للتعريف بواقع المياه في الوطن العربي، في حين أن المبحث الثالث كرس لدراسة مصادر المياه في الوطن العربي.

أما الفصل الثاني فقد كرس لدراسة أبعاد مشكلة المياه في الوطن العربي وعبر ثلاثة مباحث تناول الأول الأبعاد السياسية أما الثاني فتناول الأبعاد الاقتصادية، فيما كرس البحث الثالث لدراسة الأبعاد العسكرية.

أما الفصل الثالث والأخير فقد عالج مشكلة المياه في المنطقة العربية عبر دراسة تطبيقية.- وقد اخترنا نموذج نهر النيل في المبحث الأول، فيما عالجنا نموذج نهر الفرات في المبحث الثاني، وحل مشكلة المياه في شمال افريقيا (النهر الصناعي العظيم) في المبحث الثالث.

- **الفصل الأول :**

حدود وطبيعة المشكلة :

بدأت الأزمة المائية واضحة جداً وخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وفي مستهل عام 1990 وهو العام الذي حددته الأمم المتحدة ليكون عام المياه النقية في العالم الثالث ، وأخذت تتنافس على مصادر المياه سواء كانت الدول العربية أو الدول الأجنبية حيث إن مصادر المياه في الوطن جميعها خارج نطاقه الجغرافي ، هذا يؤدي أو يعرض الوطن العربي لمخاطر عديدة .

وفي القرن القادم تكون المشكلة المائية ذات طابع مزدوج خاصة بعد أن بدأت بوادر أزمة مائية تتمثل في حالة عدم التوازن بين حجم الموارد المائية وحاجة الطلب عليها أما الجانب الثاني فهو ما تتعرض له المنطقة من التوترات الداخلية وتزايد عبء القروض الأجنبية وزيادة نسبة الحاجة في الوطن العربي وهذا يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي من قبل الدول الأجنبية .

في هذا الفصل سوف نتناول وعبر بحث واقع المشكلة فقد كرس البحث الأول لدراسة الأبعاد القانونية الدولية لمشكلة المياه في الوطن العربي .

المبحث الأول :

الأبعاد القانونية الدولية لمشكلة المياه :

تعتبر الأنهار وسيلة ربط وتقارب بين الدول وخاصة عندما تجتاز إقليم أو حدود الدولة ومن هنا تتكون شرايين للحركة والانتقال والتبادل التجاري والاجتماعي بين الدول التي تشترك في احواضها ، هذا من جانب وقد تكون سبباً في عملية ابتعاد الدول بعضها عن بعض أي تساعد في عملية توتر العلاقات الدولية مما يؤدي إلى نشوب الحروب بين الدول حول مياه الانهار ، هذه المشاكل تحدث لعدم احترام القوانين والاتفاقيات الخاصة بمياه الأنهار وكيفية عملية استغلال المياه بصورة مثلى ، وعدم سيطرة دولة واحدة على منبع النهر ، وهذا يكون غير منطقي من قبل الدولة ، ومن هنا يتعرض الأمن القومي لخطر أيضاً ، حتى الدولة تتعرض إلى اختراقات خارجية من قبل الدول الأجنبية . وهذه التوترات التي تحدث بين الدول حول المياه تكون لها دوافع تساعد على إحداث عملية التوتر ، ومن العوامل المساعدة أيضاً الظروف الطبيعية وإلى جانب هذه الظروف الطبيعية التقارب في النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي ، وهذه الظروف والأسباب سواء كانت مجتمعة أو منفردة تؤدي إلى زيادة فرص النزاع بين الدول حول المياه ، وهذا يتطلب أو بعبارة أخرى تتطلب هذه المشكلة حلاً وعلاجاً حتى يمكن تفادي هذه المشكلة والتوصل إلى حلول .

ونحاول هنا توضيح الجانب القانوني للمشكلة وموقع القانون الدولي من هذه المشاكل التي تحدث حول مياه الأنهار بين الدول وماهية الاتفاقيات التي يجب عقدها بين الدول حتى تكون الحد الفاصل بين الدول ، ولقد أخذت الأبعاد القانونية الدولية حيزاً كبيراً جداً في هذا المجال لوضع قواعد قانونية تحفظ مياه الأنهار وتنظم الملاحة في الأنهار الدولية ، والقواعد القانونية يمكن الاستفادة منها في المجالات الزراعية والصناعية وفي مجالات أخرى وقطاعات مختلفة في حين هناك بعض الدول لا تسعى إلى التوصل إلى هذه الصفة القانونية والتي تساعد على الاستفادة من مياه الأنهار أي لديها أهداف أخري غير هذه الأهداف ، ولم يكن هناك مانع من عدم عقد اتفاق بين الدول بشأن الأنهار ، ولقد طبقت وعُقدت بعض الاتفاقيات الدولية بين الدول للاستفادة من مياه الأنهار وقبل بروز هذه الاتفاقيات الدولية أو القانون لتنظم القواعد القانونية الخاصة بمياه الأنهار وكان يوجد عرف دولي يقوم بعملية تنظيم الأمور خاصة بمياه الأنهار .

إن القانون الدولي يهدف إلى إحداث أثار قانونية فالاتفاقيات التي تعقد في النظام الدولي تعتبر بمثابة عقد قانوني وهذه الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد قد تكون لها أثار قانونية

على الدولتين أيضاً ، وهناك اتفاقيات جماعية أيضاً إلى جانب المعاهدات تكون لها شروط لصحة هذه المعاهدة ومن هذه الشروط قد تكون شروط شكلية أو شروط موضوعية . ومن بين هذه الاتفاقيات العامة التي تم التوصل إلى توقيعها بين الدول هي (1) :

أولاً : الاتفاقيات العامة :

تميل أغلبية الدول التي يخصها موضوع المياه إلي توقيع اتفاقيات ومعاهدات عامة والغرض من هذه المعاهدة تسوية المشاكل التي لها علاقة بموضوع المياه الدولية والمركز الدولي أو موقع الدول الذي يختلف من دولة إلي أخرى ، أي أن الدول التي ينبع منها النهر يحدد القانون الدولي قواعد قانونية خاصة بمياه الأنهار وكيف تتصرف الدول المستفيدة من هذه المياه وكيف تستفيد الدول الأخرى التي يمر بها النهر ومن هذه الاتفاقيات :

1- بروتكول هلسنكي (عام 1966) وهو خاص بتحديد نصيب كل دولة من هذه الدول التي يمر بها هذا النهر وتحديد نصيبها من مياه هذا النهر ، وكيف تقوم باستغلال هذه المياه بصورة صحيحة وفعلية لمجرى النهر سواء من الدولة التي ينبع منها النهر ، مع تحديد نصيبها من هذه المياه أو الدول الأخرى التي يمر بها هذا النهر .

2- اتفاقية جنيف سنة 1923م .

لقد جاء في هذه الاتفاقية الموضوعات التي يجب مراعاتها في الاتفاقيات التي تتم بين الدول المعنية بالمياه .

أ - حاولت التوصل إلى اتفاق ملزم يحدد الالتزامات بين الدول النهرية علي أساس وجود تكامل ذاتي بينها لإيجاد اتفاق عام لإدارة وتنظيم واستخدام وتحسين الناتج من الطاقة الكهربائية التي تهم العديد من الدول .

ب - دعت إلى الالتزام للدخول في مفاوضات تمهيداً للوصول إلى معاهدات خاصة لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية بين دول أحواض الأنهار ولتضع تسوية ترفع الضرر الذي قد يلحق بالدول الأخرى نتيجة تنفيذ ذلك التنظيم خاصة بعد تقسيم تلك الأحواض بين عدة دول (بعد الحرب العالمية الثانية) .

جـ - اقتراح ضوابط يجب مراجعتها في المعاهدات التي يتم التوصل إليها بين الدول المعنية بها في ظروف وشروط الإنشاء والصيانة والتشغيل وتحمل الأنصبة في الأخطار والأضرار.

د - حاولت تأكيد العديد من المبادئ الخاصة بمعاهدة القانون الدولي في دورته المنعقدة بمدريد 1911 باعتباره عنصراً إيجابياً في تطويع تلك المبادئ وإلغاء حق الاعتراض من قبل كل دولة نهرية بحيث تحول تلك الأماني إلي قواعد تنظيم كل أنواع استغلال مياه وأحواض الأنهار الدولية في الأغراض الصناعية (أي بعبارة أخرى في الأغراض التكنولوجيا الحديثة ومع هذه المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية لا تزال توجد مشاكل حول المياه) (2) وما هو الطريق الأمثل لتقسيم مياه الأنهار في حين أن هناك بعض الاتفاقيات التي تعقد بين الدول أي تكون الاتفاقيات الخاصة حول مجرى النهر والمنبع ، ويمكن أن ترتكز على جانب واحد فقط ثم توقع اتفاقيات فيما بينهما ، وكانت حول نهر النيل الذي يشمل كل من أثيوبيا والسودان ومصر وكانت توجد أطراف خارجية مثل إسرائيل وبريطانيا هذه الدول عقدت الإتفاقيات مع الدول التي ينبع منها النهر وهذه الاتفاقيات لا تخدم المصالح العربية بل لها أهداف أخرى تسعى لضرب الأمة العربية واختراق الأمن القومي العربي من خلال السيطرة على الأنهار التي يكون لها تأثير على الدول الأخرى .

ثانيا : الاتفاقيات الخاصة :-

1- اتفاقية 1902 التي كانت بين بريطانيا وأثيوبيا خاصة بنهر النيل والذي جاء في المادة (3) منها (يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بأن لايصدر تعليمات ولا يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة شانا أو نهر أسوباط يمكن أن

يسبب اعتراض سريان مياهه إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا) (3) .

2- الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا عام 1929 حيث إن بريطانيا نيابة عن كينيا وتنجانيقا وأوغندا وتنص هذه الاتفاقيات على تحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو رافده أو البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر بصفة خاصة) (4) .

هذه الاتفاقيات تم عقدها بدون وجود الطرف الثالث وهو السودان وتعتبر من الدول المهمة التي لا يمكن إغفالها ، ولكن بعد حصول السودان على استقلالها حاولت مصر التقرب إلى السودان حتى تقوم بتنفيذ هذا التعاون على مياه النيل والقيام باتفاقيات بين كل من مصر والسودان وأثيوبيا ، وتعتبر الدول الرئيسية التي ينبع منها نهر النيل ، والأسلوب الأمثل لتحقيق هذا الانتفاع بمياه النيل على النحو الذي يتم فيه مراعاة المصالح لكلا البلدين أو الدخول في المشاورات مع الحكومة السودانية حول إقامة السد العالي ولكن هذا المشروع لقي معارضة من قبل السلطات السودانية في حين أن الاتفاقية التي تم عقدها بين مصر وبريطانيا 1929م بوصفها إحدى دولتي الإدارة الثنائية لم تنشيء مركزاً قانونياً جديداً لمصر. إن ما كشفت عنه هذه الاتفاقية هو مركز قانوني قائم أساسه على حقوق مصر التاريخية المكتسبة حول المياه في نهر النيل باعتبارها إحدى الدول النهرية الواقعة على حوض النهر ومصبه الأخير لقد جاء في اتفاقية عام 1959م تأكيد على موضوعين هما:-

أولاً : أنها أعادت التأكيد على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل وطبقاً لما قررته اتفاقية عام 1929 أي بنسبة 48 مليار متر مكعب من الماء سنوياً لمصر في حين تأخذ السودان 4 مليارات من الامتار المكعبة سنوياً .

ثانياً : لقد وضعت إطاراً قانونياً أكثر شمولاً لتنظيم علاقة البلدين بالنسبة لمسألة المياه ولقد تم طرح أربعة مبادئ قانونية (5) :

1- تقوم مصر بإنشاء السد العالي في جنوب السودان وتقوم السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق ويتم توزيع حصيلة ما يخزنه السد العالي بنسبة 1.5 مليار متر مكعب سنوياً للسودان 7.5 مليار متر مكعب سنوياً لمصر .

2- تعاون البلدين في مواجهة باقي دول الحوض الأخرى بالنسبة لكل ما يتعلق بمشروعات تنظيم وضبط واستغلال مياه النيل .

3- تقدم مصر عرضاً مناسباً للسودان قدره 15 مليون جنيه مصري في مقابل الأضرار الناجمة عن إنشأ بحيرة ناصر .

4- العمل سنوياً من أجل زيادة إيراد نهر النيل الضائع من المياه في منطقة السدود والمستنقعات على أن يتم تقسيم التكلفة والعائد مناصفة بينهما .

المبحث الثاني :
التعريف بواقع المياه في الوطن العربي

أزمة المياه التي تستفحل في العالم عاماً بعد آخر لدرجة توقع انفجار ما يسمى (بالحروب على مصادر المياه) ، وتشمل هذه الأزمة في نهاية القرن الحالي معظم دول العالم ومنها أقطار الوطن العربي . إذاً ما هو واقع ومستقبل الثروة المائية في الوطن العربي ؟ وما نوعية الأخطار التي تهددها ؟ إن هذه المياه تأتي في طليعة الأهداف الحيوية الاستراتيجية لتوسع الصهيونية من الفرات إلى النيل إن مصادر المياه والموارد المائية العربية السطحية والأنهار والبحيرات والأودية والأحواض إما مباشرة عن طريق تسرب مياه الأمطار والأنهار أو عن طريق الحركة الأفقية للمياه الجوفية من مصادر التغذية والمياه السطحية في الوطن العربي في حين أصبحت المياه رهان المستقبل وأصبح الأمن المائي هو أهم المراحل المقبلة في الشرق الأوسط وهي تمثل التنمية أي العمود الفقري للتنمية في توليد الكهرباء والزراعة ، في حين أن هذه

المنطقة لا يزال يسودها العجز في الاستغلال وحتى الوقت الحاضر لم يتوصلوا إلى تقسيم مياه الأنهار الكبرى مثل ما هو الآن في دجلة والفرات والنيل إلى جانب هذا الحرب التي تشنها إسرائيل على العالم العربي وبالإضافة إلي مشاكل التملح في الأراضي الزراعية وهذه لها تأثير في نقص المياه .

وتشير الدلائل إلى أن الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي قد لا تفي بحاجات التنمية المنتظرة على المدى البعيد علماً بأن الوطن العربي يتمتع بوجود ثروة جوفية مائية هائلة ولهذا لابد من وضع مخطط علمي لتدبير العجز المائي من المصادر المتاحة مع إعطاء الأولوية لتنمية المصادر المائية السطحية وربط المصادر المائية في الشام والعراق ومدها إلى الجزيرة العربية إلى جانب هذا الطرح يبرز لنا ماهي المصادر المائية وما هو العجز في الأمن المائي العربي لذا سوف نتناول الموضوع عبر محورين الأول خصص لبيان مصادر المياه في الوطن العربي فيما يعالج الثاني العجز في الماء في الوطن العربي .

أولاً : مصادر المياه في الوطن العربي

يمتد الوطن العربي من الخليج العربي وجبال زاجروس ا لمطلة على سهول دجلة والفرات شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً ومن سواحل البحر المتوسط في شمال القارة الافريقية وجبال طوروس والحافة الجنوبية لهضبة الأناضول في الشمال حتى الصحراء الكبرى ونطاق السفانا بأفريقيا والمحيط الهندي جنوباً ، وهو إذاً منحصر بين دائرتي عرض 2 جنوباً و 37 شمالاً وبين خطي طول 17 غرباً عند شواطئ المحيط الأطلسي إلى 60 شرقاً حيث إن موقع الوطن العربي داخل الكتلة اليابسة التي يتكون منها العالم القديم جعل أطرافه الشمالية تقع في المنطقة المعتدلة أما الأطراف الجنوبية منه فتقع في المنطقة الحارة وهذا له تأثير على سقوط الأمطار حيث يكون على المناطق الساحلية وهذا يؤدي إلى زيادة كميات المياه وخاصة في المناطق الأناضولية وهذا يؤدي إلى زيادة كميات المياه في الأنهار في حين لا تكون لها الأثر في المناطق الصحراوية في حين يتميز الوطن العربي بندرة أو افتقار الأنهار أي لا تكثر فيه الأنهار حيث يوجد فيه ثلاثة أنهار فقط هي دجلة والفرات والنيل وبعض الأنهار الصغيرة غير دائمة الجريان حيث اعتمد الوطن العربي على كميات الأمطار وتكون بشكل قليل إلى جانب الأمطار المياه الجوفية .

(في العقد الأخير من القرن العشرين وفي مستهل عام 1990 وهو العام الذي حددته الأمم المتحدة ليكون عام المياه النقية في العالم الثالث حيث أن تركيا الآن وجهت قراراً بقطع مياه نهر الفرات عن كل من العراق وسوريا لمدة شهر بدأ من 13 يناير وينتهي في 13 فبراير) (6) .

في حين أن هذه المياه تعتبر المصدر الوحيد لها من النهر لكل من سوريا والعراق ولا يوجد مصدر ثان في حين حاولت تركيا تبرير موقفها لقرارها بأن قطع المياه لم يتم بغرض تحويل مجرى النهر وإنما كان الغرض إتمام الملء لخزان أتاتورك إلى جانب هذا هناك تسع (9) دول تشترك في مياه حوض النيل وهناك بعض الاتفاقيات بين هذه الدول حول تقسيم المياه في النيل ولكن هذه الاتفاقيات لم يكن لها التأثير القوي على الدول وتحاول بعض الدول الأجنبية الأخرى السيطرة على على مصادر هذه المياه وهي إسرائيل .

إن المصادر الطبيعية هي إحدى دواعي القلق والمساومات مع دول الجوار العربي كما في (تركيا ، اثيوبيا ، السنغال) في القرن القادم سوف تكون المشكلة أكثر تعقيداً فكيف يمكن التوصل لحل هذه المشكلة ولقد أخذت هذه المشكلة طابعاً مزدوجاً أي (وبعد أن بدأت بوادر أزمة مائية تتمثل في حالة عدم التوازن بين حجم الموارد المائية وحاجة الطلب عليها وما تتعرض له الدول بالمنطقة من توترات داخلية وتزايد عبء القروض الأجنبية وانتشار خطر المجاعة) (7)

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن منابع الأنهار العربية تقع خارجه وفي ظل هذه الخصومات تسعى هذه الدول إلى الضغط في أي صراع ينشأ بين هذه الدول وأي من دول الجوار .

مصادر هذا التهديد الناشيء من الموارد المائية قد يكون مباشراً وغير مباشر فبالنسبة للتهديد المباشر نتيجة الأخطاء في سياسات دول حوض النهر بما يهدد مصالح دول أخرى مجاورة تشترك معها في حوض النهر أو استغلال فاعل أجنبي للأوضاع الداخلية في إحدى دول حوض النهر وقد تكون مصادر تهديد غير مباشر نتيجة سياسات فاعل أجنبي يتخذ من بعض الدول في حوض النهر مركزاً للاختراق والتهديد وهذا لا يمكن تجاهله في ظل هذه الأوضاع والتحالفات الإقليمية والدولية مما يؤدي إلى تعارض الأمن والمصالح للدول وتعتبر المصادر التقليدية هذه مصادر مرتبطة بمياه الأمطار ومياه الأنهار وهنا تتضح أمامنا بعض الأرقام يمكن توضيحها وكما هي متمثلة في المياه وكميات مياه الأمطار والأنهار .

(كمية الأمطار تصل إلى 2213 مليار متر مكعب وتصل في الأنهار إلى 164مليار متر مكعب بينما لا تتجاوز المياه الجوفية 29 مليار متر مكعب) (8) .

حيث يمتلك الوطن العربي إثنين من أهم الأحواض النهرية في العالم حوض النيل الذي يغذي مصر والسودان وحوض الفرات الذي يغذي كل من سوريا والعراق .

إلى جانب ندرة الأمطار في بعض المناطق في الوطن العربي هناك عامل آخر يؤدي إلى نقص المياه في الوطن العربي وهو عدم الاستغلال الأمثل للمياه وعدم التحكم في مياه بعض البحيرات والأنهار الصغيرة والمياه السطحية وعدم استغلال هذه المياه بصورة علمية هذه المياه بحاجة إلى طرق علمية حتى يتم السيطره والتحكم فيها ببناء السدود والخزانات لتجميع مياه الأمطار في الوطن العربي مثل الجزائر والمغرب واليمن وكما هو في ليبيا والسعودية (في حين يبلغ متوسط تصريف المياه السطحية في الوطن العربي 195 مليار متر مكعب سنوياً ويستغل منها 125مليار متر مكعب فقط ويرى الخبراء أنه يمكن زيادة التصريف الى 227 مليار متر مكعب) (9) إلى جانب هذه الأرقام (يقدر المخزون الأجمالى للمياه الجوفية بأكثر من 14000 مليار متر مكعب في الوطن العربي في حين يقدر المجموع السنوي المائي في الوطن العربي بحوالي 394 مليار متر مكعب في حين يتم استثمار حوالي 175مليار متر مكعب (10) .

إلى جانب المياه الجوفية هناك المياه السطحية وتكون الزيادة في مستوى وكمية المياه السطحية 296 مليار متر مكعب هذا عندما يتم إنشاء خزانات وسدود وهناك كميات تقدر بـ حوالي 55 مليار متر مكعب يذهب بدون استغلال ، وهذه الكميات تذهب إلى البحر والأنهار .

(ومن بين الدول التي حازت على كميات المياه السطحية هي مصر والعراق والسودان فقط وكانت النسبة 71٪ بواقع 34٪ ، 26٪ ، 11٪) (11) وعلى الدول العربية الأخذ بنظر الاعتبار وضع سياسة مائية صحيحة متى يمكن أن يتم استغلال كميات المياه بصورة فعلية وبطرق علمية حتى لا يتعرض الأمن القومي العربي والأمن المائي العربي إلى الاختراقات الخارجية فهذا يؤدي إلى المساومة للدول العربية بالمياه في الوطن العربي جميعها خارج نطاقه الجغرافي .

إن كميات الأمطار غير منتظمة في السقوط حتى يمكن للوطن العربي استغلال وتغطية الجزء الأكبر من احتياجاته في المياه . الأمطار في الوطن العربي لا تسقط بصورة فعلية حتى إذا كان هناك هطول يكون في المناطق الجبلية فقط أي على المناطق الساحلية فقط في حين يقع الوطن العربي في منطقة صحراوية ، هذه الصحراء لا توجد فيها أنهار وعليه يجب وضع سياسة مائية حتى يمكن استغلال الامطار

وتعتبر المصدر الثالث بعد مياه الأنهار والمياه الجوفية (بالنظر إلى البيانات أن كمية الأمطار تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بعدد السكان حيث يصل نصيب الفرد إلى 11655 متر مكعب في ضوء التعداد لعام 1983م (12) .

نظراً لأن الأمطار هي أهم الموارد المائية حيث كانت تلعب دوراً أساسياً وهاماً جداً ، ويختلف توزيع سقوط الأمطار على الوطن العربي من منطقة إلى أخرى حسب الموقع الجغرافي حيث هناك بعض المناطق غنية بكميات مياه الأمطار وهناك بعض الدول والمناطق فقيرة جداً مما يؤدي إلى تراجع هذه الدول من وضع خطط زراعية طموحة لا تتناسب مع أمكاناتها المائية المتاحة لها حيث تسقط الأمطار في الوطن العربي خاصة على السودان (تشير دراسة أجريت في الكتاب الإحصائي التحليلي لعام 1988م الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلا أن الدول العربية الأكثر إنتاجاً في المجال الزراعي عدا مصر .

مصر تعتمد في القسم الأكبر من مياه الأمطار وبهذا نجد أن الدول العربية تتقاسم كثيراً من الموارد المائية المجاورة وهي المياه الدولية المشتركة مما يحول دون إمكانية الاستفادة من كافة الموارد المائية في أراضيها) (13) إلى جانب هذا المصدر التقليدي توجد مصادر غير تقليدية وهي ترتكز على معالجة المياه غير الصالحة من خلال إعادة التحليل لمياه البحار ، هذه الطريقة العلمية تحل مشكلة بالنسبة للمواطن العربي فهي طريقة حديثة وتم تطبيق هذه الطريقة في الوطن العربي وأخذت بها بعض الدول منها دول الخليج بصورة شاملة وبعض الدول الأخرى مثل العراق وليبيا والجزائر ومصر (حيث يبلغ إنتاج العربية السعودية وحدها عام 1984م نحو مليار متر مكعب وتمثل 45.29٪ من إنتاج الوطن العربي وأيضاً الأمارات 16.63٪ وكذلك الكويت 15.24٪ ثم قطر والبحرين وعمان بنحو 4.63٪ وليبيا والجزائر والعراق ومصر 8.13٪ ، و2.24٪، و 1.42٪ ، و0.50٪ حول الموارد المائية وفي ظل تعثر ما يسمى باستراتيجية الأمن المائي العربي) (14) .

وعليه يجب على الدول العربية أن تضع سياسة مائية لمواجهة هذا الخطر وهذا يتم من خلال تنفيذ برنامج قطري وآخر قومي عربي ويتم تنفيذها من قبل جميع الدول العربية سواء المستفيدة من الموارد النهرية أو غير المستفيدة حتى يمكن تسميته بالموارد المشتركة من قبل الدول العربية بقصد المشاركة مع جميع الدول المستفيدة من مصادر هذه المياه ووضع خطط لتنفيذ وترشيد استغلال المياه ، وكيف يمكن الاستفادة من هذه المياه في جميع المجالات سواء كانت الزراعية أو الصناعية حتى يتحقق الأمن المائي العربي يمكن أن نقف أمام أي خطر يحاول اختراق الأمن القومي العربي .

ثانياً : العجز المائي العربي :-

بدأت المياه تدق على أوتار المستقبل وأصبح الأمن المائي هو أهم مرحلة مقبلة في الشرق الأوسط أي حول موضوع ومشاكل الأنهار (نهر الفرات) وما هي الطريقة التي يتم بها وضع أمن مائي وكيف يتم تقسيم هذه المياه إلى ثلاثة دول (سوريا ، العراق ، تركيا) أيضاً المشكلة الواقعة في نهر النيل ومحاولة الدول تهديد الدول العربية وخاصة مصر من مشكلة المياه تحاول إثيوبيا التحالف مع الدول الأخرى أي الدول الأجنبية للقيام ببعض المشروعات على النيل ، وأول مظاهر العجز المائي المتعلق بالطلب على الماء فحسب (احصائية المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة يتبين أن الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي لا تشكل إلا حوالي 0.74٪ من المياه المتجددة في العالم) (15) حيث تعتمد عليه التنمية وتوليد الكهرباء والزراعة لكن المشكلة التي وقعت فيها هذه الدول هي عدم الاستغلال وسوء الاستخدام للمياه أيضاً هذه الدول تعاني من عدم التوصل إلى اتفاقية خاصة بمياه الأنهار وتقسيم المياه إلى هذه الدول كما هو الحال في نهر الفرات ، أيضاً النيل في حين

أنه أقل مشاكل وكان التوصل إلى توقيع معاهدة ولكن المشكلة القائمة هي محاولة بعض الدول السيطرة على منابع الأنهار من خلال توثيق العلاقات معها كما في اثيوبيا وقامت إسرائيل ببعض المشاريع الإسرائيلية الإثيوبية ، أيضاً حول نهر الليطاني في جنوب لبنان إسرائيل تحاول السيطرة عليه وهكذا حرب المياه مستمرة على العالم العربي وخاصة من إسرائيل ويضاف إلى ذلك وجود مشكلة أخرى وهي التملح في الأراضي الزراعية وهذا يؤدي إلى نقص المياه (في العراق توجد 50٪ من المساحات المروية تعاني من مشكلة التملح بالاضافة إلى انخفاض معامل التكثيف الزراعي إلى حوالي 0.4 كما أن كفاءة استخدام الري تقل على 40٪ ، وأيضاً سوريا تواجه مشكلة التملح ، القانون الناجم عن سوء الصرف وعدم استخدام الموارد المائية ، والسودان يعاني من الانخفاض في معامل التكثيف الزراعي بنسبة 0.6٪ .(16)

الهوامش :

1- د . نوري التهامي حمودة ، المنازعات الدولية حول مصادر المياه ، صحيفة الزحف الأخضر ، 1992/5/29 .

2- المنازعات الدولية حول مصادر المياه ، ص 12 ، مصدر سبق ذكره .

3- صحيفة الزحف الأخضر ، / الكانون 1995 ، ص 13 .

4- د . حسن رشيد ، مجلة الفكر الاستراتيجي ، معهد الأنماء العربي ، بيروت ، العدد 30 ، ص 125 .

5- مجلة الفكر الاستراتيجي ، ص 125 ، مصدر سبق ذكره .

6- أ . حسان الشويكي ، الأمن المائي العربي ، مجلة الوحدة ، الرباط ، المملكة المغربية ، العدد 76 ، 1991 ص 38 .

7- الأمن المائي العربي ، ص 89 ، مصدر سبق ذكره.

8- الأمن المائي العربي ، ص 26 ، مصدر سبق ذكره .

9- الأمن المائي العربي ، ص 27 ، مصدر سبق ذكره .

10- الأمن المائي العربي ، ص 40 ، مصدر سبق ذكره .

11- الأمن المائي العربي ، ص 26 ، مصدر سبق ذكره .

12- الأمن المائي العربي ، ص 26 ، مصدر سبق ذكره .

13- الأمن المائي العربي ، ص 29 ، مصدر سبق ذكره .

14- الأمن المائي العربي ، ص 27 ، مصدر سبق ذكره .

15- الأمن المائي العربي ، ص 18 ، مصدر سبق ذكره .

16- الأمن المائي العربي ، ص 30 ، مصدر سبق ذكره .

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام



أزمة المياه في الوطن العربي

مروان القبلان

الطبعة الأولي 1998 ف

يتناول المؤلف في هذا الكتاب - الذي صدر مؤخراً - الأزمة الحادة في المياه التي تواجه العرب نتيجة النقص المتزايد في كميات المياه ويؤجج هذه المشكلة توافر عدة عوامل مجتمعة يعددها الكاتب في :

- وجود اعداء متربصين بثروة العرب المائية .
- وجود منابع هذه الثروة في أرض غير عربية.
- الزيادة السكانية المطردة .
- تنافي وتطور قطاعي الصناعة والزراعة في الوطن العربي التي تتطلب استهلاك كميات أكبر من المياه .
- التغيرات البيئية التي تؤثر سلباً على الثروة المائية .

يقع الكتاب في ثلاثة أبواب و 302 صفحة من القطع المتوسط .

مفهوم الامن المائي العربى

« فصل من دراسة »

عبد الكريم صالح الحمصي

لقد أصبح مفهوم الأمن المائي العربي من المفاهيم الهامة في العصر الحديث، متكاملاً في أبعاده ومصادره وحساساً في طبيعته بحيث لم يعد يمكن فصله عن المفاهيم الاخرى في حياة الامم العسكرية والسياسية وأمنها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وخصوصاً في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بحيث لم يعد امتلاك الدولة لاقتصاد متكامل تستطيع أن تحمي نفسها من الاخطار، بل هي قادرة على أن تكون فعالة على المسرح العالمي. ولكن عندما نتحدث عن الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء نجد أن عامل الامن المائي يعتبر كأحد أهم العوامل المحددة لإنتاج الغذاء وتوسع الزراعة وتوزع السكان وغيرها.

لقد برزت ثغرة الأمن المائي العربي في أواسط الثمانينات والبالغة الأهمية بالنسبة إلى العرب والتي تكمن وراءها معطيات وعوامل عدة والتي أهمها مايلي:-

أولاً: الموقع الجغرافي للوطن العربي نفسه والذي يقع بين الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم.

ثانياً: الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي تقل عن 1٪ من مياه العالم المتجددة. ثالثاً: نصيب الفرد العربي منها 1744 م3 سنوياً بينما المعدل العالمي 12900 م3 سنوياً.

رابعاً: معدل الامطار فيه من 5 - 450 ملم سنوياً بينما في العالم مرتفع جداً.

خامساً: إن 79٪ من الأراضي العربية المزروعة تروي مطرياً، وتحتل الصحراء ما مساحته 600 مليون هكتار.

سادساً: تزداد هذه الثغرة أيضاً من منظور النمو السكاني والاستهلاك الغذائي.

سابعاً: تزداد هذه الثغرة خطورة من منظور الواقع الاقليمي للوطن العربي، والمشاريع المائية الحضارية والمستقبلية لدول الجوار مثل النيل والفرات والتي تستطيع أن تتحكم بمنسوبهما ومجراهما وأن تتسبب في أذى البلدان العربية ولاسيما في ظل انعدام التفاهم الاقليمي والعداء التاريخي للعرب.

ثامناً: يبقى الخطر الأشد فداحة الذي يحدق بالأمن المائي العربي ذلك الخطر الداهم من العدو الصهيوني الذي هو أشد الأخطار والذي شراهته إلى الماء لا تعادلها إلا شراهته إلى الأرض. والذي ما كف منذ قيام الدولة الصهيونية عن الاستيلاء على مصادر المياه العربية.

أولاً : ما هو مفهوم الأمن المائي :

الأمن المائي أحد المفاهيم العصرية الحديثة، دخل في معادلة الامن الاقتصادي والسياسي في الفترة الأخيرة فهو يعني معرفة واقع الثروة المائية من حيث : مخزونها – تنوع مصادرها – وطرق استثمارها، وكيفية تحسين نوعيتها، وضمان توافرها بقدر حاجة السكان – والزراعة – والصناعة، والتوازن البيئي.

–لقد أصبح الأمن المائي مرادفاً لمصطلحات الامن الأخرى، فقد تنشأ الحروب وتتغير الجغرافيا السياسية إقليمياً ودولياً إذا دعت الضرورة لحماية مصادر الثروة المائية وتوزيعها

بين الدول المتنازعة حولها .

وإذا كانت مقولة الأمن المائي هامة على الصعيد العالمي فإنها أكبر أهمية بالنسبة للوطن العربي لاعتبارات كثيرة والتي نجدد ذكرها بما يلي :-

1- وقوع أغلبية مساحة الوطن العربي في العروض المدارية والحارة والجافة .

2- قلة المخزون المائي .

3- وقوع أكثر من ستة عشر دولة عربية دون خط الفقر المائي العام .

4- تلقي الوطن العربي نحو 62٪ من مياهه الجارية من الدول المجاورة .

ثانياً : الثروة المائية ومصادرها في الوطن العربي

عربي :

تشمل الثروة المائية العذبة المصادر المائية السطحية والجوفية ، بالإضافة إلى مياه الامطار السنوية ، ويمكن تصنيف مصادر الثروة المائية إلى مجموعتين أساسيتين : 1- المجموعة الأولى : المصادر التقليدية تضم المصادر التالية :

1- التهطال بأشكاله المعروفة .

2- الأنهار المحلية والعابرة .

3- المياه الجوفية .

وتبلغ كمية هذه المصادر في الوطن العربي بالتالي 2213 مليارم3 أمطار- 29مليار م3 جوفية ، والجوفية تقسم إلى قسمين : المياه المتجددة سنوياً والمياه غير المتجددة (الاحفورية) وهذه تجمعت خلال العصور المطيرة قبل أكثر من 7000 عام وهي غير متجددة وغير مأخوذة بعين الاعتبار في التخطيط للتنمية العربية .

2- المصادر غير التقليدية : أو الحديثة : وتضم ما يلي :

1- تحلية المياه البحرية والجوفية المالحة ذات نسبة الملوحة العالية .

2- نقل المياه بواسطة ناقلات النفط .

3- تعديل الطقس .

4- تنقية المياه المستخدمة في المدن سواء لأغراض بشرية أو اقتصادية .

5- إسقاط الامطار بواسطة التكنولوجية المتقدمة .

6- نقل الجبال الثلجية من المناطق القطبية .

ثالثاً : المياه الجارية :

تقدر كميتها بـ 163.768 مليار م3 منها 60٪ قادمة من خارج الوطن العربي ، من نهري النيل والفرات والتي يمكن أن نتحدث عنهما بما يلي :

1- نهر النيل : وهو أطول أنهار العالم بحيث يبلغ طوله 6671 كم ينبع من منطقة البحيرات في اوغندا ، وتنزانيا وروندا ، وهو يتألف من عدة روافد أهمها النيل الأزرق الذي ينبع من مرتفعات الحبشة . ويغذي نحو 70٪ من غزارة النيل ولكن من الجذيرذكره أن غزارة النيل قد قلت بسبب تناقص الامطار على مرتفعات الحبشة ، نتيجة التخريب وقطع الغابات المدارية حيث تشكل 40٪ من مساحة الحبشة والآن أصبحت 4٪ .

يبلغ صبيب النيل سنوياً 86 مليار م3 من المياه وحصة مصر منها حسب الاتفاقات الدولية 55.5 مليار م3 والسودان 18.5 مليار م3 وأهم المشاريع على النيل سد أسوان العظيم الذي يرتفع 170 م وقدرته الكهربائية 700 ميغاوات ، ويعطي 50٪ من حاجة مصر الكهربائية حتى عام 1986 ، وسعته من المياه 160 مليار م3 ، ويروي نهر النيل في مصر نحو 2.9 مليون هكتار ، وسنأتي على دراسة تفصيلية لهذا النهر وأهم المشاكل التي تعانيها مصر والسودان في السنوات الاخيرة من هذا القرن مع دول الجوار ودورها المشبوه في فصل قادم .

2- نهر الفرات : أيضاً يعد الفرات ثاني أنهار الوطن العربي أهمية بعد النيل ، ينبع من الهضبة الارمينية التركية ، يبلغ طوله حوالي 2330 كم من منبعه حتى مصبه في شط العرب منها 480 كم ضمن الأراضي التركية ، والباقي في سوريا والعراق ، ويبلغ تصريفه سنوياً 31.8 مليار م3 من المياه ، لكن انخفض إلى

23مليار م3 نتيجة المشاريع التركية ومن المتوقع أن ينخفض إلى 13 مليار م3 عند انتهاء المشاريع التركية المقامة عليه .

وتبلغ حاجة سوريا من مياه الفرات من 7-9 مليار م3 سنوياً والعراق من 13-15 مليار م3 سنوياً . أي القطرين سوريا والعراق من 20-24 مليار م3 سنوياً وتركيا 10مليار م3 من المياه .

وأهم المشروعات على نهر الفرات هو سد الفرات بالقرب من بلدة الطبقة ويبلغ طوله 4500 م وارتفاعه 60 م وعرضه في القاع 512م وفي القمة 19 م ومساحة البحيرة الاصطناعية 630 كلم2 ، وقدرة السد من الكهرباء2.1 مليون كيلو واط/ساعة ومن المقرر أن يروى 640 ألف هكتار أي ضعف المساحة المروية في سوريا .

وسنأتي على ذكره بالتفصيل في فصل خاص وإلى أهم المشروعات المقامة عليه والدور التركي الجديد في المنطقة .

رابعاً : المياه الجوفية :

لقد استثمر العرب المياه الجوفية من آلاف السنين استثماراً رائعاً سواء في جمع المياه أو نقلها إلى مسافات بعيدة وتتوزع أهم الاحواض المائية المكتشفة حتى الآن فيما يلي:-

1- أحواض ليبيا ويقدر مخزونها بـ 25 الف كم^3 .

2- احواض النيل وصحراء مصر الغربية ويقدر مخزونها بـ 25 الف كم^3 .

3- أحواض السعودية ويقدر مخزونها بـ 20 الف كم^3 .

ويرى بعضهم أن مخزون ليبيا من المياه يعادل صبيب نهر النيل لمدة 200 عام ، أي مساحة البلاد بسماكة مترين . وأخذت الدول العربية في استثمارها حالياً لدعم برامج التنمية الزراعية والصناعية .

فعلى سبيل المثال أنتجت السعودية 3.4 مليون طن من القمح عام 1988 وحققت الاكتفاء الذاتي ، وصدرت مليون طن وذلك بفضل استغلال المياه الجوفية في صحراء النفوذ.

وكذلك استغلت ليبيا مياهها بشكل كبير وذلك بمشروعها الصناعي العظيم والذي من المتوقع له أن يروي 285 ألف هكتار ، وتربية 3ملايين رأس من الغنم ، وهذا ما يؤمن للقطر الليبي الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الغذائية الأساسية ويمكن تلخيص بعض الدراسات الاولية لهذا المشروع والأهداف الأساسية منه :

1- زراعة 185 ألف هكتار من الاراضي شتاء بالحبوب .

2- زراعة 100 ألف هكتار من الأراضي صيفاً بالحبوب والاعلاف ويقدر محصول الحبوب المتوقع من هذا المشروع بحوالي مليون طن سنوياً .

3- تربية ثلاثة ملايين رأس من الغنم .

4- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب واللحوم وتصدير الفائض منها إلى الدول العربية الشقيقة .

5- توفير المياه اللا زمة للصناعة والشرب في المدن والقرى على طول الساحل .

6- خلق فرص كبيرة للعمل في الجماهيرية لتطوير مختلف المشروعات الزراعية والصناعية القائمة والتي ستقوم مستقبلاً لدى تنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم .

ولا شك أن بلوغ هذه الاهداف سوف يؤدي إلى تحولات اجتماعية هامة ونهضة عمرانية كبيرة في كافة أنحاء البلاد ، تحقق الرخاء والتقدم للجيل الحاضر والأجيال القادمة للشعب الليبي الشقيق .

خامساً : تحلية المياه البحرية :

تعتبر تحلية المياه من الطرق الحديثة ، والتي تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة واختصاصين وراس مال ضخم ، لقد تم بناء أول محطة تحلية في الوطن العربي في مدينة الاحمدي الكويتية ثم

في قطر ثم في السعودية وكذلك دول الخليج بشكل عام .

وهذه الطريقة ستبقى مورداً مهماً من موارد الثروة المائية في الوطن العربي ، وخاصة في الدول التي تعاني نقصاً في الماء وهناك فكرة استخدام الطاقة الشمسية بشكل جيد لتحلية مياه البحر وتأمين المياه .

والوطن العربي يمتلك أكثر مناطق العالم تشمساً وهي متوافرة طوال العام

سادساً : مشكلات استثمار الثروة المائية في الوطن العربي .

من المشكلات الاساسية التي تواجهها عملية الاستثمار للمياه العربية هي التالية :

1- استخدام الثروة المائية في الصناعة : تستخدم الثروة المائية بشكل كبير في الصناعة العربية والتي مازالت صغيرة ومتخلفة ، وهي تحتاج إلى ثروة مائية هائلة ، وباعتبار النفط الثروة الاقتصادية الاساسية في الوطن العربي حيث يحتاج الطن الواحد منها الى 12 طناً من المياه ، ففي عام 1980 استخدمت السعودية 400 مليون م3 لاستخراج النفط ، وهذه المياه تعد ملوثاً خطراً لمصادر الثروة المائية لأنها محملة ببقايا المنتجات الصناعية .

وهذه النفايات تعود إلى المصادرالمائية بأشكال مختلفة وإن كل 1م3 من المياه الملوثة كاف لتلويث 4 - 60م3 من المياه النظيفة ويزداد خطر التلوث أيضاً من النفايات الزراعية وكذلك الانسان .

ونظراً إلى عدم وجود محطات تنقية في المدن والمؤسسات الاقتصادية سوف يؤدي إلى تلوث الانهار والمياه الجوفية والينابيع وعندئذ تصبح تنقيتها مكلفة جداً وعلى سبيل المثال فقط نجد أن الولايات المتحدة الامريكية تصرف 500 مليون دولار لتنظيف مياه الانهار والبحيرات الملوثة .

2- ومن المشكلات الهامة أيضاً والتي تواجه الأمن المائي العربي مشكلة الهدر والتي تشير الدراسات إلى أن طرق الري التقليدية في الوطن العربي تؤدي إلي هدر المياه بمقدار 35.5٪ .

3- مشكلة الأنانية القطرية حيث نجد مياه الفرات ودجلة تذهب إلى شط العرب وتضيع هدراً ودول الخليج العربي تنفق مبالغة طائلة في تحلية المياه من البحر .

- إن جميع الثغرات الداخلية والخارجية السالفة الذكر في مقدمة البحث وإلى أهم مشكلات استثمار الثروة المائية والتي تتحكم بالأمن المائي العربي تحتل مكانها في سياق نفسي جماعي مبالغ الخصوصية بالنسبة إلى الفرد العربي .

فالشخصية العربية بالمعنى الحضاري قد بنيت منذ الجاهلية البعيدة على الشعور بأهمية الماء وقيمته شبه المطلقة ، فمن ملك الماء فقد ملك الحياة ، ومبدأ الوجود . وهو ما يجد تعبيره في الآية الكريمة (وجعلنا من الماء كل شيء حي) .

العجز في الامن المائي العربي .

لقد أصبحت الحياة رهان المستقبل ، وأصبح الامن المائي هو هم المرحلة المقبلة في الشرق الاوسط ، وتعتمد عليه التنمية وتوليد الكهرباء والزراعة والصناعة ، إلا أن هذه المنطقة من العالم مازال يسودها سوء استغلال الانهار الكبرى فيها مثل الفرات ، النيل ، ودجلة ، وكذلك حرب المياه التي تشنها إسرائيل على العرب باستمرار منذ قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948 حتى الآن ، إضافة إلى تملح الأراضي الزراعية ففي العراق تواجه 50٪ من المساحة المروية مشكلة التملح - وكذلك الاراضي السورية الناتجة عن سوء الصرف الصحي وسوء استخدام الموارد المائية .

سابعاً : مقترحات عامة لحماية الثروة المائية وتحسين نوعيتها واستقرارها عقلانياً

من خلال كل ما تقدم من محدودية الموارد المائية والنمو السكاني الكبير - وتطوير الصناعة

– وغيرها أصبحت تفرض على العرب اتخاذ الاجراءات الفعالة من أجل المحافظة على مصادر الثروة المائية والعمل على تحسين نوعيتها وزيادتها واستثمارها وفيما يلي نورد الاقتراحات والاجرءات في ذلك :

1– وضع الأمن المائي العربي في قمة مفاهيم أمن العرب وجوداً واقتصاداً وحضارة ، والنظر إلى الثروة المائية العربية نظرة شمولية وقومية متكاملة .

2– الطلب من الهيئات القطرية المختصة ضرورة ربط الخطط القطرية لتنمية وحماية الثروة المائية ، مع ضرورات الامن القومي العربي .

3– إنشاء بنوك للمعلومات القطرية والاقليمية مرتبطة ببنك عربي مركزي تتوفر فيه معلومات عن الاحواض المائية السطحية والجوفية.

4– الاستمرار في عقد اللقاءات العربية والاقليمية ، وبإشراف الجامعة العربية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الهيدرولوجيا والاستثمار المناسب للثروة المائية .

5– إحداث هيئة قومية متخصصة بشؤون المياه من حيث الادارة والدراسة والتخطيط والاستثمار على الصعيد العربي .

6– حماية الموارد المائية وتنميتها وترشيد استثمارها ، وتخفيف الهدر فيها ، وتخزين مياه الامطار سطحياً أو جوفياً وإقامة السدود التخزينية لتغدية المياه الجوفية .

7– إجراء الدراسات الميدانية لتقدير المخزون المائي الاجمالى قطرياً وعربياً وإقليمياً .

8– العمل لاستخدام الطرائق الحديثة في الري كطريقة الرش والتنقيط لأنهما توفران كمية كبيرة من الماء .

9– الاهتمام بصناعة المعدات المائية الاساسية اللازمة لضخ المياه ووسائل نقلها وتحلية مياه البحر وبناء محطات لتنقية مياه الصرف الصحي .

10–إقامة محطات الصرف الصحي في المدن الكبيرة .

11– التوعية المستمرة للمواطنين بضرورة الاستخدام الامثل للموارد المائية سواء كان ذلك في المنزل أو الصناعة أو الزراعة وغيرها .

الأمن المائي كمسألة اقتصادية :

يشكل الامن المائي قضية اقتصادية في كيفية ضمان سياسة جدية تحمي الثروة المائية العربية من مخاطر النضوب وتحمي معها الامن الغذائي للبلدان العربية ، ويواجه الامن المائي هنا وانطلاقاً مما تقدم خطران هما :

1– الخطر الداخلي : والمتمثل في السياسات العربية الخاصة بهذه المسألة وذلك بكيفية إدارة الموارد المائية ، واستغلالها والحفاظ عليها من التبديد من خلال سوء استثمار هذه المادة الحيوية سواء في الزراعة أو في الصناعة ، وسوء تنمية مواردها فضلاً عن أن طرق التخزين المائي مثل بناء السدود لم يجر استيعابها جيداً وتعميمها على أوسع نطاق .

ويبقي في هذا المجال بُعْدان ، مافتئا يغيبان في كل شيء هما : العقلانية في التخطيط – والمستقبلية في الاستهلاك أن التخبط والتجريبية والاستهلاك الأعمى هي سيدة الموقف ، فإذا كانت هذه العناصر قد أودت أو تكاد بالثروة النفطية ، فهي تهدد أيضاً الثروة المائية ، وإذا لم يجر عاجلاً تدارك الاخطاء في إدارة الثروة المائية فإن الكارثة ستحدث وستدخل عصر المجاعة والموت البطئ .

2– الخطر الخارجي : يتمثل في تهديد الجوار الجغرافي للامن المائي العربي ، اما بسبب مشاركتها لنا استغلال بعض الانهار او سيطرتها على مصادر المياه التي نستفيد منها زراعياً ، ومثال ذلك ما فعلته تركيا عندما عمدت الى قطع مياه الفرات لمدة شهر كامل بهدف تخزين المياه في سد أتاتورك من 1990/1/13 إلى 13/2/ 1990 .

ليس الخطر الخارجي جديداً على العرب بل ينحدر من الستينات بل الخمسينات وإقدام

إسـرائيل على تحـويل نهـر الاردن والليطاني وغيرهما مما حدا بالدكتور بطرس غالي وزير خارجية مصر سابقاً أن يرجح " إن الحرب القادمة في المنطقة ستكون حرباً على المياه " .

- إن الحقيقة الخطيرة والمؤلمة هي أن الامن المائي العربي أصبح بالتدريج تحت رحمة قوى خارجية ، وغياب استراتيجية أمنية عربية جدية لحماية هذه الثروة القومية (وهي ماتبقى لنا من ثروات بعد أن نضب غيرها) يزيد من مفاقمة المشكلة فالنيل مصدر حياة الشعبين المصري والسوداني تتحكم في مصيره سبع دول هي : تنزانيا ، بوروندي ، رواندا ، زائير ، كينيا ، أوغندة و اثيوبيا ، وهذه الاخيرة من دون سائر تلك الدول هي الاكثرتهديداً للأمن المائي المصري والسوداني .

- وما يقال عن النيل يقال عن نهر الفرات الذي يشكل واحداً من أهم مصادر عيش السوريين والعراقيين وهو تحت سيطرة تركيا وتستطيع إذا أرادت أن تضغط على هذين البلدين وهي تستطيع تخريب المشاريع الزراعية وتقليص منسوب المياه في السدود كما فعلت مع سوريا ، وبكلمة فأنها تملك مفتاح الامن الغذائي لحوالى ثلاثين مليون من العرب .

-أما إسرائيل فتبقى المصدر الاكثر تهديداً على هذا الصعيد ابتداء من سرقة مياه كل الانهار العربية من الليطاني إلى نهر الاردن والمياه الجوفية ، لكن العنصر الجديد في المشهد هو التدفق الكثيف للمهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق الذي من شأنه أن يزيد من حاجتها إلى المياه على حساب مصيرنا نحن العرب .

إن إسرائيل تبحث عن الماء كالثعبان في القيظ ، ولن تتردد في أن تلدغ من يعاكسها في ذلك ، بينما العالم العربي مايزال يغط في النوم ، وينتظر المفاجأة كي يستفيق ليصرخ من جديد . هذه باختصار لوحة مصادر الاخطار التي تواجه الثروة المائية العربية داخلياً وخارجياً .

الامن المائي كمسألة عسكرية :

يتصل التفكير في هذه الناحية من نواحي الامن المائى العربي لا بأمن الأنهار والآبار والاحتياجات الجوفية من الماء وإنما بأمن المحيطات والبحار والمضايق ، أي الحزام المائي الاقليمي العربي الممتد من الغرب إلى الشرق وفي قلبه ، الوطن العربي يشارك ويتحكم مع غيره في السيطرة على الكثير من القنوات والمضائق الاستراتيجية الهامة مثل (مضيق هرمز - باب المندب - خليج العقبة - قناة السويس) فكل هذه الممرات والمضائق نري أن الدول الاستعمارية وبصنيعتها إسرائيل تراقب وترى هذه الممرات لتبقى تحت سيطرتها .

- فإسرائيل تراقب قناة السويس ، والبحر الاحمر ، وخليج العقبة ، عبر سيطرتها على ميناء ايلات المحتلة في فلسطين .

وإيران تراقب مضيق هرمز بل تسيطر عليه عملياً .

فالامن المائي العسكري ماهو إلا قدرة الدول العربية على بناء استراتيجية عسكرية موحدة لحماية أمنها البحري من الاخطار التي تحدق به من جراء تواجد الأساطيل الدولية الضخمة ، وحكاية الحركة التصديرية البحرية في احتمالات عسكرية في حال تعرضها للخطر .

ومن خلال ما تقدم نجد أنه ليس في وسع المهتم أن يتصور مفهوم الامن القومي بمعزل عن الامن المائي من مدخله العسكري .

الامن المائي والاستقلال العربي

ليس ثمة شك في علاقة عضوية بين الامن المائي العربي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، إن تحقيق الاول يقود إلى ضمان تحقيق الثاني ، وفقدان الاول ينتهي موضوعياً إلي فقدان الثاني إن دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر التبذير وسوء التصرف اللاعقلاني في الداخل ، ومن مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه هي دولة عاجزة عن

ضمان أمنها الاقتصادي والغذائي وإن دولة لا تستطيع بناء سياسة بحرية دفاعية تؤمن حقوقها الاقليمية المائية وترفع من درجة استعدادها الامني لدرء الاخطار العسكرية البحرية هي دولة تعجز تماماً عن استقلالها السياسي .

– وحين تفقد الدولة قدرتها على تأمين الغذاء ومصادر الغذاء للجميع والحاجات الاقتصادية المتزايدة فإن وجهتها عادة ما تكون للخارج للاستدانة مما يجعلها أن تقبل بالتخلي عن سيادتها الاقتصادية والسياسية والداخلية مقابل الاستفادة من القروض مما يجعلها تحت رحمة الدولة الدائنة ، مما يعرض قرارها السياسي والاقتصادي المستقل للخطر ، وقد شهدنا ونشهد منذ أكثر من عقد كيف أصبحت تدار الحياة السياسية العربية من قبل المؤسسات الخارجية مثل النقد الدولي والبنك الدولي .

– لقد باتت مسألة الامن المائي العربي تتحول في الوطن العربي بالتدريج إلى مسألة المسائل في الامن القومي العربي ، بحيث أصبحت تنعقد عليها كل المسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

– إن الامن المائي العربي يعني التعامل مع المصير العربي والتي أصبحت تشكل موضوع الصراع في المنطقة والتي ترتبط بالاحتمالات التالية :-

1- الاحتمال الأول : الحرب في المنطقة للسيطرة على مصادر المياه (الدول العربية ، إسرائيل ، تركيا ، أثيوبيا)

2- الاحتمال الثاني : ندرة الغذاء وموجات الجوع وفقدان السيطرة على المصير الاقتصادي.

3- الاحتمال الثالث : فقدان الاستقلال السياسي تحت ضغط المديونية والأزمة الاقتصادية .

4- الاحتمال الرابع : فقدان الامن العسكري .

– هذه هي التحديات التي تندرج تحت عنوان الامن المائي العربي ، والعالم العربي ليس بمقدوره مواجهتها ببرامج أمنية واقتصادية وطنية (قطرية) لأن جواباً في هذا المستوى غير كاف وغير ناجع وغير ذي معنى في عصر القوى الكبرى والتحديات الكبرى والمتغيرات الدولية أيضاً ودون تستر نقول : لا وحده الرد الاستراتيجي العسكري والسياسي والاقتصادي يستطيع ضمان الحد الادنى من شروط حماية هذا الامن أما غير هذا فعلينا أن ننتظر الأسوأ ، وربما علينا أن ندخل سؤالاً جديداً هو : سؤال البقاء .

ارتباط الأمن العربي بالأمن الغذائي في الوطن العربي :

منذ سنوات قليلة بدأ الربط بين الامن الغذائي والأمن المائي في الوطن العربي ، بعدما تبينت أهمية استغلال الثروة المائية وترشيدها في الفجوة الغذائية المتصاعدة ، فمنذ عام 1986 حذر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي من بوادر أزمة عجز مائي سوف تصل إلى ذروتها في نهاية القرن الحالي.(1)

وإذا كان لنا الحق في أن نسأل أو نطرح هذه الاسئلة التالية :

لماذا الاهتمام هذه الايام أكثر من أي وقت مضى بإشكالية الأمن المائي في علاقته بالأمن الغذائي في البلاد العربية ؟

ما هي أسباب ومظاهر تهديد الأمن المائي العربي ؟

بأي السبل الناجعة يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الماء وحمايته ، (كشرط أساسي لتحسين الوضع الغذائي في الوطن العربي) ؟

هذه الأسئلة والإجابة عليها تستطيع أن تصل أن هناك أزمة مائية عربية ، وأن هناك مساً فظيعاً بمصدر الحياة لملايين البشر والأفواه في الوطن العربي ، فالماء والغذاء كلاهما أساس وجود الكائن الحي وركيزة طاقته .(2)

والوطن العربي كإحدي المناطق الاستراتيجية في العالم . أصبح محط اهتمام عالمي وعقدت

الندوات المتعددة لمعالجة الحاجة المائية للوطن العربي ، ففي عام 1986 في شباط انعقد في الكويت ندوة (مصادر المياه واستخدامها في العالم العربي) ، وصدر بيان الكويت حول الامن المائي العربي وجاء في البيان :

" إن الموارد الأرضية والمائية والبشرية موزعة توزيعاً شديد التفاوت فيما بين البلدان العربية "(3)

لذلك نجد أن المشروعات الزراعية الكبرى تدفع التنمية الزراعية على صعيد العالم العربي لمواجهة هذا الأزمة الغذائية مستقبلاً ، وكذلك تحتل مشروعات تخزين المياه ونقلها أهمية كبرى في التنمية أيضاً .

وكذلك أكد بيان الكويت على أهمية " القيام بتنفيذ مشروعات قومية ، تشمل دراسة الأحواض المائية المشتركة وأعداد خطط الاستثمار وتنمية هذه الاحواض بأسلوب متكامل ، لتحقيق أكبر قدر من الايجابيات للدول المشاركة وتخفيف الأثار السلبية التي قد تنجم عن عدم تنسيق الجهود " (4)

فنجاح هذه المجهودات يتطلب توفير حجم التمويل اللازم لمشروعات الامن المائي العربي ، من بناء السدود وتخزين المياه ، وتحويلها وحمايتها عسكرياً ، وإحاطتها بسياج كثيف من الأمن الغذائي ، هي بمثابة حماية لأبسط مقومات الحياة العربية ، إذ إن ميزان الحياة وميزان المياه هما صنوان متلازمان .. (5)

فرغم امتلاك الوطن العربي كل مقومات الأمن الغذائي والمائي إلا أن كافة الدراسات تشير إلى أن الوطن العربي ما يزال في منطقة الجوع ، حيث يتعرض ثلثا السكان لسوء التغذية مما سيؤدي إلى أثار سلبية في خطط التنمية الغذائية للوطن العربي بما يلي :- تناقص متوسط العمر المتوقع للفرد .

- زيادة نسبة الوفيات عند الاطفال .
- انخفاض حصيلة العمل وكفاءة الاستثمار في التعليم .

هذه المعطيات تؤكد على استمرار الفجوة الغذائية في الوطن العربي ، لذلك لابد من تجاوز هذه الأزمة أو التخفيف منها قبل تفاقمها في مطلع القرن القادم ، ومن بين هذه التدابير ما يلي :

1- زيادة إجمالي المساحة المزروعة من 49 مليون هكتار إلى 69 مليون هكتار .

- زيادة المساحة المعتمدة علىْ الرعي من 10 ملايين هكتار إلى 18 مليون هكتار .

3- زيادة الكثافة المحصولية .

4- تحسين التربة المتأثرة بالملوحة وغيرها .

5- وقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

6- وقف تعدي التصحر على الأراضي الزراعية في أغلب البلدان العربية .

7- زيادة المستلزمات (اسمدة . مبيدات ، آلات زراعية) ..(6)

- فالعلاقة وطيدة بين الأمن المائي والأمن الغذائي ، حيث إن الموارد الأرضية الصالحة للزراعة 197 مليون هكتار ، لا يستغل منها سواء 55 مليون هكتار ، والموارد المائية بشكل عام من أنهار ، وأمطار ، وآبار ، وعيون تقدر بحوالى 350 مليار م3 ، لا يستغل منها سوى 170 مليار م3 ، مما يعني أن هناك إمكانيات كبيرة للتوسع الزراعي في الوطن العربي سواء في المناطق المطرية أو المناطق المروية ، من مياه الأنهار مثل سوريا ، مصر ، السودان ، العراق ، المغرب .

من هنا لابد من القول أن صيانة الأمن المائي العربي هو ضرورة نحو قيام الاكتفاء الغذائي العربي ويعد الأمن المائي رديفاً رئيسياً واستراتيجياً للأمن الغذائي في الوطن العربي ، ولابد من وضع جميع الامكانيات المتاحة لتجاوز الأزمة المائية والغذائية لأنهما يشكلان ركنين أساسيين من أركان الأمن القومي العربي ، ويعتبران من القضايا المصيرية للأمة العربية .

وفي عام 1986 تم عقد ندوة عربية تحت أسم (مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي) حيث تم الدعوة إلى قيام أمن مائي

عربي ، حيث تبنت الندوة خطة استراتيجية قومية شاملة تنفذ على مراحل على المستوى القطري والقومي والدولي ومنها مايلي :-(7)

1- وضع سياسة مائية وطنية تحدد أولويات تحديد المصادر المائية المتاحة ، وتحديد الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

2- متابعة استكشاف الموارد المائية وتقديرها كماً ونوعاً .

3- تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية .

4- ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيف هدر المياه المستعمل .

5- تطور الاوضاع المؤسسية والتشريعات المائية .

6- تنمية الطاقات البشرية والقدرات التقنية.

لذلك فالرابطة قوية مابين الأمن المائي والأمن الغذائي العربي في الوطن العربي من أهم القضايا التي تواجه الأمة العربية ، فبالتضامن والتكاتف والتعاضد والعمل المشترك يمكن أن نكون أقوياء بوجه التحديات المحيطة بالوطن العربي .

- تهديد الأمن المائي العربي أو المواجهة بالتفويض مع العرب :

- لقد أثار إسرائيل ومازالت بين الحين والأخر هاجس الأمن المائي العربي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي ، وهذه المنطقة مليئة بالصراعات الاجتماعية الممتدة والمتنوعة ، فأية مغامرة غير محمودة العواقب تهدد آلاف بل ملايين الناس في أهم مصدر لازم لاستمرار حياتهم وهو الماء .

وتحاول إسرائيل دائماً إخفاء أثار هذا الهاجس لدى العرب وتظهر دائماً بمظهر المتعاون والداعي للاستقرار في المنطقة وذلك لعدة أسباب وهي :

أ- إن إسرائيل تشارك في بعض أحواض الأنهار العربية بشكل مباشر أو غير مباشر مع أطراف عربية وهي ماتزال في حالة حرب مع إسرائيل .

ب- إن القدرة العربية على الردع لا تزال فعالة في مجال الأمن المائي .

جـ- إن دول الجوار الاستراتيجي وإن كانت في بعض مراميها الاستراتيجية ، تختلف مع الدول العربية المشاركة في أحواض الأنهار إلا أن ما يربطها بهذه الدول أقوى مما يربطها بإسرائيل من علاقات جوار ومصالح حيوية ، وأمن متبادل لا غنى عنه ، وحاولت إسرائيل الابتعاد عن العداء المباشر ولجأت إلى طريقة التحريض بالأنابة لدى الجوار لمواجهة العرب ونجدها في هذا المجال قد عملت مايلي :(8)

1- التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجي المشاركة في أحواض الأنهار لأشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربي المسرف للموارد المائية .

2- تحاول إسرائيل تقديم المساعدات المادية والبشرية والخبراء للدول التي تقع ضمنها الأنهار التي تمد الأقطار العربية بالمياه مثل النيل ، الفرات ، وتقديم خبرتها في إنشاء السدود والموانع المائية حتى تكون ورقة ضغط على الأقطار العربية من قبل دول أخرى غير إسرائيل ومثال عن ذلك ما تقدمه لدول زائير ، وكينيا ، وروإندا الواقعة على حوض النيل التي تسعى لإنشاء مشروعات مائية فيها ، وأيضاً مساعدة إسرائيل لأثيوبيا لإنشاء سد على نهر النيل الأزرق والذي يمد النيل بحوالي 75٪ من مياهه مقابل ذلك أن تقوم أثيوبيا بالسماح لليهود بالهجرة إلى إسرائيل .

3- المحاولة الدؤوبة المستمرة لاستخدام ورقة

الهاجس المائي لدى دول الأحواض العربية لإجبار دول عربية لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل طوعاً أو كراهية للجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة معها .

4- استخدام المساعدات الفنية والخبرة الإسرائيلية في تكنولوجيا متطورة لتوفير وحفظ المياه في دول الأحواض .

- إن الوضع القائم حالياً لابد وأن يفرض على الباحث السعي لإيجاد وسائل إدارة هذا الصراع وهناك طريقان في هذا الجانب .

أولاً : صراعي ويقوم على أن مفهوم الأمن القومي لا يتجزأ أي أنه مفهوم يشمل استخدام الدول العربية قوتها العسكرية ضد الدول الأخرى المشاركة في أحواض الأنهار العربية ، وهذا الأمر غير مرغوب ويصعب تطبيقه إلا في إطار التوازنات الدولية القائمة في العالم .

ثانياً : تعاوني ويقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة مع دول الجوار الاستراتيجي أو بين دول الحوض الواحد من منطلق الإيمان بوجود مصالح مشتركة ، أو متبادلة ، وهذا البديل أكثر الاحتمالات للتنفيذ لما فيه من تبادل للمنافع المشتركة .

- وأخيراً ومن هذا المنطق يمكن التنبيه إلى عنصرين هامين هما :-

1- ضرورة تطوير استراتيجية عربية مشتركة تضع المصلحة العربية العليا موضع التنفيذ .

2- وجود هيئة عربية عليا من المستوى الثاني من المسؤولية ملحقة بأمانة جامعة الدول العربية يكون دورها فقط تنفيذ الاستراتيجة السابقة بل وضع خطط طويلة الأمد لتنظيم واستغلال أحواض الأنهار العربية والإشراف الدائم لها .

الهوامش :

1- الأمن المائي العربي ، د . حسن العبد الله ، ص 29 .
2- الوحدة ، ارتباط الأمن المائي بالغذائي ، ع 76 ، ص 13 .
3- د . حسن العبد الله ، نفس المصدر .
4- المستقبل العربي عدد 117/ 1988.
5- الأمن المائي العربي ، د . حسن العبد الله ، ص 36 .
6- الأمن المائي العربي ، د . حسن العبد الله ، ص 36 .
7- مجلة الوحدة ، العدد 76 ، الأمن المائي العربي ، ص 19 .
8- السياسة الدولية العدد ، 104 ، ص 142 .

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

● أزمة ـ مشكلة

أبعاد أزمة المياه في الشرق الأوسط

« فصل من دراسة »

جريدي فريدة

لقد وصلت قضية المياه في المنطقة إلى درجة من الحساسية لم يعد معها بعيداً ذلك اليوم الذي يحظى فيه "الأمن المائي" بنفس أهمية "الأمن العسكري" في عرف عمليات وزارات الدفاع على حد تعبير "جويس ستار" (1)، ويؤكد هذا القول دراسة أصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، جاء فيها: "إن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى أخرى، من أزمات الموارد الطبيعية، فقبل أن يقبل القرن الحادي والعشرين، يمكن للصراع حول الموارد المائية المحددة والمهددة أن يمزق الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة وأن يؤدي إلى اضطرابات لم يسبق لها مثيل (2).

فالصراع في المنطقة ذو أبعاد، منها البعد العربي - الإسرائيلي، والبعد الإقليمي. وهذان البعدان هما موضوع هذا البحث.

المحور الأول :

إرهاصات الحرب الجديدة

إن العقد القادم سيكون عقد حرب المياه في الشرق الأوسط ، مقولات تنبأ بها دارسو المستقبل ، وراحوا يحذرون من اشتعال حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل .

لكن الوضع ظهر على حقيقته عندما كتشفت إسرائيل عن أوراقها علي مائدة المفاوضات العربية الإسرائيلية عن بند أساسي جعلته في قمة الأولويات هوتقاسم المياه ، وشكلت لجنة خاصة تحت هذا الاسم ضمن اللجان الخمس التي خرجت عن مؤتمر موسكو مع بداية العام 1992 ، ولم ينته العام إلا وتركيا تطلق الرصاصة الأولى في حرب المياه ، عندما أعلن رئيس وزرائها أنذاك سليمان ديميريل عن سيادتها المطلقة على مياه دجلة ، واعتبرها مسألة سيادة لا تقبل النقاش من أطراف أخري.

هذه الإرهاصات تعني أن أزمة المياه في طريقها للظهور الواحدة تلو الأخرى . (3)

وقد قرع التقرير الذي أصدرته لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري منذ سنوات ناقوس الخطر من اشتعال الحرب بسبب المياه حيث البؤر المرشحة للاشتعال في ثلاث مناطق حوض النيل ، حوض الفرات ، وتجمعات المياه في كل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان ، مع التأكيد على أن المنطقة الأخيرة تبقى هي الأكثر توتراً ، نظراً للممارسات والاطماع الاسرائيلية في هذه المياه ، واستيلائها على أجزاء كبيرة منها ، وعرقلتها لأية مشروعات مائية تقوم بها الدول العربية على أراضيها . وبناءً على كل ما سبق يمكننا القول إن مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة عربية إسرائيلية ومشكلة إقليمية وسنتطرق في هذا الموضوع لمحوريها .

المحور الثاني :

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

إن أمن المياه سيدخل قريباً مع الأمن العسكري إلى غرف الحرب لوزارات الدفاع – إن لم يكن قد حدث ذلك بالفعل حالياً – فقد تزايد الحديث في الآونة الأخيرة عن تفاقم أزمة المياه التي تهدد المنطقة بكارثة بيئية – كبرى –

وحروب قد تنفجر في السنوات القليلة القادمة ، وذهب البعض إلى أن قضية الصراع على المياه كانت سبباً من الأسباب التي أدت إلى نشوب عـدة حـروب في إطار الصـراع العـربي الإسرائيلي.

ففي تقريرها عن الأزمة كتبت مجلة التايم في نوفمبر 1990 على لسان عرنون سوفيمر البروفيسور الاسرائيلي بجامعة حيفا " إن حرب المياه قد تنفجر في الشرق الأوسط في التسعينات ذلك أن كل دولة ستحاول الاستيلاء على ما تمتلكه الدول الأخرى من حصص (4) وهو نفس التقرير الذي تفجر بتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن عام 1987 ، والندوات السرية التي أعقبته بذات المراكز وأشرفت عليها وأدارتها البروفيسور ، جويس ستار من جامعة جورج واشنطن .

ونظراً للتعقيد والتداخل في مشكلة المياه في المنطقة فإننا سنرتكز على بعدين : البعد العربي الإسرائيلي ، والبعد الإقليمي .

ولذلك سيشتمل البحث هذا على ثلاثة محاور رئيسية هي :" من الماء إلى الماء تترامى حدود الحلم الصـهـيـوني ... ومن النيل إلى الفـرات أرضك ياإسرائيل " (5) .

شعار تأسس عليه المشروع الصهيوني منذ بدايته الأولى ومازال قائماً حتى الآن وممتداً في جوهر الاستراتيجية الصهيونية .

في رسالته التي رفعها باسم المنظمة الصهيونية العالمية لدفيد لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية ، عشية مؤتمر الصلح في فرساي عام 1919 أكد حاييم وايزمن على فرض حدود فلسطين الشمالية التي نصت عليها اتفاقات سايكس بيكو مشيراً إلى أن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على مواردها للري والقوى الكهربائية ، وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل الشيخ ومن منابع حوض الأردن ونهر الليطاني .

إرهاصـات بناء الدولة الإسـرائيلية بغض النظر عن جانبها العقائدي ، جانبها الاستراتيج ، أساسه المياه العربية من الفرات إلى النيل لتحمي نفسها من أي ضغط عربي محتمل وخصوصاً أن مشارف سنة 2000 ستكون بداية العجز الإسرائيلي في موارد المياه ، وذلك حسب ماقاله مائير مائير المدير العام لوزارة الزراعة الإسرائيلية ، والموفد في جلسة مغلقة للحوار في مذكرة الدراسات الاستراتيجية بواشنطن عام 1988 ، بأن إسرائيل بحلول العام 2000 سوف تواجه عجزاً قدره 800 مليون متر مكعب ماء سنوياً (تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير وضع قبل حركة الاستيطان السوفيتية الجديدة) إذن ناهيك عن الوضع الآن.

الأزمة بالنسبة لإسرائيل حيوية وخانقة مما يجعلها تطرح المسألة للنقاش على طاولات المفاوضات في كل مرة وتجعلها ورقة ضغط كلما استدعت الضرورة لذلك .

وتقوم إسرائيل بسحب مياه الأردن عبر الحامل القطري للمياه من الضفة الغربية مما أدى إلى التلوث في جانب النهر إلى الحد الذي لا يمكّن الأردن من استخدامه وهي بالتالي تقوم باستخدام 95٪ من الموارد المائية المنحدرة ، وهو ما يعني (5 أمثال) استهلاك الدول المجاورة .

وقد حاولت إسرائيل دون جدوى تخفيض كمية المياه المستخدمة في الزراعة عام 1987 - 1988 بنسبة 15٪ إلا أن هذا التخفيض لم يقلل من حجم الضغط المفروض على الموارد المائية .(6)

إن إسرائيل كما يقول " زيماح إيشاد " رئيس مرفق المياه الإسرائيلي أنذاك " تزداد أزمتها حدة فهي من ناحية تستقبل آلاف المهاجرين في مدن مياهها في أعلى درجات الاستهلاك وإلا نهاك يقابل ذلك عجز في موارد المياه المتجددة .

هكذا تواجه إسرائيل مشكلة تنذر بوادرها بعواقب وخيمة في منطقة الشرق الأوسط .

هذه المشكلة عبر عنها أكثر من مسؤول إسرائيلي وعربي على السواء ، وحذروا من آثارها في إطار الأزمة العامة في الشرق الأوسط ، فالمنطقة بصفة عامة تعاني من التناقص السريع في احتياطي المياه العذبة في الأنهار الكبيرة التي تغذيها مياه نهر دجلة والفرات والنيل ونهر الأردن .

إن محدودية الواردات المائية الإسرائيلية مع سعي إسرائيل الدائم لاستقدام أكبر عدد ممكن من اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الامكانات الاقتصادية المحدودة ، يدفع إسرائيل إلى تضخيم الحديث عن أزمة المياه لدرجة تدفع بعض كتاب العبرية أو بالأحرى الدولة العبرية إلى مطالبة الجيران العرب على طاولة المفاوضات بتأمين المياه اللازمة المتجددة الموجودة داخل إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 .

وتؤكد إسرائيل على مبدأ المشاركة العربية والإسرائيلية في الحياة وفي هذا الإطار كرر " زئيف شيف " المحلل الإسرائيلي العسكري في ندوة بواشنطن عام 1990 على سياسة الاعتماد المتبادل بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في الداخل مؤكداً على أن أية اتفاقية مستقبلية بين الطرفين لابد أن تتطرف إلى المشاركة في موارد المياه طبقاً لحاجة كلا الطرفين .

لقد نقلت إحدى المجلات العربية " الاسبوع العربي " عن مصادر دبلوماسية فرنسية ، إن رئيس الحكومة الإسرائيلي اقترح على وزير الخارجية الامريكي " جيمس بيكر " في جولاته الثماني إلى المنطقة ، قبل لقاء مدريد " لا مقايضة الأرض بالسلام بل مقايضة السلام بالمياه " (7).

إن تصريحاً كهذا يزيح الستار عن الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، ومياه الشرق الأوسط ، ومع بدء مفاوضات 1993 لإيجاد تسوية لهذا الصراع وجوهره القضية الفلسطينية أصبحت قضية المياه أكثر حساسية ، باعتبارها عاملاً من العوامل الضاغطة على أطراف الصراع ، بعد أن تصدرت جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف وتصر الحكومة الإسرائيلية مهما كانت انتماءاتها على التوصل إلى تسوية في المياه كأساس لأي عملية تفاوضية مع دول الجوار .

وتبقى كل المفاوضات تتمحور في مجملها حول إصرار الحكومة الإسرائيلية وقادة الحركة الصهيونية على اختلاف مواقعهم الحزبية على التمسك باحتلال الأراضي العربية المحتلة عام 1967والذي قال عنها " شامير " عشية استئناف الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية يوم 27 / 4 / 1992 في واشنطن بأنها جزء من إسرائيل الكبرى " وكان إسحاق رابين قد سبق إلى الإعلان عن رفضه الانسحاب من هذه الأراضي وبالنسبة لمرتفعات الجولان ، فهو لم يخف أطماع كيانه فيها عندما رفض رابين الانسحاب منها حتي في ظل توقيع اتفاقية مماثلة لكامب دفيد مع سوريا (8) . ولم يفته أن يجعل من ضمن مبادئ المحور الاقتصادي من إعلان مبادئ الاستقلال الذاتي الفلسطيني ، أن يجعل مبدأ المشاركة وتقسيم المياه أول هذه المحاور(9) .

إن السيطرة على الجولان تعني السيطرة على قاعدة جبل حرمون ومنابع نهر الأردن التي يحصل منها الكيان الصهيوني على 400 متر مكعب من المياه اللازمة للاستخدام سنوياً ، كما أن مرتفعات الجولان المحتلة هي المصدر الأول للمياه للكيان الإسرائيلي .

وفي الجنوب اللبناني استولت قوات الاحتلال الاسرائيلي عام 1980 على مياه نهر الليطاني من خلال فتحة في شبكة " ريها " إضافة لسرقتها لمياه نهر اليرموك .

من خلال ما تقدم يمكن القول أن نقص

الموارد المائية في إسرائيل هو المبرر الحقيقي لوضع شروط مسبقة لأي مشروع تسوية ، فإسرائيل لا تهدف لحل القضية المائية بقدر ما تهدف لاستعمال البعد المائي لأهداف أخرى ، سياسية واستراتيجية بحيث أنه بالنظر لتصريحات الزعماء الإسرائيليين ومفكري الصهيونية حول فكرة الأراضي في العقيدة الصهيونية وضرورة بقائها ببقاء مياهها التي هي تعبير عن مدى توسع الحدود بالنظر إليها فقط يمكن فهم الفكر الإسرائيلي وتفسير الحلم الصهيوني القائم على أساس العبارة المنقوشة على باب الكنست الإسرائيلي " من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل " وإدراك حدود الخريطة المرسومة على عملتها النقدية .

إذن الموقف الاسرائيلي تجاه مسألة المياه هو مبرر وحجة للتوسع وفرض القيود على تنمية المناطق المحتلة بعد الانسحاب منها فضلاً عن التدخل في شؤونها باستمرار ، ونسج أكبر قدر ممكن من العلاقات مع بلدان المنطقة تحت ستار التعاون لحل المشاكل المائية .

فهي تسعى للاستفادة من استمرار هذه المشكلة على السطح للتقرب أكثر من الدول العربية كمقدمة لكسر المقاطعة العربية لإسرائيل ، على أن هذا لا يعني أن إسرائيل لا تعاني من أزمة المياه بل هي تعاني محدودية الموارد المائية الإسرائيلية ، ونقص مصادرها الأساسية نتيجة الاستهلاك الزائد في مجال الزراعة والصناعة ، والاستنزاف من المشاريع الاستيطانية .

هذا الوضع يجعلها تتطلع للمياه العربية بأراضيها ، سواء بالحرب أو بالسلام . وهذا هو فن إدارة إسرائيل لهذه القضية أما العرب فباقون تحت الضغط إلى إشعار آخر .

المحور الثالث

البعد الإقليمي لأزمة المياه في الشرق الأوسط

إن الأطراف الأخرى في حرب المياه في الوطن العربي هي تركيا وأثيوبيا ، فتركيا من جهة هي دولة عضو في الحلف الأطلسي ذو الأطماع المعروفة في منطقة الشرق الأوسط

وهو يطل على منطقة الشرق الأوسط من خلالها وقد لجأ الحلف الأطلسي لمرات عديدة إلى توتير الأجواء على حدود العراق وسوريا مع تركيا .

إذا كنا حددنا تركيا وأثيوبيا فهذا باعتبارها أطراف غير عربية وسنحاول في هذا الموضوع توضيح العلاقة بين هاتين الدولتين والمياه العربية.

أطراف النزاع ليست سوريا ، وفلسطين ولبنان مع إسرائيل فحسب بل إن مصر والسودان وأثيوبيا بتقاسمهم نهر النيل وما يعانيه من انخفاض في المنسوب ، وتركيا ومشاريعها في المنطقة كلها عوامل مفجرة لحرب المياه .

تركيا بمياهها الوافرة تعمل على أن تلعب دور قوة التوازن في الشرق الأوسط وهذا ما يفسر تحرشات تركيا بدول الجوار واستفزازاتها لهم من حين لآخر بمشاريعها وتصريحاتها .

فمنذ الثمانينات ، كان رئيس الوزراء السابق ، تورغوت اوزال ، الداعية الأولى لمشروع المياه التركي " أنبوب السلام " لبلدان الخليج والشرق الأدنى ، ويدعو الاقتراح إلى أخذ المياه من نهري : سيحان وصيحان ، اللذين يصبان في البحر الأبيض المتوسط ونقلها جنوباً عبر سوريا ، والأردن والسعودية إلى الخليج ، ويعتمد التمويل نفسه على كل الدول المشتركة في اتفاقية تقاسم المياه المشتركة ، لكن السعوديين والكويتيين لم يقبلوا بطلب أوزال الدعم أو الاستثمار أكثرها على أسس سياسية بحيث خاف الرسميون الكويتيون والسعوديون أيضاً من إعطاء الأتراك دوراً وإمكانية في السيطرة على سيادتهم على المياه ، فالمشروع معرض لأن يجتذب اهتماماً

أكبر حالما تنتهي الأزمة الكويتية رغم أن نقل المياه عبر عدة بلدان يمكن أن يكون عرضة للهجوم ، وقد أخذ أنذاك أوزال قضية المياه في الشرق الأوسط إلى مستوى جديد من الدبلوماسية العلنية .

من المعلوم أن تركيا تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات ، لكن العجز الذي تعانية أراضيها جنوب شرق الاناضول في مجال المياه جعلها تبادر في العام 1983 بمشروع تنمية شرق الأناضول ويعرف أيضاً باسم " GAP " بالتركية ، وهو عبارة عن سلسة من 13 مشروع أهمها على الاطلاق سد أتاتورك العملاق محل الكثير من الاستفزازات وتقع سبع منها على نهر الفرات والستة الباقية على دجلة .

مشروع " GAP " أثار القلق السوري والعراقي حول إمكانية توفر المياه لمشاريعها الزراعية والصناعية الخاصة ، بحيث تخشى سوريا والعراق أن يحول سد أتاتورك معظم مياه الفرات إلى سهل أورفا التركي ، مما يجبر العراق وسوريا إلى أن يعتمد على المياه التركية ، فقد أعلن العراق من جهته أن إنشاء السد التركي سيقلل تدفق النهر السنوي إلى العراق بـ 15 - 22 مليار م3 حتى وإن كانت تركيا تنفي ذلك . وقد ساهمت تركيا في الكثير من الأحيان في مخاوف جيرانها عند مصب النهر في نوفمبر 1989 ، عندما أعلنت أنها ستوقف تدفق الفرات لمدة شهر يبدأ في يناير 1990 لكي تبدأ في ملء سد أتاتورك (10) وقد أشارت بعض المصادر في الشرق الأوسط إلى أن العراق كان قد فسر هذا العمل كجزء من المؤامرة الامريكية ضد العراق . (11)

لكن تركيا للتخفيف من حدة التوتر ولتحييد هذه المخاوف قدمت معلومات تقنية مفصلة إلى كل من العراق وسوريا حول تحويل المياه إضافة إلى أنها عرضت أن تعوض جارتيها بزيادة تدفق نهر الفرات لمدة شهر مابين نوفمبر ويناير .

وفي قمة التوتر ، أكد أوزال التزامه بحل نزاعات المياه مع العراق وسوريا واعترف بمخاوفهما " إنني اثمن مخاوفهما " " ولكننا لن نضرهم " . لكن العراق وسوريا ردّتا على إغلاق مياه الفرات بسيل من البرقيات الدبلوماسية والزيارات والتحذيرات .

إن سجل النزاعات في المنطقة بسبب المياه حافل فقد ادعت تركيا أنها كشفت مؤامرة سورية مزعومة لنسف سد أتاتورك الذي تنظر إليه سوريا كتهديد لمزارعها وزعمت أنقرة سنة 1987 أنها ستقطع تدفق مياه الفرات إلى سوريا بسبب الدعم السوري للأكراد وهذا مصدر دائم للتوتر بين البلدين .

وفي أكتوبر 1989 أسقطت طائرة الميج السورية وهي في مهمة تدريبية طائرة مسلحة تركية داخل الحدود التركية وقد ربط الحادث التوترات السورية والتركية حول المياه .

وقد كان لأثيوبيا من جهةأخرى حساباتها الخاصة إزاء المنطقة حين عادت إلى الاعتماد على إسرائيل فيما يتعلق بالتدريب والمعونات العسكرية لمواجهة ثورة ارتيريا وحركة تحرير تيجوي مما يجعلها تستعرض أهمية دورها من حين لآخر باعتبارها طرفاً من الأطراف المشاركة في النيل .

فتخوفها الدائم من أن تسيء مصر استخدام مياه النيل وعدم قدرتها على مجابهة مصر ، جعلها تتحالف مع الطرف الند لمصر وهو إسرائيل لأن تكتلهما يعطي لإسرائيل بعداً أوسع على النيل مما يثير المخاوف والقلق لدى المصريين ويجعلها أكثر عرضة لقبول تنازلات وتفادي هذا التحالف .

الخاتمة

من خلال ما تقدم نصل إلى القول إن المياه العربية هي منبع للتآمر على المياه العربية أزمة المياه في المنطقة قضية أمنية حساسة ، بحيث

تشكل الأمن القومي لكل أطراف النزاع ومعبر تفاوض وميزان قوى لدول الشرق الأوسط ، يظهر هذا جليا في مفاوضات التسوية حول الصراع العربي – الإسرائيلي ، ودور القوى الإقليمية الطامحة للدخول في حلبة السيطرة على المنطقة من باب المياه .

ويشير بعض الخبراء ، سيصبح الماء سلعة استراتيجية تتجاوز النفط في أهميتها مع حلول العام 2000 ، وتكاد تجمع كافة الكتابات ، التي عرضت للسياسات الإسرائيلية ، وسياستها المائية بشكل خاص على أن مخاطر جدية تهدد المنطقة العربية وتضع " أمنها المائي القومي " في دائرة الخطر ومن هنا فإن التصدي للمخططات الاسرائيلية القائمة على عرقلة المشاريع المائية العربية ومحاولات الأطراف الإقليمية الأخرى التآمر على منابع المياه العربية كتركيا وأثيوبيا يجب أن يكون مبنياً على أساس تعاون عربي مشترك على أعلى قدر من التنسيق ، وإيجاد الوسائل الكفيلة للسيطرة على مصادر المياه ولجم نزاعات التوسع الإسرائيلي على حساب الأرض والشعوب العربية إضافة إلى كسح الأطماع الإقليمية فيها .

الهوامش :

1- جويس ستار : مجلة FOREIGN POLICY ، ربيع 1991 .
2- حسن الشويكي : مجلة الوحدة " الأمن المائي العربي " ، العدد ، (76) يناير 1993 .
3- السياسة الدولية . ع ، 111 ، 1993 .
4- Time, November , 5 , 1990.Merip. Report No 116, 1988, p, 19.
5- صامد الاقتصادي ، " الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة " العدد 88 ، 1992 .
6- نفس المرجع السابق .
7- الأسبوع العربي بتاريخ 1991/12/9 .
8- مجلة فلسطين الثورية ، ع : 473 بتاريخ 1993/5/28 .
9- جريدة الخبر الجزائرية : 14 سبتمبر 1993 .
10- مجلة : صامد الاقتصادي ، " حروب المياه في الشرق الأوسط " " جويس ستار " العدد 88 ، أيار 1992 .
11- صامد الاقتصادي ، العدد 88 ، السنة 1992 . ص 176.

صدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام



مشكلة المياه في الوطن العربي

عبدالعزيز محمد محمد

الناشر : شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

إن استقراء تاريخ الغرب الحديث والقديم في تعامله مع الأمة العربية يؤكد حقيقة هامة وخطيرة ، وهي أن الغرب لن يدخر وسعاً ولا وسيلة مهما كانت دنيئة إلا وسيستخدمها ضد وحدة الأمة العربية وضد وجودها . وحرب المياه أخطر الحروب التى يتأهب الغرب ، ومن ورائه الصهيونية لشنها ضد الأمة ، وليس صدفة أن يتم تشغيل سد أتاتورك عشية حرب الخليج الثانية ، فالعلاقة واضحة وجلية لكل ذى لب . فالهدف المعلن لهذه الحرب كان تحرير الكويت والحفاظ على منابع النفط . أما الأهداف غير المعلنة فأهمها : تحطيم العراق باعتباره أكبر قوة إقليمية عربية شكلت حجر الزاوية في صرح الأمن العربي ، وحرمان العرب ومنهم الخليجيون والسعوديون من وجود هذه القوة ومزاياها في المستقبل .

الأطماع الصهيونية في أفريقيا

سياسة إسرائيلية ترمي إلى طعن الوطن ، ومحاصرته من الجنوب

بشير الكوت

يظل الصراع العربي الصهيوني صراعاً أبدياً لأنه صراع وجود، مهما تغيرت أشكال هذا الصراع ومهما تباينت ساحته، وبعد أن توقفت - تقريباً - منذ عدة عقود جبهة الصراع العسكري، بسبب تباين السياسات القطرية العربية ونتيجة الواقع السياسي الإقليمي العربي والدولي، وتغير موازين القوى لصالح العدو الصهيوني نسبياً، رغم ذلك استمرت آليات الصراع الدبلوماسي العربي الصهيوني على أكثر من صعيد وفي أكثر من مكان.

ونحاول من خلال هذه الدراسة تحليل بعض جوانب هذا الصراع على ساحة مهمة هي القارة الافريقية، حيث الجزء الأعظم من سكان الوطن العربي ومساحته، وحيث يصعب إيجاد حد فاصل للتداخل بين ما هو عربي وغير عربي حضارياً.

ويهمنا في هذه الدراسة التركيز على السياسة الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية على افتراض أنها تشكل مبدأً مهماً للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك من خلال النقاط التالية :-

1 - استعراض الأهداف السياسة الإسرائيلية في أفريقيا.

2 - أدوات وأساليب العمل الإسرائيلي في أفريقيا.

3 - لمحة تاريخية عن السياسة الإسرائيلية في أفريقيا.

الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا

إن ما يسمى بإسرائيل هذا الكيان المصطنع الذي زرع في عمق الوطن العربي حاولت منذ ظهورها عام 1948ف أن تخرق الطوق العربي الذي ظل لفترة طويلة يرفض هذا الكيان .. وقد دفع الحصار العربي الكيان الصهيوني إلي محاولة القفز إلى ما وراء الجدار العربي من خلال مد جسور للعلاقات مع دول القارة الإفريقية ودول قارة اسيا وغيرها من دول العالم .

ورغم أن السياسة الإسرائيلية تجاه افريقيا شهدت نشاطاً كثيفاً في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات مما جعل البعض يعتقد بأن هذه السياسة قد تراجعت خلال العقدين الأخيرين إلا أن حقيقة تطور أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه قارة افريقيا هو ما يجعل هذه السياسة تأخذ أساليب مختلفة بناءً على تطور هذه الأهداف . فالهدف الذي شهدته العقود الثلاثة الاولى التالية لقيام الكيان الصهيوني كان منصباً على تأمين اعتراف دولي واسع وعريض بالكيان المصطنع وخاصة في أفريقيا .

ثم أصبح الهدف بعد ذلك هو حصار الوجود العربي دبلوماسياً وتجارياً وربما عسكرياً عبر حدود طويلة ومتداخلة بامتداد جنوب الوطن العربي عن طريق دق أسفين في الجسم العربي الإفريقي المتلاحم جغرافياً وتاريخياً وحضارياً . ويمكن الإشارة إلى جملة من الأهداف الإسرائيلية الهامة ضمن سياسة محكمة في أفريقيا .

1- هدف تحقيق تفوق أمني إسرائيلي في مقابل ضرب الأمن العربي في الظهر من خلال توطيد

العلاقات الإفريقية الإسرائيلية في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، مما يخلق في نهاية الأمر عزلة وجداراً بين التلاحم العربي الإفريقي التاريخي .

يقول الصهيوني بن غريون أحد رؤساء الوزراء السابقين في الكيان الصهيوني : (إن اللقاء الإسرائيلي – الافريقي يخرق الحصار العربي المضروب حول إسرائيل ، وأن هذا اللقاء سيؤدي كذلك إلى التأثير في الشعوب الإفريقية) مما يجعل هذه الشعوب قادرة على المساهمة في تحقيق التقارب الافريقي – الإسرائيلي .

أما الصهيوني أبا ايبان وزير خارجية الكيان الصهيوني خلال فترة الستينيات فيقول : (إن العلاقات الإسرائيلية -الإفريقية القوية لا تخرج إسرائيل عن عزلتها فقط ، وإنما تعزل العرب عن أفريقيا ، وتضطرهم في النهاية إما إلى الانعزال والبقاء في العزلة وإما إلى التعاون مع إسرائيل) .

2- هدف الشرعية : وهو من الأهداف القديمة ، وفي هذا الشأن يسعى الكيان الصهيوني للحصول على دعم الدول الافريقية لسياساته العدوانية تجاه الأمة العربية في المحافل الدولية حيث تشكل المجموعة الافريقية نسبة مهمة من أعضاء المنظمات الدولية .

3- القيام بدور القوة الاقليمية الكبيرة في المنطقة في دائرة تمتد إلى خارج حدود الوطن العربي وهو دور مكمل للسيطرة الامريكية في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد .

4- أهداف اقتصادية : تتمثل في الحصول على مواد خام من القارة الافريقية وباعتبار القارة الافريقية سوقاً مهم لتصريف المنتجات الاسرائيلية ، حيث يمكن أن تكون إفريقيا الساحة البديلة اقتصادياً للوطن العربي .

أدوات وأساليب العمل الإسرائيل في أفريقيا

عملت السياسة الإسرائيلية خلال العقود الماضية على تنفيذ سياسة محكمة في أفريقيا عبر العديد من الأجهزة وبأساليب متنوعة :

- الاجهزة المنفذة للسياسة الاسرائيلية في أفريقيا :

توزع العمل الاسرائيلي في أفريقيا بين العديد من الأجهزة وأشير هنا إلى أن هيئة التعاون الدولي (ماشاف) تولت تنسيق النشاط الإسرائيلي بين كافة الأجهزة والمؤسسات الاسرائيلية العامة في أفريقيا ، لمنع أي تضارب أو فوضى في تحقيق الأهداف المتوخاة بين الأجهزة الإسرائيلية التي يمكن تقسيمها إلى الآتي :-

1- وزارة الخارجية وأجهزتها .

2- البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) من خلال لجانه المختلفة .

3- المؤسسة العسكرية بأجهزتها ومندوبي استخباراتها .

4- الوزارات الإسرائيلية المختلفة .

5- بعض الأجهزة والاتحادات ، مثل جهاز الاستخبارات (الموساد) واتحاد العمال (الهندروت) وبعض الشركات .

- أساليب العمل الاسرائيلي :

تم اتباع العديد من الأساليب في تنفيذ السياسة الإسرائيلية في أفريقيا وهي أساليب تميزت بكونها اعتمدت على دراسة سوسيولوجية واقتصادية متعمقة لطبيعة مشكلات القارة الافريقية ، فجاء التركيز على اعتبار أن الخبرة الإسرائيلية تشكل دعماً مهماً لمساعدة أفريقيا على النهوض من كبوتها التي أعقبت فترة الاحتلال الاستعماري الطويلة مما يجعل منها نموذجاً قابلاً للاحتذاء في افريقيا ، كما تم اعتماد أسلوب الزيارات والاتصالات المباشرة بين الطرفين على كافة المستويات .

واقتصادياً جاءت المساهمة الاسرائيلية محدودة في مشاريع أفريقية بسيطة ولكنها تصل إلى الفرد العادي الافريقي مثل شق طريق أو إرسال بعثة طبية أو حفر بئر مياه أو إنشاء مزارع صغيرة ، كذلك تم اللجؤ إلى أسلوب يعتمد على منح قروض للدول الافريقية بفائدة عالية ، وهي قروض حصلت عليها إسرائيل أساساً من دول أوربية بفوائد بسيطة .

كما تم التركيز كذلك على النواحي الثقافية بما يرسم صورة مثالية للكيان الاسرائلي مقابل تشويه صورة العرب ، وفي مجال التدريب والتأهيل والتعليم أتيحت العديد من الفرص للأفارقة للتدرب في فلسطين المحتلة وأرسل بعض الخبراء والفنيين الإسرائيليين للعمل في أفريقيا .

وفي المجال العسكري استطاعت السياسة الإسرائيلية التعمق في العديد من المؤسسات العسكرية لبعض الدول الافريقية عن طريق التدريب وتقديم الأسلحة والذخائر .. ويعتبر موبوتو مثالاً لذلك حيث تلقى تدريباً في فلسطين المحتلة كعسكري مظلي ، ليصبح بعد ذلك حاكماً ديكتاتوراً في الكنغو (زائير سابقاً) .

لمحة تاريخية عن تطور السياسة الإسرائيلية في أفريقيا

كانت أجزاء من القارة الأفريقية وطناً مقترحاً لإقامة الوطن الصهيوني المزعوم وجاءت هذه الاقتراحات على يد الحركة الصهيونية وبريطانيا الاستعمارية ، ومن ضمن الأماكن التي تم اقتراحها موزامبيق وأوغندا والكنغو وأنغولا والسودان والجبل الأخضر بليبيا وحتى بعد الاستيلاء علي فلسطين ظل الاسرائيليون ينظرون إلى أفريقيا كعمق استراتيجي لامنهم وهيمنتهم على الوطن العربي .

في الخمسينيات نجحت سياسة مصر – عبد الناصر في عزل الكيان الصهيوني ومنعه من حضور مؤتمر باندونج (1955ف) إلا أن ذلك نبه الكيان الصهيوني إلى الخلل القائم في علاقته الخارجية وهو ما عبرت عنه الصهيونية غولد مائير وزيرة الخارجية آنذاك بقولها : (أننا لا نستطيع أن نحدد صداقتنا بأوربا وأمريكا ، خاصة وأن ثلثي أعضاء الأمم المتحدة دول نامية .. وهكذا فإن المنطق يدفع إسرائيل إلى أن تسعى للحصول علي تأييد بقية العالم ، إن الهدف من وراء علاقتنا مع الدول الجديدة هو تأكيد موقفنا في العالم) .

ويمكن القول أنه وباستثناء أثيوبيا وليبيريا لم تكن هناك دول أفريقية مستقلة عام 1948ف ، وبما أن معظم الدول الافريقية قد استقلت في أواخر الخمسينيات والستينيات فإن الدول الاوروبية التي كانت تستعمر هذه الدول الافريقية ومنها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال قد ساعدت في التمهيد لإقامة علاقات إسرائيلية مع الدول الأفريقية حتى قبل استقلالها عن طريق فتح المجال أمام النشاط التجاري والدبلوماسي الاسرائيلي في المستعمرات الافريقية .

وكانت نتيجة النشاط الصهيوني التجاري والدبلوماسي المحموم في أفريقيا قيام الكيان الصهيوني بفتح 23 بعثة دبلوماسية في القارة حتى عام 1961ف .. وأصبح الكيان الصهيوني عام 1963 ف ثالث دولة (بعد بريطانيا وفرنسا) في عدد البعثات الدبلوماسية في القارة الأفريقية ، كما وصل عدد البعثات الدبلوماسية الاسرائيلية إلى 32 بعثة عام 1967 ف غداة العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية .

ولم تحقق العلاقات الإسرائيلية الأفريقية نجاحاً دبلوماسياً فقط بل حققت نجاحاً اقتصادياً أيضاً ، فظهر عام 1969ف فائض مالي في التجارة مع القارة الأفريقية بلغ 3.113 مليون دولار ، ورغم أن هذا الفائض بسيط إلا أنه يدحض سياسة مد يد المساعدة الإسرائيلية لأفريقيا .

وقد حاول الكيان الصهيوني خلال هذه المرحلة القيام بنشاطات مشبوهة عسكرية واستخبارية ضد جنوب الوطن العربي انطلاقاً من قارة أفريقيا ، وتساعده في ذلك بعض الأنظمة الأفريقية

الرجعية مثل نظام هيلاسيلاسي في أثيوبيا ، الذي يدعي أن نسبه يعود لسليمان (أي أن نسبه يهودي) ، وانطلاقاً من أثيوبيا حاول الكيان الصهيوني الإضرار بجنوب السودان ومحاولة التأثير على تدفق نهر النيل بالتشجيع على إقامة سدود ومشاريع في أثيوبيا على مجرى النهر وكذلك تكثيف تواجده في البحر الأحمر وجزره إنطلاقاً من أثيوبيا .

وأعقب مرحلة النجاحات الدبلوماسية التي حققتها السياسة الإسرائيلية في أفريقيا مرحلة أخرى يمكن أن نسميها مرحلة القطيعة بين الكيان الصهيوني والدول الافريقية ، ويعود ذلك لعدة عوامل :

1- الدور الافريقي الذي لعبته ثورة الفاتح منذ انطلاقها حيث تمكنت من خلال النشاط الحثيث من توضيح الصورة لدى الشعوب والقيادة الافريقية وكشف القناع عن الكيان الصهيوني وسياسته العدوانية واستطاعت توثيق العلاقات العربية الافريقية .

2- تعنت الكيان الصهيوني وعدم امتثاله للقرارات الدولية ورفضه للوساطة الافريقية في النزاع العربي - الصهيوني مما أغضب العديد من قادة الدول الافريقية .

وجاء الانقلاب الكبير والجماعي في موقف الدول الافريقية و الكيان الصهيوني وامتناع الاخير عن تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، يضاف إلى ذلك سوء علاقتها مع معظم الدول الافريقية نتيجة سياسة الغش والخداع وتوثيق علاقته مع نظام جنوب أفريقيا العنصري آنذاك . وقد أسهمت العلاقات العربية الافريقية الجديدة والجيدة في التعجيل بالقطيعة الدبلوماسية بين الدول الافريقية و الكيان الصهيوني وحيث تراجع بعد ذلك في أواخر السبعينيات لصالح العدو الصهيوني عام 1978ف مما جعل العديد من الدول الافريقية تعيد علاقتها مع الكيان الصهيوني على اعتبار أن مصر قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني .

خلاصة :

يتضح من خلال ما سبق الجهد المتواصل للسياسة الاسرائيلية للهيمنة داخل أفريقيا ، وذلك بغية نقل الصراع العربي الصهيوني إلى جبهات أخرى جنوب الوطن العربي في المجالات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية . وقد حقق الكيان الصهيوني في غفلة عربية بعض النجاحات إلا أنه حدث تراجع بعد ذلك منشؤه الدور الذي لعبته الجماهيرية في تعميق الترابط العربي الافريقي خصوصاً .

وبانكشاف الاهداف والأساليب الصهيونية ومن خلال العرض التاريخي لتسلسل النشاط الصهيوني في القارة الافريقية يتضح لنا مدى أهمية قارتنا افريقيا في صراعنا الطويل والمتعدد الساحات والاساليب مع العدو الصهيوني .

مصادر الدراسة :

1- د . أمين أسبير ، أفريقيا والعرب ، (بيروت : دار الحقائق ، الطبعة الأولى 1980ف) 2- د . عواطف عبد الرحمن ، إسرائيل وأفريقيا ، بيروت : مركز الدراسات الفلسطيني ، الطبعة الأولى 1974ف .

3- د . مجدي حماد ، إسرائيل وأفريقيا ، (بيروت : دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى1986ف 1974ف) .

4- حلمي عبد الكريم الزعبي ، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا (الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985ف) .

5- عبد المنعم عباس ، أبعاد الاستراتيجية الصهيونية في البحر الأحمر ، شؤون فلسطين ، العدد : 30 ، النوار . فبراير 1974ف .

6- مجلة المجاهد ، الجزائر ، العدد 1196 ، 1983/7/8ف .

دراسة عن قبيلة الحاسة بالجبل الأخضر وعلاقتها بالهوسة

ورقة عمل مقدمة من قبل رابطة الشباب مدينة شحات

قبيلة الحاسة من خلال القبائل الليبية القديمة

استرشاداً بما ورد في خطاب الأخ قائد الثورة في زيارته التاريخية إلى النيجر ونيجيريا ، والتي كانت عملاً غير مسبوق وتحدياً صارخاً للحصار الظالم المفروض على الجماهيرية العظمى نظراً لمواقفها وموقف قائدها الرافضة للهيمنة والاستعمار والأمبريالية .

تنادت رابطة شباب مدينة شحات وسارعت بتشكيل فريق عمل للبحث التاريخي عن أصول قبائل الهوسة وكيفية وصولها إلى إفريقيا . وبعد الدراسة المتواضعة تم إعداد هذه الورقة والتي نتشرف بتقديمها إلى القائد المفكر معمر القذافي الذي كانت لتوجيهاته وأرائه الأثر الكبير في إنجاز المرحلة المبدئية والتي ستكون نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية وأن هذه الرابطة ستكون هي حاملة المشعل الذي يشع الفكر الأخضر في أعماق القارة السمراء بفضل توجيهاتكم الرائدة .

أهم المصادر :

نستمد معلوماتنا عن تاريخنا القديم أي في العصر التاريخي من المصادر المصرية القديمة والمصادر الإغريقية والرومانية والآثار القديمة والتي يستفاد منها بأن حدود أرض ليبيا كانت تمتد بمحاذاة غرب حافة وادي النيل شرقاً إلى مراكش غرباً ومن البحر المتوسط شمالاً إلى النيجر جنوباً ولهذا كانت على اتصال وثيق بالمصريين شرق وادي النيل خلال تاريخهم القديم ، وعلى اتصال بالجنوب وخاصة إذاعلمنا أن قبيلة الاوسبستاى في الشمال وقبيلة الجرمنت في الجنوب عندها العربة التي تجرها أربعة خيول

السمات الليبية البشرية :

يتميز الليبيون القدماء بضخامة أجسامهم وطولها وسمرة بشرتهم وشقرتها ، أي يوجد في ليبيا الأسمر والأشقر . فالسمر منهم أي التمحو لهم شعراً يرسلونه فوق أكتافهم ، ويجعلون منه خصلة قصيرة فوق الجبهة ، اتخدوها الفراعنة فيما بعد شعارا ملكهم " الكبرى " على الجبهة ، وهم غلاظ الشفاه قني الأنوف لهم خدود بارزة وذقون دقيقة .

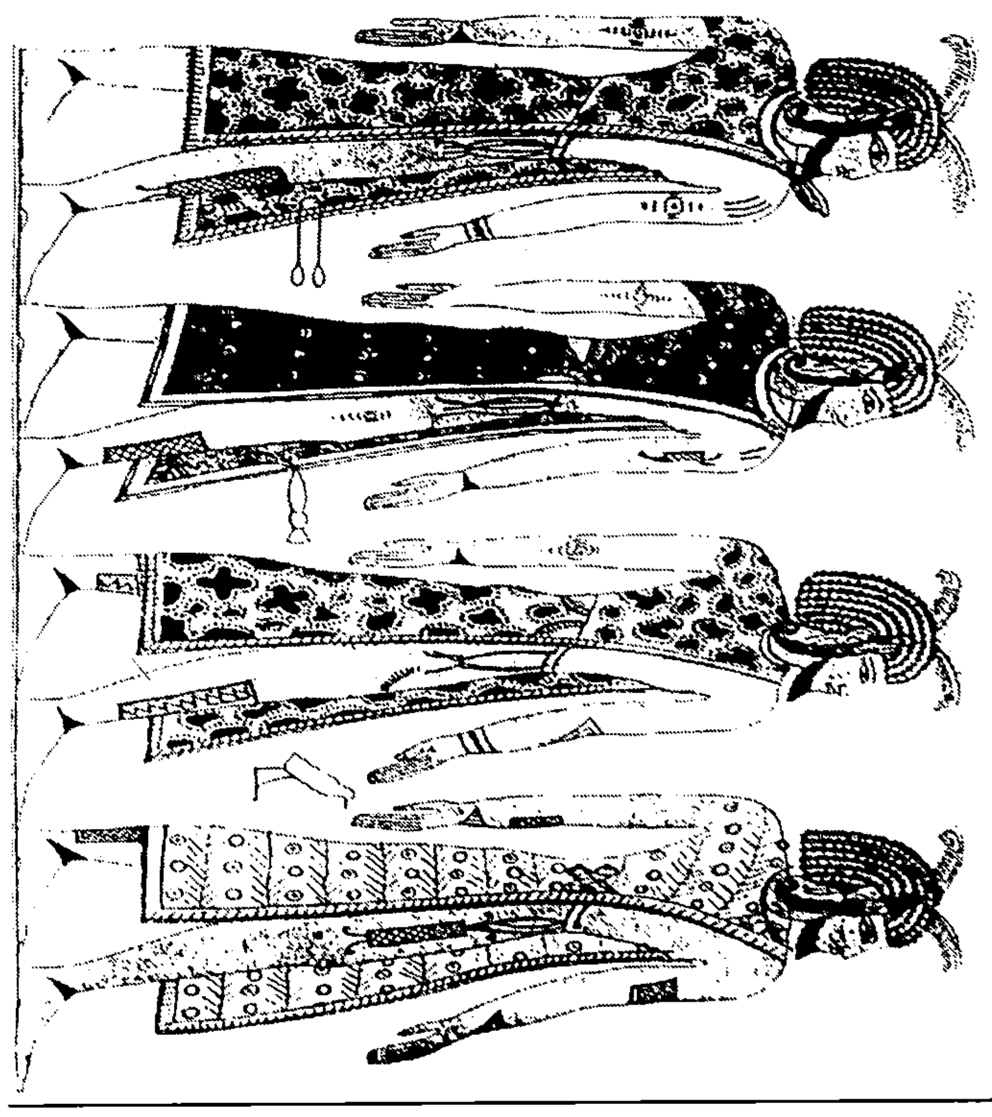
وأما التحنو هم الشقر أو أصحاب البشرة البيضاء التي تميل إلى الحمرة فلهم شعر أصفر وعيون زرقاء كانوا يرسلون شعرهم الأصفر إلى الوراء ويزينونه بريشتين – كما يفعل الهنود الحمر – ويتسلحون بالأقواس .

عندما قدم جماعة من الإغريق في القرن السابع قبل الميلاد إلى ليبيا للاستيطان كانت العلاقات الليبية بشعوب ما وراء البحر قديمة منذ 1200 ق.م ، حسب التدوين التاريخي وجدوا حضارة

راسخة وشعباً راقياً فاستوعب كل منها ثقافة الآخر وحضارته ثم طورتها وأصبحت جزء منها وساعد على ذلك التجارة بين الإغريق وكريت مصر وقرطاجة من جديد . إن هذه الحضارة التي أن جاز تسميتها الحضارة التجانسية جديرة بأن تحتل مكاناً عظيماً بين حضارات العالم القديم استناداً إلى ماتم اكتشافه من أثارها . أن حضارة ليبيا التجانسية قد أسهمت بجانب كبير في قصة التطور البشري . ولكن هذا الاستقرار لم يستمر طويلاً فقد جلب الإغريق إلى ليبيا عناصر جديدة وزحزحوا اهلها منها نحو الجنوب

القبائل الليبية القديمة :

القبائل الليبية القديمة المدونة في الآثار المصرية وأوراق البردي والمصادر الإغريقية والرومانية هي :



1- التمحو : - خريطة رقم (1)

كانوا يسكنون المناطق المجاورة لمصر العليا " الصعيد " أي على طول وادي النيل جنوباً حيث الفرافارة والبحرية والداخلة وغيرها . ولا تزال توجد جنوب ليبيا في " منطقة تمو " في نواحي الأكاكوس وتاسيلي .

هناك رسومات ببشرة بيضاء وشعر أشقر مرتدين عباءات ترجع إلى الفترة ما بين الالف السادسة والرابعة ق . م .

2- التحنو : (خريطة رقم (1)) .

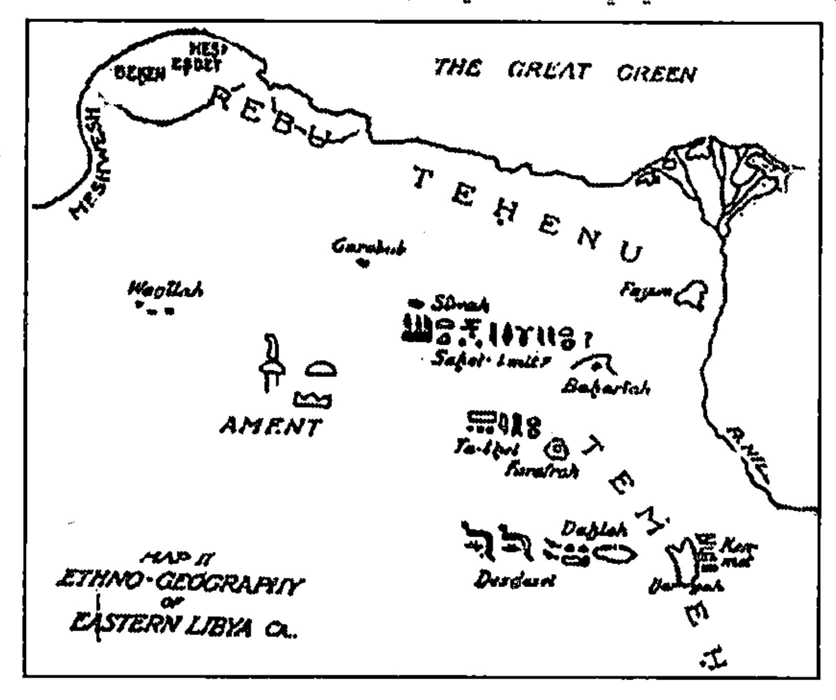
تبدأ حدودهم ابتداءً من غرب الدلتا شمال التمحو أي في الفيوم والواحات الشمالية وأطلق على أرضهم أراضي التحنو وعلى رؤسائهم رؤساء التحنو وكانوا يقطنون بين الدلتا شرقاً والريبو أو الليبو غرباً .

3- الريبو أو الليبو :

شعب شجاع يسكن غرب التحنو حسب الوثائق المصرية خريطة رقم (1)

4- المشواش :

غرب الريبو أو الليبو أي في منطقة بنغازي الحالية .

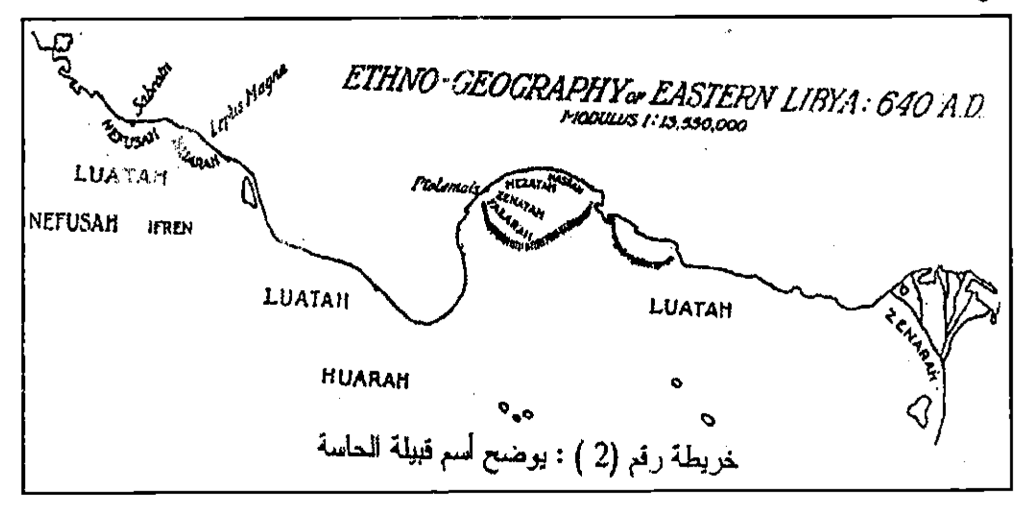


خريطة رقم (1) : توضح القبائل الليبية القديمة .

5- هسة :-

ذكر هذا الاسم في موقع شحات الحالية منذ 1200 ق . م خريطة رقم (1) ، ثم يظهر أسم الحاسة صراحه في الخريطة (رقم (2) 640ف في نفس الموقع وذكرت معها ثلاثة قبائل أخرى هي

" مزاتة وزناتة وفزارة " وقد حلت قبيلة الحاسة محل قبيلتي الأسبت والبكن (في خريطة رقم (1)) . يعنى أن إسم قبيلة الحاسة كان موجوداً قبل قدوم العرب المسلمين 643ف . وفي هذا العهد أو التاريخ كانت قبيلة لواتة تسكن الجهات العليا تمتد من قبيلة زناتة Zenatah غرب وادي النيل حتى صبراتة كما كانت توجد هواره في أوجلة وجالو ولبدة الكبرى وجنوب نفوسة وقبيلة يفرن شمال شرق نفوسة .



خريطة رقم (2) : يوضح أسم قبيلة الحاسة

كما نجد بعد ذلك أنه لما قدم الهلاليون والسليميون في القرن الحادي عشر كانت قبيلة زناتة في تونس ، في حين ظهرت ولايات الهوسا في شمال نيجريا في بداية القرن الحادي عشر إفرنجي وتشير المصادر التاريخية إلى ظهور أبي يزيد الفزاري في القرن السابع والثامن كداعي ينشر الدين الإسلامي وقد لقب بوارث الوزارة (Masberma وهو من قبيلة فزارة المتواجدة مع قبيلة هسة في الجبل الأخضر وقد اتخذت هذه الولايات بعد ذلك في دولة كبيرة هي دولة كيبي واستطاعت بعد أن أصبحت قوية أن تصمد أمام (محمد توري) هذا الظهور المفاجيء ربما كان نتيجة لهجرة قبائل هاسة إلى الجنوب كما فعلت زناتة ولا شك أن من هاجر منهم فقد واجه الأخطار والمصاعب بينما كانوا يتجاوزون الصحراء متجهين إلى أعماق الجنوب ليدخلوا بلاداً لم يعرفوها من قبل حيث تغلبوا على المصاعب التي كانت تعترض طريق تقدمهم وقد حملوا معهم بعض حضارتهم .

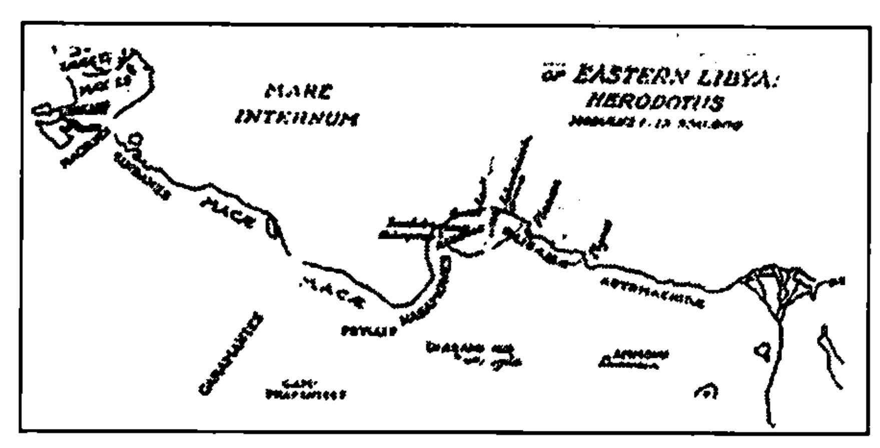
يشير صمويل ديكالور إلى أن الفولاني والهوسة يُعدون من العناصر الغريبة عن المجتمع التشادي (المنديري ص 40) تعتبر الهوسة من الولايات المبكرة في غرب إفريقيا والتي تمتاز بثقلها السكاني في فولتا العليا وغانا الجنوبية حيث شاركهم حضارتهم وثقافتهم . إن سكان غرب إفريقيا أرقى ثقافة وحضارة من بقية افريقيا الاستوائية أو القارة ككل وكان هذا نتيجة للتقدم السياسي المبكر والعلاقات التجارية الطويلة مع شمال أفريقيا واوربا . هناك كثافة سكانية لها اعتبارها في أراضي موسي (Mossi) سفانا من فولتا العليا وفي مراكز الهوسا التجارية والسياسية شمال نيجريا كما في كانو - كاستنا وشوكوتو . وفي مناطق غابات اشانتي وداهومي ويوروبالاند (أرض يوربا) أيضاً (1) وقد بلغت إمارات الهوسا العظمى قوة وثراء كانت نتيجة لذكائهم وخبرتهم الزراعية المرجح أنها اكتسبت في مدينة قورينا والذي مكنهم من استغلال التربة الصالحة للزراعة بانواعها الأسمر والأحمر والرملية . وبنوا المدن المسورة المحصنة .(2)

6- الأسبت :

جوار قبيلة هسة في نواحي أسلنطة الحالية أي في مواقع الأسبتستاى في عهد هيرودت .

7- البكن والبقن :-

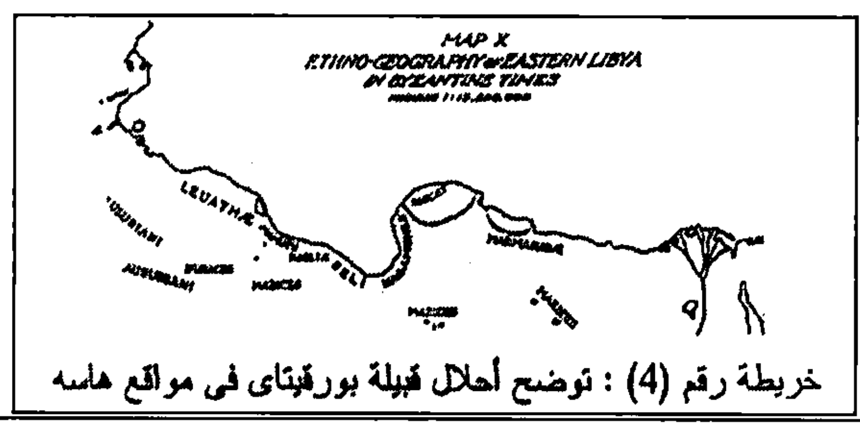
موقعها في غرب الأسبت والحاسة حيث ظهرت البكاليس والاوسخيساي أنظر خريطة رقم (3) ((هيرودوت الخامس ق . م)) ومن إلقاء نظرة على الخرائط المرفقة نجد أن هذه الأسماء قد اختفت أو حُرفت فنجد في الشرق " أدراما خيراي " تمتد من قبيلة جلميقاي من بلاتيا والأسباستاى والأسختساي والبكاليس موطن هاسة وجيرانها القبائل الليبية هيرودوت الكتاب الرابع (ص 168 إلى 194) .



خريطة رقم (3) : توضح موقع قبيلة البكن

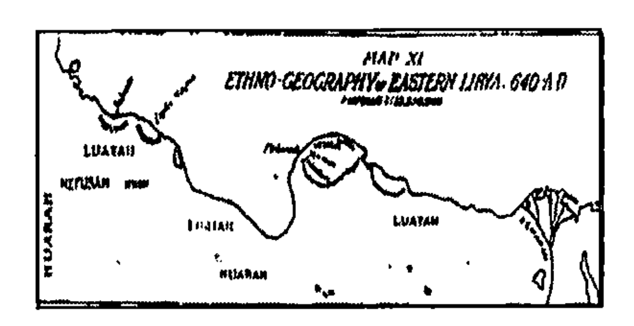
في عهد بطليموس نجد القبائل متزحزة حسب الخرائط فقبيلة لاساكينى التي كانت تسكن في جنوب قورينا في سلطنة ثم نجدها في أقصى الشرق في عهد انطونين وجدت لاساكينى بين سيمروس وقورينا وهذا من المرجح أن يكون موقعهم الأول فيما يعرف الآن بوادى الجريب (Beechy p.569) .

وإذا نظرنا إلى الخريطة رقم (4) في العهود البيزنطية نجد بركيتاى أو بورقيتاى في مواقع هاسه بينما تظهر قبيلة لواتاى لواته فيما بعد في نواحى لبده وجنوب الاستريانى وهم كما يقول أمانوس شعب غازى قد أغار على المدن الخمس وهو أحد شعبين من ليبيا قد غزا المدن الخمس في عهد سونيسيوس (ص334) .



خريطة رقم (4) : توضح أحلال قبيلة بورقيتاى فى مواقع هاسه

في الخريطة رقم (5) أي 640ف تظهر قبيلة الحاسة ومعها الثلاث قبائل في حين نجد لواتة تمتد من صبراتة حتى حدود مصر أي حتي قبيلة زنارة واختفت القبائل الأخرى في الخرائط السابقة ماعدا القلة واعتمدنا في القبائل القديمة على بيتس وهيرودوت وبليني واسترابون وبروكوبيوس القيصري هناك بطون من لواتة منها زنارة التي زحزحت إلى برقة من غرب الدلتا (إبن خلدون كتاب العبر المجلد الأول) .



الخريطة رقم (5) : توضح موقع قبيلة الحاسة مع بعض القبائل الأخرى

أما هوارة قبيلة عظيمة من سلالة لواتة مكونة من بطون كثيرة الأغلب وجد في الغرب وفي القرن السابع ربما امتدت إلى جبل غريان وأخيراً وجدت في أقصى الشرق وبجوار لبده الكبري وجنوب سرت الكبرى وربما عائلة اللواطى الحالية منهم ، واستقر بعضهم في المغرب منهم الرحالة الشهير (ابن بطوطة اللواتي) .

ومن القبائل أيضاً يفرن الحالية – نفوسة كانت حيث نفوسة الحالية .

بنو خزون كانت بالقرب من مدينة طرابلس مغراوة من زناتة البربرية (العرب القدماء) لعلها من مفرير أو مغلويس .

بنو دمر بجوار شط الجريد مكونه فرع قبائل زوارة وورغمة وورنيدر لا تدخل في الخريطة كما توجد أسماء عربية قبل قدوم العرب المسلمين .

وخلاصة القول أن مصادرنا هذه لا تعني لنا إلا جانباً واحداً حيث نجد تاريخنا من مصادر أناس اخرين ويتطلب الأمر أن نعتمد على مصادرنا الأثرية والتاريخية وأن نعيد كتابة وتصحيح تاريخنا وأن نبحث في مصادر أخرى من مكتبات عالمية نستطيع من خلالها أن نستكمل جوانب هذه الدراسة .

وعلى أية حال فقبيلة هسة لهم ذكر في معظم بقاع افريقيا في ذلك الوقت وكانوا تجاراً ومستقرين وجوابي صحاري .

من هذه الدراسة التارخية الموجزك نستنتج الاتي :-

1- ان قبيلة الحاسة موجودة منذ 1200 عام قبل الميلاد في ليبيا وخاصة في منطقة شحات .

2- أنه في عام 640 ف كانت هذه القبيلة متواجدة في نفس المنطقة وبنفس الإسم واندمجت مع القبائل العربية الفاتحة لشمال أفريقيا ولعبت دوراً هاماً في الفتح الإسلامي وتمت الاستعانة بهم في فتح الصحراء الكبرى .

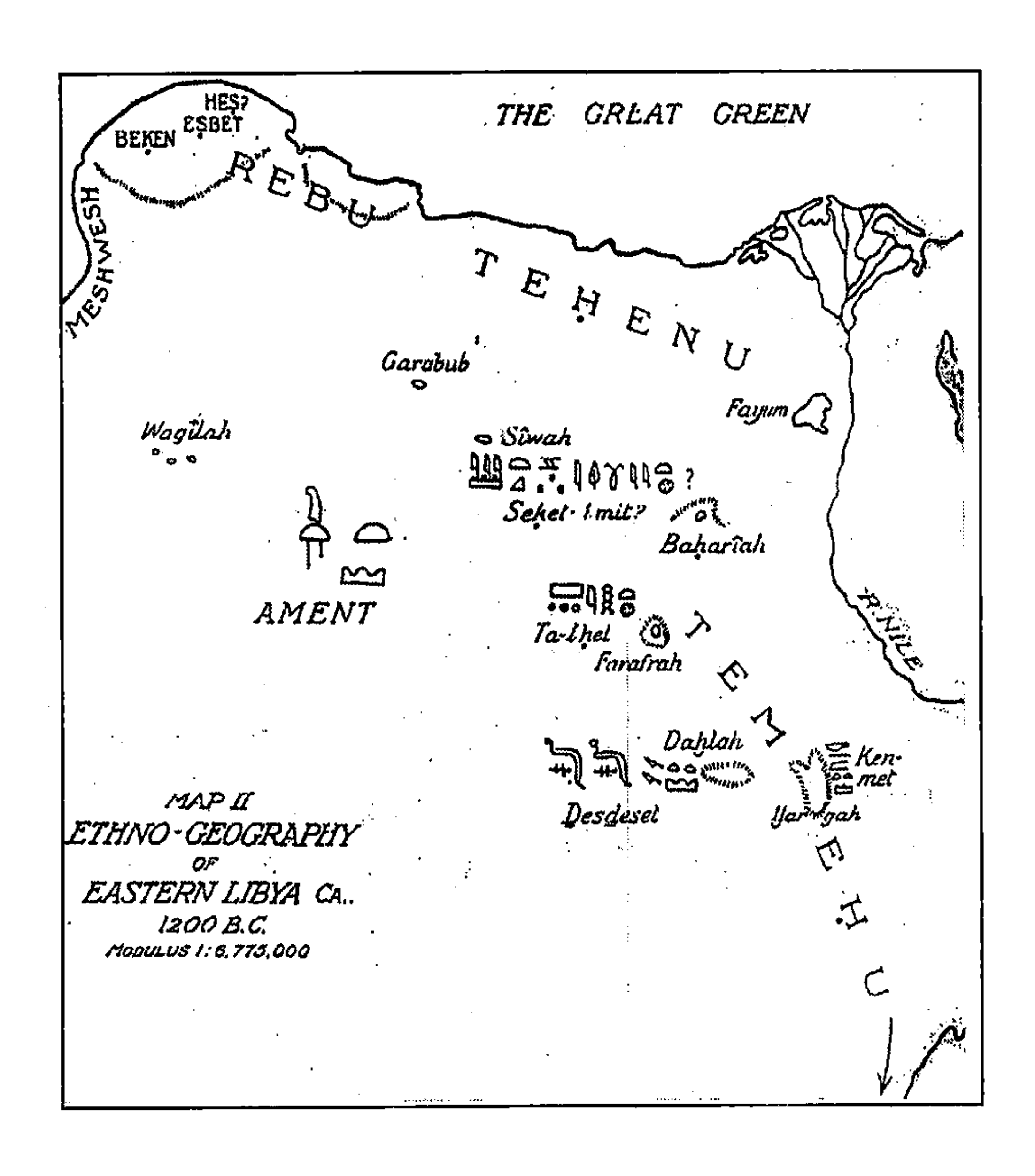
3- إن قبائل الهوسة المتواجدة في أفريقيا قد تكون امتداد لقبيلة الحاسة الموجودة في شمال ليبيا بمنطقة شحات .

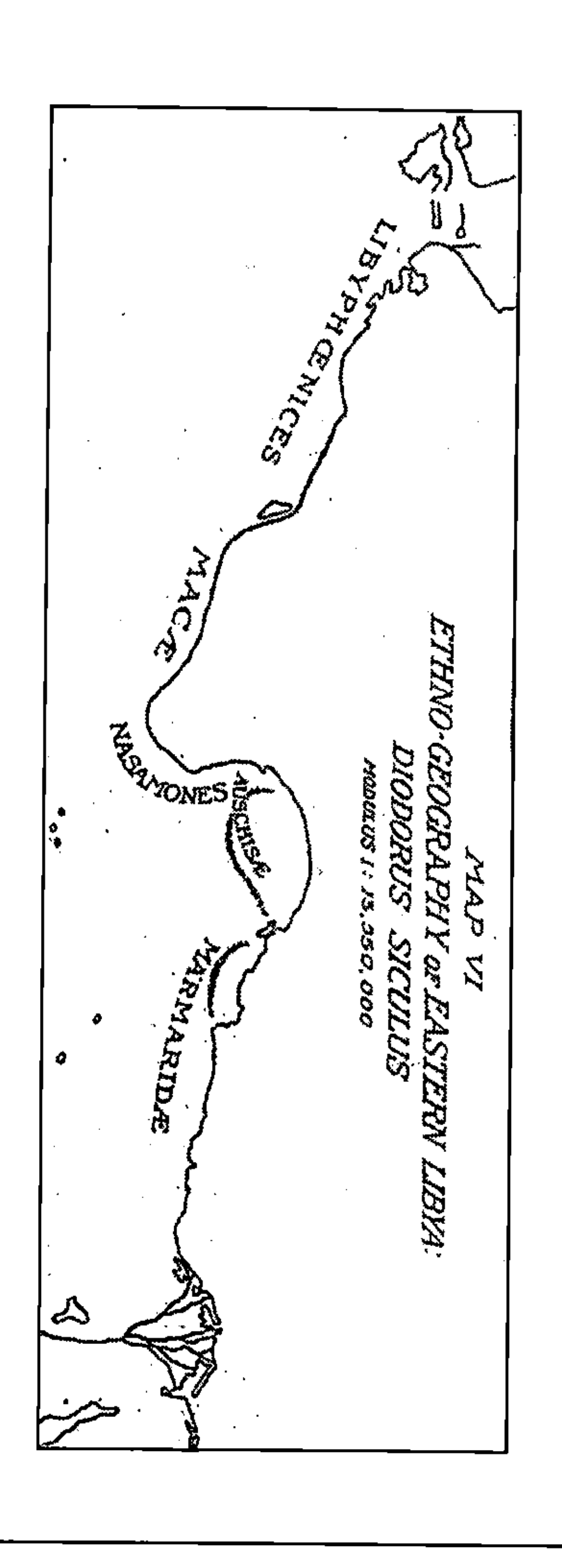
4- إن هجرة جزء من القبيلة إلى افريقيا ترجع إلى عدة أسباب منها :-

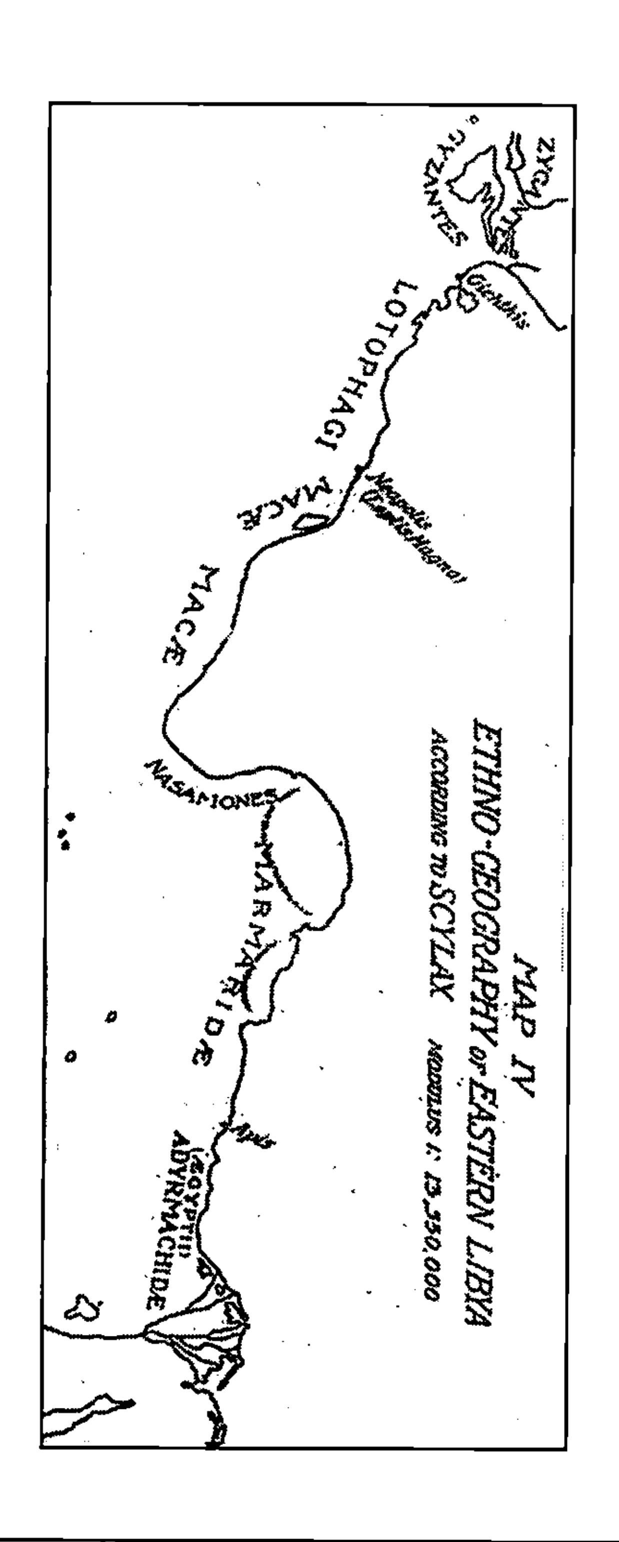
- الكوارث الطبيعية مثل الزلزال والبراكين التي حدثت بمدينة شحات في ذلك الوقت ، وكذلك نقص المياه الذي قد يكون هو سبب في تسمية شحات باهذا الاسم نسبة إلى شحت المياه .

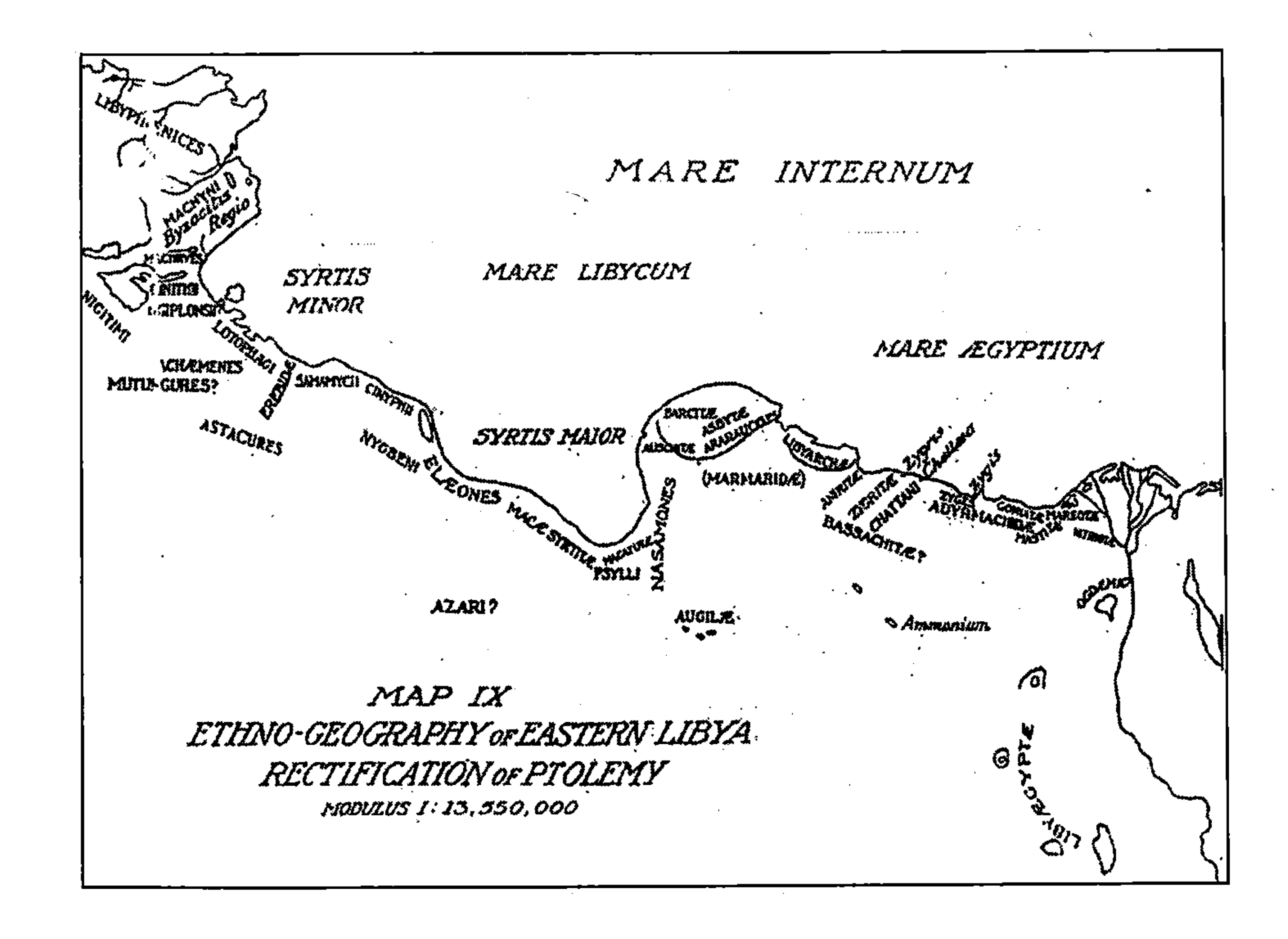
- قد تكون وصول الآلات الحربية الأغريقية أثناء الغزو سبباً في تشتيت هذه القبيلة وهجرتهم إلى الجنوب .

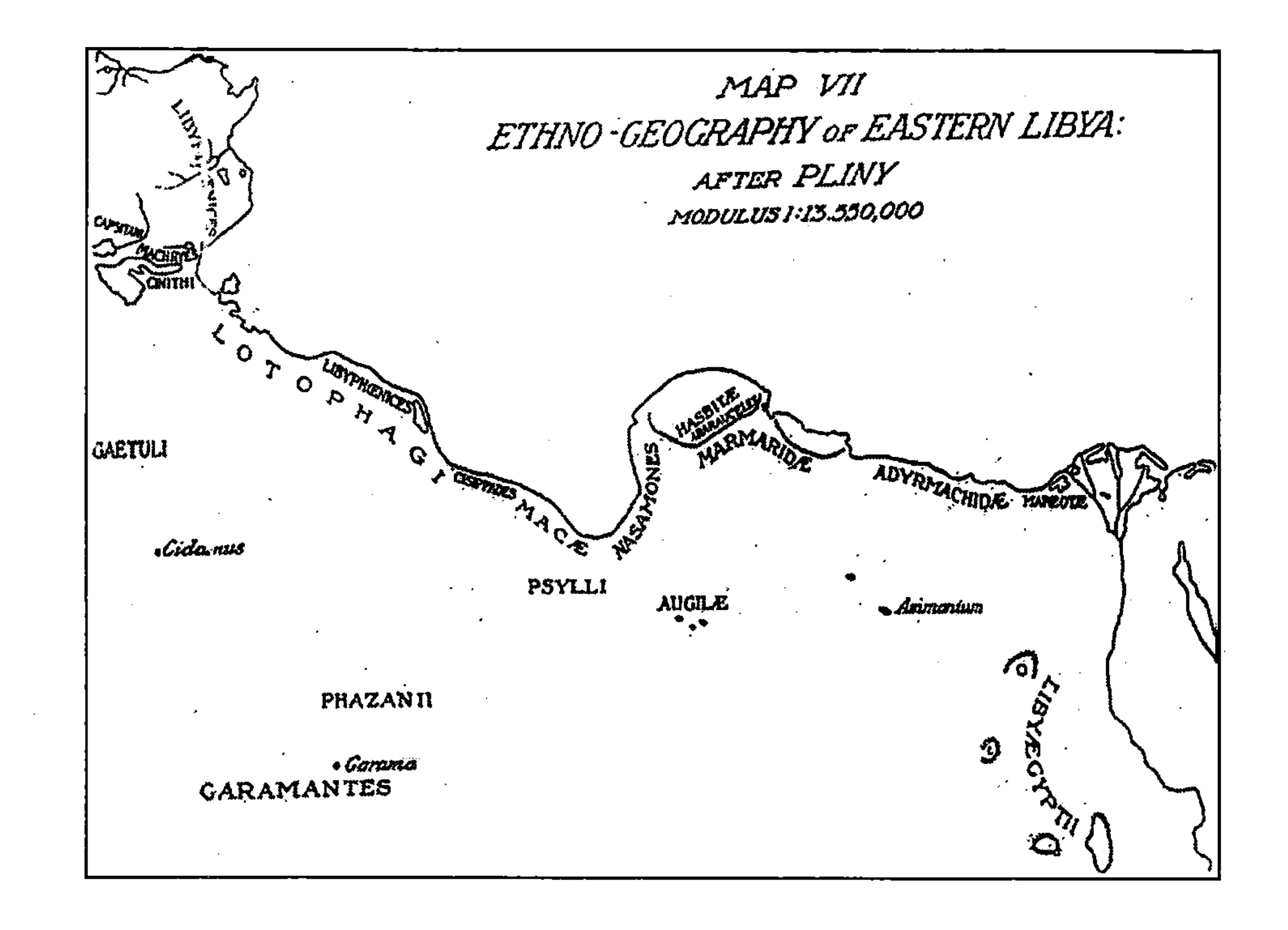
- الحروب بين القبائل - وعفة بعضها وأصلاتها ورفضها للبقاء تحت سيطرة الظلم والطغيان دفعها للنزوح والهجرة إلى مناطق أخرى يتحقق فيها الأمن وإشباع الحاجات .

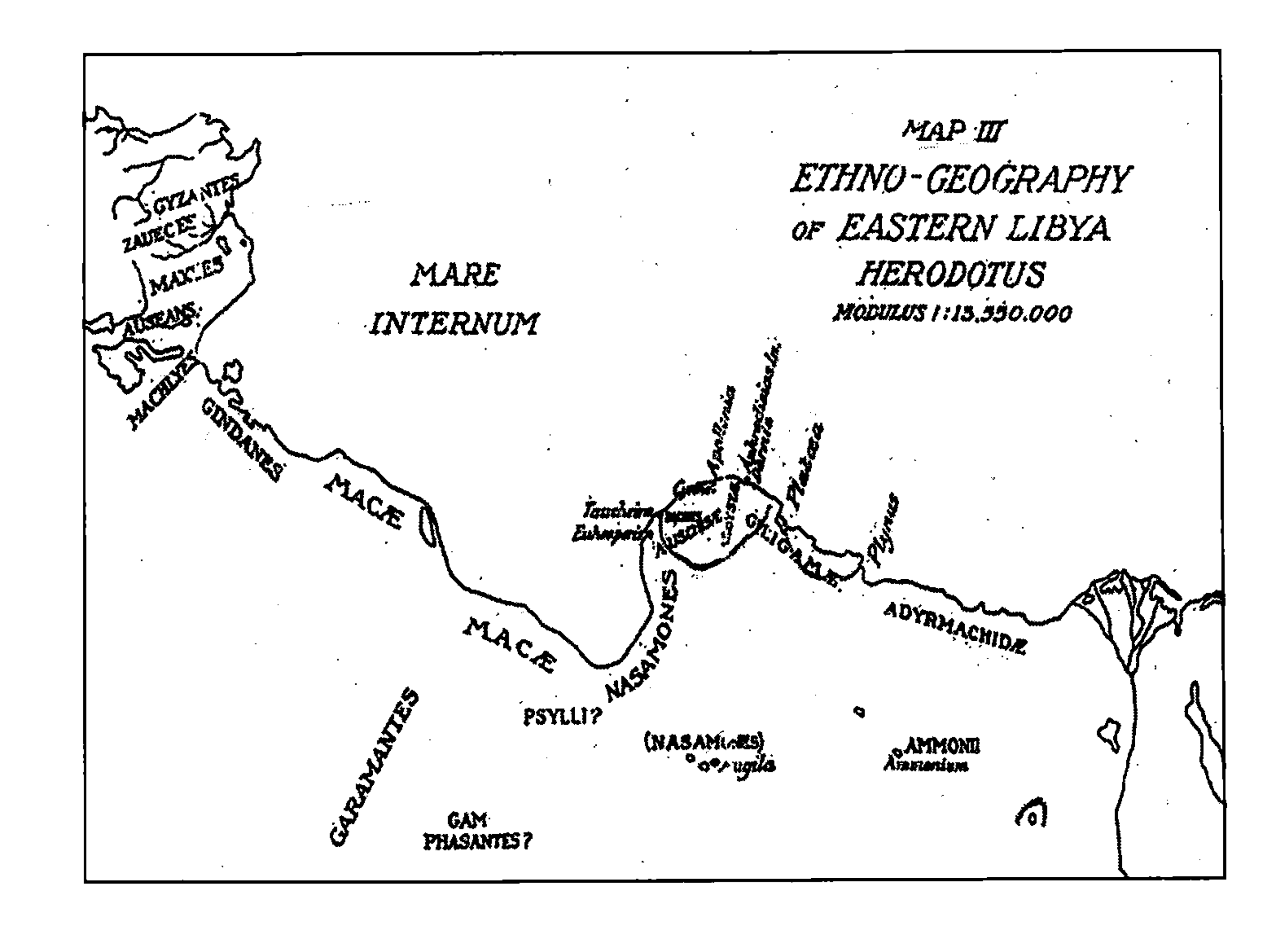

THE GREAT GREEN
BEKEN
HES?
ESBET
REBU
MESHWESH
TEHENU
Garabub
Fayum
Wagilah
Siwah
Seket-Imit?
Baharîah
AMENT
Ta-ihet
Farafrah
TEMEHU
R. NILE
Dahlah
Ken-met
Desdeset
MAP II
ETHNO-GEOGRAPHY
OF
EASTERN LIBYA CA..
1200 B.C.
MODULUS 1: 6.775,000

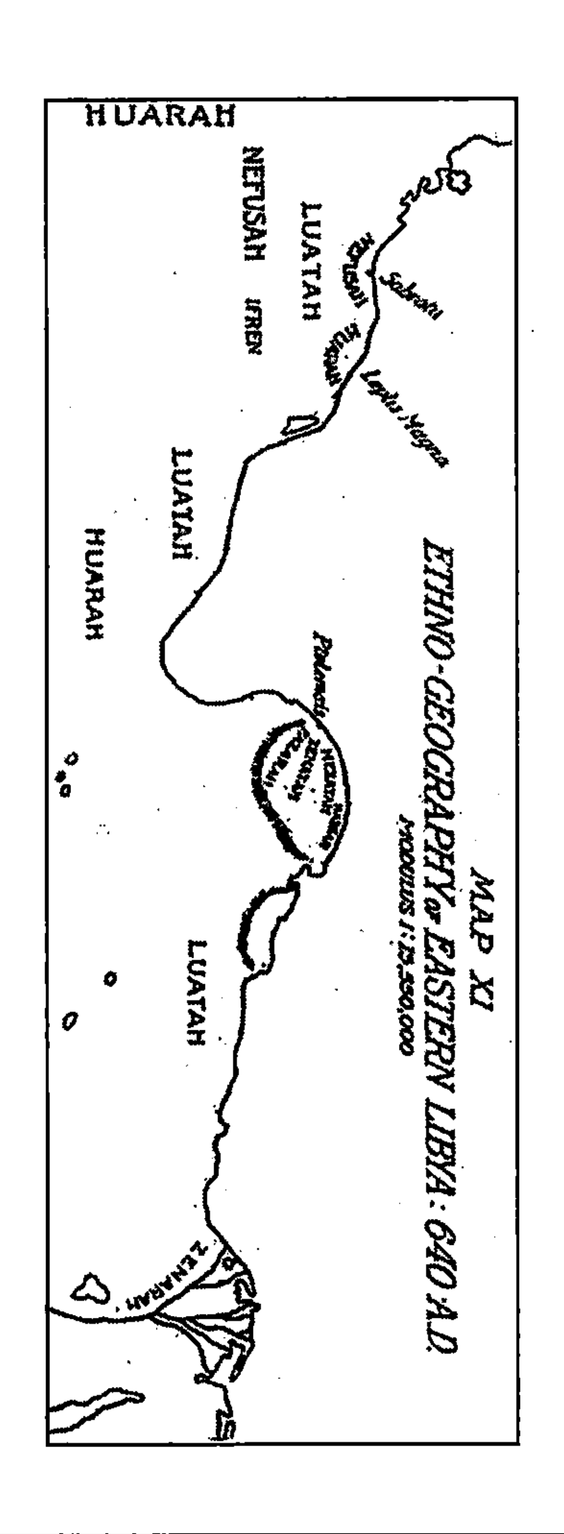

MAP VI
ETHNO-GEOGRAPHY of EASTERN LIBYA:
DIODORUS SICULUS
LIBYPHŒNICES
MACÆ
NASAMONES
AUSCHISÆ
MARMARIDÆ

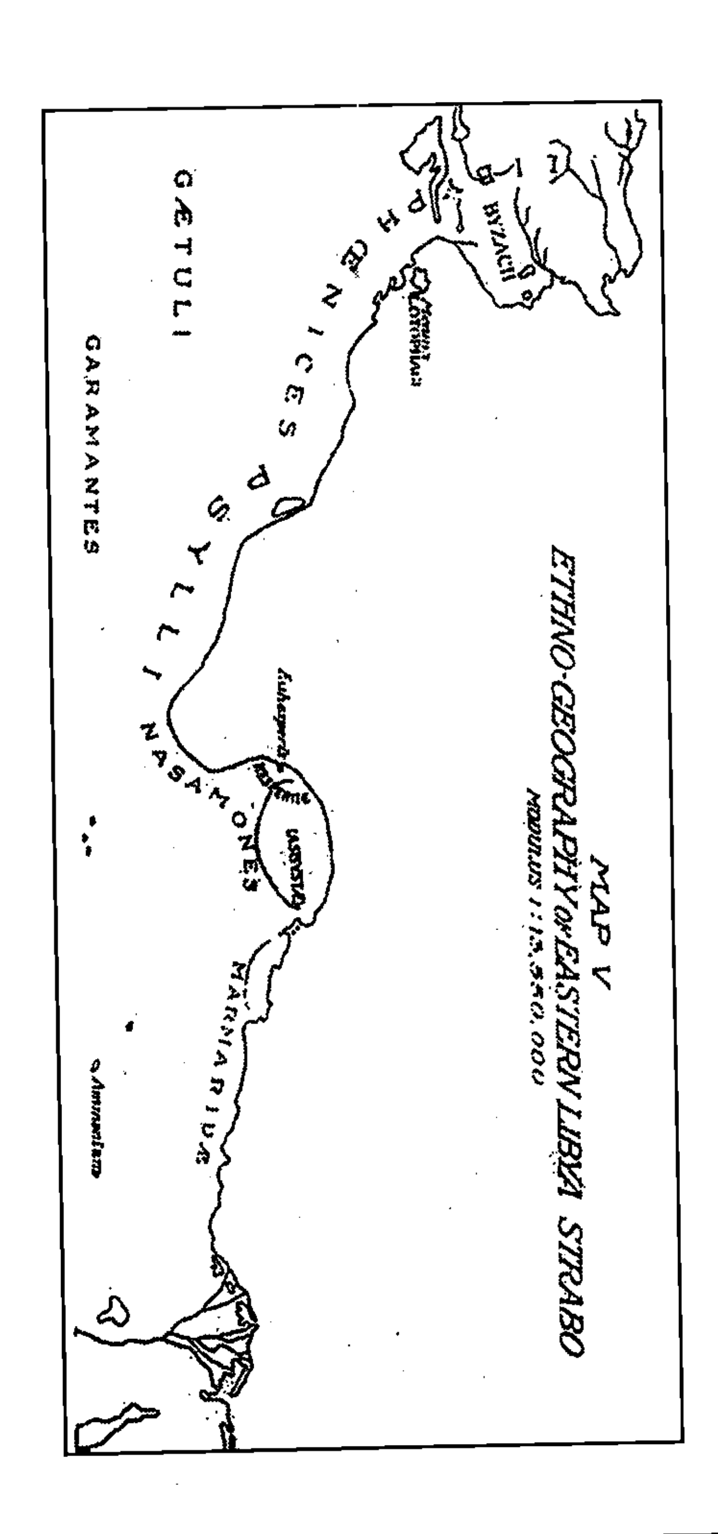

MAP IV
ETHNO-GEOGRAPHY OF EASTERN LIBYA
ACCORDING TO SCYLAX
MODULUS 1: 13,350,000
LOTOPHAGI
MACAE
MACAE
NASAMONES
MARMARIDAE
ADYRMACHIDAE
Apis


MARE INTERNUM
MARE LIBYCUM
MARE ÆGYPTIUM
SYRTIS MINOR
SYRTIS MAIOR
Byzacitis Regio
MACHYNI
NIGITIMI
LOTOPHAGI
MUTU-GURES?
ASTACURES
SAMAMYCII
CINYPHII
NYGBENI
ELÆONES
MACÆ SYRTITÆ
PSYLLI
NASAMONES
AZARI?
AUGILÆ
BARCITÆ
ASBYTÆ
AUSCHITÆ
(MARMARIDÆ)
LIBYARCHÆ
ZIGRITÆ
CHATTANI
BASSACHITÆ?
AUYRMACHIDÆ
MASTITÆ
Ammonium
LIBYÆGYPTÆ
MAP IX
ETHNO-GEOGRAPHY OF EASTERN LIBYA
RECTIFICATION OF PTOLEMY
MODULUS 1: 13,550,000


MAP VII
ETHNO-GEOGRAPHY of EASTERN LIBYA:
AFTER PLINY
MODULUS 1:13.550,000
CINITHI
GAETULI
L O T O P H A G I
LIBYPHOENICES
Cidamus
M A C Æ
NASAMONES
HASBITÆ
MARMARIDÆ
ADYRMACHIDÆ
PSYLLI
AUGILÆ
Ammonium
PHAZANII
Garama
GARAMANTES
LIBYÆGYPTII


MAP III
ETHNO-GEOGRAPHY
OF EASTERN LIBYA
HERODOTUS
MODULUS 1:13,350,000
MARE
INTERNUM
GYZANTES
ZAUECES
MAXIES
AUSEANS
MACHLYES
GINDANES
MACÆ
MACÆ
NASAMONES
PSYLLI?
GARAMANTES
GAM
PHASANTES?
GILIGAMÆ
Platea
Plynus
ADYRMACHIDÆ
AMMONII
Ammonium


MAP XI
ETHNO-GEOGRAPHY of EASTERN LIBYA: 640 A.D.
HUARAH
NEFUSAH
LUATAH
IFREN
LUATAH
HUARAH
Ptolemais
LUATAH
ZENARAH


MAP V
ETHNO-GEOGRAPHY of EASTERN LIBYA STRABO
GÆTULI
GARAMANTES
PHŒNICES
PSYLLI
NASAMONES
MARMARIDÆ
Ammonium
BYZACII

المراجع العربية

- ابن خلدون – كتاب العبر – الجزء الأول .
- الادريسي .
- دافيدسون باسل – افريقيا القديمة تكتشف من جديد ترجمة نبيل بدر واخرين – القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر .
- عبد النبي – صالح ونيس – وادي الكوف ، بحث القي في مؤتمر الأثرين العرب الثلاثة عشر طرابلس العرب من 1 إلى 7 التمور 1424 - 1995ف .
- هيرودوت – نصوص ليبية – ترجمة علي فهمي خشيم .
- عبد العليم ، د . مصطفى كمال – دراسات في تاريخ ليبيا القديم – بنغازي ، الطبعة الأهلية (1966م) .
- الحندري ، سعيد عبد الرحمن – العلاقات الليبية التشادية 1843 - 1975 . طرابلس 1983 .
- عبد النبي – صالح ونيس –نبات السليفوم وعلاقته بنبات الكلح ، مجلة البحوث التاريخية السنة الثانية عشر العدد الثاني يوليو (1990) ص 155 .
- عبد النبي – صالح ونيس –ليبيا وجدورها المعمارية والثقافة الموغلة في القدم ، أثار العرب – العددان السابع والثمن – الفاتح 1993 - الربيع 1994ف .

REFERENCES

1- HERODOTUS IV
2- STRABO
3- PLINIS
4- BATES, O. , THE eastern Libyans . London, 1914.
5- CALDWELL J.C . & C. OKARIJ .O. The POpulation of tropical Africa, London, WilliamClaws & Sons LTD. 1968, p 303.
6- Church, Harrisan & Others. Africa & The Islands. London, Green & Co. LTD. (1964) pp. 213-272.
7- Beechy, P. 569.

متابعات

تخصص مجلة الدراسات ابتداءً من العدد القادم مساحة تحت عنوان :

" **متابعات** " لرصد ومتابعة وتوثيق مختلف النشاطات والفعاليات الثقافية والفكرية والتعبوية التي تنفذها حركة اللجان الثورية في شكل محاضرات ولقاءات وحلقات نقاش أو ندوات ومخيمات وزيارات واتفاقيات على مستوى المثابات الثورية وفرق العمل الثوري وشعب ووحدات مكتب الاتصال باللجان الثورية وتأمل وحدة الدراسات من الاخوة منسقي المثابات ومنسقي التثقيف احاطة الوحدة علماً بتلك النشاطات الفكرية والثقافية الهادفة الى تجذير الوعي الثوري والثقافة الثورية لنتمكن من نشرها .

القبائل العربية في أفريقيا ودورها في عروبة منطقة الساحل الأفريقي

الحزام الجنوبي للوطن العربي

أمطير سعد غيث

تشهد مناطق ذات أهمية استراتيجية خاصة في أفريقيا تحركاً أمريكياً مثابراً ومركزاً خلال الأونة الأخيرة، توج بالجولة الأخيرة لمادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية. وكانت هذه الجولة قد شملت عدة أقطار من بينها أوغندا ورواندا وكينيا والكنغو برازفيل وجاءت هذه الخطوة تعزيزاً ودعماً لجهود أمريكية مركزة تُبذل في إطار الدبلوماسية العلنية والخفية منذ أكثر من عام أو أكثر تستهدف تعزيز الوجود الأمريكي في المناطق الأكثر أهمية في أفريقيا. وقد تمثلت في العديد من المظاهر لعل أبرزها (1) :-

1- دخول الولايات المتحدة طرفاً في الصراع الذي احتدم في منطقة البحيرات الكبرى .

2- محاولة استثمار بعض النزاعات أو المشاكل الداخلية في بعض الدول الأفريقية لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية مثل الصراع داخل أنجولا وموزنبيق وليبيريا والسودان .

3- تقديم الدعم المادي من أموال وأسلحة إلى دول أفريقية تقع على تخوم المنطقة العربية مثل أثيوبيا أوغندا وأريتريا وتشاد . وكانت بعض المصادر قد أشارت إلى أن الولايات المتحدة قدمت للدول الأفريقية الثلاث المتاخمة للسودان وهي : أثيوبيا وأريتريا وأوغندا حوالى (200) مليون دولار لتعزيز موقفها في مواجهة السودان وتمكينها من التآمر على وحدته الجغرافية والديموغرافية .

4- دعم حركات انفصالية أفريقية بكل الوسائل ، مثل حركة جرانج المسماة بالجيش الشعبي لتحرير السودان .

وغني عن البيان إصرار أولبرايت على الالتقاء بجرانج وتأكيدها على دعم دوره التخريبي أكد وبشكل لا يدع مجالاً لأي شك بالدور الأمريكي في دعم هذه الحركة الانشقاقية المتطلعة إلى سلخ جنوب السودان لإقامة كيان انفصالي امتداداً للسياسة الأمريكية الداعمة للحركات الانفصالية مثل الحركة الكردية في شمال العراق (2).

واللافت للنظر إزاء هذا التحرك الأمريكي المتواصل باتجاه القارة الأفريقية ، تركزه على دول أفريقة معينة يمكن استخدامها كأداة في إطار الاستراتيجية الامريكية الكونية وخاصة ما يتعلق منها بالمنطقة العربية .

وبالإمكان القول – وفي ضوء رصد أبعاد هذا التحرك وإدراك أهدافه ودلالاته – فإن التحرك الأمريكي الذي بدأ منذ عامين ركز على الدول الآتية (3) :

تؤكد كثير من المصادر التاريخية أن التواصل والتمازج بين مناطق الوطن العربي وبين المناطق المعروفة حالياً بالساحل الأفريقي (الحزام الجنوبي للوطن العربي) الممتدة من السنغال غرباً إلى الصومال وتنزانيا شرقاً ، قد ابتدأت منذ عصور زمنية قديمة تمتد إلى ماقبل الفتح العربي الإسلامي (1) . ومن المعروف أن حركة الهجرات العربية المتواصلة – على مدى التاريخ – قد انطلقت من اليمن وعموم شبه الجزيرة العربية ، متجهة غرباً عبر برزخ السويس ومضيق باب المندب (2) .

وقد وصلت هذه الهجرات البشرية المتعاقبة إلى منطقة الشمال الأفريقي وسارت غرباً حتى أوقف سيرها المحيط الأطلسي كمانع طبيعي ، ومن ثم توغلت هذه الهجرات جنوباً عبر الصحراء الكبرى وذلك حتى وصلت إلى مشارف الغابة الاستوائية (3) . وكذلك وفدت هجرات عربية كبيرة من عمان واليمن إلى القرن الأفريقي وساحل شرق أفريقيا منذ أزمنة موغلة في القدم نتيجة للعلائق الاقتصادية والسياسية بين المنطقتين وانساحت إلى دواخل القارة الأفريقية لا سيما منطقة البحيرات الاستوائية وحوض نهر الكونغو (4) . ويمكن تقسيم مراحل التدفق البشري العربي نحو هذه المناطق إلى ثلاث مراحل هامة هي :-

1- مرحلة ما قبل الفتح العربي الاسلامي والتي وصلت فيها القبائل التي عمرت شمال أفريقيا ، وهم ما أسماه المستعمرون مثل : الرومان ، والوندال والاغريق باسم (البربر) ، محاولين الإيحاء بأنهم جنس بشري آخر ، والواقع هم هجرات عربية قديمة وصلت وسكنت الشمال الأفريقي ، وقد أشار إلى ذلك كثير من المؤرخين القدماء والمحدثين (5) . ومن الهجرات التي وصلت إلى الشمال الأفريقي في المرحلة المشار إليها هي هجرات الفينيقيين الذين هاجروا من سواحل بلاد الشام عبر جزر البحر الأبيض المتوسط مثل قبرص وكريت ومالطا ، وسكنوا الشمال الافريقي وعمروا المنطقة من لبدة بليبيا إلى طنجة بالمغرب الأقصى مروراً بأويا (طرابلس الحالية) وصبرات وقرطاجة بتونس . وفي نفس الوقت انطلقت العديد من الهجرات العربية عبر البحر الاحمر وباب المندب ووصلت إلى القرن الافريقي وساحل شرق أفريقيا - كما سلفت الإشارة إلى ذلك (7) .

2- مرحلة الفتوحات العربية الاسلامية فيما بين القرنيين السابع والحادي عشر بالتاريخ الافرنجي . وقد تميزت هذه الفترة بتدفق الهجرات العربية صحبة جيوش الفتح العربي الإسلامي ، كما تدفقت هذه الهجرات في تلك المرحلة لدوافع سياسية ومذهبية (8) ، وقد تركت هذه المجموعات البشرية آثاراً اجتماعية هامة من خلال انتساب العديد من القبائل بالمنطقة إليها (9) .

3- أما المرحلة الثالثة . فهي هجرة قبائل بني هلال وبني سليم في القرن الحادي عشر الافرنجي(10) وقد استقر الفرع السليمي من هذه الهجرات بليبيا وهم أجداد العديد من القبائل العربية بليبيا (11) . بينما واصل الفرع الهلالي رحلته غرباً إلى ما يسمى حالياً بتونس والجزائر والمغرب الأقصى كما واصل الفرع المعقلي (بنو حسان) رحلتهم غرباً حتى وصلوا إلى نهر السنغال وهم أجداد القبائل العربية القاطنة حالياً موريتانيا والمناطق المتاخمة لها من الناحية الجنوبية والشرقية (12) .

وبالاضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال هجرات بعض القبائل والبطون والأفخاذ ، والتي تمت لأسباب سياسية ومذهبية كما سلفت الاشارة إلى ذلك .

ومن أهم القبائل العربية التي امتدت إلى ماوراء الصحراء في أزمنة سابقة للفتح الإسلامي للمنطقة . هي قبائل صنهاجة بفروعها وهي إحدى فروع ما يسمى بقبائل البربر المشار إليها سابقاً ، ومعروف أن هذه القبائل ترجع إلى أصول عربية حميرية من اليمن . وهو ما أشار إليه العلامة والمؤرخ الكبير عبد الرحمن بن خلدون منذ ستة قرون مضت (13) .

ومعروف أن قبائل صنهاجة الثلاثة : مسوفة وجدالة ولمتونة هي التي قامت على أكتافها دولة

المرابطين الشهيرة في موريتانيا خلال القرن الحادي عشر الأفرنجي (14) . وقد قامت هذه الدولة الفتية بتوحيد منطقة الشمال الأفريقي مذهبياً من خلال نشرها المذهب المالكي .

كما خاضت هذه الدولة معركة الزلاقة التاريخية الكبرى عام 1086ف ضد محاولات الفرنجة إسقاط الدولة العربية الإسلامية بالأندلس ، وكان هذا العمل الكبير سبباً في تأخير سقوط الدولة العربية الإسلامية بالأندلس أربعمائة عام أي منذ 1086ف حتى 1492ف . ومن اسم صنهاجة (القبيلة العربية) اشتق إسم سنغاي (15) أحد الممالك الشهيرة بالمنطقة ، كما اشتق إسم دولة السنغال الحالية (16) ، واسم نهر السنغال (17) ، الذي كان يسمى نهر صنهاجة . كما أن مملكة غانا التي قامت في المنطقة التي تضمها الان دولة مالي وجنوب موريتانيا ، يرى المؤرخ العربي الشهير الإدريسي بأن مؤسسها هو من نسل على بن أبي طالب – رضي الله عنه – (18) ، ويرى نفس الرأي المؤرخ أبو الفداء أنه من نسل بلال بن رباح مؤذن الرسول – صلى الله عليه وسلم – (20) ، كما يعتقد القلقشندي أنه من أحد أبناء الأسرة العلوية (21) ، أما مؤسسو مملكة السنغاي وهم آل ضياء فيعتقد أنهم من اليمن أو من طرابلس بليبيا (22) . وقبائل كنتة التي تسكن حالياً غرب أفريقيا هي قبائل عربية وقد هاجرت إلى غرب أفريقيا من مدينة توات بالجزائر الحالية (23) .

وقبائل الزرما بالنيجر هي نسبة إلى جرمة بفزان بجنوب ليبيا (24) . وقبائل الهوسة واليوربا هي من أصول عربية . وقبائل الفلان هي من نسل الجيش الذي فتح به عقبة بن نافع شمال أفريقيا (25) . وملوك مملكة كانم – بورنو ينتسبون إلى سيف بن ذي يزن ، وينقل القلقشندي عن السلطان الكانمي عثمان بن إدريس رسالة يقول فيها : «نحن بنو يوسف بن ذي يزن والد قبيلتنا العربي القريشي كذا ضبطناه عن شيوخنا » (26) ، وقد تسمى حكام هذه الدولة بالسيفيين .

وتوجد أعداد كبيرة من القبائل العربية بمنطقة حوض تشاد منها : أولاد راشد وأولاد عطية والحيمات والسلامات (27) . كما أن قبيلة القرعان الشهيرة وأهم فروعها : التوبو والتيدا والدازا هي من أصول عربية تمتد إلى ما قبل الفتح الإسلامي (28) . وكذلك قبيلة الزغاوة الذين يعودون في أصلهم إلى منطقة فزان بجنوب ليبيا حسب رأي المؤرخ اليعقوبي (29) . وقبيلة واداي بتشاد التي أسست مملكة واداي الشهيرة هي أحد فروع قبيلة الجوامعة العربية ، التي قدمت من الجزيرة العربية عن طريق وادي النيل عبر السودان فأقاموا بادئ الأمر بكردفان في غربي السودان حيث تقيم قبيلة الجوامعة الأم ، ومن هنا واصل فريق منها السير غرباً حتى استقر به المقام في المنطقة التي تعرف اليوم بدار واداي بشرق تشاد (30) .

أما منطقة القرن الأفريقي ، فمن المنطقي أن تكون الهجرات العربية القديمة من اليمن قد وصلت إليها مبكراً ، فإذا عرفنا أن الهجرات العربية من اليمن قد وصلت حتى موريتانيا غرباً على بعد سبعة آلاف ميل ، فمن المنطقي ومن باب أولى أن تصل إلى القرن الأفريقي على بعد 70 ميلاً ، فالتركيبة الاجتماعية والقبلية للأجناس البشرية التي عمّرت القرن الأفريقي هي تركيبة عربية ، بل وكلمة الحبشة مشتقة من لفظ (حبشت) وهو إسم إحدى القبائل العربية القديمة باليمن (31) . أما التجر اي سكان أثيوبيا وارتيريا فيبدو أنها مشتقة من لفظ التجار ، وهي حرفة أساسية للهجرات البشرية التي وصلت المنطقة . كما أن قبيلة بني عامر إحدى أهم المجموعات القبلية بأرتيريا وحدودها الغربية مع السودان هي من أصل عربي (32) . وكذلك العفر (الدنافل) الذين يقطنون مثلثاً تمتد أضلاعه ما بين ارتيريا وأثيوبيا وجيبوتي هم ينتسبون إلى أصول عربية قدمت من جنوب الجزيرة العربية ، والحجاز (33) . أما قبائل العيس التي تقطن جيبوتي فهي قبائل صومالية من أصل عربي شأنها شأن قبائل الحوية

ونو إسحاق وغيرهما ، ونفس الأمر ينطبق على قبائل الأورومو ، وقبائل الأمهرة التي لازالت تحمل نفس الاسم في منطقة حضرموت وغني عن البيان إيضاح المؤثرات العربية الإسلامية في شرق أفريقيا ، فالثقافة واللغة السواحلية هما امتزاج للثقافة واللغة العربية مع الثقافة المحلية لشرق أفريقيا.

ويقدوم طلائع الفتح العربي الإسلامي المتجهة غرباً على نفس خطى أجدادهم المهاجرين ، ازداد تعمق المؤثرات العربية الإسلامية بالمنطقة ، ويعتقد أن هذه المؤثرات قد تعمقت وانتشرت بفعل بعض الوسائل منها :-

أ- البدو وهجرات القبائل .

ب- التجار وحركاتهم التجارية وقوافلهم التجارية حيث إن التاجر العربي كان يمثل تاجر وداعية للعقيدة الجديدة في آن واحد .

جـ- الفقهاء والمعلمون والأئمة .

د - الطرق الصوفية .

وقد سارت الهجرات العربية عابرة الصحراء الكبرى إلى ما وراء الصحراء ، ومعلوم أن الكتاب الغرب يصرون على تقسيم منطقة الصحراء الكبرى إلى منطقة جنوب الصحراء وشمال الصحراء ، وذلك حتى يرسخوا فكرتهم في الصحراء الكبرى بأنها كانت ولازالت تشكل عامل فصل بين المنطقتين الواقعتين على طرفيها ، ونحن نستخدم مصطلح ما وراء الصحراء اعتقاداً جازماً مسنوداً بالبحث العلمي بأن هذه المنطقة كانت وباستمرار منطقة واحدة متمازجة ، وأن الصحراء الكبرى شكلت - وباستمرار - عامل وصل بين الساكنين على جانبيها .

المؤثرات العربية في لغات المنطقة :

إن اللغات المحلية للمنطقة مثل : الهوسا والسواحلية والفلانية والصومالية والتعزينية والأمهرية قريبة جداً من اللغة العربية وبعضها مثل الفلانية والسواحلية والهوسة تحوي حوالي 30٪ من الألفاظ العربية ، وهذه اللغات كانت تكتب بالحرف العربي حتى بداية موجة الاستعمار الأوربي الحديث في القرن التاسع عشر الافرنجي ، الذي عمل على تغيير تلك اللغات لتكتب بالحرف اللاتيني . كما أن اللغة السواحلية مشتقة من الكلمة العربية (الساحل).

كما أن اللغة العربية شهدت انتشاراً واسعاً في تلك المناطق ، وذلك لأنها لغة القرآن الكريم ، ولغة العبادة ، إضافة إلى أن العلماء المسلمين أفتوا بعدم جواز ترجمة القرآن الكريم والاكتفاء بترجمة معانيه ، إضافة لكون الصلاة لا تصح إلا بها ، مما دعا المسلمين في تلك المناطق إلى تعلمها ويعقد بعض الباحثين مقارنة بين وضع اللغة العربية بأفريقيا ووضع اللغة اللاتينية بأوربا « ويشبه هذا ما كان عليه وضع اللغة اللاتينية عند الملوك الجرمان والشماليين وشعوبهم ، فهم يتكلمون بلغاتهم الفرنجية أو النورمانية أو الوندالية أو القوطية أو السكسونية بجانب اللغة اللاتينية ولكن العبادة للحكومة والثقافة والأدب والقوانين فباللغة اللاتينية (34) » . كما تأثرت طريقةالكتابة باللغة العربية عند مسلمي تلك المناطق بما هو معروف عن الكتاب العرب في الهندسة ونقوشها ، والخط وأحجام الحروف وترتيبها ، ويظهر ذلك فيما تحفل به جدران المساجد بالمنطقة ، وتتحلى به من رسوم وآيات قرآنية ، حيث إن النقوش التي وجدت بالمساجد كان يستخدم فيها الخط الكوفي والخطوط الهندسية في الآيات القرآنية ، وهذا أثر عربي واضح (35) . فقد وصف المستشرق الفرنسي هوبير ديشان أثر

اللغة العربية في اللغات المحلية الافريقية بقوله :« ولم تكتف مناطق أفريقيا بالدخول في الإسلام بل طبعت بطابع عربي بسبب انتشار اللغة العربية في تلك البلاد (36) » .

وتأثير اللغة العربية في غيرها من لغات العالم ليس غريباً ، فهي تركت آثارها في لغات بلاد أروبا الجنوبية وحتى الشمالية ، كما في اللغة الإيطالية والفرنسية والإسبانية والانجليزية ، بل أن لغة مالطا أصولها عربية (37) .

منطقة الحزام الجنوبي في مواجهة الاستعمار الأوربي الحديث :

الاستعمار الأروبي لأفريقيا لم يكن خلال القرن التاسع عشر الافرنجي – كما هو مشاع – ولكنه يمتد إلى القرن الخامس عشر الافرنجي ، حيث بدأت حركة الكشوف الجغرافية ، وتأسيس المراكز التجارية والاستطلاعية على سواحل أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي .

وفي التاسع عشر الافرنجي توغل المستعمرون إلى داخل أفريقيا ، واصطدموا بالوجود الفاعل للثقافة العربية الإسلامية بها ، ووقع أقبح وأقسى مراحل الصراع الثقافي والحضاري ومارس الأوروبيون ممارسات شنيعة في فصل هذه المناطق عن هويتها العربية الإسلامية ، وذلك لفرض لغتهم في المدارس ومحاربة الثقافة العربية الإسلامية ، وتحويل اللغات المحلية الأفريقية من الكتابة بالحرف العربي إلى الكتابة بالحرف اللاتيني كما سبق الإشارة إلى ذلك . ومارست الكنائس الغربية دوراً كبيراً في تنصير العناصر الأفريقية وخاصة العناصر الشابة التي وجدت أنه لا وسيلة لها إلا تعلم لغة الاستعمار واعتناق ديانته .

وقد شن الأوربيون حرباً ضد المراكز الحضارية العربية الاسلامية بالمنطقة ، وأنشئوا مدناً وعواصم بديلة لها حتى تفقد هذه المراكز الحضارية أهميتها ، ومن أمثلة ذلك : نواكشوط بديلة لشنقيط وداكار بديلة لأندر وباماكو بديلة لتمبكتو ونيامي بديلة لأقدس وانجامينا بديلة لأبشار وغيرها من مدن شمال تشاد ولاغوس وابوجا بديلة لكانو وكاتسينا وغيرهما . ومارس الأوربيون دوراً قذراً من خلال تقسيمهم المزاجي لأفريقيا خلال مؤتمر برلين 1884 –1885 ف . حيث رسموا خرائط متجاهلة للأوضاع الاجتماعية والعرقية لتلك المناطق ، مما سبب في الكثير من المشاكل مستقبلاً ، وذلك كأثر سيء من مؤثرات المستعمر الأوربي . ومن هذه الحدود الوهمية ما رسم بين الوطن العربي وامتداداته الثقافية والدينية والعرقية والحضارية في ما وراء الصحراء ، والصحيح أن امتدادات الأمة العربية تصل إلى ما وراء الحدود الوهمية التي صنعها المستعمرون في غفلة من التاريخ والمنطق والعقل ، وهي تصل جنوباً حتى حدود الغابة الاستوائية ، وهو ما يشكل ثورة في واقع الجغرافية السياسية بالمنطقة .

الهوامش :

1– محمد أمين محمد : " تطور العلاقات العربية الأفريقية في العصور الوسطى " ، محمود خيري عيسى (محرر) : " العلاقات العربية الأفريقية ، دراسات تحليلية في أبعادها المختلفة " ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1978) ، ص 64 .

2– محمد عبد الغني سعودي : " الاتصالات العربية الأفريقية في العصور الوسطى " ، محمود خيري عيسى (محرر) : " العلاقات العربية الأفريقية ، دراسات تحليلية في أبعادها المختلفة " ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1978) ، ص 3 .

3– المرجع نفسه ، ص 4 .

4– جمال زكريا قاسم : " الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية " ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1995) ، ط2 ، ص 61 .

5– أحمد صقر : " مدينة المغرب في التاريخ " ، (تونس : دار بوسلامةللنشر ، د . ت) ، ص 34 وما بعدها .

6– جمال زكريا قاسم : المرجع نفسه ، ص 61 .

7– المرجع نفسه ، ص 66 .

8- أمطير سعد غيث : " التأثير العربي الإسلامي في السودان الغربي فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر " ، (طرابلس : دار الرواد ، 1996) ، ص30 وما بعدها ،
9- هنريكو دي أغسطيني : " سكان ليبيا" ، ترجمة خليفة التليسي ، (بيروت : دار الثقافة ، 1975) ص ، 30 وما بعدها .
10- المصدر نفسه ، ص 34 .
11- المصدر نفسه ، ص 33 .
12- ابن خلدون : " العبر وديوان المبتدأ والخبر " ، (بيروت : مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، 1979) ، ج 6 ، ص 90 .
13- ابن خلدون 6 / 182 .
14- أمطير سعد غيث : المرجع نفسه ، ص31 .
15- عبد العزيزبن عبدالله :" تاريخ الحضارة المغربية "، (دار السلمى ، 1962) ، ص 25 16- الصفحة نفسها .
17-الأدريسي :" نزهة المشتاق في اختراق الافاق "، (القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، د -ت) ، مج 1 ، ص 23 .
18- إسماعيل أبو الفداء : " تقويم البلدان " ، (باريس : دار الطباعة السلطانية 1850) ، ص 157 .
19- إبراهيم طرفان : " دولة مالي الإسلامية " ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1973) ، ص 35 .
20- القلقشندي : " صبح الأعشى في صناعة الانشاء " ، (القاهرة : المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 193) ، ج 5 ، ص 298 .
21- عبد الرحمن السعدي :" تاريخ السودان "، (انجي فرنسا : طبعة هوادس ، 1988) ، ص 4 ، وعبد القادر زيادة :" الحضارة العربية والتأثير الأوربي " ، دراسات ونصوص . (الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989) ، ص 26 .
22- بول مارتي : " كنته الشرقيون "، ترجمة وتعليق : محمد محمود محمود ودادي . (دمشق : مطبعة زيد بن حارث ، 1985) ، ص 33 وما بعدها .
23- محمد سعيد القشاط : جهاد الليبيين ضد فرنسا في الصحراء الكبري ، (طرابلس : مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء ، 1989) ص 62 .
24- الهادي المبروك الدالي :" التاريخ السياسي والاقتصادي لمنطق السودان الغربي من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر " ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العلاقات العربية الأفريقية ، غير منشورة ، (المغرب : جامعة الحسن الثاني ، 1996-1997) ، ص 250 وما بعدها .
25- القلقشندي 8 / 117 .
26- نورين مناوي برشم :" تشاد بين التحيات والآفاق "، (طرابلس : مطبعة الزحف الأخضر ، د - ت) ، ص 46 .
27- نورين مناوي برشم المرجع نفسه ، ص 58 .
28- اليعقوبي :" تاريخ اليعقوبي " ، (بيروت : دار صادر ، د - ت) ، مج 1 ، ص 191 .
29- نورين مناوي برشم المرجع نفسه ، ص 58 .
30- أمين الطيبي :" الحبشة ، عربية الأصول والثقافة "، (طرابلس : مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1993) ، ص 28 .
31- أمين الطيبي : المرجع نفسه ، ص 134 .
32- أمين الطيبي : المرجع نفسه ، ص 123 .
33- ابراهيم طرفان : الاسلام واللغة العربية في السودان الغربي الأوسط " ، القاهرة : الهيئة العامة للتأليف والنشر ، 1969) ، ص 71 .
34- شوقي عطا الله الجمل :" دور العرب الحضاري في أفريقيا " ، رؤوف عباس أحمد أحمد (المحرر) :" العرب في أفريقيا : الجذور التاريخية والواقع المعاصر "، (القاهرة : دار الثقافة العربية 1987) ، ص 151-152 .
35- هوبير ديشان : " الديانات في أفريقيا السوداء " ، ترجمة أحمد صادق ، (القاهرة : دار الكتاب المصري ، 1956) ، ص 132 .
36- ابراهيم طرفان : الاسلام واللغة العربية في السودان الغربي الأوسط " ، ص 73 . □

دور قبائل الفلان العربية في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء



الهادي المبروك الدالي

تقطن قبائل الفلان في شمال موريتانيا ، وشمال شرق النيجر ونجيريا والسنغال ، وبوركينافاسو وتشاد (1) .

جاء المؤرخون بعدة أراء حول أصل قبائل الفلان ، فكل واحد منهم انتحى رأياً بذاته .

وقد أورد محمد المفتي ، بأن الفلان يرجع أصلهم إلى الفاتح العربي ، عقبة بن نافع ، الذي بنى في القيروان لعسكره أربعة ألاف وستمائة داراً ، وكان معه عشرة آلاف من المسلمين وقد جاوز بجزء منهم إلى السودان حتى وصل نهر النيجر ، واستقر بمدينة "كل السوق " .

وترك مجموعة من جيشه قدر عددهم بألفي عسكري ليوطدوا الإسلام ثم كر راجعاً ، وقد قتله كسلية في الطريق ، والذين تركهم اختلطوا مع السكان الأصليين ، وحرفت كلمة الفان إلى أن وصل الإسم إلى ما يعرف بالفلان (2) وقد أورد في نص آخر قائلاً " إن الإسلام دخل إلى السودان في القرن الأول الهجري ، على يد عقبة بن نافع الفهري الصحابي الجليل ، ولقي بعض قبائل الروم ، فدعاهم إلي الإسلام فأسلموا على غير قتال وأسلم ملكهم المسمى برمندانة وتزوج بنت الملك وتدعى بخرمغ فأنجبت أربعة أولاد يرجع إليهم أصل القبائل الفلانية ومقرهم بلاد فوتا وبمرور الأجيال نشأت منهم هذه اللغة الفلانية (3) وأورد موسى بن السعدي عن أصل الفلان قصيدة طويلة نورد منها البيتين الآتيين :

« فتورب إخوان الفلانيين أخوة ... لعرب فمن روم بن عيض تفرعوا

فعقبة جد للفلانيين من عرب ... ومن تور كانت أمهم وهي بجمع »

أشهر قبائلها :

فوت طورى هي أشهر قبائل الفلان وقد وردت عدة أراء حول التسمية يورد منها :

1- إن فوت طور ترجع إلى فكر وسبات ووسبات بمعنى البيضاني .

2- الرأي الثاني يقول : إن فوت طور إسم رجل وإسم والده إسماعيل ويحتمل أن يكون أهل قبيلة طور لقبهم مشتق من إسمه ، وغلب على غيرهم أسماء أبائهم أو أسماء بلدانهم .

وهناك رأي يفيد أن إسم فوت يدل على الاقوام الليبيين الأولين أي أهل جبال برقة وما حولها من قبائل العرب المغاربة الذين نزلوا بهم فيما بعد (4) .

وأمام هذه الأراء فإني أميل إلي الرأي الأخير وذلك لسببين :

1- أن عدداً من الآراء يقول : أن الذين حكموا امبراطورية غانة مهاجرون من برقة بليبيا ، إذن

الموجات البشرية القادمة من برقة قديمة ، وربما كانوا من أبناء عمُم حكام غانة الذين سبقوهم إلى تلك الديار وأرادوا اللحاق بهم .

وخاصة أن الرأي الأول يفسر أن فوت طور تعني فل وسبات ووسبات تعني البيضاني أي العرب .

2- إن أغلب الهجرات ، التي جاءت من اليمن والجزيرة العربية كانت تأتي عبر مصر ، مروراً بليبيا والمغرب الأوسط والأقصى إلي السودان الغربي فمثلاً قبيلة العلاونة واولاد موسى وأولاد سليمان المنتشرة في موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر لديهم أبناء عمومة في ليبيا لايستبعد قدوم فوت طور من جبال برقة بليبيا .

تقسيماتها :

تنقسم إلى عدة أفخاذ هي :-

1- فخذ جل وجدهم رعب به .
2- فخذ بر وجدهم وي بر .
3- فخذ أمس ستة .
4- فخذ به أيو قبيلة رعب به .
5- فخذ فل ومهمته رعي المواشي .
6- فخذ سلناب .
7- فخذ ووتوب .
8- فخذ ليدب .
9- فخذ جابب (وديب) .
10- فخذ وياليالب .
11- فخذ واناتب .
12- فخذ سحب .
13- فخذ جنحيب .
14- فخذ جعفري .
15- فخذ رسيب (5) .

نظام الحكم :

الأمير : لكل قبيلة من قبائل الفلان أمير ، يسير شؤونها في تلك المدينة ، أو المنطقة ويعتبر السلطة العليا ، وله حق القرار في السلم والحرب ، وفي مدينة تنيكت كان أميرها زمن السلطان منسا موسى الحاج محمد الحسكي (6) وفي عهد دولة سنغاي كان أميرها كاوور (7) والأمير الشيخ بن عبيد بن عمرو بن العامي والأمير السبع بن عبيد (8) .

الشيخ : لكل فخذ من الافخاذ شيخ يأتمرون بأمره وهو المسؤول عن حفظ وفض المنازعات ، أما في حالة الانتقال سعياً وراء الماء والكلاء فإنه يرجع إلى الأمير في ذلك يقصد الاستشارة والاعلام وكان شيخ بلدة جاتم الشيخ محمد فاطم بن محمد نوري في فترة دولة سنغاي (9) .

الامام : منصب روحي عند قبائل الفلان ، والذي يتولى هذا المنصب يشترط فيه أن يكون حافظاً

للقرآن الكريم ، ومتبحراً في الفقه واللغة العربية ونحوها .

للإمام خيمة معروفة في كل جماعة من جماعات الفلان ، يحفظ أبناءهم القرآن ويعلمهم تعاليم الدين الإسلامي وهو المرجع في المسائل التي تشكل عليهم ومن أشهر الرجال الذين تولوا منصب الامامة (كزلافون جلو) وهو من العلماء الأجلاء ، وله مؤلفات وشروح في الفقه والنحو وغيره ، وكذلك من الذين تولوا منصب الامام لب الغلاني (10) .

مكانة قبائل الغلان في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء ودورهم في نشر الاسلام .

مثلت قبائل الفلان العربية ، ثقلاً سياسياً واقتصادياً وروحياً ، جعلها تأخذ الصدارة في المنطقة وقوة بحسب حسابها إلى يومنا هذا .

قال عنها محمد المفتي " فعلمنا من ذلك حقاً أنهم من سلالة عقبة ، حيث كانوا يعملون على نهجه ويجددون بنيانه " (11) .

وهذه العبارة تدل علي أصالة هذه القبائل ، التي تنتسب إلى القائد العربي عقبة بن نافع الفهري .

لقد تسابق ملوك أفريقيا فيما وراء الصحارء ، لكسب ود قبائل الفلان ، بمناصرة العديدمنهم على خصومهم من القبائل الاخرى ، فقد تدخل الملك منسا موسى ، ملك مملكة مالي الإسلامية ، بعد رجوعه من الحج لصالح (ماما) المسمى الحاج محمد الحسكي الفلاني ، أحد زعماء الفلان ضد خصمه ، ومكنه من الاستقرار هو وقبيلته في تنبكت ، وجنى ، وجاغة (12) إلا أن الملك منسا موسى اليمني وأتباعه لم ينج من خطر الفلان ، فقد نشبت حروب بين قبائل الغولبى دينياني ، بقيادة تنغيلا وإبنه كولي استمرت من 890-914هـ / 1514م أسفرت هذه الحروب عن فقدان مملكة مالي سلطتها على مرتفعات فوتا جالون ، وبذلك حصل لها ضعف في الاتصال بمقاطعاتها الغربية ، باتجاه غامبيا والكازامنس شمالاً وقد شهدت نهاية القرن السادس عشر الميلادي ، فتنا في الطريق الرابطة بين أطراف مالي الغربية والشرقية ، أدت إلى ضمور في تجارة الذهب ، وذلك لأن التجار الذين كانوا يترددون على أسواق سوتوكو ، أجبروا على أن يسلكوا دروباً أخرى متعرجة لضمان سلامة تجارتهم ، الأمر الذي جعلهم يقضونه في الطريق فترة طويلة ، تصل إلى ستة أشهر ، لقد وصلت انتصارات قبائل الفلان العربية بقيادة الأب وابنه ، أسماع البلدان المجاورة لمنطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء ، وعززتها بعبورها نهر غامبيا ، من منفذ سمي بعد ذلك باسمهم ممر الفلان ، وعند وصول جيوش الغلان منطقة البوندو ، قسم الأب وابنه حركة التوسع ، فاتجه تنغيلا نحو مملكة ديارا بينما توجه كولي نحو غزو الفوتا (13) .

توجه القائد الفلاني تنغيلا صوب مملكة ديارا على أمل الانتصار عليها إلا أن حساباته كانت خاطئة ، فانهزم جيشه وفقد حياته على أيدي عمر كمزاع شقيق اسكيا الحاج محمد ، أما ابنه كولي فقد غزا افوتاتورو والدجولوف ، واستطاع الانتصار على الأمراء المحليين المنقسمين على أنفسهم بسهولة ويسر وأن يكون إمارة اتخذ إقليم غور حضارة لها .

وقد انطلق منها في حروبه ضد الدوجولف ، وفتح عدداً من أقاليمها ونشر فيهم الرعب ، ولى على أغلب أراضي الوولوف ، ولم يبق في حوزة الدوجولوف إلا الأراضي الجنوبية ، البعيدة عن النهر ، واستمرت سيطرة الفوتا على الدوجولوف إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي (14) .

لقد حاولت قبائل الفلان أن تفرض نفسها على جل المالك التي قامت في المنطقة بخلق تحالفات مع غيرها من القبائل الأخرى ، حتى التي لا تدين بالإسلام ، وشكلت هذه التحالفات خطورة على أمبراطورية سنغاي زمن الاسكيا الحاج محمد ونستشف هذه الخطورة من السؤال الذي توجه به اسكيا الحاج محمد للعالم محمد عبد الكريم المغيلي ونصه " وأيضاً جوابكم في المحاربين من فلان وغيرهم معهم أناس من مسوفة وغيرهم يزعمون أنهم مسلمون ، وهم ساكنون معهم ملازمون لهم ، في الرحيل والنزول ويخالطونهم في كل شيء من أموالهم ، وأمورهم ، وخيلهم مع خيلهم ، يغزون معهم ويحاربون معهم ، هذا هو أحوالهم ، ومنهم من كان معهم ولا يحارب معهم ، وجيء بهم إلينا فقالوا ما تقدر على« الخروج عنهم مخافة أن يأخذونا وان خرجنا لأنا مساكين لا نقدر الدفاع عن أنفسنا ، فرددنا إليهم أموالهم ، وقلنا لهم افترقوا منهم فهل تترك غزوا المحاربين لئلا نظر أولئك المسلمين ، الذين هم معهم ، وأبوا أن يفارقوهم ، أو لابد من غزوهم ، وإن كانت المضرة تلحق من معهم من المسلمين المذكورين ، فقد شوشني في ذلك بعض فقهاء بلدنا حتى توقفت عنهم (15) .

جواب المغيلي علي السؤال مفاده محاربة المحاربين بغزوهم ، وإذا ما أصيب أحد من المسلمين الذين بينهم فلا جناح عليكم لأن المسلمين الذين بينهم ظلموا أنفسهم بتواجدهم معهم وحتى أموالهم أذا فسدت فلا شيء عليكم وإذا غنمتم شيء من أموالهم يقصد المسلمين فردوه إليهم .

من خلال سؤال اسكيا الحاج محمد وجواب المغيلي يتضح الآتي :

1- حالة الهلع والخوف التي كان عليها السلطان اسكيا الحاج محمد وتخوفه من قوة الفلان وإظهار نفسه بالقوى الذي لا يلوى له عنان .

2- الدبلوماسية التي يتمتع بها اسكيا الحاج محمد بعدم إظهار خوفه من قبائل الفلان وتقديم نفسه لهم بحرصه عليهم ، وإنهم لا يمثلون شيئاً إذا ما أراد تاديبهم ، واستخدم المغيلي باعتباره طرفاً محايداً .

3- أعطى لنفسه الشرعية في حرب الفلان ، باستخدام الحق الشرعي المنبثق من الشريعة الإسلامية باستفتاء العالم محمد عبد الكريم المغيلي .

لقد كانت لقبائل الفلان تحالفات مع قبائل أخرى وهذه الرسالة التي نقتطف فقرات منها تؤكد على ذلك .

" بسم الله الرحمن الرحيم .... وبعد فمن صافي تنبكت من الفلان عموماً وخصوصاً الأمير كاوور ، إلى جماعة تنكر بكيف عموماً وخصوصاً سيدهم اوواب ومنذكم وبعد فالاعلام لكم أني رأيت براتكم وقرأتها وفهمتها ، وما فيها من نقض الصلح المبرم بيننا إن تعرضنا لأهل توات وغير ذلك أو ترونه إن شاء الله وأما نقض توات فمرحباً به وأهلاً .

من خلال النص التالي يتضح الآتي :

1- إن الديباجة التي تكتب بها رسائل التهديد .

2- اسم أمير الفلان وإسم أمير خصمه .

3- قبائل الفلان التي أميرها كاوور كانت لها اتفاقيات ومعاهدات صلح بينها وبين كل من أهالي تنكير بمنطقة كيف بموريتانيا ، وأهالي مدينة توات متمثلة في زعيمها ، وأن هذه الاتفاقية نقضها زعيم تنكير وتوات .

4- الأمير كاوور كان له درجة من القوة التي يستطيع بها تأديب خصومه ونلمس ذلك من عبارته

التي يقول فيها " إن ما غرمنا ستسمعون ذلكم أو ترونه إن شاء الله ، وأما نقض توات فمرحباً به وأهلاً " . وبذلك هو في موقع قوة .

لقد تربعت قبائل الفلان على منطقة شاسعة من السودان الغربي وحملت لواء نشر الأسلام في ادغال أفريقيا ، واعتنقت جُل أفخاذها الدين الإسلامي منذ زمن الفاتح العربي عقبة بن نافع الفهري ، وما يؤكد إسلامهم ما أفتى به أحمد بابا التنبكت بأنه لا يجوز استرقاقهم لأن الغالب في قبائلهم الإسلام (16) .

ومن خلال الرسالة التي وجهها العالم أحمد البكاي بن محمد بن المختار بن أحمد ، إلى قبائل الفلان يتضح إسلام جلهم ، وهذه فقرة منها :

" إلى جميع الاسلام من قبائل الفلان ، وبعد نهنيكم والحمد لله على نصركم على الأعداء زادكم الله نصراً وأصلح لكم دينكم وآخرتكم التي خيراً وأبقى " (17) .

لقد أنجبت قبائل الفلان قادة وعلماء أفذاذ ، لعبوا دوراً بارزاً في نشر الاسلام وإعلاء رأيته من أمثال الأمير الحاج محمد الحسكي والأمير كاوور ، والأمير الشيخ بي عبيد العامي ، والعالم محمد فاضم بن محمد توري ، والامام لب الفلاني ، ومن المتأخرين القائد والمجاهد والعالم عثمان بن فودى الذي انتشر صيته شرقاً وغرباً ، وأسس دولة إسلامية كان لها دور بارز في حركة اليقضة الاسلامية الافريقية ، والعالم أحمد بلوبن عثمان ، وغيرهم من الذي لا يسع ذكرهم في هذه الدراسة .

أما عن ضبيعة شعب الفلان فإنه تغلب عليه الطيبة وهذا ما أكده عبد الرحمن السعدي حينما تكلم على قبائل الفلان جلف فأورد ... وأما جلف فهم خيار الناس فعلاً وطبيعة ، وطبايعهم تباين طبائع الفلانيين في كُل وجه ، وخصهم الله تعالى بمحاسن الأخلاق ومكارم الأفعال ، ومحامد السير ، وهم في تلك الناحية الآن بقوة عظيمة ومتنة جسمية ، أما الجدة والشجاعة فليس لهم نظيراً فيها ، وأما العهد والوفاء فمنهم ابتدأت وإليهم انتهت في تلك الناحية " (18) .

وهذا النص فيه إشارة لقبائل الفلان ، لأنه قارن طيبة جلف بطيبة سائر الفلان ، أي كل الفلان ، الأمر الذي يؤكد عراقة هذه القبائل وأصالتها حتى صارت مضرب للأمثال بين القبائل الأخرى ، وقوة لها وزنها في منطقة أفريقيا فيما وراء الصحراء .

الهوامش :

1- وقف الباحث على أغلب منتجاتهم عام -85-87-88 .

2- محمد محمد المفتي : (مرحبا) فتح الحنان المنان - بجمع تاريخ بلاد السوادان مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 4 - 5 .

3-محمد محمد المفتي : (مرحبا) فتح الحنان المنان - بجمع تاريخ بلاد السوادان مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 24 وفيج دي ، تاريخ غرب أفريقيا ، ص 3.

4-محمد بن فودى ، إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور ، مكتو التاثر الحاج طه أكثر 1964 ص 223 .

5- موسى بن أحمد السعدي : زهور البساتين - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 49-50 .

6-موسى بن أحمد السعدي : - مخطوط - ورقة 49-54 .

7- محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 112 .

8- مجهول : رسالة من جماعة الفلان الذين في تنبكت إلى جماعة تنكير بكيف - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة إ .

9- محمد محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 113 .

10- نفسه ، ورقة 100 .

11- محمد محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 113 .

12- محمد محمد المفتي : فتح الحنان المنان في أخبار السودان ، مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 17 .

13- محمد محمد المفتي : التاريخ الخاص بالتواتر - مخطوط - ورقة 113 .

14- مادينالي شال ، تدهور امبراطورية مالي ، تاريخ أفريقيا العام ، المجلد الرابع ، ص 192.

15- مادينالي شال ، المرجع السابق ، ص 193 .

16- محمد عبد الكريم المغيلي : أسئلة اسكيا و أجوبة المغيلي المصدر السابق ، ص 59 .

17- أحمد بابا التنبكتي ، الكشف والبيان لأصناف مجلوب بالسودان ، مخطوط مركز أحمد بابا التنبكتي ص 9 .

18- عثمان بن فودى- مهمته تحتاج إلى معرفتها أهل السودان -مخطوط - مركز أبحاث النيجر رقم 100 ورقة 21 .

19- أحمد البكاي بن محمد بن المختار بن أحمد بن يبعث برسالة إلى قبائل الفلان : دار معمر القذافي لجمع التراث العربي الافريقي بجاو وبدون تصنيف ورقة إ أنظر الملحق .

20- عبد الرحمن السعدي : المصدر السابق ص 78 .

قائمة المصادر :

1- محمد محمد المفتي : (مرحبا) فتح الحنان المنان - بجمع تاريخ بلاد السواد ان مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 24.

2- موسى بن أحمد السعدي : زهور البساتين - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة 49-54 .

3- مجهول : رسالة من جماعة الفلان الذين في تنبكت إلى جماعة تنكير بكيف - مخطوط - مكتبة الباحث - ورقة إ .

4-أحمد بابا التبكت : الكشف والبيان لأصناف مجلوب السودان - مخطوط - مركز أحمد بابا التبكت .

5- عثمان بن فودى- مهمته تحتاج إلى معرفتها أهل السودان -مخطوط - مركز أبحاث النيجر رقم 100 ورقة 21 .

6- عبد الرحمن السعدي : تاريخ السودان ، نشر هوادس 1964 ، ص 9 .

7- وقف الباحث على أغلب منتجاتهم عام -85-87-95 .

صدر عن المؤسسة العربية للنشر والأبداع

نقد العالم المعاصر

المؤلف : رينية ديمون

المترجم : جورج طرابيشي

هذا الكتاب بمثابة بيان إتهام ضد كل الجرائم التي ارتكبتها الليبرالية الرأسمالية المنفلتة من عقالها بحق العالم المعاصر الذي يجد نفسه مهدداً اليوم على جبهات الاقتصاد والبيئة والتسلح والديموغرافيا ، تحدق به أخطار التلوث والتبذير والمجاعة والتصحر والعنف والحرمان الاجتماعي والانفجار السكاني والانقسام الحاد إلى أغنياء وفقراء على الصعيد العالمي كما على الصعيد المحلي .



الناشر : المؤسسة العربية للنشر والأبداع

عدد الصفحات : 284 صفحة

دعوة مشاركة

تدعو وحدة البحوث والدراسات بمكتب الاتصال باللجان الثورية كافة الاخوة المتخصصين في الدراسات التاريخية والافريقية للمشاركة في الندوة البحثية التي تقيمها تحت عنوان " تجمع دول الساحل والصحراء " طموحات وآمال " بالاشتراك مع مركز الدراسات العليا بجامعة السابع من أبريل وقسم التاريخ بكلية الاداب بجامعة السابع من أبريل .

علماً بأن محاور الندوة :

* تجمع دول الساحل والصحراء وموقعه من الخارطة الدولية .
* تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر التاريخ بين دول التجمع .
* الرابطة الاجتماعية (القومية) الهجرات العربية والأصول العربية للقبائل الافريقية .
* الاسلام كرابطة اجتماعية لدول التجمع في الاقطار التي تواجه بحملات التنصير والتبشير المسيحي .
* التغلغل الصهيوني والدور الاستعماري الغربي والامريكي في تغريب المنطقة واثاره السياسية والاقتصادية .
* مستقبل التنمية في دول التجمع .

ترسل المساهمات حسب استمارة المشاركة المرفقة في موعد أقصاه شهر الماء (مايو) 1429 م (1999 ف)

وملاحظة الآتي : انه سيتم الاعلان عن مكان انعقاد الندوة في عدد لاحق .

نموذج مشاركة في ندوة مجتمع دول الساحل والصحراء - طموحات و آمال

اسم المشارك : ....

مهنته : ....

العنوان البريدي : ....

الهاتف : ....

عنوان المشاركة : ....

المحور : ....

ظاهرة تطور قواعد علم الحروف " ودورها في كلام العرب " وآراء النحاة في بعضها

الجزء الأول

د: عبد الله محمد الاسطى

إن قواعد علم الحروف ومعانيها موضوع مهم لم يحظ ببحث واسع أو حتى متوسط – في ما عملت – ومهما يكن من أمر فهي محاولة لإظهار هذا الجانب العلمي اللغوي والنحوي : ليكون بين أيدي الدارسين أو المطلعين . لأن ذلك من الأشياء المهمة والمطلوبة . لاختلاف موقع هذه الأدوات لذلك يختص الاستنباط بحسبها . فلحروف المعجم خواص معينة تؤثر في اللفظ والمعنى . وما من شك أن علم الحروف الجليل الواقع في طريق علم النحو والصرف . والتجويد والبلاغة والقراءات . فكلها في حاجة إليه . لأنها مركبة منه . وقد كان المتقدمون يبحثون أموره ضمن علم التجويد . أو علم الصرف . أو نحوهما فالنحاة يمسكون منه بطرف . والبلاغيون يمسكون بطرف . لأنه باب يسلط فيه على المبنى والمعرب . وللعلماء فيه مذاهب شتى . ودروب متباينة . وتأويلات مختلفة . ولكنه على ما فيه من عناء –ممتع شائق لطيف – (1) والحروف عموما كلها مبنية . ويقال لها : حروف المعاني . كما أن حروف الهجاء يقال لها : حروف المباني . ولعلم الحروف قواعد . وهي من المهمات المطلوبة : لاختلاف مواقعها الأمر الذي جعل الكلام يختلف فيها . وذلك كما في قوله تعالى : " وإنّا أو إيّاكم لعلى هدى أو في ضلال»(2) . فاستعمل " على " في جانب الحق و " فى " في جانب الضلال : لأن صاحب الحق مستعلٍ يصرف نظره كيف شاء . وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لايدري أين يتوجه . وعن ابن عباس قال : " الحمد لله الذي قال : " عن صلاتهم ساهون " (3) ولم يقل : " في صلاتهم " والنحاة قد خاضوا في هذا العلم . وحدوه بحدود كثيرة (4) . أظهرها قولهم : " كلمة تدل على معنى في غيرها فقط (5) . ومقتضى الحد أن الحروف روابط في التركيب يتوقف معناها على « ذكر متعلقاتها . وإذا أفردت فقد تبخّرت معانيها . قال ابن يعيش : " وقولنا : دلت على معنى في غيرها فصل ميّزه من الاسم والفعل . إذ معنى الاسم والفعل في

إن قواعد علم الحروف ومعانيها موضوع مهم لم يحظ ببحث واسع أو حتى متوسط – في ما عملت – ومهما يكن من أمر فهي محاولة لإظهار هذا الجانب العلمي اللغوي والنحوي : ليكون بين أيدي الدارسين أو المطلعين . لأن ذلك من الأشياء المهمة والمطلوبة . لاختلاف موقع هذه الأدوات لذلك يختص الاستنباط بحسبها . فلحروف المعجم خواص معينة تؤثر في اللفظ والمعنى . وما من شك أن علم الحروف الجليل الواقع في طريق علم النحو والصرف . والتجويد والبلاغة والقراءات . فكلها في حاجة إليه ، لأنها مركبة منه . وقد كان المتقدمون يبحثون أموره

ضمن علم التجويد ، أو علم الصرف ، أو نحوهما فالنحاة يمسكون منه بطرف ، والبلاغيون يمسكون بطرف ، لأنه باب يسلط فيه على المبني والمعرب ، وللعلماء فيه مذاهب شتى ، ودروب متباينة ، وتأويلات مختلفة ، ولكنه على ما فيه من عناء -ممتع شائق لطيف - (1) والحروف عموماً كلها مبنية ، ويقال لها : حروف المعاني ، كما أن حروف الهجاء يقال لها : حروف المباني ، ولعلم الحروف قواعد ، وهي من المهمات المطلوبة ؛ لاختلاف مواقعها الأمر الذي جعل الكلام يختلف فيها . وذلك كما في قوله تعالى : " وإنَّا أو إيَّاكم لعلى هدى أو في ضلال " (2) ، فاستعمل " على " في جانب الحق و " في " في جانب الضلال ؛ لأن صاحب الحق مستعلٍ يصرف نظره كيف شاء . وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لايدري أين يتوجه . وعن ابن عباس قال : " الحمد لله الذي قال : " عن صلاتهم ساهون " (3) ولم يقل : " في صلاتهم " والنحاة قد خاضوا في هذا العلم ، وحدوه بحدود كثيرة (4) . أظهرها قولهم : " كلمة تدل على معنى في غيرها فقط (5) ، ومقتضى الحد أن الحروف روابط في التركيب يتوقف معناها على « ذكر متعلقاتها ، وإذا أفردت فقد تبخّرت معانيها ، قال ابن يعيش : " وقولنا : دلت على معنى في غيرها فصل ميّزه من الاسم والفعل ، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما ، معنى في غيره ألا تراك إذا قلت : الغلام فهم منه المعرفة ولو قلت : أل مفردة لم يفهم منه معنى . فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم ، فهذا معنى دلالته في غيره (6) . وعلى الرغم من أن معاني الحروف عمل من أعمال الباحث عن دلالات الالفاظ مفردة ، وهو جانب لغوي ، إلا أن النحاة اهتموا بدراسة الحروف وأفردوا لها كتباً عديدة معروفة ، مثل مغني اللبيب لابن هشام ، ومعاني الحروف للرماني ، والجني الداني للمرادي ، ورصف المباني للمالقي ... وغيرها : لأن الحروف روابط في التركيب ، وعلى التركيب ينصب عمل النحو ، جاء في كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي : " وأما عند المركبات على الاطلاق ، فأما باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو " (7) وقال : " علم النحو ويُسمّى علم الإعراب أيضاً - على ما في شرح اللبيب - وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً ، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه من حيث هو هو أولاً وقوعها فيه (8).

معنى الحروف لغة واصطلاحاً :

معنى الحروف في اللغة ، وعند النحاة ، و(في الاصطلاح) " .

إن مادة (ح - ر - ف) عند النحاة تشتق منها ثلاثة أصول وهي : أ- حدّ الشيء . ب- العدول . ج - وتقدير الشيء . فأما الحدّ فحرف كل شيء حدّه ، كالسيف وحرف السفينة تقول : هو من أمره على حرف واحد ، أي بطريقة واحدة ، قال الله تعالى : " ومن الناس من يعبد الله على حرف " (9) ، أي وجه واحد .والأصل الثاني الانحراف عن الشيء ، يقال انحرف عنه ، ينحرف انحرافاً ، وحرفته أنا عنه ، عدلت به عنه ، والأصل الثالث ، المحرف ، حديدة يقدر بها الجراحات عند العلاج ، (10) ، والحرف : القراءة التي تقرأ على أوجه ، وما جاء في الحديث الشريف - من طرف العامة - قوله صلّى اللّه عليه وسلم : " نزل القرآن على سبعة أحرف " ، وقال أبو عبيد (11) والعباس : معناه نزل على سبع لغات من لغات العرب منها لغة قريش ، ولغة هذيل ، ولغة أهل اليمن ، ولغة هوازن ، وما أشبهها (12) ، وحرفا الرأس :

شقّاه ، وحرف السفينة ، والجبل جانبهما ، وحرف الشيء : (13) ناحيته ، والتحريف في القرآن والكلمة : تغيير الحرف عن معناه ، والمحرف الذي ذهب ماله ، والحرف : الحرمان . وحرفة الرجل : صنعته ، أو صنيعته ، وحرف لأهله واحترف : اكتسب ، وطلب ، واحتال وحرف عينه : كحلها ، والحرف ، الناقة العظيمة ، والناقة المهزولة " ضد " فهذا شيء من معاني

(الحـرف) في اللغـة ، وهذا دليل على سـعـة اشتقاق هذه الكلمة في لغة العرب التي قال عنها الامام الشافعي :" كلام العرب لا يحيط به إلاّ نبيّ " (14) . ولهم تصرفات كثيرة في مادة (حرف) ، أما المراد عند النحوين فهو على ثلاث أضرب : حروف المعجم التي هي مداد الالسن عربيها وعجميها ، وحروف الأسماء ، والأفعال والحروف التي هي أبعاضها . كالعين من "جعفر " والضـاد من (ضـرب) وما أشـبه ذلك . ونحو النون من " أن " والام من " لم " وغير ذلك (15) ، وحـروف المعـاني التي تجيء مع الأسـمـاء والأفعال لمعان ، وهذا القسم هو المبحوث عنه في علم النحو . أما القسمان الأولان فيذكران فيه عرضاً لمناسبة ما ، ولتعريف القسم الثالث . الحرف : ما دل على معنى في غيره (16) ومنه الحرف ماخلا من دليل الاسم والفعل ، والحرف أيضاً ما لا يستغني عن جملة يقوم بها .

أمّا في الاصطلاح ، فالحرف المبحوث عنه في علم الحروف هو حرف الهجاء العربي ، فعلم الحروف هو : " فعلم الحروف هو : " العلم الذي يبحث فيه عن حروف الهجاء العربية من حيث عددها ، وصورتها ، ونيابة بعضها عن بعض ، وإبدال بعضها من بعض ، ومخارجها وحيثياتها الأخرى (17) .

قال ابن حني :" ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً (18) ، وقال الحافظ حكى أبو اسحاق إبراهيم بن سيـاد النظام عن جاره (المروزي . انه كان لا يلبس خفّاً ولا نعلاً إلى أن يذهب النبق (19) اليابس لكثرة النوى في الطريق والأسواق ، قال :" ما رآني مرة مصصت قصب سكر ، فجمعت ما مصصت ماءه ؛ لأرمي به ؛ فقال :" إن كنت لا تنور لك (20) ولا عيال عليك ، فهبه لمن له تنور ، وعليه عيال ، وإيّاك أن تعود نفسك هذه العادة في أيام خفة ظهرك ، فإنك لا تدري متى يأتيك العيال (21) . ففي هذا النص الذي ساقه الحافظ ستة أحرف من حروف الجرّ هي : عن ، إلى ، واللام ، وفي ، والباء ، وعلى ، ذكر الحرف الثالث أربع مرات ، وورت لام التعليل ، وهي حرف جر مرة واحدة ، وذكر الحرف الرابع مرتين ، وذكر الحرف الخامس مرة واحدة ، وذكر الحرف السادس مرتين (22) . وبتتبّع هذا النص نجد أنه من العسير أن نقول : مثلاً " وإيّاك أن تعود نفسك هذه العادة مع أيام خفة ظهرك " أو على خفة ظهرك ، أو إلى خفة ظهرك ، أو عن خفة ظهرك ... وإلى آخر ما نصوا على جوازه من وقوع بعض الحروف موقع بعضها الآخر ، لذلك يعسر القول : " فيه على من عليه تنور " أو " فهبه في من فيه تنور وفيه عيال ؛ أو " فهبه عن من عنه تنور " ويقال مثل ذلك في سائر الأحرف (23) ، ولكن يمكن وضع بعض الحروف مثل اللام موضع" على " وإلي موضع اللام ، كأن نقول : لا تنور لك ولا عيال لك " و " فهبه إلى من له تنور ، وله عيال " ، ولكن المعنى يختلف تبعاً لاختلاف الحرف ، فقول الحافظ : " لا تنور لك ولا عيال لك " أفادت اللام معنى الاختصاص ، وقوله لا تنور لك ولا عيال عليك " أفادت "على " الاستعلاء المعنوي كأن ظهر الرجل ، قد ثقل عليه الحمل وهو العيال ، "فعلى " لم تقع موقع اللام ، وإنّما أفادت الاستعلاء المعنويّ . وكذلك يقال في " فهبه لمن له عيال " فعلى " أفادت الاستعلاء المعنوي واللام أفادت الاختصاص (24) . ولو أوقعنا إلى موقع اللام في " لمن " لجاز أيضاً مع اختلاف في المعنى ، فقولنا : " فهبه لمن " أي أعطه على وجه من الخصوص ، وقولنا فهبه إلى " أي أعطه منتهياً في العطاء لمن له تنور وعليه عيال " ، تحقق إذن أن الحرف لا يقع موقع غيره إلاّ أذا أردنا معنى ذلك الحرف الآخر وإلاّ صار الأمر ضرباً من العجمة ، وعدم البيان ، وفوضى في التعبير لا حد لها .(25) ولكن البلغاء والفصحاء على مستوى الاستعمال يأبون إيقاع بعض الحروف موقع بعضها الاخر ، وباستقراء مواقع حروف الجرّ في رسالة " سهل بن هارون " (26) يوجد في هذه الرسالة ثمانية أحرف من حروف الجر ، وهي حروف شائعة في

الاستعمال هي : الباء وقد وردت إحدى وستين مرة ، وفي وقد وردت إحدى وستين مرة أيضاً ، ومن وقد وردت أربعاً وثلاثين مرة ، واللام وقد وردت إثنتين وأربعين مرة ، وعلى وقد وردت إحدى وثلاثين مرة ، والكاف وقد وردت مرتين ، و" عن : وقد وردت إثنتي عشرة مرة ، و"إلى " وقد وردت إثنتين وعشرين مرة . ولكن مع الصعوبة بمكان جواز وقوع حرف موضع آخر ممن التي نص عليها جواز وقوعها موقع غيرها ، فذلك أمر غير مقبول ، ولا ميسور ، إلاّ إذا أردنا معنى آخر غير المعنى الذي يشير إليه ظاهر النص مع الحرف الأخر . (27)

أما موضوع علم الحروف ، فهو حرف الهجاء العربي من حيث أوضاعه المختلفة وظاهرة تطور قواعده ، وأما غاياته فهي معرفة حروف الهجاء ، وكيفية استعمالها والتلفظ بها وأنواعها . أما واضع هذا العلم فهو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري فهو أول من أعطى حروف الهجاء بحثاً خاصاً بها وحدث تلاميذ في هذا الموضوع بصفة يمكن اعتبارها " بداية علم مستقل " ومن قبله أبو الأسود الدؤلي ، وتلاميذه ، ومن أخذ عنهم فلهم الفضل في تأسيس علم الحروف ، إلاّ أن الخليل - رحمه الله - بصفته رئيس مدرسة لغوية هي الأولى من نوعها وفي بابها - في لغة العرب وفصيح كلامهم ؛ ولتخصصه في البحث عن هذه اللغة الشريفة ، من جميع جوانبها ؛ لذلك كان عدّه مؤسساً لهذا العلم ، وإرساء قواعده وأجدر به عن سواه ، وإن لم يكن واضحاً لدى الجميع ، وقد كان الخليل مؤسساً حقاً لغيره من العلوم العربية ، أيضاً فأول معجم عربي له ، وأول كتاب نحوي كان قد وضعه تلميذه سيبويه من إملائه غالباً وهو واضع علم العروض في الشعر وغير ذلك (28) ، وفي كتاب سيبويه الجزء الأول الشيء الكثير من علم الحروف حيث يعتبر سيبويه أقدم من كتب في هذا العلم ، وإن لم يسمه علماً ، أما عدد حروف الهجاء ، هل هي (29) ، تسعة وعشرون أو (28) ثمانية وعشرون .؟ وأراء العلماء فيها فإن المشهور في هذا - عند القدماء - وغيرهم هو أنها (29) تسعة وعشرون حرفاً ، ويضاف إليها بعض ما يشبه الحرف إضافة مستحسنة ، وغير مستحسنة قال سيبويه : (هذا باب عدد الحروف العربية ، ومخارجها ومهموسها ومجهورها ، وأحوال مجهورها ومهموسها ، واختلافها . فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً " (29) ، وقال المبرد ، فمنها ثمانية وعشرون لها صور ..) (30) . أما ابن فارس فقد عدّ - هو الآخر الحروف الأصلية (28) ثمانية وعشرين حرفاً . (31) ، وهويتفق مع المبرد ، وقال ابن جنيّ عن الحروف الفرعية المستعملة : " واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها ؛ حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً ، وهذه الستة حسنة يؤخذ بها القرآن ، وفي فصيح الكلام هي : النون الخفيفة ويقال : الخفية ، والهمزة ، والمخففة ، وألف التفخيم ، وألف الإمالة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي كالزاي (32) ، وهناك حروف فرعية غير مستحسنة تلحق بعد ذلك ، وهي ثمانية أحرف ، وهي فروع لا يؤخذ بها في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلاّ في لغة ضعيفة ، مرذولة غير متقبلة ، وهي : الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف (33) ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم ، (34) وقد اختلف علماء العربية في بيان ترتيب هذه الحروف (29) أو (28) ، فللقدماء منهم ترتيب وللمتأخرين آخر ، وللمشارقة استعمال وللمغاربة آخر ، قال سيبويه :" فأصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً " : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، الكاف ، والقاف ، والضاد ، والجيم ، والشين ، والباء ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والدال ، والتاء ، والصاد ، والزاى ، والسين ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والفاء ،الياء ، والميم ، والواو (35) ، وقد أخذ سيبويه هذا عن الخليل حيث أنه خريج مدرسته ، وإن لم يصرح بهذا الأخذ أحياناً فمثله كثير في كلام سيبويه (36) ، وأن

هذا الترتيب مبني على تقارب المخارج ، وقد سار عليه أصحاب سيبويه كافة ، وهو الترتيب العلميّ الوجيه ، وإن لم يألفه أهل زماننا (37) .

وقد اتفق الجميع من السلف وتابعيهم من أهل المغرب في الترتيب (الألف ، والباء والتاء والثاء ، والجيم ، والحاء ، والخاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاى) .

واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك من المزدوج ، والمنفرد إلى آخر الحروف ، فرسم أهل المشرق بعد الراء ، والزاى السين والشين ، ثم الصاد وضاد ، ثم الطاء والظاء ثم العين والغين ، والفاء ، والقاف ، والكاف واللام ، والميم ، والنون ، والواو ، والهاء ، والياء ، ولا " ، ورسم أهل المغرب بعد الراء ، والزاى الطاء والظاء ، ثم الكاف ، واللام والميم ، والنون ، ثم الصاد ، والضاد ، ثم العين والغين ، والفاء والقاف ، والسين ، والشين ، والهاء والواو ، والياء) ، وذكر أبو عمرو الداني :" أن الترتيبين جاريان وفق ترتيب (ابى جاد) (38) .

والترتيب المشرقي الذي ذكره هو المألوف في زماننا ، حتى أصبح غير مهمل (39) ، أما بداية حروف (المعجم) فقد أجمع مؤرخو اللغة العربية والأدب أن (ابا جاد) أول طريقة وضعت ؛ لترتيب حروف المعجم ، وأن ما تقدم من ترتيب ، إنما هو منتزع من ترتيبه (الابو جاد) المسمّى :" (أبجد) ؛ تقريباً لفهم المتعلمين " هو :" أبوجاد " أبي آدم الطاعة وجد في أكل الشجرة (40) !! :«هواز» زل فهوى من السماء إلى الأرض . و " حطي " حطت عنه خطاياه . " وكلمن " أكل من الشجرة ، ومنّ عليه بالتوبة . " وصعفض " عصى فأخرج من النعيم إلى النكد و " قريسات " أقرّ بالذنب ، فأمن العقوبة (41) ، فهذا أقدم ترتيب لحروف المعجم ، مع التفسير ، ونقل الداني أيضاً: أن أبا جاد ، وهواز ، وحطي وكلمن ، صعفض ، وقريسات : أسماء ملوك " مدين " وكان ملكهم – يوم الظلة –في زمان شعيب "كلمون " وقال أيضاً :ذكر بعض النحويين أن قولهم :أبوجاد ، وهواز ، وحطي – عربية متطورة وتجرى مجرى زيد ، وعمرو في الانصراف ، و" كلمن" ، وصعفض ، وقريسات " أعجمية لا ينصرفن ، إلاّ أن – قريسات – تصرف كعرفات ، وأذرعات ، وكتبوا أبجد ، بدل أبي جاد ، لدلالة المتعلم ، ولئلاّ يكثروا عليه . " عن الداني أيضاً " ، وقال ابن عبد ربه الاندلسي:" وعن عمرو بن سبتة بأسانيده : أن أول من وضع الخط العربيّ : أبجد ، وهواز ، وحطي ، وكلمن ، وصعفض وقرشت " هم قوم من الجبلة الآجرة ، كانوا نزولاً عند عدنان ابن أدد وهم من طسم وجديس وحكي : أنهم وضعوا الكتب على أسمائهم فلما وجدوا حروفاً من الألفاظ ليست في أسمائهم ألحقوها بها وسمّوها " الروادف " ، وهي " الثاء والخاء والذال ، والضاد ، والظاء والغين " على حسب ما يلحق بحروف الجمل (42)

الحروف ومعانيها واستعمالاتها

أولاً : الهمزة : قال سيبويه ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً ، فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً " الهمزة" (43) . وقال المبرّد : فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة ، وهي أبعد الحروف (44) وتستعمل الهمزة في موضعين : الاستفهام والنداء ، فالاستفهام وحقيقته طلب الإفهام . وهي أصل أدواته ، ومن ثم اختصت بأوجه عديدة منها : – أن يكون على جهل من المستفهم ، كقوله أصلى محمود ؟ . أخالد عندك أم صالح ؟ . قال الله تعالى :" أكان للناس عجباً " (45) وهو دخولها على الإثبات وتدخل على النفي . نحو قوله تعالى :" ألم نشرح لك صدرك"(46) .

– وأن يكون إنكاراً كقوله تعالى :" آلله أذِن لكم أم على الله تفترون " (47) .

ومنها أن يكون استرشاداً كقولك للعالم :" أيجوز كذا وكذا ؟ كقوله تعالى :" أَتَجْعَلُ فيها من يُفسد فيها " (48) .

- وأن تكون تقريراً ، وتحقيقاً ، وذلك إذا دخلت الهمزة على (ليس) كقول جرير :"
ألستم خير من ركب المطايا واندى العالمين بطون راح (49) .

- وقد تكون للتسوية كقوله تعالى :" سواءٌ علينا أوعظت أو لم تكن من الواعظين " (50) .

الثاني : الباء (ب) ، وهوحرف مجهور يكون فاءً وعيناً ولاماً ، ويكون حرف الباء بمعنى (عن) وهو رأي الأخفش والزجاج من البصريين كقوله تعالى :" فاسأل به خبيراً " على أن الباء السببية (51) أي عنه ، وقول علقمة بن عبدة :

فإن تسألون بالنساء فإنني خبير بدواء النساء طبيب (52) أي " عن النساء " .

وتكون الباء بمعنى الإلصاق ، نحو قوله تعالى : وامسحوا برؤوسكم " (53) أي ألصقوا المسح برؤوسكم ، فأمسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، وتكون الباء بمعنى (منْ) ، نحو قوله تعالى : " يشرب بها عباد الله يفجّرونها تفجيرا " (54) ، أي منها والذين قالوا بهذا المعنى للباء هم الكوفيون ، وتابعهم الأصمعي والفارسي ، والقتبي وابن مالك (55) ، وقال المالقي " فذهب بعضهم إلى أن الباء للتبعيض ، ولذلك أجاز أصحاب مالك : " المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازة قدر الانملة من الرأس في المسح (56) ، وفي البحر المحيط جاء أنها زائدة كقراءة بن عبلة (يشربها) (57) ، ومثل هذا زيادتها في دخولها على الفاعل كقوله تعالى : " كفى بالله شهيداً " (58) ، والمعنى كفى الله ، ولكن الباء دخلت للتوكيد ، ومثله أليس الله بكاف عبده " (59) وكذلك مع خبر ما التي تعمل عمل (ليس) وتكون قسماً كقولك : بالله لأخرجنَّ " وتكون الباء حالاً كقولك خرج بثيابه . والمعنى خرج مكتسياً ، وتفيد معنى التعجب نحو قولك : أكرم به ، وأحسن بمحمد ، أي (ما أكرمه ، وما أحسنه) وتكون الباء مركبة مع غيرها من الحروف كاللام في (بل ، وبلى) .

الثالث : التاء (ت) وهو حرف مهموس يستعمل في الكلام على ثلاثة أضرب : أصلاً ، وبدلاً ، وزائداً ، وتكون التاء للتأنيث وتزاد في أفعال المضارعة ، لخطاب المذكر والمؤنث وتكون للقسم وفيه لا تعمل إلاّ في اسم " اللّه " تعالى في القسم نحو تاللّه لأخرجنَّ ، وفيها معنى التعجب . قال تعالى : " وتاللّه لأكيدنّ أصنامهم " (60) . ولا تكون التاء في كلام العرب إلاّ مفردة ولا تتركب مع غيرها من الحروف (61) .

الرابع : الثاء (ث) وهو حرف مهموس وأحد حروف النفث ومحله من الذال محل التاء من الدال ، ولا تكون إلاّ أصلاً - فاء أو عيناً ، أو لاماً ، والثاء من الحروف الهجائية التي لا تجيء مفردة في كلام العرب وإنما جاءت مركبة مع الميم (62) (ثُمّ) ولها في الكلام وجهان : الأول : التشريك في الحكم بأن تكون حرف عطف مفرداً على مفرد وجملة علي جملة ، فأذا عطفت مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال ، شركت بين الأول والثاني في اللفظ الذي هو الاسمية ، أو الفعلية ، والنصب ، والرفع أو الجر أو الجزم والمعنى الذي هو إثبات الفعل لهما ، أو نفية عنهما ، نحو قولك : قام أحمد ثم محمد ... وزعم الكوفيون ، والأخفش أنه قد يتخلف بأن تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبته ، وخرّجوا على ذلك قوله تعال : «حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلاّ إليه ثُمَّ تاب عليهم » (63) وأجيب بأن الجواب فيها مقدر (64) ، ولكن فقد اختلف البصريون والكوفيون من النحوين : هل تعطي رتبة أو لا تعطى . فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب واحتجّوا بقول الشاعر :(65)

إنَّ مَنْ ساد ثُم ساد أبوه
ثُمَّ ساد قبل ذلك جَدُّه

والصحيح مذهب البصريين . بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلاّ مركّبة ، وما احتج به الكوفيون لا حجة فيه لوجهين : أحدهما : أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد ، والجدّ بسيادة الوالد وهذا موجود حساً ، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر . والثاني : أن تكون سيادة الجدّ قبل سيادة الوالد ، والوالد قبل سيادة الولد ، ولا يعلم المتكلم بالاخبار السيادة فيخبر على نحو ما عَلِمَ لا على الأصل ، وما احتمل لا حجّة فيه (66) وبالإضافة إلى كونها حرف عطف تكون حرف ابتداء على الاصطلاح أي يكون المبتدأ أو الخبر ، كقوله تعالى : « قُلِ اللّه ينجّيكم منها ومن كل كرب ثم أنتم تشركون » ، وإما ابتداء كلام ، كقولك : هذا محمد قد خرج ، ثم أنك تجلس ، قال اللّه عز وجل :« فتبارك اللّهُ أحسنُ الخالقين» (67) .

الخامس : الجيم (جـ) : وهو حرف مجهور يكون في الكلام على ضربين > أصلاً ، وبدلاً ، فإذا كان أصلاً وقع فاء ولاماً ، وإذا كان بدلاً فمنه " الياء " ليس غير . والجيم في كلام العرب لم تجئ مفردة ، وإنما جاءت مركبة مع لامين لا غير نحو : (جَلَلْ) ، ومع الياء والراء عند بعضهم " جَيْرِ " .

أ– "جلل " ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، تقول : هل قام خالد ؟ فتقول في الجواب : جَلَلْ . ومعناها "نعم " .

ب – " جَيْرِ" أما " جَيْرِ فهي حرف مقسم به وقيل : معناه "نعم " قال امروء القيس(68):

لم تفعل فعْلَ آل حنظلة

إنّهم جَيْرِ بئس ما ائتمروا

وتعتبر " جَيْرِ" بمعنى حقاً مضمّنة معنى القسم ، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد فتقول جَيْرِ لأفعلنَّ ، كما تقول : حقاً لأفعلنَّ فهي كـ "عوضُ " في قولهم " عوضُ لأضربنّك " (69) وهي من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به ، فبُنِيت على حركة التقاء الساكنين : الراء والياء وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين (70) .

السادس : الحاء (حـ) : وهو حرف مهموس يكون أصلاً ليس غير ويقع فاء وعيناً ، ولاماً ، ولا تكون الحاء بدلاً أبداً إلاّ [illegible] عند [illegible] ، فيقال : مدهه ، ومدحه ، فتبدل الحاء هاء ، [illegible] تجئ الحاء في كلام العرب مفردة ، [illegible] أتت مركبة مع الألف والشين ، والألف :(حاشا) ، ومع التاء مشددة والألف (حتَّى) .

و " حاشا " تكون اسما بمنزلة التنزيه في قوله تعالى : " حاشا للّه ما علمنا عليه من سوء " (71) ، وتكون فعلاً ومضارعها (أحاشي) وتكون حرفا حاشاً . (72) ، والغالب عليها الحرفية ، ولذلك جعلها سيبويه تخفض أبداً ، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياسياً على قول العرب « اللّهم اغفر لي ولكل من سمع حاشا – (حاشى) الشيطان ، وأبا الاصبع (73) . وأقول حاشا للّه ، وقال أبوعليّ الفارسيّ : " حاشا " فعل من الحشاء وهو الناحية ، أي صار في ناحية ، أي بَعُدَ مما رمي به ، وتنحى عنه فلم يغشه ولم يلابسه ، ولم يقع في القرآن حاشا إلاّ استثنائية (74) ، أما " حتَّى " فهو حرف لانتهاء الغاية مثل : "إلى " لكن يفترقان في أمور فتنفرد " حتَّى "بأنها لاتجر إلاّ الظاهر ، أي لاتجر المضمر كقولك : زيد شكرتُ القومَ حتّاه " ، ولكن يخشى أن تلتبس بالعاطفة ، وإلاّ الآخر المسبوق بذى أجزاء (75) والملاقي له نحو " سلام هي حتى مطلع الفجر "(76) ، ومثل : أكلت السمكة حتى رأسها " ومعناها الغاية في جميع الكلام إلا أنها تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء ، وتارة ينصب بعدها الفعل المضارع بإضمار (أنَّ) فيها ، وتارة عاطفة تشترك بين الأول والثاني ، في اللفظ والمعنى مثل (ثم) ، وتارة تقطع بعدها الجملة الاسمية ، والفعلية فلا تعمل فيها ، فترجع إلى باب العطف ، وإلى باب حروف الابتداء وإذا حققت هذه المواضيع اعتبرت " حتَّى " فيها إلى

ثلاثة أقسام : قسم تكون فيه ابتداء نحو : حضر الناس حتى يخطبُ الخطيب بالرفع ، و حضر الناس حتى الخطيب خارجٌ . قال تعالى :" وزُلزلوا حتى يقولُ الرسول : (77) ، على قراءة من رفع (يقول الرسول) ، وقال الشاعر (78) :

فيا عجباً حتى كليبٌ تَسبُّني

كأنَّ أباها نَهْشلٌ أو مجاشعُ

وقسم تكون فيه (حتى) حرف جر . نحو قام الناس حتى محمدٍ ، وقسم تكون فيه (حتى) حرف عطف ، كقولك : قام القوم حتى قام زيدٌ ، وأكلت السمكة حتى رأسَها ، وهنا (حتى) ظرف مكان .

السابع : الخاء (خـ) : حرف مهموس يكون أصلاً ليس غير، ولا تكون الخاء في كلام العرب مفردة ، وإنما تكون مركبة من الألف واللام ، وهو حرف يكون فاء ، وعيناً ، ولاماً ، وهي على ضربين ، أحدهما : أن تكون فعلاً . والثاني تكون حرفاً وهي في كلا الوجهين استثناء ، فمن جعلها فعلاً نصبت مابعدها ، وذلك كقولك : خرج القوم خلا محمداً ، والجملة في موضع حال ، وما مصدرية ، ومن جعلها حرفاً جرّ ما بعدها ، وقال : خلا محمدٍ ، وهو الكثير ، وحكمها في ذلك حكم حاشا ، فإذا جئت بها بعد (ما) نصبت لاغير وذلك نحو : الناس خرجوا ما خلا خالداً ، وإنما لم يجز الجر هاهنا ، لأنه لا يصح أن يصل بالفعل وما جرى مجراه (79) ، وأجاز الكسائي من الكوفيين الجر على زيادة (ما) وهو قبيح لأن (ما) حرف لا يزاد أولاً .

الثامن : الدال (د) : الدال حرف مجهور يكون في الكلام على ضربين ، أصلاً ، وبدلاً ، فالأصل فاء ، وعين ، ولام ، والبدل هو إبداله من التاء في صيغة " افتعل " إذا كانت فاء الصيغة زاياً نحو : ازدجر ، فالدال تاء في الأصل وفي بعض المصادر قد أهملت الدال " (80) ، وتكون مركبة من الواو والنون في (دون) وهو ظرف نقيض (فوق) ، فلا تتصرف على المشهور ، وقيل : تتصرف بالوجهين قرئ : ومِنَّا دون ذلك " (81) بالرفع والنصب ، ويرد اسماً بمعنى غير (82) .

التاسع : الذال (ذ) : حرف مجهور يكون أصلاً ، لا بدلاً ، ولا زائداً ، ويقع فاء ، وعيناً ، ولاماً ، ولم تجئ الذال مفردة في كلام العرب وإنما جاءت مركبة مع الألف ومع الواو فمع الألف نحو (ذا) . ولها في الحرفية موضع واحد ، وهي مفعول للفعل الموجه عليها نحو : قولك : ماذا صنعت ؟ ، وماذا جئت ؟، ومما خفْتَ . والتقدير أي شيء صنعت ، وأي شيء جَئت ، ومن أي شيء خفِت ، فتكون ذا مع (ما) كشيء واحد بمعنى أيٍ شيء (83) ، والحكم على أن (ذا) بأنها حرف قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها دونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً بذلك المعنى ، فهي وصلة لها ، ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المجرور مجروراً ، فإذا قيل لك : ماذا صنعت ؟ فالجواب : خيراً ، أي صنعت خيراً ، وإذا قيل بماذا جئت ؟ فالجواب : بزادي ، أو راحلتي ، أو شبه ذلك ، وإذا قيل : مما خفت ؟ فالجواب : من كذا وكذا (84) . أما ذو" فتكون اسماً بمعنى صاحب ، وضع للتوصل إلى وصف الذوات ، بأسماء الأجناس ، كما أن (الذي) وضعت صلة إلى وصل المعارف بالجمل ، ولا يستعمل إلا مضافاً ، ولا يضاف إلى ضمير ، ولا مشتق ، وجوَّزه بعضهم وخرَّج عليه قراءة ابن مسعود (85) ، وقوله تعالى : " وفوق كل ذي علم عليم " (86) .

العاشر : الرّاء (ر) : حرف مجهور- مكرر - يكون أصلاً ، لا بدلاً ، ولا زائداً ، ويقع فاء ، وعيناً ، ولاماً ، والراء لم تجئ مفردة في كلام العرب إلاّ في صيغة الكلمة شاذاً للمبالغة ، قالوا سَبِطَ الشَّعر ، وسبطر (87) ولا يقاس على ذلك ، وإنما جاءت مركبة مع الباء مشددة ، وتأتي مركبة مثل (رُبَّ) ، ومع الواو ، والياء ، والدال (رويد) وهو اسم لا يتكلم به إلاّ مصغّراً مأموراً به وهو تصغير(رود) وهو المهد ، قال الله تعالي :" أمهلهم رويداً " (88) أي قليلاً .

وإذا لم يتقدمها (أمهلهم) كانت بمعنى (مهلاً) (89) .

أما رُبَّ فهي من الحروف العوامل ولا تعمل إلاّ في النكرة ولها صدر الكلام لمضارعتها حرف النفي ، وهي حرف كما يرى البصريون ، وهي اسم كما يرى الكوفيون . (89) ويكون هذا الحرف لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير ، واختلف البصريون في معناها بين التقليل والتكثير (90) فالتي لتقليل الشيء في نفسه نحو قول الشاعر :

ألا رُبَّ مولودٍ وليس له أبٌ
وذي ولد لم يلده أبوان

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلده أبوان هو آدم عليه السلام ، وإذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلاّ نكرة أبداً نحو (رُبَّ) رجل شكرت لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلاّ في النكرات وإن ادخلت (رُبَّ) على مضمر فلا يكون إلاّ مفسراً بنكرة منصوبة نحو " ربه رجلاً " وهذا الضمير نكرة أبداً بدليل تفسيره بالنكرة ، ولا التفات فيه لكونه مضمراً ، إذ من المضمرات ما يعود على نكرة ومنها ما يعود على معرفة إلاّ أن ما عاد على نكرة نحو رأيت رجلاً فكلّمته ، فتعريفه إنما هو بالعودة خاصة لا بالعلم فمن أطلق عليه معرفة ، فهذا المعنى أطلق فأعرفه (91) .

الهوامش :

1- تناوب حروف الجر ص 5 د . محمد عوّاد دار الفرقان الاردن ط 1 سنة 1982 .
2- سورة سبأ الآية 24 .
3-الماعون الآية 5 .
4- الجني الداني في حروف المعاني ص 20 لياسين ابن الدين مطبعة الحلبي بمصر بلا تاريخ .
5- السابق ، وشرح المفصل لابن يعيش 8 – 2 .
6- شرح المفصل 8 – 2 الجني الداني ص 22، تناوب الحروف ص 7 .
7- 1، 18 الأردن .
8- السابق 1-23 .
9- سورة الحج الآية 11 ، وكتاب المفردات للأصفهاني ص 114 وما بعدها .
10- كتاب المفردات للأصفهاني في بيروت ص 114دار المعرفة تحقيق محمد كيلاني 11- هو القاسم بن سلام ، السبعة في القراءات ص 20 والصاحبي لابن فارس ص 114 ، دار المعارف ط 2 لابن مجاهد .
12-المنهل ص 10 .
13- اللسان مادة :(الحرف) .
14-الصاحبي فارس ص24 .
15- الإيضاح في علل النحو للزجاجي حديثة عن (الحروف) .
16-السابق .
17-مغني اللبيب ص 656 ، وشرح الصبان على الأني 2-210 دار إحياء الكتب العربية.
18- الخصائص 2-310. مطبعة الكتب 1956.
19- النبق ثمار السدر .
20- يقال نارت المرأة تنور نوراً ، والنُّوار النفور من الريبة ، ينظر كتاب المفردات ص 509 .
21- كتاب البخلاء للجاحظ ، من ص 28 دار المعارف بمصر .
22- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ص 16 دار الفرقان بالأردن .
23-السابق ص 17. (2) السابق .
24-تناوب الحروف ص 17 .
25- ينظر الرسالة في البخلاء للحاجظ 9-17 .
26-تناوب الحروف ص 18 .
27- المنهل ص 13 .
28- الكتاب 2-404 ط بولاق .
29- المقتضب 1-193 للمبرد مصر 1385هـ .
30- الصاحبي في فقه اللغة ص 100 ط بيروت : 1382هـ .
31- سر صناعة الاعراب ص53 .
32-هي في مصر – كما في عصرنا إلاّ أن الجيم فارسية .
33- سر صناعة الاعراب ص53 .
34- الكتاب 2-404 .
35- السابق . (3) المنهل ص 36 .
36- المحكم " باب ذكر القول في حروف التهجي ، وترتيب اسمها في الكتابة .
37- هذا التفسير يتفق مع مذهب الداني ، – ينظر المنهل 37 .
38- المحكم " باب ذكر القول في حروف التهجي ، وترتيب اسمها في الكتابة .
39- العقد الفريد 4-157.(2) الكتاب 2-405 .
40- المقتضب 1-192 .
41- سورة يوسف الآية 2 .
42- الآية 1 .
43- سورة الانعام الآية 143-144 .
44- سورة البقرة الآية 30.
45- ديوانه ، ص 96 ، وينظر كتاب معاني الحروف ص 32 للرماني ، القاهرة .
46- سورة الشعراء آية 136 .
47- سورة الفرقان آية 59 .
48- المغني ، ص 104 .
49- ينظر البرهان 4-257 ، ومغني اللبيب ص 104 ، والجني الداني ص 41 .للمالقي دمشق 1975 .
50- المائدة الآية 6 .
51- الانسان 6 ، وينظر مغني اللبيب ص 105 ، والجني الداني ص 43 .
52-السابقان .

53- رصف المباني ص 146-147 .
54- 8 ، 295 .
55- سورة النساء الآية 57 .
56- سورة الزمر الآية 36 .
57- الأنبياء 57 .
58- رصف المباني ص 74 ، والكتاب 2 - 38 (التاء) والمذكر والمؤنث للمبرد ، وشرح المفصل لابن يعيش 5-91 .
59- شرح المفصل في (ثم) ، 8-94 .
60- سورة التوبة الآية 118 .
61- معجم الأدوات النحوية ص 22 .
62- البيت لأبي نواس ، ديوانه ص 493 ، و ينظر المغني ص 125 ، وشرح الأشموني ص 418 .
63- رصف المباني ص 175 .
64- سورة الانعام آية 64 .
65- سورة المؤمنون آية 14 .
66- ديوانه ص 132 ، وينظرالجني الداني ص 174، والمغني ص 128 ، والجمع للسيوطي 2-72 .
67- الجني الداني ص 174، وفيه مذهب ابن مالك في "جير" حيث جعلها بمعنى "نعم" ، وينظر رصف المباني 176 .
68- السابق .
69- سورة يوسف آية 51 .
70- الإنصاف : 1-278 .
71- شرح المفصل ، وفيه حديث " ابن الاصبع " 2-85 .
72- معجم الأدوات النحوية ص 97 .
73- السابق 98 .
74- سورة القدر آية 5 .
75- سورة البقرة آية 214 وينظر النشر في القراءات العشر ، 2-219 .
76- البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ص 217 ، وينظر الكتاب 1-84، .
77- معاني الحروف للرماني ص 106 .
78- ينظر رصف المباني ص 186 .
79- سورة الجن آية 11 .
80- معجم الأدوات النحوية ص 102 .
81- رصف المباني ص 186 .
82- السابق ص 187 .
83- تهذيب التهذيب لأبي حجر ص 832 مصر عام 1961 .
84- سورة يوسف آية : 76 .
85- سبط الشعر : طال واسترسل .
86- سورة الطارق : 17 .
87- البرهان في علوم القرآن 4- 280 للزركشي مطبعة عيسى الحلبي سنة 1957 .
88- الإنصاف ص 832 ، مصر عام 1961 .
89- نُسب في الكتاب 2-266 إلى رجل من أزد السراة ، وهو في الخصائص 2-323 ، والخزانة 2-381 .
90- رصف المباني ص 190 ، والكتاب 2-300 ، والمقتضب 4-164 ، والخصائص 2-201 ، 211 ، 389 .

صـدر عن شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

البربر الأمازيغ عرب عاربة
(وعروبة الشمال الأفريقي عبر التاريخ)

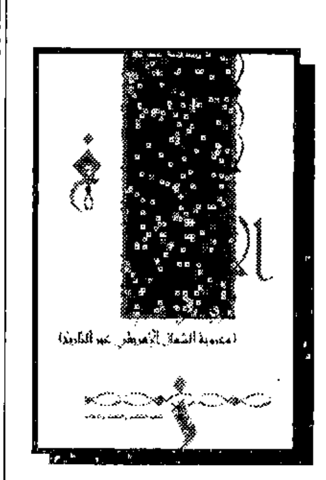
المؤلف / عثمان سعدي

كتاب يؤكد عروبة الأمازيغ (البربر) ، يرتكز على أكثر من ستين مرجعاً ، نصفها مراجع غربية .

ويرد على البربرين الذين كونهم الاستعمار الجديد في الأكاديمية البربرية بفرنسا منذ 1967 ف ، بهدف تأسيس الدولة البربرية بسيادة الفرنسيين ، المرتبطة بأوروبا ، وقطع المغرب العربي عن جناحه المشرقي وإلغاء خمسة عشر قرناً من الإسلام والعروبة .

ويبين بالحجة أنه لا وجود للغة الأمازيغية وإنما توجد آلاف اللهجات المنحدرة من العربية القديمة (السامية) .

ويثبت بأن اليونيقية ، وهي عربية قديمة (سامية) ، كانت لغة الثقافة والدواوين بشمال أفريقيا قبل الفتح الإسلامي ، ثم خلفتها بعد الفتح الحديثة التي طورها الاسلام.



الناشر : شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام
الطبعة الأولي 1998ف .

نحو التحديد اللغوي لمفهوم الألسنيه

د . بشير سعيد

في هذه المقالة سنتناول بشئ من التفصيل تحديد مفهوم الألسنية . فقد كثر الجدل حول ماتعانيه مشكلة الألسنية من غموض في تحديد مصطلحاتها . فعلى الرغم مما يصدر من كتابات ومقالات في الصحف والمجلات العربية كل عام وما يصاحب ذلك من استخدام وإدخال لبعض المصطلحات الجديدة لهذا العلم دون أن تتوفر فيها شروط المصطلح في أغلب الأحيان . وهذا الإدخال خلق مجالات عديدة للتعارض والتصادم بين هذه المصطلحات مما دفع بالكثير من اللغويين العرب إلى كتابة مؤلفاتهم باللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية على سبيل المثال .

ونحن لانلوم الذين كتبوا مؤلفاتهم باللغات الأجنبية في غياب تحديد وضبط المصطلحات الخاصة بهذا العلم ، ولم يقف الأمر عند المؤلفين بل إنتقل إلى القراء العرب وخصوصاً أولئك الذين تعلموا في البلدان الغربية وفضلوا القراءة باللغات الأجنبية أكثر من العربية وذلك بسبب غموض المصطلحات المستخدمة . وقد حدثني زميل بأنه يجد صعوبة فيما يكتب بالعربية في مجال علم الألسنية (المترجمة والمؤلفة) ، ويمضي الزميل في حديثه يقول :إذا بذلت جهداً كبيراً من أجل كتاب مؤلف بالعربية ودراسة المصطلحات المستخدمة في دراسة وافية فإنك عندما تنتقل إلى غيره يكون الإصطلاح المستخدم قد اختلف . . . ويتساءل الزميل لماذا لانوحد هذه المصطلحات ونضبطها ونقنن إستخدامها ؟

وفي الحقيقة – وفيما أرى – إن الأمر بسيط ، ذلك إن مشكلة الألسنية بخلاف بقية العلوم لاتعاني من مشكلة نقص المعروض من المصطلحات العربية وإنما المشكلة تكمن في توحيد المعروض من هذه المصطلحات كما ذكر ذلك الدكتور أحمد مختار عمر في مقالة المنشور بمجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، 1989 .

وقد يبدأ البحث عن وجود حلول لتوحيد مصطلحات علم الألسنية بتوحيد إصطلاح واحد لهذا العلم ، فمن اللغويين من يسمي هذا العلم بعلم اللغة وآخر يسميه علم اللسانيات وثالث يطلق عليه علم الألسنية . ثلاث مصطلحات راجت وتنافست للظفر بحق الإطلاق على حقل الدراسات اللغوية الحديثة وهي تتفاوت في الإستخدام من قطر إلى آخر في الوطن العربي .

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن هذه المصطلحات الثلاث كتبت لها السيادة في منطقة عربية دون أخرى ، فمصطلح الألسنية قد شاع في لبنان وأستخدمه اللغويون اللبنانيون أمثال : موريس أبوناظر ، في كتابه (الألسنية والنقد الأدبي) ، وجورج كلاس في كتابه (الألسنية ولغة الطفل) ، وميشال زكريا ، في كتابه (الألسنية . ثلاثة أجزاء) ، كما أستخدمه الدكتور أحمد مختار عمر في مقاله المنشور بمجلة عالم الفكر .

أما مصطلح اللسانيات فقد شاع في بلدان المغرب العربي ، حيث ظهرت في كتابات اللغويين العرب في تونس والجزائر والمغرب ، ومما ظهر

في تونس قاموس اللسانيات : واللسانيات واللغة العربية ، وفي الجزائر محاضرات في اللسانيات الحديثة ، وفي المغرب البنيوية واللسانيات . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن الكتاب المغاربة قد استخدموا مصطلح الألسنية إلى جانب اللسانيات (مفاتيح الألسنية ودروس في الألسنية العامة) .

وأما المصطلح الأكثر شيوعاً فهو مصطلح علم اللغة ، فقد كتبت لهذا المصطلح السيادة في بلدان المشرق العربي ، ففي مصر استخدم هذا المصطلح أغلب من كتبوا في مجال الدراسات اللغوية الحديثة أمثال د. إبراهيم أنيس ، د. كمال محمد بشر ، د. محمود السعران ، د. محمد أبو الفرج ، د. كمال حسان وغيرهم . وفي ليبيا استخدمه محمد منصف القماطي في كتابه (الأصوات ووظائفها 1986) .

ولعله من المفيد أيضاً الإشارة إلى أن عدم توحيد هذه المصطلحات أعطى فرصة للذين في قلوبهم مرض ، وهم يحقدون على العرب قوماً ولغة ، (من عرب وأعاجم) ، إلى وصف لغة الضاد بالعقم والتخلف عن مواكبة الحضارة الحديثة وهم يحكمون عليها أحياناً بالموت الذي لاحياة بعده .

وإن كنا لانجزم الجزم القاطع بتغليب مصطلح على آخر ، وإن كنا نفضل مصطلح الألسنية ليكون الإسم المطلق على الدراسات اللغوية الحديثة بدلاً من علم اللغة أو اللسانيات ولأسباب ذكر بعضها من دعوا إلى إستخدام هذا المصطلح ورأينا أنهم على صواب ، وإن كنا نتبنى مصطلح الألسنية فإننا أيضاً لانرى أي حرج في أي نقد قد يوجه إلى اختيارنا هذا إذا بني على أساس علمي والهدف منه هو تثبيت المصطلحات الخاصة بهذا العلم من أجل إكتمال مظاهره واستقلاله .

وقد آثرت مصطلح الألسنية للأسباب الآتية:–

1) اختلاط مصطلح علم اللغة ببعض المصطلحات الأخرى ، كفقه اللغة رغم الفارق الكبير بينهما .

2) تعدد المناهج المستخدمة لوصف علم اللغة قديماً وحديثاً ، وبذلك اتضحت الحاجة الملحة إلى وجود دراسات تحدد مجاله ومنهجه .

3) ارتباط هذا المصطلح بإتقان اللغات في ذهن الكثيرين وعلى الأقل وحسب علمي في معظم البلدان العربية علم اللغة يعني دراسة وإتقان اللغة المدروسة ، وهذا خطأ شائع فهناك فرق كبير بين دراسة علم اللغة (الألسنية) وتعليم اللغة وإتقانها .

4) كلمة لغة بمعناها الشامل المعروف الآن لم تستخدم قديماً وإنما وردت بمعنى اللهجة .

ففي القرآن الكريم وردت كلمة لسان ولم ترد كلمة لغة على الإطلاق . والآيات التالية توضح بما لايدع مجالاً للشك أن كلمة لسان أشمل وأعم من كلمة لغة :–

ففي سورة المائدة ورد الكلام بمعنى الإستعمال الفردي للغة في قوله تعالى « لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داوود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون»(1) .

وفي سورة إبراهيم وردت اللغة بمعنى رصيد الكلمات الذي تملكه الأمم والجماعات البشرية في قوله تعالى «وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم» (2) .

وفي سورة القصص استعملت كلمة لسان لتدل على المقدرة الفردية على الكلام في قوله تعالى «وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي ردءاً يصدقني إني أخاف أن يكذبون» (3) .

وفي سورة الأحقاف في قوله تعالى : «ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذين

يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين» (4).

5) وأما في المعاجم فإن كلمة لسان تعد من المعجم الأساسي المشترك في اللغات السامية ، فقد وردت في فهرسة ابن النديم بمعنى لغة كما في مثل قوله اللسان اليوناني .

6) ورود كلمة " لسان " مطلقة على الدراسات اللغوية قديماً ففي إحصاء العلوم أطلق الفارابي على علوم اللسان اللغوية (علوم اللسان) وأطلق أبو حيان النحوي على علوم اللغة مصطلح (علوم اللسان العربي) وأما ابن خلدون فقد أفرد فصلاً في مقدمته بعنوان (في علوم اللسان) ، وهذا اسحاق الشاطبي يشترط لطالب الشريعة من معرفة علم اللسان العربي ، واما ضمره بن ضمره فقد قال جواباً على النعمان بن المنذر الذي أزدراه لما رآه من دمامته وقصره " إنما المرء بأصغريه : قلبه ولسانه " .

إضافة إلى ما ذكرت سابقاً فإن من بين أهم الأسباب ، ما ذكره الدكتور أحمد مختار عمر في مقاله المنشور بمجلة عالم الفكر والتي تمثلت في الآتي :

أولاً : أن علم اللغة الحديث لا يختص بلغة معينة ، وإنما يدرس أي لغة ، ويحلل أي مستوى داخل اللغة الواحدة . فمعنى الجمعية ملحوظ في وظيفة هذا العلم ولذا يناسبه لفظ الجمع " ألسن " لا المفرد " لسان " .

ثانياً : أنه لم يعد هناك حرج في النسب إلى جمع تكسير على لفظه بعد أن أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ذلك ، وبخاصة حين يكون الجمع اسماً لعلم من العلوم . وقديماً نسب إلى علم الأصول ، فقيل "أصولي " ، وإلى الأخبار فقيل " أخباري " .

ثالثاً : إن التصرف في لفظ " ألسنة " أسهل من التصرف في لفظ" لسانيات " فحين نأخذ الصفة من الأول نقول : " دراسات ألسنية " ، وحيين نتحدث عن المشتغل بهذا العلم نقول : ألسني ، بإبقاء الجمع على حاله ، ولكن إذا أردنا أن نأخذ الوصف من " اللسانيات " فلا نقول - وليس من المستساغ أن نقول - " دراسات لسانياتية " ، ولا لسانياتي " ، ولدى يرد الجمع إلى مفرده عادة فيقال " لسانية " ، و " لساني " .

رابعاً : إن اللبس الذي يحدث عند استخدام المصطلح ، " لغوي " وعدم القطع ماإذا كان نسبة إلى " اللغة " أو " علم اللغة " والذي فضلنا - من أجله - ترك هذا المصطلح يحدث نفسه إذا استخدمنا لفظ " لسانيات " ، فحين النسبة سنقول "لساني " فلا يدري أهي نسبة إلى " اللسان " أم إلي اللسانيات " .

وإذا حسمنا الأمر باستخدام مصطلح (الألسنية) اسماً للعلم الذي يدرس الدراسات اللغوية كما أشرنا في هذه الدراسة . فإننا نكون قد خطونا خطوة إلى الأمام في حقل الدراسات اللغوية الحديثة وبالتحديد فيما يخص تحديد المصطلحات وضبط المنهجية ، وهذا ما سنحاول تناوله في مقالات لاحقة تتعلق بمسائل الدراسات اللغوية الحديثة كعلم دراسة الأصوات وعلم وضائف الاصوات والاعلال وغيرها من الظواهر اللغوية في لغتنا العربية .

المراجع :

أنيس ، إبراهيم (1961- الأصوات اللغوية . دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة .

بشر ، كمال محمد (1981) ، علم اللغة العام الأصوات ، الطبعة السابعة .

تمام ، حسان (1955) ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

عمر ، أحمد مختار (1989) المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثالث .

الهوامش :

1- سورة المائدة ، آية 78 .
2- سورة ابراهيم ، آية 4 .
3- سورة القصص ، آية 34 .
4- سورة الاحقاف ، آية 12 .
5- سورة النحل ، آية 103 .

ضعف التحصيل في اللغة العربية عند طلاب الجامعات والمعاهد العليا

أسبابه وطرق علاجه

د. العربي الشريف

من خلال تدريسي لفروع اللغة العربية المختلفة في الجامعات والمعاهد العليا لمست قصوراً كبيراً في تحصيل الطلاب لأفرع هذه المادة، وهو ناتج - في نظري - عن عدة أسباب، منها، مايرجع إلى المدرس، ومنها مايرجع إلى المنهج ومنها مايرجع إلى الطالب نفسه.

ويتراوح هذا القصور بين عدم إلمام الطالب بأبسط قواعد اللغة وبين بعض الدقائق التي لا تتأتى لغير الطالب المتمعن، كما أنه يتنوع من ناحية أخرى إلى قصور له جذور قديمة تصل إلى السنوات الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ويمتد إلى أواخر مرحلة التعليم المتوسط وأوائل التعليم العالي، بحيث يتصل الأول منها بالقواعد الأساسية للإملاء والنحو والخط بينما يتصل هذا النوع الاخير ببعض النواحي المعرفية المختلفة.

ولنقف هنا عند أسباب هذا الضعف بادئين بأساس هذا العمل، وهو المعلم:

فالمعلم لم يعد إعداداً سليماً للقيام بهذه العملية التعليمية، وذلك من حيث المقررات التعليمية التي يدرسها، ومن حيث طريقة التعامل مع الطلاب النابهين منهم وغير النابهين مع عدم اهتمام مدرسي المواد الأخرى بتصحيح اللغة العربية بالنسبة لطلابهم بحجة أنهم ليسوا متخصصين فيها، إما لعدم تمكنهم منها أصلاً وإما لأن وقتهم لا يسمح لهم بذلك.

ثم يأتي تقصير بعض مدراء المدارس ليضيف حجراً على هذا الحمل الثقيل، يضاف إلى ذلك انعدام أثر الموجه التربوي لأسباب متعددة أيضاً، منها: كثرة عدد الاساتذة الذين يتولى الإشراف عليهم من ناحية، وعدم أهمية رأيه التربوي من حيث إثابة المتميز من المعلمين وعقاب المهمل من ناحية أخرى.

أما من ناحية المناهج فإنها لم تسلم من التبديل والتغيير، مع ما حمله هذا التغيير من أخطاء في الإعداد والطباعة سببت ارتباكاً كبيراً للمعلم والتلميذ معاً.

ويبقى الطالب - القطب الرئيسي للعملية التعليمية - بين هذه المناهج وأولئك الأساتذة في اضطراب وعدم استقرار، مما يؤثر على العملية التعليمية بأكملها.

ولم يقف ضعف الطالب عند مرحلة معينة، بل تمادى ليصل إلى الجامعات والمعاهد العليا وليطال بعض الخريجين الذين بدأوا في ممارسة العملية التعليمية بالفعل، وسأستعرض فيما يأتي أهم جوانب الضعف لدى الطلاب في اللغة العربية من خلال تجربتي مع عدد من الجامعات الليبية.

أولاً : الإملاء والخط والترقيم

فمن حيث الإملاء يمكن حصر الأخطاء في الجوانب التالية :

1- عدم التفريق بين الحركة والمد :

وهو خطأ كبير تنامى في الطلاب ولعله يعود إلى الصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الأساسي ، ولم يحاول الطالب ولا المدرس في السنوات التالية معالجة هذا الخطأ ، وهو خطأ فادح ينتج عنه رسم الفتحة ألفاً أو العكس ، والضمة واواً أو العكس ، ومن أمثلتها عند طلاب السنوات المتقدمة من التعليم الجامعي .

أ- ابتدع كتبت : ابتدعى .

ب - ديوان كتبت : دوان ، الرسائل الديوانية كتبت : الرسائل الديونية أو الدايوانية .

ج- أعينهم كتبت : أعيونهم .

د- الطوائف والمرابطين كتبت : الطوئف والمربطين .

هـ - وفيات الاعيان كتبت ، وافيات الاعين .

و - الأوقات كتبت : الاقات .

ز - بولغ كتبت : بوليغ .

حـ - خصلات كتبت : خصالات .

ط - فوارة كتبت : فورة .

ي - من ابدع خلق الله كتبت : من ابداع خلق الله .

ك- الأسود كتبت : الأسواد .

ل -المكاتبات كتبت : المكتبات ، والاعشاب كتلت الاعشب .

م - غزلية كتبت : غزالية .

ن - السمة كتبت : السيمة .

س تريد كتبت : توريد ، الاصدقا ، كتبت : الاصديقا ، الاحاطة كتبت : الإيحاطة

ع ملتوية : كتبت : ملاتوية / فنحن كتبت : فنحنو .

ف تلبسه كتبت : تالبسه .

2 عدم التفريق بين الضاد والظا .

وهو خطأ قديم أيضاً ، ولا توجد له قواعد محددة يدرسها الطالب في مرحلة الدراسة السابقة وإنما كان يعتمد فيه في الغالب على حفظ بعض المتميزين لبعض المنظومات التي تساعد على التفريق بين هذين الحرفين .

ولمعالجة هذه الخطأ يمكن تكليف الطالب في مراحل الدراسة الأساسية والمتوسطة بحفظ مجموعة من هذه المفردات ضمن دروس الإملاء ، كما يمكن الاستعانة ببعض المؤلفات التي كتبت في التفريق بين الضاد والظاء ككتاب الصاحب ابن عباد وغيره .

ومن الكلمات التي يخطئ فيها طلاب الجامعات بجعلهم الضاد ظاء :

حضر تكتب : حظر حضور تكتب : حظور ، يضع يكتب : يظع ، النضارة تكتب : النظارة ، الخضرة تكتب : الخظرة ، الضعف تكتب : الظعف .... الخ .

وأما الكلمات التي تجعل ظاؤها ضاداً فكثيرة ، منها على سبيل المثال : مظاهر تكتب : مضاهر ، ظلام تكتب : ضلام ، ظلم تكتب : ضلم ، الظل تكتب الضل ، أنتظر تكتب انتضر ... الخ .

3--عدم التفريق بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة وبين التاء المربوطة والهاء :

وهو ناتج عن عدم تلقي الطالب قواعد محددة في هذا الخصوص في أغلب المراحل السابقة على التعليم الجامعي ، وإنك لو سالت حتى المتخصصين عن قاعدة التا ، المفتوحة والمربوطة مازاد عن تلك القاعدة التي كنا نتلقاها في الكتاب " إيش يطلق التاء من الرباط غير الجزم والعياط " ، وملخصها أن التا ، لا تكون مفتوحة إلا إذا كانت ساكنة مثل : أكلتْ ، نامتْ ، سمعتْ ... الخ ، أو كانت سابقة لمد ، مثل تاه ، تيه ، توصي ... الخ وهي قاعدة غير دقيقة بدليل أن كثيراً من الكلمات تخلو من الجزم وإلحاق المد ، ومع ذلك فتاؤها مفتوحة مثل : قوت ، صوت ، موت ، فوت ، ... الخ .

وكذلك الأمر بالنسبة للتفريق بين التا ، المربوطة والها ، ، فلم يتلق الطالب قاعدة واضحة

تجعله في مأمن من هذا المنزلق ، وإنك لو سألت المتخصص لما زاد على قوله : ما جاز أن يوقف عليه بالهاء فهو تاء مربوطة ، وما لم يجز فهو تاء مفتوحة .

ولمعالجة هذا الخطأ يجب حصر القواعد التي تنظم هذين الأمرين ، وتكليف الطالب بحفظها ، والتأكيد على المعلم للإكثار من التطبيق عليها ، وليكن ذلك في المراحل المتقدمة لأن أغلب الأخطاء التي يقع فيها الطالب تكون ناتجة عن عدم التطبيق عليها ، ووضعها في الأساليب المستعملة ، بحيث لو سألت أي شخص عن حالة الفاعل - مثلاً - لأجاب فوراً بالرفع ، ولكنه سرعان ما يخطي إذا وصل إلى مرحلة التطبيق كما سيتبين في جانب الأخطاء النحوية قريباً .

فمن النوع الاول وهو الخلط بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة :

القضاة تكتب : القضات ، الولاة تكتب : الولات ، الدولة تكتب : الدولت ، الحياة تكتب : الحيات ، الوفاة تكتب : الوفات ، خصلة تكتب : خصلت ... الخ .

كما تكتب ابتدأ : ابتأدة ، تباشرت : تباشرة ، تزينت : تزينة ، استقامت : استقامة ، بكت : بكة ... الخ .

وأما الخلط بين التاء المربوطة والهاء فيغلب عليها عدم نقط التاء المربوطة ، فتلتبس حينئذ بالهاء ، من مثل الثقافه ، الدوله ، الثوره ، المعرفه ، الحضاره .... الخ .

وهو ليس من الأخطاء الفاحشة التي تنفر العين منها وقد أصبح من الأخطاء الشائعة المألوفة ، وقد يكون الوقوف على التاء المربوطة الدافع إلى ألفة هذا الخطأ وشيوعه ، أما نقط الهاء فهو من الأخطاء الفاحشة المنفرة ، وهي تؤدي إلى اللبس في العبارة ومنها على سبيل المثال هذه تكتب : هذة ، الله تكتب : اللة ، ديوانه تكتب : ديوانة ، لفظه تكتب : لفظة ، ضربه تكتب : ضربة ، رسوله تكتب : رسولة ، عنده تكتب : عندة ... الخ

4- عدم التفريق بين التاء والثاء والدال والذال

وهو خطأ ناتج في الغالب عن تأثير اللهجة المحلية في اللغة ، مع عدم اهتمام المعلم بتصويب الأخطاء في حينها ، إما لكثرتها ، وإما لأن المعلم نفسه لا يفرق بينها بالاضافة إلى التقليد الأعمى من بعض الطلاب والطالبات على اعتبار أنها لغة أهل المدن المتحضرة وقد ساهمت وسائل الاعلام من شرائط ومسلسلات في ترسيخه وانتشاره ، حتى إن من ينطق الثاء والذال صار يمثل الانسان المتخلف غير المتحضر.

وليس لهذا العيب علاج سوى أن يكون المعلم قدوة في النطق والكتابة ، مع الاهتمام الفوري بتشخيصه وعلاجه بطريقة جماعية أولاً ، ثم بطريقة فردية لمن يتأخر علاجه مع التنويه بأولئك الذين نجحوا في التفريق بين هذه الحروف ولا ننسى الدور الهام لوسائل الاعلام في هذا الشأن.

ومن الكلمات التي دخلها هذا التصحيف ، فتنطق ثاؤها تاءً وتكتب أيضاً ، الثورة الثقافة ، اثنان ، ثلاثة ، ثمانية ثم ، ثخين ، ثمار ، ثناء ، ثبات ، ... الخ ، بل العجيب أن بعض الطلاب يجتهد في هذا الشأن ، فيجعل التاء ثاءً مثل : التورية التي تصبح ثورية ، والتراث التي تصير ثراث ، والتهاون التي تؤول إلى الثهاون ...الخ . أما الكلمات التي تحولت ذالها دالاً في النطق والكتابة فكثيرة جداً منها على سبيل المثال : ذهب ، هذه ، البذي ، بذل ، جذب ، إذا ، ذلك ، ذكر ...الخ ، بل إن بعض الطلاب يتمادون في الخطأ فيعجمون الدال المهملة ، مثل : الأدب تكتب : الأذب ، كلية الآداب تكتب : كلية الآذاب أداء تكتب : أذاء ... الخ .

5- عدم معرفة الحروف التي تحذف والحروف التي تبقى عند دخول حروف الجر والنصب والتوكيد على الأسماء والأفعال :

وهو خطأ فادح أيضاً نما مع الطلاب منذ فترة مبكرة ، مع عدم العناية بتقويمه في حينه ، وهو على نوعين : النوع الأول : إبقاء حروف من الواجب حذفها ، ومنه على سبيل المثال إبقاء همزة الفعل المبدوء بهمزة مع دخول لام التوكيد عليه ، مثل : لأصبح تكتب : لاأصبح ، لأنزل تكتب لاأنزل ، لأعاق تكتب : لاأعاق ، ... الخ ، أو إبقاء همزة الوصل في الإسم المحلى بأل عند دخول الكاف أو الفاء عليه ، مثل كالشكل تكتب ، كاالشكل ، كالشعراء تكتب : كاالشعراء ، فالثياب تكتب : فاالثياب ، فالغزل تكتب : فاالغزل .... الخ .

النوع الثاني : حذف حروف من الواجب بقاؤها : ومن هذا النوع حذف أل أو جزء منها عند دخول بعض الحروف على الاسم ، فبالرغم تكتب : فابرغم ، كالليل تكتب : كاليل ، للتعلم تكتب لتعلم ، باللفظ تكتب : بالفظ ...الخ .

ولعلاج هذه الأخطاء ينصح الطالب في المراحل المتقدمة بالرجوع إلى القواعد الأساسية للإملاء ، مع العناية بكثرة التطبيق عليها ، مع الاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال ، أما في المراحل الأولى فيوجه المدرس إلى الاهتمام بعلاج هذه الظاهرة بإعطاء القواعد المناسبة مع الإكثار من التطبيق عليها وتصحيح ما يقع منها بصورة جماعية خاصة في درس التعبير والإملاء.

6- الألف الفارقة : وهذا الخطأ ناتج عن عدم تفريق الطالب بين واو الجماعة والواو التي هي من أصل الفعل ، فنجده يضيف ألفا لكل فعل ينتهي بالواو بغض النظر عن كونه أصلاً في الفعل أو ضميراً ملحقاً بالفعل ، ومن ذلك مثل يدعو المؤمن ربه ، تكتب : يدعوا المؤمن ربه ، يلهو مع صحبه ، تكتب : يلهوا مع صحبه ، ينحو نحو سابقيه ، تكتب : ينحوا نحو سابقيه ... الخ .

وهناك طائفة أخرى تلغي هذه الألف حتى مع الأفعال المتصلة بواو الجماعة فنجدها تكتب : فالشعراء لم يخرجوا عن إطار القديم ، ولم يتفننوا في التنويع ، ولم يحاولوا التجديد : لم يخرجو ، لم يتفننو ، لم يحاولو ... الخ .

7- الهمزات :

وهو موضوع شائك لكثرة الاخطاء فيه من الطلاب والمعلمين أيضاً وتعود هذه الاخطاء من ناحية إلى كثرة القواعد التي عنيت بضبط رسم الهمزة ، مع عدم توزيعها توزيعاً سليماً على سنوات مراحل التعليم الأساسي ، وإلى إهمال التطبيق عليه من ناحية أخرى ، وهي أخطاء متنوعة شملت الهمزة بأنواعها ، وفي جميع مواضعها ، ومنها :

أ- همزة الوصل :

والخطأ في هذا النوع من الهمزات كثير وفاش بين الطلاب الجامعيين ، بل تعداهم إلى طلاب الدراسات العليا وبعض أساتذةالجامعات أيضاً ، والغريب وقوع مثل هذه الأخطاء عند هذه الطوائف جميعاً برغم سهولة قواعد هذا النوع وحصرها ، ويكفي أن نقول بأن العرب قد حصرت هذه الهمزات في نوعين فقط :

النوع الأول سماعي ، وهي قليلة لا تتعدى العشرة وقد عنيت بتفصيلها معظم كتب النحو والإملاء، ويكفي أن يحفظها الطالب مرة واحدة ليأمن الوقوع في الخطأ فيها ، وأهمها : اسم ، ابن ، ابنة ، امرؤ ، امرأة ، اثنان ، اثنتان ، است ، ، ال التعريف .

النوع الثاني قياسي : ويكون في فعل الأمر من الثلاثي مثل : اضرب ، اكتب ، اسمع ...الخ ، والفعل الماضي والامر والمصدر من الخماسي والسداسي ، مثل : انطلقَ ، انطلقْ ، انطلاق ، استخرجَ ، استخرجْ ، استخراج ... الخ .

وعلى الرغم من تلقي الطالب لهذه القواعد أكثر من مرة خلال دراسته الأساسية والمتوسطة والجامعية فإنه لم يسلم من الخطأ فيها ، ومن ذلك على سبيل المثال عند طلاب المراحل الأخيرة من الجامعة والمعاهد العليا ، الاتجاه كتبت : الإتجاه ، الاستعارة كتبت : الإستعارة ،

استلهام كتبت: إستلهام ، انتشر كتبت : إنتشر ، استوحى كتبت : إستوحى ... الخ ، بل إن هناك من يلغي همزة الوصل أساساً إذا دخل على الإسم أو الفعل حرف عطف أو نحوه ، فيكتب : ابتدأت ، واهتزت ، وانتقد ، واستمر ، وابتداء هكذا : بتدأت ، وهتزت ، ونتقد ، وستمر ، وبتداء ... الخ .

ب- همزة القطع :

وعلى الرغم من كثرة القواعد في هذا الجانب والعناية بتفصيلها فإن معظم الطلاب يعتبرها من أصعب الأمور في الإملاء ، وفي الحقيقة لم يُعن العلماء في مجامع اللغة والمراكزالعلمية المختلفة بتيسير هذه القواعد على الطلاب ، يضاف إلى ذلك اختلافهم في كثير من هذه القواعد ، فإذا أضفنا إلى ذلك عدم إهتمام المدرس في مرحلة التعليم الأساسي بتعليم هذه القواعد على الوجه المطلوب ، مع عدم وجود منهج محدد لهذه المادة بين يدي المدرسين أدركنا سبب وقوع الطالب في أخطاء من هذا النوع وهذه بعض الاخطاء التي لاحظتها عند بعض الطلاب وغيرهم من المتخصصين : الجرأة كتبت : الجرءة ، شيء كتبت : شئ ، اشمئزاز كتبت : اشمأزاز ، المرأة كتبت المراءة ، يلجأ كتبت : يلجاء ، بدأ كتبت بداء ... الخ .

بل إن هناك من يجتهد في رسم همزات لا أصل لها ، فيمد المقصور لغير ضرورة مثل : هنا كتبت : هناء ، اختفى كتبت : اختفاء ، ابتدأ كتبت : ابتداء ، سما كتبت : سماء ، دعا كتبت : دعاء ، بينما تعكس طائفة أخرى فتحذف الهمزة من الاسم الممدود لتجعله مقصوراً ومن ذلك الاتكاء ، الابتلاء ، الأصدقاء ، الاستغناء ، تكتب : الاتكى أو الاتكا ، الابتلى أو الابتلاء ، الأصدقى أو الأصدقا ، الاستغنا أو الاستغنى ... الخ .

8- أخطاء أخرى متفرقة :

وهي ناتجة في الغالب عن خطأ في سماع الكلمة ، وما ينتج عن ذلك في رسمها ، وقد قال العرب : " أساء سمعاً فاساء جابة " ، وإنك لتستغرب أحياناً كيف يقع الطالب في مثل هذا الخطأ مع أن النص مكتوب أمامه ، ويستبعد أن يكون سبق قلم لتردد هذا الخطأ وتكراره ، مما يؤكد أنه ناتج عن وهم في تصور الكلمة في ذهن الطالب دون أن يعني نفسه بالتركيز عليها أو حتى التفكير فيها ، وإني لأذكر منذ بضع سنوات أن طالباً في السنة النهائية كتب في كراسة إجابة النحو عبارة : الأسماء الستة أكثر من عشر مرات على هذه الصورة : الأسماء التسة ، ومن مثل هذه الأخطاء : اللهو كتبت : الهلو ، أهيف كتبت : أيهف ، التفلسف كتبت : التفلفس ، خصر كتبت : خسر ، الجبهة كتبت : الجبه ، اخضرار كتبت : اخضار ، أرعن كتبت : أرعاً ... الخ .

أما عن الخط فحدّث ولا حرج ، فإما أن تجد الطالب لا يجيد رسم الحروف بحيث تتميز عن بعضها فتختلط عنده الدال والذال بالراء والزاء ، أو العين والغين بالفاء والقاف ...الخ .

وإما أنه لا يفرق بين أنواع الخطوط ، فتراه يخلط بين الرقعة والنسخ ، أؤ يجتهد من نفسه في اكتشاف خطوط جديدة تدل على عدم إلمامه بأبسط المبادئ في هذه المادة ، أو استفادته من المنهج المتواضع الذي درسه فيها .

والأمر نفسه يصدق على علامات الترقيم ، فبرغم دراسة الطالب لهذه العلامات أكثر من مرة فإنه لا يقيم لها وزناً عند الكتابة ، وهو أمر راجع إلى عدم اهتمام المدرس في المراحل الأولى والمتوسطة بهذا الأمر ، مع عدم متابعة الطالب في كتاباته وخاصة في درس الانشاء التحريري.

هذه نماذج من الأخطاء الإملائية التي أحصيتها من كراسات الاجابات لطلاب المراحل المتأخرة في الجامعات والمعاهد العليا ، وترجع جذورها في نظري إلى أسباب كثيرة ، منها :

1- القصور الكبير لدى كثير من معلمي

مرحلة التعليم الأساسي وموجهيه لأنها المرحلة الأهم في تكوين الأساسيات لدى التلميذ ، وقد يكون هذا القصور ناتجا عن عدم إعداد المعلم إعداداً سليماً ، أو إلى إهماله وكثرة غيابه ، وعدم تقديره للأمانة الملقاة على عاتقه .

2- عدم عناية المناهج المطروحة بالطرق التطبيقية ، وانصباب اهتمامها في المقام الأول على القواعد النظرية ، أضف إلى ذلك عدم اهتمام كثير من المدرسين في المرحلة الأولى بتحليل التمرينات الملحقة بالمواضيع ، لضيق الوقت المخصص للدرس من ناحية ، أو لعدم شعور المدرس بأهميتها من ناحية أخرى .

3- عدم الاهتمام بدرس التعبير الذي يعتبر العماد الأساسي للغة العربية ، ويظهر عدم الاهتمام هذا في عدم احترام الوقت المخصص لهذا الدرس واستغلاله في إنجاز مقررات بعض المواد الأخرى ، كما يظهر في عدم العناية بتصحيح الأخطاء في التعبير التحريري ، أو عدم متابعة الطالب عند تصحيحها .

4- عدم إعطاء درس الخط العربي العناية التي يستحق .

5- عدم اهتمام المدرس بعلامات الترقيم أثناء كتاباته أمام الطالب ، مع عدم عنايته بالتطبيق عليها عند تدريسها ، وعدم محاسبة الطالب عليها في درس التعبير التحريري ، والتنبيه عليها في درس القراءة والنصوص النثرية .

ثانياً : النحو

إن المتتبع للأخطاء النحوية الواردة في إجابات طلاب الجامعات والمعاهد العليا يلاحظ أن أكثرها جاء نتيجة عدم تطبيق القاعدة عند الكتابة ، فجميع الطلاب يعرفون - مثلاً - أن كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، كما يعرفون أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب بالياء ، ومع ذلك فإنك كثيراً ما تجد الطالب يخطئ في البديهيات ، فيكتب عبارة " كان الأندلسيون مجددين " على هذا النحو : كان الأندلسيون مجددون ، أو كان الاندلسيين مجددون ، أو : كان الاندلسيين مجددين . والسبب في هذا يعود بالدرجة الأولى إلى قلة التطبيق على القواعد التي تلقى على الطالب ، وإلى عدم تعويدهم على ممارسة الكتابة والتعبير الصحيحين ، خاصة في درس التعبير ، وقد يكون ذلك ناتجاً عن ضيق الوقت المخصص لدروس النحو والتعبير والقراءة ، يضاف إلى ذلك كله شيء أساسي وهو عدم تمكن المدرسين من إيصال القاعدة إلى ذهن الطالب على الوجه المطلوب ، كما أن الطالب لم يُعوّد على ملاحظة الأساليب الصحيحة وتقليدها ، مع مساهمة بعض المدرسين في الشرح باللهجة المحلية مما يسبب تلك الجدلية القائمة على حفظ القواعد مع عدم القدرة على التطبيق عليها ، وخير شاهد على ما نقول تلك العبارات التي ينطقها الأطفال نطقاً سليماً عند سماعها من مسلسلات الرسوم المتحركة بدون معرفتهم لقواعد اللغة ، وما ذلك إلا لأن التطبيق قد سبق تلقين هذه القواعد ، وهذه ليست دعوة لإلغاء القواعد بقدر ماهي دعوة إلى أن يكون استنتاج القواعد تاليا لفهم النص المطروح واستيعابه وحسن النطق به .

ويمكن إجمالاً رد الأخطاء النحوية لدى طلاب المراحل المتقدمة من التعليم إلى عدم فهم المعنى على الوجه الصحيح ، وهو يشمل فروعاً كثيرة ، كإلغاء عمل كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، والأفعال المتعدية ، وحروف الجر ، وعدم تمييز ركني الجملة سواء كانت فعلية أو إسمية ، ومرد ذلك - في نظري - إلى عدم فهم المعني في المقام الأول ، باعتبار أن الإعراب فرع من المعنى ، فلو تعود الطالب على الوقوف على ركني الجملة وقوفاً صحيحاً لما أوقعه هذا في تلك الأخطاء ، ومنها على سبيل المثال عبارة : فيصبح فصيحاً ، كتبت : فيصبح فصيح ، ولعل وجود الفعل في حالة المضارعة (لأن الطالب تعود في الغالب على التطبيق على الفعل الماضي من هذه الأفعال) ، يضاف إلى ذلك استتار الركن الأول من الجملة هما اللذان كانا وراء هذا الخطأ ، فلو تم

تعـويد الطالب على تحـديد ركني الجـملة الأساسيين أولاً لأدرك أن اسم " يصبح " ضمير مستتر ، وأن الجملة في أساسها كانت " هو فصيح " ، ثم استتر الركن الأول الذي يجب أن يكون مرفوعاً باعتباره اسم " يصبح " ، وبقي الركن الثاني الذي يجب أن يكون منصوباً باعتباره خبر " يصبح " .

ويمكن تصنيف هذه الأخطاء على النحو التالي :

1- عدم إعمال الأفعال والحروف الناسخة : مثل : كان صامتاً ، كتبت : كان صامت ، ليس مخصصاً ، كتبت : ليس مخصص ، إن الأندلسيين كتبت : إن الأندلسيون ، ليت بني وطني ، كتبت : ليت بنو وطني ... الخ .

2- عدم الإلمام بالتوابع من نعت وتوكيد وبدل وعطف ، مثل : إن الشعراء الأندلسيين كتبت : إن الشعراء الأندلسيون ، بكُتّاب مختصين ومعينين ، كتبت : بكتاب مختصون ومعينين ، ولها كتبة خاصّون ، كتبت : ولها كتبة خاصّين ... الخ .

3- عدم إعمال حروف الجزم والنصب ، مثل لم يلق كتبت : لم يلقي ، لم ينته كتبت : لم ينتهي ، لم يدعُ كتبت : لم يدعو ، أن يتناولوا كتبت : أن يتناولون ، كي يغامروا ، كتبت كي يغامرون ... الخ .

4- عدم إعمال الإضافة وحروف الجر ، مثل : عند الاندلسيين ، كتبت : عند الأندلسيون ، دولة المرابطين والموحدين ، كتبت : دولة المرابطون والموحدون ، دولة بني الأحمر ، كتبت : دولة بنو الأحمر ، للمجددين كتبت : للمجددون ، في الفصلين كتبت : في الفصلان ، لفيه كتبت :لفوه ... الخ .

5- عدم إعمال الأفعال المتعدية ، مثل : بلغ حداً كتبت : بلغ حد ، تسربلت حللاً كتبت : تسربلت حلل ، لم يترك شيئاً كتبت : لم يترك شيء ، ... الخ .

6- عدم التصرف في العبارة ، ويقصد بها أن الطالب لا يراعي الحالة الإعرابية للألفاظ الواردة في ورقة الأسئلة ، فينقلها كما هي في ورقة الإجابة غير مهتم بالسياق الذي وردت فيه ، مثل أن تطلب منه أن يستخرج أسلوبين خبريين ، فيجيب بقوله : أسلوبين خبريين ، وذلك لعدم ملاحظته أن داعي النصب قد اختفى ، والمفترض أن يقول : أسلوبان خبريان على الابتداء ، ومثله بيتان كتبت : بيتين ، قال صفوان بن إدريس متغزلا كتبت : صفوان بن إدريس متغزلا ، المرابطون والموحدون كتبت : المرابطين والموحدين ... الخ .

7- عدم إفراد الفعل مع الفاعل ، مثل : أكثر منها الأندلسيون كتبت : أكثروا منها الاندلسيون ، لم يقم الشاعران كتبت : لم يقوما الشاعران ، يهجو الشعراء مدينة ، يهجوا الشعراء مدينة ، يدعو الشعراء إلى كتبت : يدعوا الشعراء إلى ، ... الخ .

8- عدم التمييز بين الواوي واليائي من الأسماء والأفعال ، مثل : المهجو كتبت : المهجي ، المدعو كتبت : المدعي ، يهجو كتبت : يهجي ، يسمو كتبت : يسمي ، يرجو كتبت : يرجى ... الخ .

9- عدم التفريق بين الأسماء الظاهرة والضمائر ، وبينها وبين الحروف ، فقد طلب من أحد الطلاب في أحد المعاهد العالية أن يسند الأفعال في العبارة التالية إلى ألف الاثنين وواو الجماعة :

هذا الطالب هو الأسمى ، لأنه الداعي إلى الخير

فكتبها على النحو التالي :

هذان الطالبان هما الأسميان ، لأنهما الداعيان إليان الخيران

هذون الطالبون هموانون الأسموون ، لأنهمون الداعيون إليون الخيرون

وهذه من الأخطاء الفادحة التي لا تتوقع من طالب المراحل الأولى من التعليم الأساسي ،

ويزيد الأمر فداحة إذا علمنا أن هذا الطالب هو مدرس بالفعل جاء إلى المعهد العالي ليرفع من مستواه ، ويُؤهل إلى تدريس المرحلة التالية في اللغة العربية .

أما عن الإعراب فحدّث ولا حرج ، فقد أصبح الطالب يجتهد في إعراب ما يطلب منه اجتهاداً فيه كثير من الجرأة على هذا العلم وعلى علمائنا الأجلاء ، وهي كثيرة ومتنوعة بحيث تصلح أن تكون أساساً لمجلد ضخم ، ومنه على سبيل المثال كلمة " يلعب " أعربت على النحو التالي : اليـاء للنداء ، واللام حرف نصب ، وعب فعل منصوب ، وأعربت كلمة " منتقل " على النحو التالي : من حرف جر ، وتقل : فعل مضارع مجرور .... الخ .

ثالثاً : الأخطاء المعرفية

وهي ناتجة عن عدم إلمام الطالب بالمناهج التي تعطى له في المرحلتين الأساسية والمتوسطة ، مع عدم اهتمام المدرسين بتوجيه الطلاب إلى حفظ المفردات الجديدة واستعمالها في جمل بحيث ترسخ في أذهانهم ، إضافة إلى أخطاء جاءت نتيجة عدم إتقان الطالب للعلوم التي تعطى له في المواد الأخرى كالتاريخ والجغرافيا والاجتماع ... الخ ، وهي أخطاء كثيرة يمكن تصنيفها على النحو التالي :

1- أخطاء في اللغة : فقد طلب من بعض الطلاب شرح بعض المفردات الواردة في نص شعري فكانت هناك " إجابات غريبة تدل على عدم معرفة باللغة ، بل إن منها ما كان يدعو إلى الضحك والأسف في آن واحد ، علماً بأن النص الأدبي قد تم عرضه وتحليله أثناء المحاضرات ، ومن هذه الإجابات :

أ- هالاته (وهي دوائر الضوء المحيطة بالبدر) فسرت على النحو التالي : علاماته ، مجموعته ، الهلال ، الحركات والسكون ، ظهوره وطلوعه ، جمع هلال ، استدارة الوجه ، نجماته ... الخ .

ب- الصدغ (وهو الشعر المسترسل أمام الأذن) فسرت على النحو التالي : آلة الكتابة والرسم والنقش ، الحاجب ، الحبر ، الماء الملون ، القلم ، الوجه ، نوع من الحبر كان مستخدماً عند الأندلسيين ... الخ .

ج- العطف (بكسر العين وهو الجانب) فسرت على أنها : العطف على الزهر ، بحنان ، الميل ، رأس الدهر ، شبابه ، الغصن ، المطر ، إشفاق ، مدة فصل الربيع ... الخ .

د - الخال (وهو النقطة السوداء في الخد) فسر بما يلي : القلم الذي يشبه رأس الإبرة ، الذي لا مثيل له ، العيون ، أخو الأم ، ما يوضع في الرجل للتزين به ... الخ .

هـ- بنضيرها (وهو الغض من النبات) فسرت على النحو التالي : مماثلها ، حبيبها ، رائحتها ، شكلها ، نشاطها ، أخذ النظر ، العيون ، خارجها ... الخ .

و- تسربلت (بمعنى لبست) فسرت بما ياتي : انتشرت ، توزعت ، ظهرت ، تسربت ، أدبرت ، تشعبت ، تهيأت ، بدأت ، نهضت ، أحسست ، تتابعت ، دخلت ، أسرت ، أبهرت ، هربت ، جاءت ، مرت الأيام ، اختلطت ... الخ .

ز- القشيب (بمعنى الجديد) فسرت على أنها : اليابس من النبات الذيل الذي تجره خلفها ، قسوة الأرض وجفافها ، أشجارها وأعشابها ، جمع قشبة وهي اللباس ، الخضرة ، رديئها داخلها ، مخالف ، من غير نوعها وجنسها ... الخ .

حـ - خشوعها (بمعنى ذبولها) فسرت بالآتي : شروقها ، وقوفها ، أنحاؤها ، البرد ، الرياح ، العواصف ، طاعتها، ركوعها ، خوفها ، الظهور والإبانة ، الانقياد والطاعة ... الخ .

ط- الجزالة (بمعنى القوة) كتبت الزجالة .

ى- نفقت بقرته أو ماتت كتبت توفيت بقرته .

ك- الغرماء فسرت بمعنى المغرمين .

2- أخطاء تاريخية : وهي ناتجة عن عدم إلمام الطالب بالمادة التاريخية التي تلقاها في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط والتعليم الجامعي ، فبرغم تناول المحاضرات للدول العربية التي تعاقبت على حكم الأندلس وهي : الدولة الأموية ودول الطوائف ودولة المرابطين ودولة الموحدين ودولة بني الأحمر ، فإن بعض الإجابات كانت تدل على جهل كبيربتاريخ هذا الجزء من الوطن العربي بل إن منها لما يدعو إلى الاستغراب .

فقد طلب من الطلاب ذكر ثلاث دول عربية تعاقبت على حكم الإندلس ، فكانت الإجابات تدعو إلى الفزع . وهذه بعض نماذج منها : الروم ، الإفرنج ، الترك ، العثمانيون ، العباسية ، بنو عياد ، دولة المرابطين والأحلاف (كذا) ، بريطانيا ، الدولة الأموية في عهد عبد الملك ، الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد ، الممالك (كذا) ، المرية ، ارمينية ، طليطلة اذربيجان ، الاسلام ، الاسبان ، البرتغال ، البارونية ، المارونية ، الحاجب ، الدولة الفارسية ، ، المشرق ، الدولة الرومانية ، المغرب ، الفاطميون ، الفرس ، الطوائف وقوائد (كذا) ، دولة المؤرخون (كذا) ، الاموريين (كذا) ، ارمينيا ، جرمينيا ، إيران ، إسرائيل ، أبناء رشيد ، دولة المحديين (كذا) ، دولة الشام ، الانباط ، الغساسنة ، الدولة الاشبونية ، اليونان ... الخ .

3- أخطاء في معرفة المصادر الأدبية : فقد طلب من الطلاب تحديد أسماء خمسة مصادر تساعد الباحث على البحث في الأدب الأندلسي ، فانقسمت الإجابات إلى ثلاثة أصناف : الصنف الأول : -وهم قلة - أجابت إجابة صحيحة ، والصنف الثاني - وهم الأغلبية - ذكرت مصادر لاتمت إلى المصادر الأندلسية بصلة ، والقسم الثالث - وهم قلة أيضاً - أخترعت مصادر لا وجود لها في تاريخ الفكر العربي إطلاقاً ، والعجيب في الأمر أن هذه المصادر ألقيت على الطالب أثناء المحاضرات ، بل انها امليت عليهم بالتفصيل .

وهذه بعض نماذج من المصادر التي لا صلة لها بالأدب الأندلسي :

مقدمة ابن خلدون ، خزانة الأدب ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ، المفضليات ، الأصمعيات ، بغية الوعاة ، سر الفصاحة ، نقد الشعر ، طبقات فحول الشعراء ، شرح ابن الأثير (كذا) ، البداية والنهاية ، الأغاني ، ألفية ابن مالك ، أدب الكتاب ، الكشاف للزمخشري ، الصناعتين ، كتاب ابن منظور (كذا) ، العمدة ، أبو هلال العسكري (كذا) ، ... الخ .

ومن الكتب التي لا وجود لها في تاريخ الفكر العربي : تأويل القرآن لابن عبد ربه ، تراث العرب في الأندلس ، المحسنات (كذا) ، إيهام المعيار للسيوطي (كذا) ، الأدب الأندلسي الحديث (كذا) ، تاريخ الأدب المعاصر ، الأدب الاندلسي وعصر المؤرخين ، الأدب المملوكي ، الصاحب ، نقد الشعراء ، الشعر في الأدب الأندلسي ، الحاجب (كذا) ، تاريخ الأدب ، الرثاء في الهجاء (كذا) ، الأدب في الوصف (كذا) ، النثر الأدبي الأندلسي في العصر العباسي ، رثاء الأحوال (كذا) ، البيان والتبيان ، الأدب بين الماضي والحاضر ، الأدب الكلامي (كذا) ، تسمية الولاية ، بغية البغاء (كذا) ، يتيمة الوعاء (كذا) ، تاريخ الفكر الأدبي ، المقتبص (كذا) ، كتاب الأندلس لابن حياط (كذا) ، خزائن الأدب العربي ، الدولة والإفرنج ، البديع في الوصف ، البديع في الحنين ، مناهج الأدب الأندلسي للعربي الشريف ، ويعلم الله أني لم أفكر يوماً في تأليف كتاب بهذا العنوان ... الخ .

4- أخطاء في فهم المصطلحات الأدبية :

أ- الجانب البلاغي : ويشمل هذا النوع من الأخطاء الخلط بين المصطلحات البلاغية ، كالخلط بين الاستعارة والتشبيه ، فقد ورد في إحدى الإجابات أن الشاعر استعار أو شبه

الهلال بالمرأة .

ومنهـا الخلط بين علوم البـلاغـة الثـلاثة : المعاني والبيان والبديع ، فقد سئل الطلاب تحديد بعض الصور البيانية في أحد النصوص فتناولت الإجابة الخبـر والإنشـاء والطبـاق والتـورية ، وذكرت إجابات أخرى أن الشاعر قد أورد بعض المحسنات كـالطبـاق والاستـعـارة وفي مـجـال التطبـيق خلطت بعض الإجـابات بين الطبـاق والجناس ، وهو ناتج عن عدم مـعرفـة القـواعـد الخـاصـة بكل فن ، فـذكـرت أن بين البـدر وبدر طباق ، بينما ذكرت إجابات أخرى أن بينهـما جنـاس وذكـرت ثالثـة أن بين البـدر والهـلال مقابلة ... الخ

ومنهـا إدخـال الفنون الأدبيـة في الفنون البـلاغـيـة فـقـد ورد في إحـدى الإجـابات أن الرجـز(وهو من فنون الأدب) من أنواع الصـور البيانية (التي هي من فنون البلاغة) وفي إجابات أخرى كان الخلط بين الوصف (وهو من أغراض الأدب) والتشـبيه (وهو من فنون البلاغة) فـجـاء فيها : " فقد وصف صاحبته بأنها بدر " ، مع أن المطلوب هوتوضـيح التـشـبـيه في النص ، وفي إجابة أخرى طلب إليهم فـيها ذكر فنون النثر الفني ، فذكرت أن من فنون النثر المبالغة وحسن الخـروج والتكرار واللزوم ، ولا يخـفى أن هذه الأربعة من فنون البلاغة .

ب- الجانب الأدبي :

ويشـمل الخلط بين الأغـراض الشـعـرية ، كالخلط بين الرثاء والهجاء أو بين المدح والغزل ، أو بين الشعر العاطفي والشعر التعليمي ... الخ.

ففي الخلط بين الرثاء والهجاء كان المطلوب الحـديث عن هجـاء المدن عند بعض شـعـراء الأندلس ، فكانت إحـدى الإجـابات على الشكل التـالي : " إن هجـاء المدن كـان من أوسع الأغـراض عند الأندلسـيين ، لأنهم تعـرضـوا لاحتلالات كثـيرة من قبل عدة دول فـأصبـحت مـدنهم تتسـاقط المدينة تلو الأخرى ، فـرثوها بشعرهم ، ومنه قول أبي البقاء الرندي :

لكل شيء إذا ما تم نقصان فلا يغر بطيب العيش إنسان

وفي الخلط بين المدح والغـزل عُرضت قطعـة في الغزل سبق تحليلها أثناء المحاضرات ، وطلب إلى الطلاب استخراج كناية منها فذكرت إحدى الإجابات أن في القطعة كناية عن جمال الممدوح.

وأما بين الرثاء والوصف فـقـد ذكـرت بعض الإجايات عن سؤال في رثاء الحيـوان أن أحـد الشـعـراء قال في وصف فـرس سـريع ، وأوردت أبياتاً في الوصف .

وفي الخلط بين الشـعـر العـاطفي والشـعـر التـعليـمي صنفت طائفـة من الإجابات القطعـة التـاليـة في الشـعـر التـعليمي ، وهـي في وصف عصفور قابل للتعليم :

يارُبّ أخـرس صـامت لقّنتُـه طرْف الحديث فصار أفصح ناطق

جـوْن الإهاب أعـيـر فـوه صـفـرة كالليل طرزه وميض البارق

حِكَمٌ من التـدبيـر أعـجـزن ورأى بها المخلوق لطف الخالق

ومنهـا الخلط بين المصطلحـات النقـدية ، فالمعروف أن الجزالة وصف للألفاظ القوية المتينة ، بينما الرقة تمثل وصفاً للألفاظ السهلة السلسة ، ومع ذلك فقد جمعت بعض الإجابات بينهما في وصف النص الأدبي الواحد ، فذكرت إحداهما أن أسلوب الشـاعـر يتـمـيز بالرقـة والجـزالة ، وذكرت أخرى أن أهم ما يميز القطعة الشعرية سـهولة الألفـاظ وجـزالتـها . ومنهـا الخلط بين الأعلام خلطاً قـبـيحـاً ، فـقـد خلطت طائفـة من الإجـابات بين الإمـام مـالك صـاحب المذهب المشهور وبين ابن مالك النحوي صاحب الألفية كما خلطت أخرى بين ابن خفاجة والخفاجي ، وبين ابن سهيل والسهيلي ، وبين لسان الدين ابن الخطيب وابن الخطيب البغدادي ... الخ .

5- أخطاء عروضية :

وهي كـثـيرة جداً ، وتتـمـثل في عـدم الوزن العروضي الصحيح والاختلاف في حروف القافية

، مع الاجتهاد في أداء الأبيات بالمعنى ، وهي ناتجة عن عدم إعطاء هذه المادة حقها في الأداء والزمن ، مع عدم الاهتمام بالتطبيق عليها .

ففي الجانب الأول : وهو عدم إقامة الوزن العروضي الصحيح طلب من الطلاب إيراد شواهد شعرية على بعض الأغراض الأدبية ، ومنها البيت التالي في هجاء إحدى المدن :

هي الأرض التي خبثت ترابا
فلم ينشأ بها إلا الخبيث

فورد في إجابات متعددة على هذه الصورة :

هي أرض خبثت ترابا
فلم ينشأ فيها إلا خبيث

وبيت آخر في وصف أزهار الربيع وهي تستقبل المطر يقول :

فعجبت للأزهار كيف تضاحكت
لبكائها وتباشرت بقطوبها

ورد على هذا الوجه :

فأعجب للأزهار تضاحكت
للبكاء واستبشرت للقطوبها

وفي وصف نملة كان البيت التالي مطلوباً ضمن قطعة :

وذات خصر أهيف شخت
كأنما بولغ في النحث

مسخ على الصورة التالية :

ذات خسر لهيف سخيت
كأنما بلغ في النحث

ويصل الأمر إلى حد انطماس صورة البيت ، فلا يمكن قراءته ولا الوصول إلى معناه ، كيف لا وقد تضافرت عليه عوامل كثيرة من رداءة للخط ، وخطأ في الإملاء ، وخلل في العروض ، ففي البيت التالي صورة رائعة لزهر يفوح عطره ليلاً ويحجبه عند ظهور الشمس التي غذته وأمدته بالحياة ، وهو نبات الخيري (أو مسك الليل كما يدعى عندنا) ، يقول :

ما أنصف الخيري يمنع طيبه
لشروقها ويبيحه لمغيبها

فقد ورد في إحدى الإجابات على الصورة التالية

ماأعجب القطيب يمنعه
في الشرق وأباحه لغروبها

بينما ورد صدره في إجابة أخرى على هذا الوجه :

ما أنصف الخبر بمنع طبيه

وفي اختلاف القافية مع رواية الشعر بالمعنى ورد هذان البيتان :

بلنسية بلد الجنه
فيها عيون تقتدر
ظهرها كله زهر
وباطنها درك من قذر

والبيتان في هجاء بلنسية إحدى المدن الأندلسية ، وهما :

بلنسية بلدة جنة
وفيها عيون متى تُختبر
فظاهرها زهر كله
وباطنها برك من قذر

بينما وردا في إجابة أخرى على هذه الصورة :

بلنسية بلدة الجنه
وفيها عيون متى تختبرها
فظهرها زهور كله
وباطنها برك من قذر

وفي البيت الرائع التالي في وصف نهر وتشبيهه بثعبان في الشكل واللون والحركة يقول الشاعر :

أنظر إلى حسن الماء في صببه كأنه أرقم قد جدّ في هربه

ولكنه يردد في إحدى الإجابات على الوجه التالي :

أنظر إلى حسن الماء في جريانه
كأنه أرقم أسرع في اختفائه

إلى جانب هذه الأخطاء ترد أخطاء أخرى كثيرة ، منها عدم استحضار الشاهد ، والخلط بينه وبين شواهد أخرى غير مطلوبة ، مع عدم تنظيم الإجابات والشطب الكثير ... الخ. وبعد ؛ فهذه نماذج من الأخطاء التي يقع فيها طلاب الجامعات - المتخصصون منهم وغير المتخصصين - أضعها بين يدي رجال التعليم ، لعلنا نستطيع تدارك بعضها ، أو التغلب عليها ، إذا توفرت النية الصادقة لحفظ لغة القرآن الكريم وإحدى مقومات الوحدة العربية ، ويمكن أن أضع بين أيدي الغيورين على اللغة بعض النقاط للاسترشاد والاستئناس ، ومنها :

أولاً : بالنسبة للتعليم العالي : يجب أن يفرض تعليم اللغة العربية على جميع سنوات الدراسة العالية في جميع الكليات والأقسام في الجامعات والمعاهد العليا ، مع الاهتمام بتعليم الأسس السليمة للغة ، والعناية باختبار الاساتذة والمناهج التي تتكفل بإتقانها .

أما بالنسبة للطلبة المتخصصين فيجب إضافة مواد أخرى كمادة أصول الكتابة العربية التي تُعطى فعلاً في المعاهد العليا ، مع العناية بتوسيع وقتها واختيار أساتذتها .

ثانياً : بالنسبة للتعليم الأساسي : وهو حجر الأساس في هذه العملية فمعظم الأخطاء في اللغة والإملاء تضرب بجذورها إلى هذه المرحلة ، ويمكن التغلب على هذا القصور عن طريق تحسين أداء المدرس ، ومراقبته مراقبة صارمة ، وإعطاء الحوافز للمتميزين من المدرسين والطلاب ، مع محاسبة الطالب على الأخطاء من قبل جميع المدرسين والتأكيد على كثرة الاحتكاك بين الطلاب عن طريق المناقشات والمسابقات والندوات ... الخ .

والله أسأل أن ينفع بهذا الجهد . . . إنه سميع مجيب

اتجاه مستويات لغتنا العربية

د. محمد خليفة الأسود

هدف هذا البحث النظر فيما نستعمله من مستويات لغوية في هذا العصر والمقصود بالمستوى اللغوي هو ما نشعر به من فرق بين لغة التخاطب مثلاً واللغة العربية الفصحى وما يستخدمه المثقفون من أسلوب لغوي يتميز تماماً عن الخطاب المستعمل في البيت والسوق وأن هناك دوافع وأسباباً تحافظ الآن على بقاء هذه المستويات، فالنظرة الفاحصة لكل هذه المستويات تم بلورتها وتوضيح اتجاهها ورصد حركتها يؤهلنا بأن نتنبأ بمستقبل لغتنا العربية الفصحى ويعطينا القدرة على العمل في الاتجاه الإيجابي الذي يحافظ على المستوى الأمثل للغة العربية المعاصرة أثناء الكتابة أو الحديث أو التعريف والترجمة أو البحث في ترقية الأسلوب.

1- اللغة ومفهومها المعاصر :

يحدد العلماء المحدثون اللغة بأنها : منظومة من العلامات والمعاني أساسها الصوت تعتمد في أداء وظيفتها على رموز اعتباطية تستطيع بها مجموعة من البشر التفاهم والاتصال " (1) فاللغة الآن تفهم على أنها نظام صوتي يوظف لنقل اللغة بوساطة القواعد الصوتية والنحو، فمن الباحثين من يفرق بين اللغة والوسط الناقل لها ويعد الصوت وسطاً تنتقل بواسطته اللغة والكتابة، واللمس أيضاً من الأوساط اللغوية الناقلة، والكل متفق على أن الوسط الصوتي هو أساس هذه الأوساط والاختلاف فيه يميز لغة عن لغة ويفرق بين اللغة واللهجة وبواسطته تتعدد المستويات في اللغة الواحدة هذا من حيث البنية اللغوية أما من حيث أهمية اللغة فهي تعد فرقاً أساسياً بين الإنسان والحيوان فبالرغم من أن الحيوان له وسيلة يستطيع بها الاتصال بالحيوان الآخر إلا أن اللغة الإنسانية تتميز بما يعرف بالربط الزمني بين الأجيال أي ما يتعلمه جيل مايمكن أن ينتقل إلى جيل آخر عن طريق اللغة، فما يتعلمه جيل ولو عد بالملايين لا يجعل الإنسان متحضر فالإنسان بوساطة معجزة اللغة يستطيع نقل المعرفة من جيل إلى جيل وكل جيل يضيف إلى هرم هذه المعرفة شيئاً وصل إليه وبذلك استطاع أن يتقدم ويتطور.

أما وسائل الاتصال لدى الحيوان فهي تفتقد هذا الميزة فالغراب الذي يبني عشه الآن على شجرة الزيتون يتبع نفس الطريقة التي اتبعها الغراب في القرن الخامس قبل الميلاد فليس هناك في الغربان رواد ينقلون المعرفة من جيل إلى جيل فالإنسان هو الكائن الوحيد القادر على الربط الزمني بين الاجيال وتأتّى له ذلك بفضل اللغة، فاللغة إذن قوالب معنوية تنتقل بواسطة الصوت أو الكتابة أو اللمس وهي من أهم أدوات التقدم الحضاري لأنها التزامن المعرفي بين الأجيال.

2- معنى المستوى اللغوي :

المستوى اللغوي هو الاختلاف الذي يظهر لنا عند النطق أو الكتابة في لغة واحدة فاللغة في تطور مستمر ويحدث ذلك نتيجة لانعزال جغرافي أو سياسي ويكون سبباً لتكون المستوى اللغوي، وقد يتكون المستوى من صراع بين لغتين تخرج

كل نهاٍ مثقلة بجراح تتمثل هذه الجراح في تعدد المستويات اللغوية فيها .

وقد أشار علماء التراث إلى هذه الفروق في اللغة التي نسميها الآن بالمستويات اللغوية فقد ورد في الغريب المصنف أن ابن فارس ت 375 هـ أشار إلى " ان الكلام ثلاثة أضرب : ضرب يشترك فيه العلية والدون وذلك أدنى منازل القول ، وضرب هو الوحشي كان طابع قوم فذهب بذهابهم وبين هذين ضرب لم يزل بزوال الأول ولا أرتفع ارتفاع الثاني وهو أحسن الثلاثة في السماع وألذها على الأفواه وأزينها في الخطابة وأعذبها في القريض " (2) .

فعلماء التراث قد تنبهوا إلى هذه الاختلافات التي تعد نتيجةلصراع لغوي كما أشرنا سابقاً وتكون اللغات في هذا الصراع مثل الدول تحاول الاستحواذ على أكبر مناطق لممارسة نفوذها ولكن لا تنتصر لغة على أخرى إلا بناءً على شروط وضوابط معينة ؛ فتنتصر اللغة القوية أدبياً وسياسياً على اللغة المغزوة بشرط أن تكونا من فصيلة واحدة وأن تقيم جالية كبيرة من اللغة الغازية في أرض اللغة المغزوة وهناك أمثلة على هذا في التاريخ ؛ فاللغة العربية انتشرت في الشام وفي شمال افريقيا وقضت على اللغات التي كانت في تلك المناطق لأن تلك اللغات كانت من فصيلة اللغة العربية أو قريبة منها فقضت اللغة العربية على اللغة الارامية في الشام وهي لغة سامية قريبة من اللغة العربية وقضت على اللغة القبطية في مصر وعلى اللغة المستعملة قديماً في شمال افريقيا لأنها قريبة من اللغة العربية أيضاً ؛ فهي من فصيلة اللغات الحامية السامية ؛ فهذه اللغات كلها لها أم سامية ترجع إليها .

أما اللغات البعيدة في الفصيلة فلم تستطع اللغة العربية القضاء عليها رغم بقائها في أرضها مدة طويلة ، فمثلا لم تسيطر اللغة العربية على الفارسية وإن اعارتها حروفها لأن الفارسية لغة هندية آوربية وكذلك لم تقض اللغة العربية على الإسبانية بالرغم من بقاء العربية في اسبانيا ما يقارب الثمانية قرون لأن الاسبانية تختلف عن العربية في الفصيلة اللغوية .

فهذا النوع من التفاعل أو الصراع اللغوي لا تخرج منه اللغة المنتصرة سليمة بل لابد من أن ينتابها نوع من التأثير يظهر جلياً في أصواتها وتراكيبها وهذا التأثر قد يستفحل في اللغة إلى حد الاستغلاق وصعوبة الفهم إلا من قبل الذين يستعملونه وفي هذه الحالة يعد التأثر لغة ثانية انفصلت عن اللغة الأم وقد يكون التأثر غير مستخلص ولكنه يُظهِر المخالفة للغة الرسمية في كثير من جوانبها وخصوصاً الأصوات والمفردات وهذامايعرف باللهجة ولكن هذا النوع من التأثر لا يخلو إما أن يكون مربوطاً باللغة الرسمية أم لا فإذا كان مربوطاً ربطاً وثيقاً باللغة الرسمية مثل ما هو موجود في لغتنا العربية فهو مستوى وليس لهجة ، أما إذا لم يكن مربوطاً ربطاً وثيقاً باللغة الرسمية فهو لهجة ومعنى اللهجة أنه يمكن في عصر من العصور أن تتغير إلى لغة (3) .

3- المستويات البارزة في اللغة العربية الآن:

المقصود بالمستوى اللغوي هنا هو الاختلاف في استعمال اللغة سواء من حيث الضبط في الكلمات أو من حيث تقديم حروف الكلمة بعضها على بعض أو استبدال كلمة بكلمة أخرى عربية أو غير عربية الأمر الذي يظهر نسقاً عاماً تتصف به مجموعة من الناس أثناء الكلام في مقام معين وتمييز هذه الظاهرة اللغوية ليس جديداً ، فقد أشار ابن فارس رحمه الله إلى أن في لغة العرب اختلافاً من وجوه هي :

أولاً : الاختلاف في الحركات مثل قولنا " نَسْتعين " و " نستعين " .

ثانياً : الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم : " مَعَكُمْ " و " مَعْكُمْ " .

ثالثاً : الاختلاف في إبدال الحروف مثل قولهم : " اولئك " و " ألالك " .

رابعاً : الاختلاف في الهمز واللين " التسهيل " مثل قولهم : "مهزئون" و "ومهزون" .
خامساً : الاختلاف في التقديم والتأخير مثل قولهم : "صاعقة" و "صاقعة" .
سادساً : الاختلاف في الحذف والإثبات نحو قولهم : "استحييت" و "استحيت" .
سابعاً : الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفاً معتلاً نحو: "أنما زيد" و "أينما زيد" .
ثامناً : الاختلاف في الامالة (4) والتضخيم مثل : "قضى" و "رمى" فبعضهم يفخم وبعضهم يميل .

تاسعاً : الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله غير فمنهم من يكسر الأول ومنهم من يضم فيقولون : "اشتروِ الضلالة" و "اشتروُ الضلالة" ويعني بهذا أنه عند التقاء الساكنين من العرب من يكسر الأول ومنهم من يضم الأول.
عاشراً : الاختلاف في التذكير والتأنيث فمن العرب من يقول : "هذه البقر" ومنهم من يقول "هذا البقر" .
حادي عشر : الاختلاف في الادغام نحو : "مهتدون" و "مهدون" .
ثاني عشر : الاختلاف في الإعراب نحو : "ما زيد قائماً" و "ما زيد قائمٌ" .
ثالث عشر : الاختلاف في صوره الجمع : "أسرى" و "اساري" .
رابع عشر : الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو : "يأمُرُكم" و "يأمُرْكم" .
خامس عشر : الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث بقصد تاء التأنيث نحو : "هذه أمه" و "هذه أمت" .

ويؤكد ابن فارس أن هذه الاختلافات في اللغة العربية الفصيحة مسماة منسوبة إلى أصحابها إلا أنه يعتذر عن ذكر أصحابها من القبائل العربية لضيق المقام (5) .

وبما في اللغة من الاختلافات المذكورة وبتوالي العصور المختلفة عليها والاتصال بها باللغات الأخرى ظهرت فيها اختلافات بارزة أطلق عليها المستويات اللغوية نظراً لتدرجها من أعلى إلى أسفل ، فلغتنا اليوم تضم على الأقل أربعة مستويات هي :

أ- مستوى لغة القرآن الكريم وهو المستوى الثابت والمثالي في اللغة الذي ينشده كل دارس وكل متعلم ، فلغة القرآن تعد المثل الأعلى في اللغة العربية من حيث التركيب والأسلوب .

قال الله تعالى : " طَهَ ما أنزلنا عليك القرآن لتَشْقَى إلا تذكرةً لمن يخْشى تَنزيلاً ممن خَلَقَ الأرضَ والسموات العُلى الرحمن عَلَى العَرْشِ استوى له ما في السموات والأرض ومابينها وما تحت الثرى وإن تجْهَرْ بالقول فإنه يعلم السِّر وما أخفى الله لا إله إلا هو له الأسماء الحُسنى " (6) أنه الأسلوب الأمثل في اللغة العربية والمستوى المتميز من الناحية التركيبية والجرسية والبلاغية ولا أدل على ذلك من أنه السبب الذي أدخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاسلام وتحققت دعوة النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعز الاسلام بأحد العمرين (7) فقراءة هذه السورة أمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعلت قلبه يتغير من الجاهلية إلى الاسلام فلنتصور ما يتمتع بهذا المستوي من بلاغة وبيان تفوق مستوى الكلام البشري .
ويتقن استعمال هذا المستوي القراء الذين أخذوه مشافهة عن مشايخهم ، فبدون المشافهة يتعذر اتقان هذا المستوى ، وقد حافظ القرآن الكريم على اللغة العربية فالدراسات اللغوية التي انبثقت عن القرآن الكريم حفظت اللغة من اللحن والتحريف إذ إن هذه الدراسات اكتشفت القواعد والأسس التي تحكم الكلام العربي مثل القواعد النحوية والملاحظات البلاغية بالإضافة إلى جمع المفردات اللغوية في معجمات سهلت اللغة ومهدت طرق استعمالها .

ب - مستوى لغة الكتابة والقراءة : هو المستوى الذي نكتب به الكتب والصحف والمجلات والروايات والمسرحيات وهذا المستوى

ينقص عن مستوى القرآن الكريم من حيث أوجه كثيرة منها : الضبط ؛ فكل مفردة في القرآن الكريم مضبوطة بالشكل أما في هذا المستوى فالمفردات تظهر فيه غير مضبوطة تماماً ونرى فيه اللغة البسيطة من الناحية الافرادية مع محافظتها على مقومات الفصحى كما أن مستوى الاستعارة والمجاز في هذا المستوى لا يرقى إلى مستوى لغة القرآن الكريم وقد يخلط هذا المستوى بمفردات أجنبية وبأساليب أقرب إلى اللغة الأجنبية منها إلى العربية ولكن هذا هو المستوى الرسمي المستعمل في القراءة والكتابة ولذلك فقد سمي مستوى القراءة والكتابة وهو مستوى أقل بدرجات من مستوى لغة القرآن الكريم ويعد من الناحية الترتيبية المستوى الثاني بعد مستوى لغة القرآن الكريم .

جـ - مستوى لغة المثقفين : إن المحادثة عندما تكون بين المثقفين في اللغة العربية تتخذ نمطاً متميزاً عن لغة القراءة والكتابة ، فلغة المثقفين كثيراً ما تمزج بالألفاظ العامية فهي مستوى لغوي أقل من مستوى القراءة والكتابة لأنها تفقد الإعراب وتخلو من الضبط بالشكل تماماً إلا أنها لا تبعد كثيراً عن لغة القراءة والكتابة لأن مستعمليها ينتمون إلى أنماط مختلفة من مستويات أقل من هذا المستوى . ويستعمل مستوى لغة المثقفين في لغتنا العصرية في المدارس والجامعات . فأستاذ الجامعة عند إلقاء محاضرته يستعمل مستوى من اللغة أقل من مستوى لغة القراءة والكتابة وأرفع من مستوى اللغة التي يخاطب بها أفراد أسرته في البيت . ويمكن الاعتقاد بأن هذا المستوى حديث النشأة قد أوجده التعليم والإعلام فالعدد المستعمل لهذا المستوى قبل ثلاثين سنة كان أقل من اليوم . أما الآن فقد ازداد هذا العدد بسبب انتشار التعليم وبسبب استعمال اللغة العربية الفصحى في كل المجالات الثقافية والصناعية والعلمية والاتصال والتواصل الذي فرضه التقدم في هذا العصر .

وينتقل المتكلم لا شعورياً بين هذا المستوى والمستوى الأدنى منه ، وهناك ضوابط نفسية تحافظ على بقاء هذا المستوى ، فالشخص الذي يقابل مجموعة من المثقفين ويتحدث معهم يحاول قدر الإمكان أن لا يستعمل مفردات من لهجته الخاصة أو مما يستعمله بينه وبين أهل بيته لأن استعماله لهذا الكلمات الغريبة أمام المجموعة يظهره وكأنه لم يتعلم .

فمحافظة المتكلم علي مركزه الاجتماعي والثقافي يحثه على الرفع من مستوى حديثه فترى المحدث يمزج كلامه بمفردات عربية فصحى مفهومة لدى الجميع وليست خاصة بمنطقته إن هذا الدافع النفسي وهو إشعار الآخرين بأن المتكلم على قدر كبير من الثقافة والعلم يدعو البعض إلى استخدام ألفاظ أجنبية في محادثته وليس قصده منها الفهم والافهام وإنما قصده هو الإشارة إلى أنه على قدر كبير من الثقافة والاطلاع .

د - مستوى لغة البيت والسوق : إن هذا المستوى هو أدنى مستويات اللغة العربية العصرية وهو المستوى المستخدم في البيت والسوق فهو يمثل اللغة العامية التي يتخاطب بها أهل البيت لأن فيهم الجيل الذي لم يتحصل على القدر الكافي من العلم أو من هو أمي لا يعرف القراءة والكتابة . فنوع هذا المستوى يتسم بسمة المنطقة التي يكون فيها . فقد يستعمل المتكلم في هذا المستوى مفردات وأساليب لا يسمح لنفسه باستعمالها في مستوى القراءة والكتابة .

وفي هذا المستوى يتضح الفرق بين اللغة والكلام فقد فرق علماء اللغة بينهما وأشاروا إلى أن اللغة هي القدرة الكامنة في الشخص على الكلام والكلام هو الممارسة الفعلية لهذه القدرة وعند الممارسة لهذه القدرة تظهر الاختلافات التي نراها في مستويات لغتنا العربية فعندما يتكلم مغربي بلغة البيت والسوق قد لا يفهم من قبل العراقي ولكن هذا المستوى الذي يتكلم به المغربي لا تنكر نسبته للعربية فهو لغة عربية غير

أنها محرفة ومبدلة وذلك مما أعطاها مميزات المستوى .

وكل مستوى له مقامه فلا يمكن استعمال مستوى لغة البيت والسوق في مقام مستوى القراءة والكتابة وعند استخدامه في ذلك يوصف مستعمله بالغباء والجهل وعدم الاكتراث واستعماله لغة المثقفين في البيت قد يوسم صاحبه بالتعالي لاستخدامه لغة غير مفهومة ، ونظراً لأن هذا المستوى سهل الاستعمال وفي متناول الجميع ترى فيه مفردات خاصة بالنساء لا يستعملها الرجال ومفردات خاصة بالرجال لا يستعملها النساء ، وهذا المستوى أكثر قبولاً من المستويات الأخرى للألفاظ والتعبيرات الاجنبية ويجد المتكلم حرية عند استعماله هذا المستوى لأنه تتوفر فيه التلقائية اللغوية الكاملة وهي عدم شعور المتكلم بقواعد اللغة المستعمل لها أثناء الحديث وهذا الشعور غير متوفر في المستويات الأخرى .

هذه هي أنواع مستويات لغتنا العربية والمتتبع لها يجد اختلافات بارزة واضحة سواء من حيث المفردات أو من حيث الأساليب ومن أطرف ما نقل ابن فارس عن هذا التمايز والاختلاف اللغوي أن رجلاً اسمه عبد الله بن دارم وفد على بعض ملوك بني حمير فوجده يصطاد على جبل عال فسلم عليه وعرفه بنفسه ثم قال الملك له : " ثِبْ " وهي تعني اجلس بالحميرية وظن الرجلَ بأنه أمره بالوثوب من الجبل فقال : لتجدني أيها الملك مطاوعاً ثم وثب من الجبل فهلك فقال الملك : ما شأنه ؟ فخبروه بأن هذه اللفظة تعني الأمر بالوثوب فقال : " من دخل ظفار فليتعلم العربية " .

4 - الحركية في المستوى اللغوي :

إن تقعيد القواعد لكل مستوى يثبته ويجعله أقل حركة وعدم تقعيد القواعد يجعل المستوى اللغوي في حركة دائمة وفي تبدل مستمر ، فمستوى لغة القرآن الكريم قد ثبتت بقواعد النحو ولذلك فهو ثابت لا يتغير وما زال القرآن الكريم يؤدى بالطريقة التي تنزل بها ، أما المستويات الأخرى فهي في حركة دائمة ، ولكي يحدد اتجاه الحركة يمكن الاعتبار بأن أعلى المستويات هو مستوى القرآن الكريم وأن المستويات الأخرى تنحدر بعده مبتدأة بمستوى القراءة والكتابة ثم مستوى لغة المثقفين ثم مستوى لغة البيت والسوق ، فاتجاه حركة المستويات اللغوية إما أن تكون من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلي كما هو مبين في الشكل الآتي :

(4) مستوى لغة القرآن الكريم (1)
(3) مستوى لغة القراءة والكتابة (2)
(2) مستوى لغة المثقفين (3)
إلى أعلى (1) مستوى لغة البيت والسوق (4) إلى أسفل

إن سبب تعدد هذه المستويات في اللغة العربية هو حركتها من أعلى إلى أسفل وسبب ذلك ما انتاب اللغة العربية من انحطاط وانزواء عن الاستعمال ، فقد مرت فترات تاريخية على اللغة العربية وهي منزوية في الكتاتيب وفي المساجد مثل ما كانت في العصر التركي وهذا الانزواء يعد أحد العوامل في تكريس البون الشاسع بين مستوى لغة القرآن الكريم ومستوى لغة البيت والسوق وذلك لندرة التعليم في ذلك الوقت ، فالمتعلمون قلة لا يمثلون وسطاً معيناً ولكن عندما انتشر التعليم وكثر المتعلمون لمستوى القراءة والكتابة بل ظهر مستوى جديد لم يعهد من قبل وهو مستوى لغة المثقفين وهذا دليل على حركية المستوى اللغوي أي أن المستوى اللغوي في حركة دائمة إما أن يتجه إلى أعلى وهي وجهة مستوى القرآن الكريم أو أن يتجه إلى أسفل وهي وجهة مستوى لغة البيت والسوق ولكل مؤثرات تجعله يتجه وجهة معينة ولكن ما نرغبه والمطلوب هو اتجاه المستويات إلى أعلى لأن هذا الاتجاه سيطور المستوى اللغوي ويجعله قريباً من مستوى لغة القرآن الكريم .

5- عوامل ترقية المستوى اللغوي :

عندما نريد الارتقاء بالمستوى اللغوي والوصول به إلى مستوى القراءة والكتابة أو مقاربته إلى مستوى لغة القرآن الكريم يجدر بنا أن ننظر إلى المؤثرات التي تجعل المستوى يتحرك إلى أعلى ومن هذه المؤثرات ما يلي :

أ- التعليم : للتعليم دور خطير ومهم في تحويل المستوى اللغوي فعندما يتعلم الشخص تتحسن لغته وينتقل من مستوى لغة البيت والسوق إلى مستوى لغة المثقفين ولكن كل ذلك يعتمد على نوعية التعليم وأسلوبه ومدى جديته وبالأخص على منهج وبرنامج تعليم اللغة وكيفية استعمالها فعندما ندرس اللغة الفصحى ونستعملها أثناء التدريس ونقدم البرامج اللغوية الناجحة في تعليم اللغة عند ذلك يتحدد اتجاه حركة المستوى ولا تكون وجهتها إلا إلى أعلى حيث ان تعلم الفصحى يجعل الشخص قادراً على استعمالها وينقله ذلك من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى .

ب- الإعلام : للإعلام أيضاً دور مهم في ترقية المستوى اللغوي أو انحطاطه فالإذاعتان المسموعة والمرئية عندما تستخدمان اللغة العربية الفصحى وتشجعان على استخدامها في الندوات والمحاضرات التي تقام فيها فإن ذلك يدعو الناس إلى تقليد ما يذكر في هاتين الإذاعتين ويكون ذلك مؤثراً في حركة المستوى اللغوي وموجها لهذه الحركة إلى أعلى .

وفي هذا الصدد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أهمية وسائل الاعلام في ترقية اللغة يقول : " لقد دلت كثير من البحوث الميدانية التي أجريت في عدد من الدول العربية على أن التلفاز أصبح المصدر الأول للإعلام وللثقافة العامة بالإضافة إلى كونه أداة للامتاع والترفيه ... وهذا بالطبع يعني اتساع رقعة انتشاره وسعة نفوذه ومن تم تأثيره في مجال تنمية اللغة على أساس أنها الوسيلة الأولى التي يتم بها توصيل المواد الاعلامية وربما المواد الترفيهية أيضاً من خلال هذه الأداة " (8) .

حـ - الحث على استعمال اللغة العربية الفصحى في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة إذ إن ذلك من شأنه جعل المجتمع بكامله يستعمل نمطاً معيناً من اللغة قريباً من الفصحى ومن شأنه أيضاً إيقاف السيل الجارف للمصطلحات الوافدة على العربية باستبدالها مباشرة بمصطلحات عربية فهذه المصطلحات لو زادت عن الحد المعقول لغيرت وجهة تحرك المستوى اللغوي وجعلته يتجه إلى أسفل .

د- الاعتناء الفائق بتحفيظ النموذج الامثل في اللغة للنشأ : فالتلقي والمشافهة من أهم وسائل نقل اللغة العربية الفصحى عبر الأجيال وعندما يحفظ النشأ القرآن الكريم فإن استعمالهم للفصحى يصبح سهلاً ويتحولون من مستوى لغة البيت والسوق إلي مستوى لغة الكتابة والقراءة ، إن اكتساب المستوى الأعلى في اللغة يجعل الشخص واثقاً من نفسه عند القراءة وقد يصل إلى مرحلة التلقائية في استعمال اللغة العربية وهذا ما نحاول الوصول إليه في تعليم اللغة ورفع القدرة فيها .

هـ- تقوية الدافع النفسي في الشخص على حب اللغة العربية الفصحى ، إن للغة العربية الفصحى مكانة عظيمة عند العرب ؛ فقد يكون العربي يستعمل مستوى بعيداً عن اللغة العربية الفصحى ولكن إذا سئل أي اللهجات أقرب إلى الفصحى فغالباً ما يجيب بأن لهجته أقرب إلى الفصحى من غيرها من اللهجات فتقوية هذا الدافع شيء مهم جداً إذ إنه يبقى في الأذهان ضرورة ترقية المستوى اللغوي الشخصي وتوجيهه نحو مستوى لغة القرآن الكريم ، وللحوافز المادية دور كبير أيضاً في تقوية هذا الدافع فعندما يشجع المثقفون في اللغة وتعطى الأهمية للأبحاث المقدمة فيها فإن ذلك يزيد من حركية المستوى اللغوي إلى أعلى وهي وجهة مستوى لغة القرآن الكريم .

ز- الاهتمام بالترجمة والتعريب والحث على تمكن المترجم من اللغة العربية الفصحى وتقديم الحوافز المؤثرة لأحسن ترجمة ولأنجح مترجم حتى يكون النقل من اللغات الأخرى في صالح الفصحى وليس ضدها كما هو الآن : إن الترجمة غير السليمة تدخل أساليب وتراكيب أجنبية في العربية وذلك من شأنه أن يوجه المستوى اللغوي إلى الحركة إلى أسفل ، فإتقان اللغة العربية أو استشارة المتخصصين فيها قبل البداية في الترجمة شيء هام جداً ويعد من الأولويات التي يجب على المترجم أن يأخذها في الاعتبار وقد نبه على ذلك علماء التراث فها هو الجاحظ يقول :" يجب على المترجم أن يكون متحكماً في اللغة التي ينقل منها واللغة التي ينقل إليها (9) ، فالترجمة السليمة تشجع القارىء على قراءة النص المترجَم بعناية وتجعله واثقاً من أن اللغة العربية لها القدرة المتميزة في نقل الأفكار من اللغات الأخرى .

ح - حث الأدباء والمسرحيين على كتابة أعمالهم ومسرحياتهم باللغة العربية الفصحى لكي يتعود الناس على استعمال الفصحى والمخاطبة بها لأن هؤلاء الادباء يخاطبون السواد الاعظم من الشعب فإذا كتبت أعمالهم باللغة العربية الفصحى فإنه سيتأثر بها قطاع كبير من الشعب وسينضم هذا القطاع إلى مستوى لغوي أرقى من المستوى الذي كان فيه .

ط- التقليل من استعمال العامية في مجال التعليم والاعلام والمجالات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى والعمل على انحسار العامية في البيت والسوق وذلك ممكن لأن الهوة بين الفصحى والعامية كبيرة فالعامية مربوطة بالفصحى ولا تستطيع الفكاك عنها لعوامل من أهمها أن هذه العامية تتغذى بلغة القرآن الكريم فمن يستعمل مستوى لغة البيت والسوق لابد له من أن يحفظ شيئاً من القرآن الكريم ليؤدي به الصلاة وغير ذلك من الأدعية التي يجب أن تكون باللغة العربية الفصحى .

ي - الاهتمام بمعالجة المستوى الأدنى من اللغة : ففي السوق وهو موطن هذا المستوى يمكن إدخال اللغة العربية الفصحى وذلك بكتابة الأسعار بها والإشارة إلى كل شيء يهم التاجر والمستهلك باللغة العربية الفصحى .

ك - الدقة والتحري في تعليم اللغة العربية الفصحى رسماً وقراءة من شأنه أن يجعل الشخص قادراً على استعمال الفصحى وذا كفاءة لغوية جيدة تؤهله إلى التحرك من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى .

ل- الاهتمام بالعمل المعجمي في اللغة العربية وذلك بتبسيط الطرق المعجمية والإكثار من نشر المعاجم العربية وتسهيل تداولها بين الناس بحيث إن الشخص يصبح بإمكانه استخدامها متى شاء ، أما في الوقت الراهن فإن القليل من المهتمين باللغة يستطيعون استخدام المعاجم العربية وذلك لصعوبة البحث عن الكلمة فيها ولعدم تداولها ، فمعرفة كيفية استخدام المعجم من شأنه أن يجعل الشخص قادراً على أن يتحرك من المستوى الذي هو فيه إلى مستوى لغوي أرفع .

6-اتجاه المستويات اللغوية في المستقبل :

إن حركية المستوى اللغوي لابد أن يكون لها اتجاه واتجاهها هنا هو إما إلى الأعلى وذلك من شأنه أن يحافظ على اللغة العربية سليمة وأما إلى أسفل وغالباً ما يكون ذلك على حساب صفاء اللغة وفصاحتها ، وما هو متبادر الآن ويدور في خلد الجميع هو أن اللحن قد تفشى في العربية حتى ظهرت عدة لهجات في الوطن العربي وأنه لا يمكن أن تعود العربية كما كانت ممثلة في مستوى لغة القرآن الكريم ولغة القراءة والكتابة ، ولكن عند الدراسة والتمحيص والتدقيق يظهر العكس إذ هناك دلائل تشير إلى أن الاتجاه في حركية المستوى اللغوي إلى أعلى وأن اللغة العربية المستعملة الآن ستتقارب مستوياتها في المستقبل وستكون أقرب إلى المستوى الأعلى وهو مستوى لغة القرآن الكريم

منه إلى مستوى لغة البيت والسوق ، للأسباب الآتية :

أ- إن اللغة العربية الفصحى قضت مدة أربعة عشر قرناً محافظة على كيانها مع التعايش لمستوياتها المختلفة ولو أن هذه الحال وجدت في لغة أخرى لتفرقت إلى لغات ؛ والدليل على ذلك اللغة اللاتينية فهي سرعان ما تفرقت إلي لغات عديدة وهي أغلب اللغات الموجودة الآن في أوروبا .

وسبب بقاء اللغة العربية متماسكة هو القرآن الكريم فاللهجات في اللغة العربية مهما بعدت عن الفصحى فإنها لا تنفصل عنها انفصالاً كاملاً مثل انفصال اللغات الأوروبية عن اللاتينية بل ستبقى مرتبطة بالفصحى لأنها تتغذى بالقرآن الكريم وجميع مستويات اللغة العربية يسير فيها تأثير لغة القرآن الكريم كتأثير العصب في الجسم فحتى في مستوى لغة البيت والسوق نجد أن الشخص المستعمل لها لابد له من حفظ سور من القرآن الكريم ولابد من حفظ الأدعية المطلوبة أثناء إقامة الشعائر إضافة إلى ما يتلقفه من مفردات العربية وأساليبها من وسائل الاعلام المختلفة ، إن هذا الربط الوثيق للهجات بالفصحى بوساطة القرآن الكريم يظهر لنا جلياً عندما ننظر إلى لغات أخرى كانت تحسب على أنها لهجة عربية أو سامية تمت إلى العربية بأوثق الصلات ثم انفصلت عن العربية لأسباب تاريخية معروفة ومن هذه اللغات اللغة المالطية فهي مصنفة عالمياً على أنها لهجة عربية وكان العرب المسلمون يتكلمونها عندما أقام المسلمون في مالطا ، وعندما أخرج المسلمون من مالطا واستحوذت اللغات الأوروبية على هذه اللهجة ، لم تعد هذه اللهجة تتغذى بالقرآن الكريم حيث أنه لم يعد هناك مسلمون في مالطا فابتعدت عن العربية شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت لغة مستقلة ؛ وعلى الرغم من ذلك فإن في هذه اللهجة شواهد من المفردات وأسماء للجهات والذوات لا زالت عربية في الصوت واللفظ والمعنى .

ب- إن ما تتمتع به العربية الفصحى من سمعة بين أبنائها يعطيها قوة البقاء والاستمرار فالعامل النفسي مهم جداً في ارتقاء اللغة أو انحطاطها فسمة اللغة المنحدرة أن يتعلق أبناؤها بمفردات وأساليب للغات أجنبية وقد كان هذا الشعور موجوداً حتى في اللغة العربية ولكنه الآن وفي هذا العصر قد تحسن الأمر إذ كثير من الناس يرغبون في تعلم اللغة العربية وترقية الأسلوب ليصبحوا قادرين على التخاطب باللغة العربية الفصحى .

حـ- إن خاصية الاشتقاق في اللغة العربية الفصحى وهي توليد كلمات كثيرة من كلمة واحدة أو ما يعبر عنه اللغويون بأنه : أخذ كلمة من كلمة أخرى سواء كانت موافقه لها في المعنى - وهو الاشتقاق الأصغر - أو غير موافقة لها في المعنى - وهو الاشتقاق الأكبر هذه الخاصية التي تمتاز بها اللغة العربية لوضوحها فيها أكثر تجعل اللغة قادرة على استيعاب المصطلحات العلمية وقادرة على التعبير عن المعنى لأن سمة اللغات الاشتقاقية مثل اللغة العربية هي كثرة المفردات وكثرة المفردات تجعل اللغة لها القدرة بسهولة على تعويض المفردات المهملة بمفردات جديدة تكون بحوزتها .

7-نظرة مستقبلية للغة العربية الفصحى في القرن القادم وما بعده :

بعد هذا البحث يمكن التنبؤ بمستقبل اللغة العربية الفصحى في القرن القادم وما بعده وإليك الآن المؤشرات التي تشير إلى أن مستويات اللغة العربية سيكون اتجاهه إلى أعلى في ذلك الوقت ومن هذه المؤشرات مايلي :

أولاً : القرآن الكريم يربط الصلة الوثيقة بين اللهجات العربية واللغة العربية الفصحى وهو مصدر تتغذى منه اللهجات العربية لتقرب من الفصحي شيئاً فشيئاً وتحافظ على بقاء الصلة

بينها وبين القرآن الكريم .

ثانياً : ما تتمتع به اللغة العربية من سمعة بين أبنائها يجعلها قادرة على البقاء رغم تعدد اللهجات في الوطن العربي ، فالعربي عندما يسأل أي اللهجات أقرب إلى الفصحى فإنه حتماً سيجيب بأن لهجته المحلية هي أقرب لهجة للغة الفصحى .

ثالثاً : كثرة عدد المستعملين للغة المثقفين ؛ فهذا المستوى لم يكن موجوداً في القرن التاسع عشر أو أن مستعمليه كانوا قليلين أما الآن فقد كثرت الجامعات ودور العلم وأصبح هذا المستوى موجوداً على نطاق واسع .

رابعاً : التقدم التقني والعلمي سيؤثر في طريقة التعليم وأسلوب الإعلام واللغة العربية الوسيلة الوحيدة لكليهما فلا شك أنها ستتأثر ، واستخدام التعليم والإعلام للعربية الفصحى سيجعلها تسيطر على كل المستويات وتقربها من مستوى لغة القرآن الكريم .

الهوامش :

1- أنظر : Semantics. John Lyons. VI. P, 67.

2- الغريب المصنف . أبو عبيد القاسم بن سلام ، جـ . 1 مكتبة الثقافة الدينية تحقيق رمضان عبد التواب ، جامعة عين شمس .1989.

3- فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي . ص ، 108 ، دار النهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

4- الإمالة هي : الميل بالفتحة في النطق إلى الكسرة والتفخيم ارتفاع اللسان مع نطق الحرف مع تقعره ليعطي الحرف صورة ونطقاً أفخم من الحرف العادي .

5- الصاحبي ، أحمد بن فارس ، ص 31 – 32 .

6- طه 7 .

7- انظر سبب إسلام عمر رضي الله عنه في تفسير القرطبي المجلد السادس سورة طه .

8- الحصيلة اللغوية ؛ أهميتها مصادرها ، وسائل تنميتها . أحمد محمد معتوق ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت . 1996 . ص 92 .

9- البيان والتبيين . الجاحظ . ص 1 .

صدر عن المؤسسة العربية للنشر والابداع

تغريب العالم

المؤلف : سيرج لاتوش

الترجمة : هاشم صالح .

تغريب العالم – كما يقول الناشر صرخة احتجاج صادرة من أعماق الغرب ضد المحاولة التي لا تزال جارية على قدم وساق منذ خمسة قرون من الزمن – أي منذ استعمار الرجل الأبيض للقارة الأمريكية – لاستتباع العالم بأسره للغرب ولتحويله إلى " فضاء حيوي " ومحيطي للنزعة المركزية الأوروبية المنفلتة من عقالها .



الناشر : المؤسسة العربية للنشر والأبداع
عدد الصفحات : 192 صفحة

مقايضة الركوب في (اللادا) بالتفرج على " الكاديلاك "

عبدالرزاق الداهش

" يقولون في الأزمنة الماضية
إن زوجة القيصر إيفان
كانت تلقي بالنقود من على الشرفة
ذلك كله تافه مقارنة بأعمال رايسا
فعلى راسيازوجة الحاكم
أن تكون أكثر تواضعاً فلماذا تغير في اليوم الواحد
ثلاثة معاطف فراء " .

هذه مقاطع من قصيدة كان يرددها الشباب الروس في المقاهي .. والأرصفة ... وفي ملاعب كرة القدم .

كان الروس يتكلمن عن السيدة التي تبدل سياراتها أكثر من تبديل خطواتها .. كانوا يتهامسون عن السيدة التي تحاول أن تكون صورة ثانية للملكة بريطانيا .. تقلد الملكة في وضع البرنيطة ولبس القفازات والتلويح باليد لجمهور غير حاضر .

أما زوجها غرباتشوف فكان يمشي في طريق ليس طريقه .. لقد فتح عينه على الكراريس الفلسفية لماركس وكتاب رأس المال والصراع الطبقي .. وعلى شعارات البروليتاريا والفقراء والمعدمين .. وأقفل عينه على منظر أحد الأثرياء في موسكو والذي دفن في تابوت بلوري قيمته تزيد على 350 ألف دولار .. ومنظر آخر لامرأة حملت جثمان زوجها في صندوق كرتون لتجلس به أمام البلدية لأنها ببساطة لم تستطيع أن تدفع ثمن القبر .. هكذا أصبح على كل شخص أن يدفع ثمن قبره قبل أن يفكر في الموت !!

أغلق غرباتشوف عينه على الروس الذين كانوا يقولون إنه مواطن أمريكي يعيش في الاتحاد السوفيتاتي " لقد أعطى هذا الرجل لأمريكا ماعجزت عليه بالمال والسلام والدم .

فبدل أن ينقذ غرباتشوف الاشتراكية بالاشتراكية رمى الاتحاد السوفيتي في بركة الرأسمالية .. فقد تبنى " روشيتة "غربية لمشاكل لا علاقة لها بالغرب ، وانتقل بالاتحاد السوفيتي من رأسمالية الدولة إلى الدولة الرأسمالية ..

كان الاتحاد السوفيتي يعاني من فقر الدم . فأخذ غرباتشوف يحقنه بدم ملوث من مصرف رديء السمعة .

كانت " الشيوعية " حسب رواية " ستالين " هي مشروع لبناء دولة قوية .. لهذا أخذ هذا الرجل يقتل ثلاثة حتى لا يقوموا " بالتشويش " على أربعة يعملون .. وأخذت التنمية تسير بخطوات سريعة جداً .. وكان على كل فرد أن يعمل بكل طاقته لكي يحصل على أقل ما يمكن الحصول عليه من حاجاته .

كانوا يحفرون الفولاذ بأظافرهم من أجل نقل العلم السوفياتي إلى الفضاء الخارجي ..

وكان الرجل الذي وصل القمر ربما لا تملك أسرته قوتها لمدة أسبوع ولكن تملك رجلاً وصل القمر .

كان السوفيات يقطعون من لحمهم لمحاكاة معسكر آخر يعتمد على مدخراته وكنوز عثر عليها من خلال عمليات نهب الشعوب واغتصاب ثرواتها .

ورغم الألم .. ورغم الحياة الصعبة ظل الاتحاد السوفياتي دولة لها قيمتها التاريخية من خلال مجابهتها للغرب الاستعماري لهذا قال هواري أبو مدين " لو لم يكن هناك اتحاد سوفياتي لكان علينا أن نخلق الاتحاد السوفيتي " .

لهذا تركت كل الامم التي تشكل منها الفسيفساء القومية للاتحاد السوفيتي .. أعراقها ومللها ونحلها لتنصهر في هذا الاتحاد القوي فالروسي خلع روسيته والأوكراني خلع اوكرانيته وهكذا الإذربيجاني والقوقازي والمسيحي والمسلم والكافر ولكن بعد أن تنازل الاتحاد السوفيتي عن نفسه أخذت كل قومية وكل ملة تبحث عن ذاتها .. في تناغم مع سقوط عام .

فالروبل الذي كان يساوي الدولار وربع دولار أصبح الدولار وبشكل لايصدق يساوي خمسة آلاف روبل .

لقد دخلت الرأسمالية دخول الفرسان إلى شوارع الاتحاد السوفيتي سابقاً .. فبعد أن كانت هذه الشوارع تركض وراء الرأسمالية تحت وطأة الدعاية الغربية .. التي أدخلت في رؤوسهم أحلاماً بالجنة .

دخلت الرأسمالية " بالشكولاتة " والعلكة التي بيعت بربع ثمنها لتشجيع الروس على مضغ الجنة الرأسمالية !

وأخذ الناس يفكرون في الاستغناء عن سيارات " اللادا " الشعبية والتي تتحمل الزمن والبرد .. لأن الرأسمالية سوف تجلب لهم "الكاديلاك " المريحة والفارهة وسوف تجلب لهم الرأسمالية أيضاً الخمور الألمانية وسجائر الروثمن والروائح الفرنسية والبيتزا .. وكل الأشياء التي كانوا محرومين منها بسبب " الشيوعية " !! .

وجاءت سيارات "الكاديلاك " لتعرض في محلات عرض خاصة مقابلة للساحةالحمراء سابقاً حتي يتفرج هؤلاء الناس الذين قايضوا ركوب " اللادا " بالتفرج على "الكاديلاك " أي تقليد صوت السيارة بدل ركوبها .. وهؤلاء الذين غادروا أعمالهم مقابل أحلام لن تتحقق لهم .

لقد كان لكل أسرة مسكن ولم يكن قصراً ولكن على الأقل أفضل من العراء وكان لكل فرد عمل .. ليس العمل الذي يناسبه ولكن أفضل من البطالة .

وهكذا وجد الروس أنفسهم دون سيارات " اللادا " وبدون مساكن شعبية وبدون ملابس خشنة وبدون عمل .. فظهرت طبقة صغيرة تركب السيارات الفارهة وتسكن القصور و " الفلل " وتملك فرص العمل فهذه الطبقة الجديدة تتكون من اللصوص وعمال المقاهي اللذين يعيشون على " بخشيش " السواح الأجانب وكذلك الموظفون الصغار الذين تغمسوا إلى رقبتهم في الرشاوي أضف إليهم العاهرات بينما أستاذ الجامعة لا يكفيه مرتبه لأربعة أيام ونصف .

لقد كان الثمن الاجتماعي للانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي غالياً جداً هذا ما قاله الخبير " أوليج بوجومولوف " وهذا ما تقوله الحقيقة التي استيقض عليها الروس ..

الذين ركضوا نحو "الكاديلاك " فلم يصلوا إلى سيارات الأقلية وضيعوا " اللادا " سيارتهم الشعبية .

والآن يعيش الروس في محاولة للهروب من ورطة الحاضر .. وخوفاً من الجري نحوالماضي يعيشون على أمل جديد غير الحاضر الذي يعذبهم والماضي الذي لم يسعدهم .. وكم هو الوقوف عند مفترق الطرق صعب ..□

ملخصات بحوث جامعة السابع من أبريل

« لنيل درجة الاجازة العالية »

إعداد : أ. يوسف أبو القاسم الأحرش

* السحر وموقف الإسلام منه

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
شعبة الإسلاميات
إسم الطالب / ناصر صدقي محمد الهنقاري

كثيراً ما يفاجئنا ظهور عدد من السحرة والكهان الذين يدعون علاج الأمراض النفسية، ويفتنون الناس بأقوالهم وأفعالهم وقد يترتب على ذلك خراب عقيدة بعض المسالمين من أبناء المسلمين.
وقسم الباحث البحث إلى أربعة فصول وهي:

الفصل الأول : تعريف السحر وأنواعه . وفيه خمس مباحث هي :-

المبحث الأول : تعريف السحر في اللغة والإصلاح .

المبحث الثاني : الفرق بين السحر وغيره من خوارق العادات .

المبحث الثالث : انواع السحر .

المبحث الرابع : تسخير الجن واستخدامهم في عمليات السحر .

الفصل الثاني : الأثار المترتبة على السحر . وفيه مبحثان هما :-

المبحث الأول : تأثير السحر في المسحور وإعاقة قواه .

المبحث الثاني : أثار السحر في العلاقات الأسرية .

الفصل الثالث : علاج السحر . وفيه أربعة مباحث وهي :-

المبحث الأول : مشروعية التداوي في الإسلام .

المبحث الثاني : هدي النبي صلى في علاج السحر .

المبحث الثالث : طرق العلماء في علاج السحر .

المبحث الرابع : المبتدعة وعلاج السحر .

الفصل الرابع : موقف الإسلام من السحر . وفيه أربعة مباحث :-

المبحث الأول : حكم تعلم السحر وتعليمه .

المبحث الثاني : موقف الإسلام من السحر .

المبحث الثالث : موقف الإسلام من المسحور وأفعاله .

المبحث الرابع : موقف المشرع الليبي من السحر والساحر .

نتائج البحث : توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- إن ظاهرة السحر قديمة ، ولها وجود تاريخي منذ العصور الأولى للبشرية ، وقد ورد

رسائل علمية نالت درجة الاجازة العالية

ذكره في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في مواضيع كثيرة ، وكان ذلك كله في جانب الذم .

2- إن السحر مبني أساساً على الجهل والخداع وإيهام النفوس ، سواء كان ذلك بمعالجة وسقي أشياء أو دفنها أو الأبخرة أو الاستعانة بالجن ومردتهم .

3- إبطال قول من قال : إن التصديق بالسحر يحط من منصب النبوة ويتداخل الأمر بين المعجزة والكرامة والسحر والحق إن الفرق بينهم واضح جلي ، حيث أن المعجزة يتحدى بها مدعي النبوة خصومه ، والكرامة تأتي اتفاقاً دون سعي لها ، ولا يتحدى بها صاحبها ، وكذلك السحر لا يتحدى به صاحبه غيره من السحرة ، وذلك لتفاوتهم إذ يكون بعضهم أقوى من بعض ، علاوة عن كونه لا يحصل إلا بمعاناة أقوال وأفعال ظاهرة كانت أم خفية .

4- إثبات أن الله تعالى خلق خلقاً يعيشون معنا ويشاركوننا في هذه الطبيعة وهم الجن ، وقد بعث إليهم نبيه محمد ص وهم طوائف مثل طوائف البشر يأكلون ويشربون ويتوالدون ويتشكلون بأشكال متعددة ، وغالباً ما تكون هذه التشكيلات على هيئة الهوام والكلاب والقطط ، ويقع منهم الصرع للإنسان بسبب العشق والشهوة والظلم والتعسف وأن هذا الصرع يجعل الإنسان مجنوناً أو شبه مجنون وقد يتناكح الجن والإنس غير أن هذا النكاح ليس له ثمرة من حيث الإنجاب والإرث وغير ذلك لأن هذه الآثار لا تترتب إلا على الزواج الصحيح المألوف وهو ما كان بين الزوجين المتآلفين 5- إن السحر له وجود وتأثير في إيلام النفوس ، فما إلقاء البغضاء بين المتحابين والتفريق بين المرء وزوجه الذي أثبته القرآن الكريم إلا أثر من آثاره الوخيمة ولو لم يكن كذلك لما أمرنا المولى - عز وجل - بالاستعاذة من شره وشر فاعليه وقد سُحِرَ رسول الله ص وأثر فيه السحر حتى كان يخيلَ إليه أنه فعل الشيءولم يفعله .

6- إن علاج السحر لا يكون إلا باللجوء إلى الله تعالى والتضرع إليه بالدعاء والأذكار وتلاوة القرآن الكريم وهذا دأب رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام والأئمة الأعلام .

هذا من جانب ومن جانب آخر فقد يكون هذا العلاج بشئ من الضرب والاستفراغ واستخراج السحر ، وهو أبلغ ما يكون من أنواع علاجه ، وليس بما يدعيه المبتدعة من ادعاء خواص الآيات والأسماء ، والأبخرة والضيافة للجان من دبح وتقريب القرابين ، فإن ذلك كله محرم بما فيه إعانة لظالم على ظلمه وصرف الأموال وأكلها بالباطل ولا يجوز للمسلم أن يلجأ لهؤلاء فهم والسحرة أشقاء يخدم بعضهم البعض .

7-تحريم الاستعانة بالجن لفك السحر ، واللجوء إليهم وقت الشدائد ، وذلك لقوله تعالى "وانه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقاً " .

8- إن تعلم السحر وتعليمه كفر صريح وذلك بدليل قوله تعالي : " وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يُعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر " ففي هذه الآية الكريمة خطاب صريح من رب العزة بتكفير معلم السحر ومتعلمه وذلك لعدم ورود من قال يكفر سليمان ولكن الذي ورد هو أن قومه رموه بالسحر فسمى القرآن السحر كفراً .

9- إن الذي يقبل على السحر تعليماً أو عملاً ليس له إلا أن يضرب عنقه ثم يرد إلى عالم الغيب والشهادة فيجازيه الجزاء الأوفى .

10- تقصير المشَرع الليبي في أمر السحر والساحر - وذلك لعدم ورود نص عقابي في قانون العقوبات يجرم هذا الفعل الشنيع الذي لا يرتضيه دين ولا ذو عقل سليم .

التعريب
بين القدماء والمحدثين

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
شعبة الإسلاميات
إسم الطالب / خيرية بشير أحمد بشير

إنه يحدث بين اللغات كما يحصل بين أفراد الكائنات الحية وجماعاتها من احتكاك وصراع وتنازع على البقاء، وسعي وراء الغالب والسيطرة، فتبادل التأثير والتأثر بين اللغات قانون اجتماعي إنساني أن الافتراض يُعد ظاهرة إنسانية أقام عليها علماء اللغة المحدثون أدلة لا تحص ، فالعربية ليست بدعاً من اللغات الإنسانية وهي جميعاً تفرض غيرها وتفترض متى جاورت أو تصل بعضها ببعض على أية وجه وبأي سبب وأي غاية فإذا احتكت لغة بأخرى أثرت كل منهما في الأخرى حتى ذهب بعض علماء اللغة بناءً على هذه الحقيقة إلى أنه لا توجد لغة غير مختلطة، فإنه لا توجد الأمة التي تقف عن حدودها ولا تتجاوزها أو تنغلق على نفسها دون أن تقيم علاقات مع الامم الأخرى من حولها القريبة والبعيدة، ونتيجة لهذه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لابد أن يحدث تأثير بين الأمم يصيب شتى جوانب حياتها ومنه اللغة، العرب كانوا منذ القديم على اتصال سياسي واجتماعي واقتصادي مع الأمم الأخرى المجاورة لهم. فكان من الطبيعي أن يظهر التأثير الثقافي والحضاري الذي أصاب العرب نتيجة لهذه العلاقات المتصلة في لغتهم وأن تدخل إلى اللغة العربية منذ قديم الزمان الفاظ تعود في أصولها إلى اللغات الفارسية والحبشية والروسية والارامية والهندية والسريانية، منها الالفاظ التي دخلت العربية منذ زمن قديم وطال العهد بها حتى اختلفت سماتها الأجنبية وخضعت للتغيير الصوتي والصرفي في اللغة العربية، ويطلق الباحثون على مثل هذه الألفاظ الألفاظ المعربة ومنها ألفاظ دخلت العربية من اللغات الأجنبية واحتفظت بصورتها الأجنبية صوتياً وصرفياً ويطلق على مثل هذه الألفاظ بالدخيلة.

حظيت قضية التعريب باهتمام عربي كبير ما يزال مستمراً منذ نهاية العشرينات من القرن الحالي وهنا يجب التنويه بالجهود التي بُذلت في هذا الشأن سواء أكانت من بعض المتخصصين والعلماء في الوطن العربي أم من جانب مؤسسات قطرية أو عربية وعلى الرغم من الجهود المبذولة مازالت حصيلة التعريب ضئيلة مقارنة بهذه الجهود ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أسباب بعضها موضوعي وبعضها ذاتي.

وقد نهجت الباحثة في بحثه منهجاً تاريخياً وصفياً ثم ختمت بالنتائج التي توصلت إليها وبجملة من التوصيات ولتحقيق ذلك كله قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وملحق خاص بالفصلين الرابع والخامس وخاتمة وفهارس.

الفصل الأول : ماهية التعريب ومدى وجوده في اللغة العربية والقرآن .

الفصل الثاني : طرق العرب في التعريب .

الفصل الثالث : جهود العرب في التعريب .

الفصل الرابع : محاولات تعريب التعليم العالي في الوطن العربي وتجارب التعريب في المشرق العربي .

الفصل الخامس : تجارب التعريب في المغرب العربي بعامة والجماهيرية بخاصة .

ملحق بالفصلين الرابع والخامس حاولت فيه الباحثة الموازنة بين التعريب في المشرق العربي ومغربه وأسلوب التعريب ، وعرضت فيه للصعوبات التي تواجه تعريب التعليم العالي والجامعي .

نتائج البحث : توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :-

1- لا تكمن دراسة المعرب والدخيل في الوصول إلى معرفة أصول المفردات واللغة التي افترضت منها فحسب ، وإنما لكون بعض الألفاظ تؤدي إلى حدوث بعض الظواهر الدلالية أمثال : الترادف - الاشتراك اللفظي - التضاد ...

2- إن قضية التعريب عند القدماء حققت أهدافاً عظيمة وفي فترة قصيرة ، وصارت اللغة العربية هي لغة العلم والمعرفة والتقدم العلمي في حين التعريب عند المحدثين لم يحقق الأهداف المرجوة منه على الرغم من توافر الإمكانيات .

3- إن التعريب يشيع العلم بين الناس فقد انتهى ذلك العهد الذي كان فيه العلم ملكاً لطبقة خاصة .

4- إن التعريب واجب قومي يقتضي منا نقل العلوم إلى اللغة العربية وخلق المصطلح العربي الذي يُمكن الباحث من الإبداع والاختراع عن طريق التفكير بلغته .

5- إن قضية التعريب في المغرب العربي تعد تحرراً ثقافياً ولغوياً فهي قضية مصير بينما التعريب في المشرق العربي قضية تطور للأوضاع الثقافية والاقتصادية حتى نتمكن بواسطته من تطور اللغة .

6- إن التعريب قضية تخص العرب كلهم وإن الاعراض عنها تنكر للأمة وطعن في أهم مقوماتها ومن استبدل لغة أخرى بلغته خسر قوميته وفقد كيانه .

7- إن تعريب التعليم الجامعي والعالي هو العمل الذي سيتم من خلاله إعادة ترسيخ الحضارة العربية والمستقبل ويتوطن به العلم والمعرفة .

8- التعريب يدفع إلى التقدم ويخدم العلم ويخلق أجيالاً قادرة على الفهم الدقيق لأن اللغة لا تنفصل عن التفكير ومن فكر بلغته كان أقدر من غيره على العمل والإبداع .

9- إن التعريب الجاد والمنظم يعد سداً منيعاً وقوياً في وجه الغزو الثقافي الغربي الذي يسعى إلى مسح الشخصية العربية .

10- إن التعريب هدف حضاري وعلمي وذلك لأن العلم هو أساس الحضارة وبعثها وتسخيرها في خدمة الإنسان ورقيه وإذا كانت اللغة هي وسيلة التفكير إن لم تكن هي التفكير ذاته فلا تسمح لنا قوميتنا وتمسكنا بعروبتنا أن ندع علماءنا يفكرون بغير اللغة العربية .

11- من خلال المعايشة اليومية اتضح أن الجماهيرية قد قطعت شوطاً كبيراً في التعليم فعربت أغلب مراحل التعليم الجامعي والعالي .

12- التعريب يحث على تقوية إحساس وشعور المواطن العربي بانتمائه القومي والديني إلى أمة لا تقبل التبعية والانصياع للغير .

13- بما أن اللغة العربية ضمت التراث العلمي اللاتيني والفارسي والسرياني في عصر الترجمة الأموي والعباسي بكل آدابها وعلومها فهي قادرة على مجاراة العلوم المعاصرة والاستفادة منها والتعبير عن كل مدلولاتها ومصطلحاتها ومفاهيمها .

مبروكة الفرجاني

الكلمة في اللغة العربية

« دراسة صوتية صرفية »

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
شعبة الإسلاميات
إسم الطالب / مبروكة الفرجاني خميس جرجر

الكلمة وحدة لغوية معقدة في النظام اللغوي، ولهذا السبب اهتم بها علماء اللغة وخصوها بدراسات علمية موضوعية بقسميها المنطوق والمكتوب، ودرسوها أيضاً من النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وكانت نتيجة هذه الدراسات اختلاف العلماء حول حقيقة الكلمة ومفهومها ودورها في اللغة.

وتسلك اللغة العربية مسلكاً مميزاً في بناء مفرداتها ولها من الخصائص التي لا تشاركها فيها لغة أخرى طبقاً لقوانين صوتية معينة وأبنية صرفية محددة كي يتسنى لنا الحكم على عربية اللفظ أن هذا الموضوع مازال بحاجة إلى البحث والتقصي لربط علم الأصوات بعلم الصرف وذلك بمعرفة الصيغ الجائزة والصيغ غير الجائزة في اللغة العربية والعوامل التي لها أثر في بناء الكلمة العربية إضافة إلى كشف الستار عن حقائقها التي تشير إلى الارتباط بين ظاهرة صرفية وأخرى صوتية مع أن الكثير من ظواهر الصرف لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتي.

أهداف البحث : يهدف الباحث للوصول إلى :-

1- استقصاء أفكار علماء اللغة العربية القدامى وأرائهم في مجال الأصوات وربطه بأفكار المحدثين .

2- معرفة الارتباط الوثيق بين الدراسات الصوتية والدراسات الصرفية في بناء الكلمة العربية كالإعلال والإبدال .

3-رسم الملامح الأساسية للكلمة العربية وتحديد أوزانها لمعرفة اللفظ العربي من اللفظ الدخيل .

4- تتبع أحداث التطورات في مجال الدراسات الصوتية والصرفية وجمع الآراء والأفكار في مؤلف واحد في إطار ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة من نتائج معتمدة على أبحاث معملية مستعينة بتقنيات متطورة .

وقسمت الباحثة بحثها إلى مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة :-

التمهيد : مهدت البحث بعرض موجز للتعريف بعلم الأصوات بقسميه (الفوناتكي) و (الفونولوجي) أي من حيث كيفية نطق الأصوات وما يحدث لها عند تكونها في المخرج من صفات والقوانين الصوتية التي تنظم بنية الكلمة .

الباب الأول : خصصته لدراسة الكلمة من الناحية الصوتية فتناولت في الفصل الأول

الجانب الفوناتيكي وذلك لأن الأصوات هي جوهر بناء الكلمة ، وقسمته إلى مبحثين :

المبحث الأول : منه مخارج الحروف العربية وذكرت آراء المتقدمين من علماء العربية المعتمدة على الملاحظة الذاتية والوصف النظري وهي الوسيلة الوحيدة المستخدمة قديماً المبحث الثاني : صنفت الأصوات العربية بحسب صفاتها فذكرت تقسيمها العام إلى صوامت وصوائت والأساس الذي يبنى عليه هذا التقسيم ، ثم صنفتها إلى مجهورة ومهموسة وبينت الفارق في معيار الجهر والهمس بين القدماء والمحدثين .

الفصل الثاني : أفردته للجانب الفونولوجي وقسمته على ثلاث مباحث :-

المبحث الأول : المقطع وأبرزت أهميته التي عن طريقها يمكننا معرفة النسج العربي وغير العربي .

المبحث الثاني : أفردته لظاهرة النبر في اللغة العربية وذكرت السبب في إهمال هذه الظاهرة عند القدماء لأنه لا يؤثر على الكلمة ومن ناحية المعنى لأنه مهم من ناحية المبنى لأنه قد يرشدنا في أحيان كثيرة إلى بداية الكلمة أو نهايتها .

المبحث الثالث : قصرته على التغييرات التركيبية التي تخضع لها دراسة الكلمة ، فتعرضت لمجموعة من القوانين التي تشكل بنية الكلمة كالمماثلة والمخالفة ، الإمالة والإدغام والإعلال والإبدال . وفي ضوء هذه القوانين توصلت إلى تفسير الكثير من الظواهر اللغوية .

الباب الثاني : جعلته للدراسة الصرفية فقسمت الفصل الأول إلى مبحثين :-

المبحث الأول : تعرضت فيه لفكرة الميزان الصرفي والطريقة التي اتبعها العرب في وزن الكلمات المجردة والمزيدة .

المبحث الثاني : استعرضت فيه فصائل الكلمة العربية ونقدت تقسيم النحاة لأقسام الكلام ، كما عالجت المورفيم كعنصر صوتي سواء كان كلمة مستقلة أم جزءاً من كلمة .

الفصل الثاني : اهتم ببعض الأنماط الصرفية كالتنكير والتعريف والجنس وبالبحث والدراسة وجدت أن الأصل في الاسم التنكير والتذكير كما ناقشت مبحث الإعراب والبناء والعدد والممنوع من الصرف .

الفصل الثالث : ويشمل الحديث عن التغيرات الصرفية التي تحدث داخل الكلمة سواء أكانت صدوراً أم أحشاءً أم اعجازاً .

فبدأت الحديث عن الفعل وناقشت البناء للمجهول وعلى الرغم من أن تتابع الضمة والكسرة ثقيل في النطق إلا أن العربي استفاد منه في بناء الفعل للمجهول حتى يتخذ هذا البناء شكلاً مميزاً وعرضت لتأكيد الفعل وحللت تحليلا صوتياً وصرفياً آخر الفعل الملحق بنون التوكيد ، ثم أبرزت التغير الصرفي في الأسماء وناقشت جمع التكسير وأهميته في دراسات الكلمات ، كما أوردت تفسير علمائنا لبعض المباحث اللغوية كالتصغير والنسبة وختمت البحث الثاني بالحديث عن المشتقات بأنواعها مع إظهار ما أضافته هذه المشتقات من فائدة للدرس اللغوي .

نتائج البحث : توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج العامة والخاصة وهي :-

أولاً النتائج العامة :

1- إن من العوامل المهمة التي صانت اللغة العربية من الضياع دراسة المسلمين لها والمحافظة عليها لأنها لغة القرآن .

2- لم تسلم العربية في الجاهلية وصدر الاسلام من اللحن سواء أكان في الكلام أم في الكتابة نتيجة لاتصالهم بالأمم المجاورة عن

طريق التبادل التجاري في العصر الجاهلي أما في صدر الاسلام فقد دخلت الكثير من الأمم في الدين الاسلامي ولم تكن ألسنتهم تتقن التحدث باللغة العرب .

3- اختلاط الدراسات اللغوية في بداية نشأتها والدليل على ذلك ظهوره في مصنفات الأوائل أمثال سبويه وابن جني .

4- بساطة معالجة بعض المواد اللغوية عند العلماء إذا ما قورنت بدراسة المحدثين .

5- عمق الدراسات اللغوية عند العرب وأصالتها وابتعادها عن محاكاة الدراسات الاجنبية ويتمثل هذا في الدراسات الصوتية والصرفية .

6- ضرورة البناء على ما صاغه العرب القدماء والاستفادة من طريقتهم في الاشتقاق والتعريب بمعالجة بعض المصطلحات العلمية المستحدثة والاشتقاق منها مما يحتاج إليه في العصر الحديث من الاجهزة والمخترعات الحديثة.

7- للأجهزة العلمية التي اكتشفت حديثاً دور بارز في توضيح الكثير من الظواهر اللغوية .

8- إن تسيير اللغة العربية وتسهيلها رهين بدراستها دراسة علمية تبعد عن اللغة كل ما علق بها من تغييرات وتأويلات مزاجية يصعب فهمها ولا يطمئن لها التحقيق العلمي ولا يقبل عليها علم اللغة الحديث .

9- الموازنة الشاملة بين الموضوعات اللغوية القديمة والحديثة والحكم على الدراسة القديمة في ضوء الدراسة الحديثة .

10- إغفال القدماء لبعض الظواهر اللغوية كالنبر والتي اتضحت معالمه نتيجة للتطور اللغوي فهو المسئول المباشر عن وجود بعض المزدوجات اللفظية نحو (فهيم ، فهم) .

ثانياً النتائج الخاصة :

1- تعد دراسة الأصوات الدعامة الأساسية والقاعدة العريضة للدراسات الصرفية والنحوية .

2- قد برع العرب في وقت مبكر في دراسات منظمة إلى حد ما في علم الأصوات النطقي عن طريق ترتيب حروف العربية حسب معيار صوتي على يد الخليل بن أحمد وسيبويه .

3- إن السبب في اختلاف وجهات النظر بين القدماء والمحدثين في نقط بعض الحروف أمثال (الطاء ، والقاف ، والهمزة) يمكن رده إلى الأسباب الآتية :-

أ- إن النطق الحديث قد تغير عن النطق القديم .

ب- عدم توافر الإمكانات اللازمة عند القدماء أو عدم وصفها وصفاً دقيقاً لضعف الإمكانات العلمية آنذاك .

4- توجد عدة عوامل صوتية لها تأثيرها في آلية التغيير الصوتي الذي يلحق ببعض الحروف العربية داخل بنية الكلمة كالتفخيم والشدة والجهر والتصغير.

5- تظهر أهمية دراسة المقطع العربي في فهم قواعد تجويد القرآن الكريم ودراسة الشعر العربي وتحليل مجموعة من القضايا الصرفية والنحوية كما يساعدنا على معرفة النسج المستعمل في اللغة العربية .

6- تنفرد الكلمة في العربية بخصائص

تميزها عن غيرها تتمثل في البنية المقطعية وقواعد النبر .

7- إذا لم يكن للنبر وظيفة لغوية في العربية فإنه لا شك له أثر كبير على الأبنية العربية من حيث تطورها وتوالدها .

8- إن تقسيم الكلمة التي اعتمدها النحاة بحاجة إلى إعادة نظر وذلك لأن الحروف تعد خارج نطاق مفهوم الكلمة لأنه لا يصح فيها التصريف والاشتقاق لكونها مجهولة الأصول من ناحية ولأن معناها لا يظهر إلا مع غيرها .

9- إن التغيرات التي تتعرض لها الحروف عند بنائها في صيغة معينة لا تحدث عبثاً وإنما هي في حقيقة أمرها تسير وفق قوانين صوتية ثابتة .

10- تعد ظاهرة المماثلة والمخالفة أثراً مباشراً ناتجاً من عمل القوانين الصوتية .

11- الأصل في الأشياء التنكير والتذكير وذلك لأن المفاهيم تكون في الأساس عامة تم تحدد من قبل الاستعمال فالمذكر ينتج عنه المؤنث ، والنكرة تنتج عنها المعرفة .

12- الأصل في اللغة الإعراب لا البناء وذلك لورود المعاني فيه وهو عنصر مهم في اللغة ولولاه لاختلطت المعاني .

13- تنفرد اللغة العربية بطريقة خاصة في توكيد الفعل لا تشاركها فيه لغة أخرى من اللغات السامية .

14-يعد جمع التكسير من الأمور التي تتضح فيها ظاهرة التحول الداخلي للكلمة العربية لأنه يعتمد على تغيير الحركات مع بقاء الصوامت في أماكنها وهذا يؤدي إلى كثرة الصيغ للمادة الواحدة.

15- لجمع التكسير فائدة صرفية مهمة تتمثل في معرفة أصول الأسماء لأنه يردها إلى أصولها .

16- لا يتقيد التصغير بقانون الميزان الصرفي في صيغتي (فعيعل ، فعيعيل) لأنه يسعى إلى التساوي في عدد الحروف ونوع الحركة والسكون من غير الاهتمام بنوعية الحرف والتطابق مع هذه النوعية .

17- اهتمام علماء اللغة القدماء والمحدثون بظاهرة النسبة لكثرة الحاجة إلى استعمالها اليومي.

18- يعد الاشتقاق سمة من سمات اللغة العربية ساعد على زيادة ثروتها اللفظية بخلق صيغ ومعان جديدة .

19- إن الكلمة بناء لغوي على درجة كبيرة من التعقيد لا يكفي يالتعريف بها بل يحتاج هذا البناء إلى التحليل والوصف .

20- إن إدراك حدود الكلمة وملامحها الرئيسة يؤكد وجودها المستقل والمتميز .□

الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية

المؤلف : رجاء جارودي

يمثل حرق المسجد الأقصى الذي أقدمت عليه دولة العصابات الصهيونية جريمة نكراء ليست إلا جزءاً من العقلية الإرهابية الصهيونية الموجهة ضد الاغيار وتعبيراً عن الوجدان الصهيوني الحاقد المملوء بقصص القتل والتدمير والإبادة العرقية من يشوع وحتى بيجن وحرب ضد جميع الأديان ، فالصهيونية في واقع الحال لا توقر ديناً من الأديان ولا شعباً من الشعوب وتعتبر أن العالم قسمان إثنان شعب الله المختار ابن الله البكر في جانب ، والشعوب الأخرى (الجوييم) أو الأغيار في جانب ، فالصهيونية السياسية استبدلت رب إسرائيل بدولة إسرائيل وتجاوزت اليهودية والحقت بها ما يشين .

واليوم فإن ذكرى حرق المسجد الأقصى تأتي في سياق سياسة صهيونية غاشمة تستهدف ابتلاع ما تبقى من قرى ومدن فلسطين ، فبعد استيلاء العدو على (93٪) من مجمل مساحة فلسطين يقوم الآن بحشد طاقاته وتجميع إمكانياته لابتلاع ما تبقى من هذه الأراضي رغم أنه نزر يسير متجاوزاً لكل الأعراف والمواثيق الدولية ومتجاوزاً لكل ما أبرم من تسويات ثنائية وإقليمية لم تستهدف إلا كسب الوقت وسحب ما تبقى من أوراق من أيدي العرب .

إن الأمة العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإعادة النظر في علاقاتها وتعاملاتها مع الكيان الصهيوني الغاصب المؤسس على الخرافات والأساطير ، فهي لم تحصد مهما أوغلت وتمادت سوى الأشواك ورب العزة قد أشار إلى ذلك حين قال واصفاً اليهود " أم لهم نصيب من الملك فإذا لا يؤتون الناس نقيراً " (1).

وهذا مادعى كبار الكتاب والمثقفين العرب في داخل الوطن العربي وخارجه وفي الولايات المتحدة بالذات إلى وصف السلام الموقع بأنه سلام بلا أرض وهو ما عبر عنه مجدداً الارهابي بنيامين نتنياهو بصيغة تعبر عن مدى الاستهتار بالحقوق العربية .

فالعرب مطالبون إزاء هذه الهجمة الصهيونية الغربية الشرسة بتفعيل مؤتمر القمة العربي الأخير من أجل ابتداع آليات تكفل تحجيم المشروع الاستيطاني الصهيوني وبلورة مجموعات ضغط عربية وإسلامية داخل الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية ولن يتم ذلك بأي حال من الأحوال إلا من خلال عمليات إعلامية مدروسة ومنظمة تستهدف نسف الأسس والأساطير والخرافات التي يقوم عليها الكيان الصهيوني والتي أصبحت اليوم وبفعل الدعاية الصهيونية المركزة والمهيمنة جزءاً من عقيدة شعوب المجتمعات الغربية .

وبالامكان القول اليوم إن الكاتب الفرنسي المسلم رجاء جارودي قد بدأ بكتابه الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية الخطوة الأولى على هذا الطريق ، إن كتاب الأساطير المؤسسة

للسياسة الاسرائيلية الذي بين أيدينا اليوم ذو اهمية بالغة فكاتبه رجاء جارودي واحد من أبرز المدافعين عن القضية العربية والمعادين للسياسة الصهيونية العنصرية وبكتابه هذا يكون قد نسف الأسس التي قامت عليها الدولة الصهيونية وفضح الأكاذيب التي أصبحت جزءاً من الثقافة الغربية التي لا يجرؤ أحد على التشكيك فيها .

رجاء جارودي اقتحم على صهوة جواد قوى جامح منطقة كانت ولاتزال محرمة تعلن الحرب الضروس على من يدخلها ولو زحفاً على البطون وكتابه هذا الفاضح للأساطير العنصرية الصهيونية القديم منها والحديث لم تجرؤ ولو دار نشر واحدة في الغرب الذي يدعي الليبرالية والديمقراطية على نشره مما اضطر إلى القيام بنشره على نفقته الخاصة .

وكتاب رجاء جارودي يجيء في سياق جهده الدؤوب في مقاومة أولئك الذي يجعلون من الدين أداة للسياسة بهدف إضفاء القداسة عليها عن طريق قراءة حرفية وانتقائية للكلام المنزل وقد أوضح الكتاب أن الصهيونية هي المقصودة بالإدانة والفضح لا للديانة اليهودية وعرفها بأنها عقيدة سياسية ارتبطت بتيودور هرتزل وبأنها عقيدة قومية لم تولد من اليهودية بل من القومية الأوربية وهي عقيدة استعمارية لأنها ارتبطت بالاستعمار ولها برامجها وشركاتها الاستغلالية وهذه العقيدة الثلاثية هي التي انتصرت في بال بسويسرا (1897) وقد أدرك اليهود في حينها خطر هذه العقيدة ، فانبرت مؤتمرات واتحادات يهودية لمناهضة الصهيونية منها مؤتمر مونتريال (1897) الذي شجب مشروع إنشاء الدولة الصهيونية ورابطة حاخامات ألمانيا والاتحاد الاسرائيلي العالمي لفرنسا والاتحاد الاسرائيلي في النمسا والروابط اليهودية في لندن وكذلك أنبرت شخصيات يهودية مرموقة لمناهضة الصهيونية منها مارتن بوبر ، جوادس ماجينس رئيس الجامعة العبرية وعدد كبير من الحاخامات.

يتكون كتاب جارودي من ثلاثة أجزاء تضمن الجزء الأول الأساطير الدينية أما الثاني فحوى أساطير القرن العشرين واهتم الجزء الثالث والأخير باستخدامات هذه الأساطير وبالثمار التي جنتها الصهيونية من وراء تكريسها وترويجها لها .

وبالنسبة لأسطورة الوعد (لنسلك) الذي أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات ، يؤكد جارودي أن معظم المفسرين قد أخذوا الوعد على أنه امتداد للسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في عهد داود وإعلان عن العصر الذهبي الداودي والسليماني .

إن كتابات هامة لأساتذة معاصرين كبار تبرهن على أن العصور المتوالية التي تستحسنها الصهيونية وهي عصور الأباء - السخرة في مصر - غرو كنعان - الوحدة القومية الاسرائيلية قبل المنفى ؛ ليست إلا قصصاً خُرافية لأن علم التوراة لا يخبرنا بما يقصه علينا بل يخبرنا عمن كتبوه " .

لقد كان الغرض من الوعد الاستقرار في منطقة محدودة لإقامة دولة ذات أهداف وأطماع سياسية ، كما أن تجمع قبائل البدو والرحل واستقرارها مع قبائل أخرى مُشكلة شعب إسرائيل يمثل تحقيقها لهذه الوعود ، ووعد سفر التكوين (15- 18-21) الذي يتوخى سيادة الشعب المختار على جميع المناطق الواقعة بين نهر مصر (وادي العريش) والنهر الكبير نهر الفرات وعلى جميع الشعوب التي تقطن هناك هو بجلاء نبوءة ما قبل الأحداث مستوحاة من غزوات داود والادعاء اليوم بإنشاء دولة إسرائيل الحالية تحقيق للنوايا الأهلية من أجل عصر مسيحي محض غوغائية التربة والدم فلا الشعب بمقدس ولا الأرض بمقدسة وهما ليسا جديرين بأية امتيازات روحية في العالم .

والوحدانية التي تزعمها اليهودية ليست إلا

ثمرة عملية نضج طويلة للحضارات الكبرى في الشرق الأوسط حضارة ما بين النهرين وحضارة مصر إذ نقل اليهود أنشودة أختانون للشمس حرفياً في المزمار .

لقد استلهمت الحركة الصهيونية جميع المذابح التي ارتكبتها وأولها مذبحة دير ياسين من سياسة التطهير العرقي البشعة التي ورد ذكرها في أسفار التوراة الخمسة الأولى وفي أسفار القضاه وصموئيل ويشوع هذه الأسفار التي لا تتحدث إلا عن القتل والإبادة العرقية وسمل العيون واغتصاب النساء ، والسؤال الذي يطرح نفسه ما مدى صحة هذه النصوص وما عواقب التقليد الحرفي للاشادة بسياسة الإبادة .

يؤكد جارودي على مدى زيف هذه النصوص ومجافاتها للواقع حين يسوق أدلة مادية دامغة فالآثار أثبتت عدم وجود مدينة أريحا في القرن الثالث عشر قبل الميلاد وكذلك الحال لمدين آي التي تشير لهما الرواية التوراتية للأحداث فكيف تقع مثل هذه الأحداث بلا أوعية مكانية .

إن طريق يشوع الدموي هو نفس طريق كاهانا وموشي ديان واسحق رابين وجولد شتاين الذي أطلق النار على جموع المصلين في الخليل ، فسياسة التطهير العرقي تمارس اليوم من قبل المؤسسة الصهيونية بلا رحمة أو هوادة ، منطلقة من سفري الخروج والتثنية التي أوصى الرب فيهما موسى وقومه بعدم الزواج من بنات الشعوب الأخرى .

فاضطهاد الآخر والانفصال عنه هو الطريق الوحيد لمنع تدنيس شعب الله المختار كما أكده نحميا وعزرا ومن سخرية القدر أن يستخدم النازيون نفس الأطروحات البيولوجية والعنصرية في تعريف الوضع اليهودي في قوانين نورمبرج الثالثة وفي استجوابات منظر الأجناس جيولوس ستريشر الذي أقر أن قوانين نورمبرج ليست إلا قوانين يهودية أقرت قانون موسى الذي يقول إذا ذهبت إلى بلد أجنبي ينبغي لك ألا تأخذ امرأة أجنبية .

وأيديولوجية الترانسفير والإبادة التي قام بها البروتستانت الاطهار ضد الهنود الحمر تنطلق هي الأخرى من أسفار التوراة وتتراوح ما بين الإبادة المقدسة للعمالقة الفلسطينيين والخوف من الاختلاط بالغير وهي قائمة على قراءة متطرفة للنصوص المقدسة .

وقد دفعت الممارسات الصهيونية العنصرية الأمم المتحدة في سنة 1975 إلى اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية لكن الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وضعت يدها على الأمم المتحدة وألغت القرار العادل مع أن الحقائق أثبتت بأن الأبادة الجماعية البطيئة للشعب الفلسطيني اتخذ أبعاداً أوسع لم يسبق لها مثيل .

ومن أساطير القرن العشرين التي روجتها الصهيونية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية معاداتها للنازية وجارودي يدحض هذه الأسطورة بالادلة والوثائق ويقرر أن الوفاق والتناغم بين الصهيونية والنازية كان موجوداً منذ اعتلاء النازيين لسدة الحكم في ألمانيا عام 1933 ، ففي سنة 1935 طالب تعميم للجستابو البافاري البوليس بألا يعامل النشاط الصهيوني الرامي إلى هجرة اليهود إلى فلسطين بنفس الصرامة الواجبة حيال المنظمات اليهودية الألمانية .

فالنازية كانت تتخذ من الشيوعية عدوها الأول وتعتبر الصهيونية عوناً لها يشاطرها إيديولوجيتها القائمة على النقاء العرقي ، ولذا أجرت النازية اتفاقاً في سنة 1938 مع الحركة الصهيونية لتكوين شركتين إحداهما في تل أبيب والأخرى في برلين لغرض مزدوج يتمثل في تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين مقابل دعم الاقتصاد الالماني وتم بالفعل تنفيذ هذا الاتفاق وإنشاء شركة عفرا ، وظل التعاون قائماً بينهما حتى سنة 1941 بحسب ما كشفت عنه محاكمة إخمان ، وفي لقاء جرى بين جولدمان وإدوارد

بينس وزير الخارجية التشيكي أنحى الأخير باللائمة على الصهاينة الذي خرقوا الحصار المفروض على هتلر ورفضوا تنظيم المقاومة ضد النازية وفي مقابلة لناحوم جولدمان مع موسوليني أبدى الأخير عطفه على المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين فالنازية والصهيونية والفاشية كلها خرجت من رحم واحد . وبلغت سياسة التواطؤ الصهيوني النازي ذروتها حين طالب الزعماء الصهاينة علانية وعلى رؤوس الاشهاد بضرورة التحالف مع ألمانيا النازية ضد بريطانيا والحلفاء وكان صوت اسحق شامير بين هذه الأصوات الصهيونية كما اندرجت مجموعات شتيرن والهاجاناه والارجون زفاي ليومي ضمن المجموعات التي أجرت اتصالات مع النازيين ومن الحوادث الطريفة التي ساقها المؤلف كدليل على التعاون النازي الصهيوني الاقتراح الذي تقدم به ايخمان سنة 1944 وعرض فيه مبادلة مليون يهودي مقابل عشرة ألاف شاحنة كان الالمان بحاجتها على الجبهة الروسية . وقد رحب كل من بن جوريون وموشى شاريت بهذا العرض ووجه بن جوريون بالفعل نداء بالخصوص لروزفلت لتحقيق هذا الغرض فقد كان الهدف مقابلة اليهود مقابل معدات استراتيجية وإقامة اتصالات دبلوماسية مع الغرب قد تؤدي إلى سلام منفرد أو حتى إلى حرب يشترك فيها الألمان مع الغربيين ضد السوفييت لكن هذه المؤامرة أخفقت حين أبلغ الأمريكان السوفييت بها . يقول يهودا باور في كتابه "يهود للبيع" (المفاوضات بين النازي واليهود (1933-1945)) والصادر في باريس سنة 1996 إن الشغل الشاغل للزعماء الصهاينة أثناء حكم هتلر لم يكن إنقاد اليهود من نار النازي بل وطبقاً للمشروع الصهيوني السياسي الذي وضعه هرتزل فهو تأسيس دولة يهودية قوية والإيهام بأن حرب هتلر هي حرب ضد اليهود وليست حرباً ضد الشيوعية في المقام الأول .

أما أسطورة عدالة محكمة نورمبرج فيسوق جارودي أدلة وبراهين كثيرة على مدى حقارة الأهداف التي أنشئت من أجلها وعلى مدى الظلم الذي أوقعته بخصوم الحلفاء . لقد أنشئت محكمة نورمبرج في 8 أغسطس 1945 لملاحقة وتوقيع العقاب على كبار مجرمي الحرب التابعين لقوى المحور وذلك بإنشاء محكمة عسكرية دولية وقد صنفت المادة السادسة الجرائم التي سيعاقب عليها وهي جرائم ضد السلام وهي تتعلق بتحديد مسئولية من قاموا بإشعال الحرب وجرائم ضد الحرب وتخص خرق مواثيق واعراف الحرب وجرائم ضد الإنسانية وهي الجرائم المقترفة ضد المدنيين . ومن العجيب أن النظام الأساسي لهذه المحكمة منذ البداية قد بني لغرض الانتقام وتحميل النازيين الجرائم التي اقترفوها وهي قليلة بجانب الجرائم التي لم يقترفوها وهي كثيرة ولذلك فقد تضمنت مواده النص بصراحة على عدم تقيد المحكمة بالقواعد الفنية المتعلقة بإقامة الأدلة والبراهين وهي لن تطلب هذه البراهين على الأعمال ذات الشهرة العامة وستعتبر الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الحلفاء براهين صحيحة والمحكمة على هذا النحو تعد استمراراً للحرب ضد دول المحور برغم سكوت المدافع . وقد تساءل المؤلف من المسئول عن صياغة معاهدة فرساي المجحفة بحق الشعب الالماني وتساءل من المسئول عن إعادة تسليح ألمانيا . أليست الشركات الانجليزية والامريكية ؟ أليس الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي ؟ فلماذا لم تستجوب محكمة نورمبرج مدراء الشركات باعتبارهم متآمرين ضد السلام ؟.

وأبرز جارودي ببراعة دور الزعماء والسياسيين وكبار الاعلاميين في دول الحلفاء الذين أذكوا روح الحقد ضد الشعب الالماني في صحافة دول الحلفاء باعتبار أن العدو النازي ليس إلا التعبير النهائي عن الغرائز العميقة للشعب الألماني وتشرشل نفسه لم يتورع عن توجيه نداء عنصري من جانبه حين قال في 16مايو 1940 سنجوع المانيا وسندمر

مدنها وسنحرق محاصيلها وغاباتها بينما قال وزيره فانسيتارات " إن الالمان الطيبين وحدهم هم الموتى الألمان وعلى ذلك فَلتُمْطِر السماء بالقنابل ، وظهرت كتب ونداءات كثيرةً على ألسنة زعماء كتشرشل وترومان وستالين وكتاب ككوخان والأب ويب ولكيفتون فاديمان وغيرهم تتمحور جميعها حول عناوين من نحو : " يجب إبادة المانيا " إن الالمان لا يستحقون أن يحيوا " اقتلوا اقتلوا فلا أبرياء لدى الألمان لا بين الأحياء ولا بين من يولدون " كما أسفر قصف مدينة دسندن وحدها عن مقتل مائتي ألف من الضحايا المدنيين وهيروشيما ونجازاكي أكثر من ثلاثمائة ألف من الضحايا المدنيين وقتل بيريا وستالين لالاف الضباط البولنديين وتم قتل (9) مليون ألماني خلال الحرب ، فهؤلاء المسئولون لم يقدموا لمحكمة نورمبرج ، وعلى العكس من ذلك تم تحميل كافة الجرائم والتبعات على النازيين بناء على توصيات وتقادير وشهادات شخصية من جانب الطرف المنتصر دون تحقيق فني وتمحيص حقيقي وفقاً للقواعد المتبعة في المحاكم.

وتعتبر اسطورة الستة ملايين من الضحايا اليهود إحدى الأكاذيب التي سببت حتى الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن أضراراً شديدة في عالمنا المعاصر والتي أصبحت عقيدة تبرر وتضفي القداسة على انتهاكات وابتزازات دولة إسرائيل في فلسطين وفي كل الشرق الأوسط وفي الولايات المتحدة والعالم إن هذا الرقم لا يستند إلا لشهادتين : شهادة هوتل وأخرى لويزليسني وهما من ضباط الأمن النازيين وهذان الشاهدان لم يقدما دليلاً مكتوباً غير أن المحكمة لم تقم الدليل ولا رغبت في إقامته ولا حللت قيمة الشهادات والظروف ولا بحثت في سلاح الجريمة لاثبات استخدامه من عدمه فالحلفاء يصرون على وجود غرف الغاز بالرغم من عدم وجودها في الواقع ومن حيث النصوص لا توجد أوامر مكتوبة من هتلر بشأن الإبادة الجماعية ونظراً للشك القائم حول الرقم قامت اللجنة الدولية لاوشفيتز نوفمبر 1990 باستبدال اللوحة التذكارية في لاوشفيتز التي تشير إلى (4) مليون من الضحايا بأخرى تحمل عبارة أكثر من مليون قتيل .

ويخلص جارودي إلى أن عبارة الحل النهائي للمسألة اليهودية كانت تعني عند هتلر والنازين تفريغ أوربا من اليهود وإقصائهم بعيداً عنها في جيتو عالمي في مكان كجزيرة مدغشقر وفي يناير 1942 أبلغ هيدريش رئيس الجستابو زعماء برلين أن الفوهرر قد قرر إجلاء كل اليهود نحو أوربا الشرقية توطئة لإرسالهم بعد الحرب إلى أرض نائية كمدغشقر فالحل النهائي لا يعني إذن الإبادة الجماعية كما فسره البعض من خلال افتراض أن تلك كانت لغة شفرية فالنازيون كانوا يؤمنون بضرورة طرد اليهود خارج الدائرة الحيوية للشعب الألماني ومن الثابت أن اليهود قد عملوا في معسكرات الانتقال في مهام إنتاجية كغيرهم من المعتقلين .

أما بالنسبة للشهادات فإن المحكمة كانت تفتقر إلى المعلومات ولم تتحقق منها وكان ينقصها الجانب الأهم في القضية وهو جثث الضحايا وتقارير التشريح واستنتاجات الخبراء بشأن أسباب الوفاة والاثار التي تركها المتهمون وسلاح الجريمة الذي قيل أنه غرف الغاز وقد أكد أحد الخبراء الأمريكان الذي مكث في داخاو (17) شهراً بأنه لم تكن ثمة غرف للغاز في داخاو والجمهور يخلط في واقع الحال بين محارق جثث الموتى التي انتشرت خلال الحرب العالمية الثانية بسبب انتشار مرض التيتانوس وبين غرف الغاز ، وتعتمد محكمة أوشفيتز التي جرت في فرانكوفورت في 26 أغسطس 1965 على شهادة رودلف هيش الذي جيء به لإثبات نظرية الحلفاء واقران حوالي (3) مليون أعدموا بالغاز تم برر هيش نفسه اعترافاته هذه فيما بعد بأنها كانت نتيجة للضرب المبرح أما المتهم الثاني فهو " باير " الذي تم توقيفه سنة 1960 ثم دس له السم أثناء التحقيق لأنه رفض بعناد

إثبات وجود غرف للغاز .

وشهادة " اوهاندروف " جاءت أثناء المحاكمة الأولى مقرة باستخدام شاحنات مجهزة بمعدات الموت لإبادة اليهود ثم جاءت أقواله مختلفة في المحاكمة الثانية ولم ينبس المؤرخون بكلمة واحدة ولم تصدر عنهم أية عملية بل فرض عليهم الصمت والاضطهاد .

أما شهادة " آن فرانك " التي أستندت إليها محكمة نورمبرج فقد جاءت على شكل تقرير كتبته فتاة يهودية كانت ضمن المعتقلات في المعسكرات الألمانية وأصدرت كتاباً بعنوان يوميات آن فرانك ، وتحدثت فيه عن غرف لحرق اليهود ويقول جارودي (إن مخطوطات الكتاب قد كتبت بقلم جاف وهو قلم لم يكن معروفاً قبل عام 1951 في حين أن هذه الفتاة آن فرانك قد ماتت عام 1945 وقد خلص لوشر بعد فحص مادعى أنه غرف غاز بأن الشروط لم تتوافر بأنها كذلك .

كما أن الزعم بصناعة صابون من دهن بشري باطل من أساسه .

ويبقى السؤال : من أين جاء رقم الستة ملايين يهودي الذي يقال إنه قد تم حرقهم ولماذا الترويج لهذا الرقم ؟.

يجيب جارودي عن هذا السؤال فيقول : إن مثل هذه الأسطورة ليست إلا من اختراع الصهاينة والحلفاء المنتصرين وهي أسطورة ترضي الجميع وتنزل الستار على كافة الجرائم التي اقترفها المستعمرون البيض من قتل الهنود الحمر في أمريكا والرقيق السود الافارقة إلى قتل الالمان المدنيين وتدمير هيروشيما وناجازاكي وغيرها دون مبرر . وبالنسبة لستالين فهي محو لاثار عمليات القمع الوحشية التي قام بها فالغايات سياسية وليست حربية فقد قتل المستعمرون البيض 60 مليوناً من الهنود الحمر وحوالي 200 مليون افريقي خلال القرون الماضية ناهيك عن تدمير هيروشيما وناجازاكي لأهداف سياسية تمثلت في سبق الاتحاد السوفيتي إلى اليابان .

ومن أساطير القرن العشرين التي تروج لها الصهيونية أسطورة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) ففي تصريح لجولدمايير أدلت به لصحيفة التايمز اللندنية قالت جولدمائير لا يوجد شعب فلسطيني ، فالفلسطينيون لا وجود لهم ، فالاديولوجية الصهيونية ترتكز على أن فلسطين قد أعطت لهم من قبل الرب بالرغم من كون (15٪) فقط من الشعب الاسرائيلي من المتدينين.

يقول جارودي عندما فرضت إسرائيل على منظمة الأمم المتحدة سنة 1949 قبلت بثلاث شروط وهي عدم المساس بالقدس والسماح بعودة الفلسطينيين واحترام حدود التقسيم ، فحتى تاريخ التقسيم لم يكن اليهود يمثلون سوى (5.6٪) من الأرض غير أن العصابات الصهيونية ومن خلال قيامها بالمذابح الجماعية تمكنت من السيطرة على (80٪) من البلاد وطردت 770 ألف من الفلسطينيين ثم اعتبرت كل من غادر منزله قبل أول أغسطس 1948 غائباً وبهذه الطريقة صودر ثلثا الاراضي المملوكة للعرب ولأن الكونت برنادوت ذكر في تقريره الأول السلب والنهب الصهيوني فقد اغتاله الصهاينة في القدس كما اغتالوا اللورد موين في القاهرة عندما قال بأن اليهود الحاليين ليسوا أحفاد العبرانيين القدماء .

ويفند جارودي أسطورة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) بالارقام ففي عام 1917 فإن الصهاينة لم يمتلكوا سوى (2.5٪) من الاراضي وعند قرار التقسيم (6.5٪) أما في عام 1982 فإنهم يملكون 93٪ من الاراضي أما السكان فقد كان اليهود في عام 1880 (25 ألف) فقط وارتفع عددهم في عام 1917 إلى (75 ألف) إلى (400 ألف) سنة 1945 ، ثم إلى 600 ألف سنة 1947 و 1948 من مجموع السكان البالغ (1.25 مليون) نسمة

ويسبب حرب (1948) والمذابح لم يتبق داخل دولة الكيان الصهيوني سوى (160 ألف) فلسطيني أصبحوا في عام 1970 (450 ألف) كما دمر الصهاينة في الفترة مابين (1967) إلى (1969) (20 الف) منزل عربي .

وقد دل التعداد البريطاني سنة 1922 على وجود 757 ألف فلسطيني منهم 7300 من العرب المسلمين المسيحيين بنسبة (88٪) و 83000 من اليهود بنسبة (11٪) كما تذكر الاحصائيات أن فلسطين سنة 1937 كانت المصدر الاول للبرتقال في العالم .

ويقول جارودي بأنه من الوهم الاعتقاد بأن بإمكان الفلسطينيين إقامة حكم ذاتي مع بقاء المستوطنات التي تعني في واقع الحال استمرار الاحتلال .

وهذه المستوطنات هي انتهاك للقوانين الدولية واتفاقية جنيف وهو انتهاك لم يرتكبه حتى هتلر .

ويعالج الفصل الثالث والأخير الاستخدام السياسي للأسطورة ، موضحاً ثمرات هذا الاستخدام ويأتي في طليعتها نجاح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة .

يقول بول فندلي (إن تأثير رئيس الوزراء الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يفوق بكثير تأثيره في بلده) .

ففي الولايات المتحدة (6) مليون يهودي يعتبر صوتهم في الانتخابات حاسماً وقد أقاموا لوبي قويا هو لجنة الشؤون العامة الامريكية - الإسرائيلية (الايباك) .

ويعترف رؤساء الولايات المتحدة الامريكية تباعاً بقوة اللوبي الصهيوني وأثره .

في عام 1946 صرح تورمان أمام مجموعة من الدبلوماسيين . (اسف أيها السادة ولكن على أن أستجيب لمئات الآلاف من الناس الذين ينتظرون فوز الصهيونية وليس لدى ألاف العرب من بين ناخبي) .

- في مقابلة جرت بين جوريون والرئيس كيندي قال له كيندي : اعرف تماماً أنني انتخبت بفضل أصوات اليهود الامريكيين وأنا أدين لهم بانتخابي وقل لي ماذا علي أن أفعله من أجل الشعب اليهودي .

- بعد كيندي جاء جونسون الذي قال عنه أحد الدبلوماسيين الاسرائيليين (إن جونسن هو أفضل صديق عرفته الدولة اليهودية في البيت الأبيض) .

- نعت نيكسون جولدا مائير عند زيارتها للولايات المتحدة في عام -1979 بديبورا التوراتية .

- في سنة 1975 نجح الإيباك في حمل مجلس الشيوخ علي طلب دعم من الرئيس فورد لاسرائيل .

- في معبد إليزابيت أعلن كارتر لليهود (إن بقاء إسرائيل على قيد الحياة لا ينهض على السياسة ولكنه واجب أخلاقي) .

- في 1981/12/14 ضم بيغن الجولان واحتج ريغن على هذا الضم واعتبره خرقاً للقرار (242) فثار بيغن وقال (هل نحن جمهورية من جمهوريات الموز أو دولة تابعة لدولتكم) .

- في الولايات المتحدة أكثر من (40 مليون مسيحي صهيوني يساندون إسرائيل بلا قيد أو شرط .

-قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل منذ عام 1948 (28) مليار دولار كمساعدة اقتصادية

- في سنة 1973 انتقد فولبرايت الايباك

فـفـقــــد مـقـعــده في الانتخــابات التــاليــة مــن نفس العام.

- في سنة 1973 ضربت إسرائيل الباخرة ليبرتي عمداً وذهب ضحية هذا العمل بحاروها وفنيوها حتى لا تكشف خطة غزوها للبنان فتكتم البيت الأبيض على ذلك .

فيقول فندلي في هذا الصدد (ان أي إنسان ينتقد سياسة إسرائيل عليه أن يتوقع عملية انتقام موجعة من اللوبي والرئيس نفسه يخاف منه والكونجرس وأعرق الجماعات تحرص على إرضائه) .

وفي فرنسا ثمة لوبي قوى مناصر لإسرائيل يمارس نفوذه وتأثيره في الدوائر الاعلاميـة الخاصة ولم يتخلف أي مرشح لرئاسة الجمهورية الفرنسية من ميشال روكال إلى جاك شيراك مروراً بميتران عن الذهاب إلى إسرائيل ليحصل على المباركة والتغطية الاعلامية ، ومع أن اليهود لا يشكلون إلا 2٪ من مـجـمـوع السكان فـإن الحركة الصهيونية تهيمن على غالبية متخذي القرار السياسي في أجهزة الاعلام والتليفزيون والاذاعة والصـحـافـة المكتوبة ومـركـز اللوبي الصهيوني الاعلامي (والرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية) (ليكرا) التي رفعت على المؤلف قـضـيــة عندمــا فـضـح العـدوان الإسرائيلي على لبنان وكانت التهمة الموجهة إليه (العداء للسـامـيـة والتـحـريض على التـمـييـز العنصري) ولكن اللوبي خسر القضية ومع ذلك تمكن اللوبي من قفل جميع أبواب النشر في وجه جارودي وحرم عليه الظهور في التليفزيون كما أن صدور قانون جيسو 1990 الذي يجرم أي تشكيك في الجرائم المقترفة ضد الانسانية كما روجت في المادة (6) من النظام الأســــاسي للمحكمة العسكرية الدولية الملحقة باتفاق لندن 8 أغــسطس 1945 يضع كل من يحــاول نبش الماضي وإعادة التحقيق والتوثيق فيما ورد في مـحكمـة نورمـبـرج تحت طائلة القـانون .. إن الصهيونية تلوح دائماً بشبح معـاداة السامية ANTI SEMSTISM ضـد كل من يحـاول التشكيك في الأساطير التي تبني فوقها أمجادها الزائفة والتي من خلالها يستمر تدفق المعونات المالية والمساعدات الاقتصادية والدعم العسكري اللامحدود للحركة الصهيونية الباطشة . إن الأمة العـربيـة اليـوم أفـراداً أو منظمـات وحكومـات ووسائل إعلام رسمية وغير رسمية مطالبة أن تعمل متناغمة ومتضـافرة من أجل نسف هذه الاساطير التي أقامت الحركة الصهيونية عليها دولتها وأمجادها وهي أساطير قديمة وحديثة لا تستند إلى عقل أو منطق أو دين وإنما إلى القوة الغاشمة ، والسيطرة الدولية الصـهيونية على وسائل الاعلام والقـرار . وإذا ظللنا مـتـفـرجين فـسـوف يسـتـمـر التـأييد اللامـحـدود للكيـان الصـهيـوني وواجبنا أن نقتحم هذه المواقع في الغرب لتوعية وتبصير المجتمعات الغربية بمدى الزيف الذي تنطوي عليه هذه الأساطير والدور الذي ينتظر الأمـة العربيـة في هذا الصـدد دور إنساني وعالمي سينقذ البشرية من التدمير الذي سيحيق بها على أيدي العصابات الصهيونية التي أعلنت أن القرن الواحد والعشرين هو قرن الحضارة العبرية والهيمنة الصهيونية الدولية .

الهوامش

1- سورة النساء ، آية (52) .



الشرق الأوسط الجديد

مراجعة عادل لطفي

إسم الكاتب : شيمون بيريز

ترجمة ونشر : دار الجليل . عمان

يقع كتاب الشرق الأوسط الجديد طبقاً لترجمة دار الجيل ، في 178 من الحجم المتوسط ، وفيه يستعرض شيمون بيريز ، وزير الخارجية الإسرائيلي . نظرته إلى مستقبل الشرق الأوسط بعد تسوية الصراع العربي الصهيوني ، وإذا تجاوزنا التفاصيل الاستفزازية التي أوردها الكاتب بشكل متواصل ، والتهويمات الواسعة التي يدس خلالها الكاتب تصوراته ، والتي تقوم على التلفيق المتعمد ، وقلب حقائق التاريخ والجغرافيا فإننا نلاحظ أن الكتاب لا يخرج عن كونه أداة تسويق لحلة الاستعمار الجديد التي يراد لنا أن نخضع لها إنه محاولة لإعادة تأسيس الدور الإسرائيلي في المنطقة والانتقال به من دور الشرطي الاستعماري ، التي يتدخل من أن لآخر لحماية المصالح الاستعمارية . إلى دور الوكيل الإقليمي الشامل الذي يصبح تدخله هو القاعدة وليس الاستثناء وذلك عن طريق تمليكه مفاتيح الهيمنة الشاملة على مقدراتنا .

ومثل كل الكتابات التي توصف لمرحلة انتقالية ما فإن الكتاب جاء اسير التناقض بين لغة الماضي ومبرراته وبين أهداف المستقبل ، ويمكننا القول بأن الكتاب جاء مشدوداً للماضي أكثر من المستقبل وهو في هذا الاطار مجرد ترديد للادعاءات والأكاذيب الصهيونية ، التي أفرد لها الكاتب مساحة واسعة سعياً وراء تبرير تناقضاتها العديدة .

وغير مبال بالاثار السلبية التي يمكن أن يخلفها ترويد هذه الادعاءات على استقبال القاريء العربي لمشروعه الجديد .

إن هذه اللامبالاة بالقارىء العربي جاءت متسقة مع مجمل التصورات التي يقدمها الكاتب عن العرب وسنحاول في هذا العرض أن نقيم مقارنة بين الصور التي يروجها الكاتب عن العرب مقارنة بصورة إسرائيل والشعب اليهودي وذلك قبل أن نتناول تفاصيل المشروع الجديد كما يعرضه بيريز .

صورة العرب :

بعد مقدمة دافئة وإنسانية للغاية يفاجئك بيريز بعنوان النقطة الأولى (سلاح الردع) هنا يحصر الكاتب على الربط بين التوصل إلى السلام وامتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، وتبدو صورة العرب في هذا الإطار وكأنهم كائنات عدوانية بطبيعتها وإنهم لم يلجأوا إلى طلب السلام إلا عندما رفعت إسرائيل عصاها النووية في وجههم ويؤكد بيريز هذا المعنى عندما ينقل عن أحد مساعدي السادات قوله : إن قرار مصر بالجنوح إلى محادثات السلام .. تأثر بلا ريب بمشروع ديمونا ص 11.

ولا شك أن اختيار بداية (متعجرفة) مثل هذه من شأنه أن يقلل قدرة الكتاب على تسويق المشروع الإسرائيلي لدى القارىء العربي إلا أن بيريز لم يكن مهتماً على الإطلاق لا بالقارىء العربي ولا بالعرب عموماً ، بل انه لم يبدل جهد لمقاومة اغراء التهكم على الشعوب العربية أو

الحكام العرب ، سواء في الماضي أم الحاضر ، حيث يقول في النقطة الحادية عشر (البقية محض تاريخ) إن المنطقة كانت (أساسية لأمن طرق التجارة العالمية) وهنا أيضاً يسرحون بالمنطقة محدقين وراء رمال الصحاري البيضاء ، وعلى امتداد الأفق ليروا جنة عدن المضيعة ص 23 .

هذه هي المحاور التي ينبغي لنا أن نرى فيها تاريخنا ومساهمتنا في الحضارة الإنسانية إننا طبقاً لبيريز أصحاب طريق تجارة وباعة سحر وأوهام ، ويصل الابتذال لقمته عندما يصف الكاتب التكالب الاستعماري على المنطقة بأنه محض (انخراط متبادل بين العرب والغرب في الاقتصاد والتخطيط ص 54 ولا يرى بيريز في محاولاتنا التخلص من الاستعمار ومواجهة نهبه لثرواتنا ومواردنا سواء تراجعاً عن الحداثة والديمقراطية ويبدي بيريز أسفه لما يراه من عناصر اللارشاد في إدارتنا لمواردنا الأولية . ويستشهد بالحظر النفطي أثر حرب أكتوبر ، والذي أدى إلى (اسى ومعاناة الغربيين الواقفين في الطابور ساعات لشراء البنزين أو المتجمدين في زمهرير شتاء 1974 ص 54 وياليت الأمر اقتصر على هذا بل أن حكامنا قاموا بتوظيف عوائد هذه اللارشاد ، من أجل القضاء على دولة إسرائيل ، التي يفترض أنها ممثلة الحداثة في المنطقة . غير عابئين باحتياجات شعوبهم مما أدى إلى مايسميه بيريز (استمرار بؤس الملايين) وتحول الكثيرون إلى الغيبيات والعالم الآخر .

رافضين الدولة الحديثة غارقين في الغيبيات ص 54 هنا يبدأ بيريز في تناول الخطر الأعظم . من وجهة نظره على الحضارة والاستقرار الا وهو الأصولية الدينية ، وعلى غير العادة يستفيض بيريز في الحديث وعلى غير العادة أيضاً يلجأ إلى الكذب البين ، فنجده يقول : (إن دراسة (مقارنة) للطائفتين من المسلمين الشيعة (اتباع الخمينية) والسنة (اتباع الاخوان المسلمين) تكشف عن أن رسالة كلتا الحركتين متماثلتان) ص 57 ، ونحن ندرك ونعتقد أن بيريز أيضاً يدرك . إن جماعتي الخمينية والإخوان المسلمين ليستا متطابقتين بأي حال من الأحوال مع الشيع أو السنة ، إنما هما اتجاهان سياسيان يعتمدان بدرجة أو بأخرى الشيع والسنة ، كأطر مرجعية لحركتهما ، ويستهدف بيريز من وراء هذه المطابقة محاكمة مجمل التراث والثقافة 146 الإسلامية بناء على ما سيورده لاحقاً من أفعال ووصف هذين الاتجاهين لتصبح هذه الأفعال طبيعياً للأطار المرجعي أي الدين الإسلامي ذاته فنجده يقول : إن أحياء النزعة الاسلامية يتميز بمعارضة القيم والثقافة الغربية والتراجع عن الحداثة ودعوة لاستخدام القوة لإقامة جمهوريات إسلامية ذات طابع أوتوقراطي .

طبقاً لبيريز فإن الأصولية بهذا المعنى لا تشكل خطراً على إسرائيل فحسب لكنها قبل ذلك خطر على مبادىء وقيم الديمقراطية الغربية والاستقرار العالمي وبناءً على ذلك .

وبعد أن يرعب بيريز الغرب بالإشارة إلى احتمال حصول الأصولية على السلاح النووي فإنه يطالب الغرب بتأييد مشروع النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط طارحاً اياه بوصفه الحل الوحيد القادر على القضاء على (الفقر والجهل) اللذين يشكلان طبقاً لبيريز - (مهد الأصولية) ص 62 .

صورة إسرائيل :

منذ الصحفة الأولى في الكتاب عليك أن تدرك إن إسرائيل هي الخير المطلق وان الجيل الذي أسسها (جيل بيريز) خاض رحلة مضنية بحثاً عن عالم جديد (تندمج فيه الحرية القومية بالعدالة الاجتماعية) .

ومن أجل تحقيق هذا الحلم المزعوم اضطرت إسرائيل لأن تعلن الحرب مرة تلو الأخرى .

ولنتأمل سوياً كيف يعرض بيريز هذا القلب المكشوف للحقائق .

(نحن لم ندخل الحرب مع مصر للاستيلاء على نصف سيناء ولم نتصادم مع سوريا للحصول على مرتفعات الجولان لقد ارغمنا على خوض هذه الحروب) ص 27 .

وإذ يتباهى بيريز بتحقيق إسرائيل مايراه (نصرا مذهلا) في كافة حروبها بما في ذلك حرب أكتوبر فإنه يطلب منا مع معاناة إسرائيل بعد الحرب نتاج اضطرارها للعيش مع عدو عربي لدود) .

واضطرارها أيضاً لفرض النظام والقانون في الأراضي التي يقطنها عرب مريرون ص 27 وفي هذا الاطار علينا أن نفهم أن احتلال الأراضي العربية ، والنهب المنظم لمواردها والقمع اليومي للشعب الفلسطيني ليس إلا (تقويض إسرائيل الاخلاقي) (ص35) لتطوير وإنعاش هذه الاراضي ولا يتحرج بيريز من إبدأ أسفه لأن الشعب الفلسطيني لم يستطع أن يرقى لمستوى الاخلاق الإسرائيلية ويستفيض بيريز ما سببه هؤلاء (السكان) من الآم إنسانية من شأنها أن تدمي الحس المرهف والاخلاقي لجيش الدفاع الاسرائيلي يقول بيريز أن جنودنا يتصادمون مع مواطنين محليين وأطفال في أزقة معسكرات اللاجئين في غزة وحواري نابلس مستفزين بالفتيان الفلسطينين رماة الحجر وواقعين تحت رحمة فتيان ملتحين يندفعون في الطرقات شاهرين الخناجر) ص 73 .

ولكن ما الذي أجبر إسرائيل على تحمل كل هذه الآلام ؟ يجيب بيريز ببساطة متناهية الأمر لا يعدو وكونه نتاجاً لبعض المصطلحات المغلوطة لدى الليكود ... فبدلاً من التعامل مع الأراضي المحتلة بوصفها (أراضي محررة) كان ينبغي على الليكود أن يستخدم تعبير الأراضي المدارة ص 72 ويواصل بيريز وعلى كل فأن قادة حزب العمل قد قاموا بتصحيح هذا الخطأ كما تنازلوا في أوسلو عن تفويضهم الاخلاقي ، واهبين بذلك الفلسطينيين صفة الشعب ، وبتعبير بيريز (جماعة لم تكن يوما شعباً يمكن أن تصبح شعباً) ص 17 كل هذا من أجل تمرير مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي من شأنه - طبقاً لبيريز - انقاذنا من الفقر والجهل والأصولية وبتعبير بيريز فإنه يؤدي إلى استقدام (جنة عدن في العالم الآخر إلى هذا العالم) ص 56 ، بل أن إسرائيل اضطرت في هذا السبيل إلى التفاوض مع عرفات . الأمر الذي يعد بمثابة لغز عند الإسرائيليين) بعد أن دأب هذا الأخير على وضع العراقيل كلما اقترب وفده من الاتفاق مع إسرائيل) .

ترى ما هو هذا المشروع الذي ضحت إسرائيل من أجله بكل هذه التضحيات ؟ هل حقاً يستهدف تحديث المنطقة ؟ وبأي معنى من المعاني ؟ .

ماذا يقدم بيريز ؟

بعد مقدمة طويلة ومرهقة ومليئة بالأكاذيب والافتراءات يبدأ بيريز في منتصف الكتاب تقريباً في طرح مشروعه لإطار إقليمي جديد ويحدد بيريز أربعة عوامل جوهرية تنبع منها الحاجة إلى هذا الإطارالإقليمي ولا يحتاج القارىء لجهد كبير حتى يكتشف أن معظم العناصر قد صيغت لتعني في النهاية القضاء على الأصولية الدينية ، فالاستقرار السياسي - في نظر بيريز - يعني " إطفاء نيران التطرف الديني " ص 80 وتطوير الاقتصاد من شأنه أن يقطع المجال على نمو الأصولية ص 80 واشاعة الديمقراطية من شأنها أن تعمل " على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي " ص 82 ولأن الخطر الأصولي سيظل قائماً فإن الأمن سيكون هو المهيمن في المرحلة الأولي ص 83 وذلك عبر إقامة " نظام إقليمي للرقابة والرصد " ص 82 ولكن أي رقابة وأي رصد ؟

قبل أن يجيب بيريز عن هذا السؤال يحدد هدف نظام الأمن الإقليمي بأنه ليس موجهاً ضد عدو خارجي إنما يجب أن يصاغ لمواجهة

وانعدام الاستقرار والتخريب السياسي والنكوص إلى شبكات التصادمات الدينية والاثنية " ص 86 .

وباعتبار أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة غير المعرضة لمثل هذا " النكوص " فإنها وحدها القادرة على مواجهة هذا الخطر ، وبالتالي فإن النظام الأمني الإقليمي يجب أن يؤكد تفوقها العسكري بشكل حاسم .

وتتضمن ترتيبات الأمن الإقليمي من وجهة نظر بيريز ثلاث مراحل :

– المرحلة الأولى : تستهدف منع المباغتة التكتيكية عبر هيئات رقابية مستقلة مثل الترتيبات التي تم الاتفاف عليها في سيناء .

– المرحلة الثانية : يتم فيها تقديم تقارير منظمة مع التحركات العسكرية ويقدم بيريز مفهوماً واسعاً للتحركات العسكرية يشمل عمليات الابحاث والتطوير.

أما المرحلة الثالثة : وهي الأهم فتنص على ضرورة أن تكون للمنطقة . رغم كل ما تقدم قوات تستطيع الرد على العدوان في الحال ص 87 وبالطبع ليس اقدر على ذلك من قوات جيش الدفاع .

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للنظام الاقليمي الجديد ، فإن بيريز يستدعي نموذج الوحدة الأوروبية ويستفيض بيريز في شرح كيف أدت الشراكة الفرنسية الألمانية إلى تقويض العداء الألماني ممثلاً في القومية النازية الألمانية هذا هو بالضبط ما يريد بيريز نقله تقويض القومية العربية فنجده يقول " إن الشرق الأوسط الذي وصل إلى مفهوم القومية الحديثة متأخر بعض الشيء ينطوي على تاريخ جبار قادر على إعاقة قيام جماعة إقليمية.

ويقدم بيريز في هذا السبيل خطة تتضمن ثلاث مراحل ، الأولى تتضمن إنشاء مشاريع ثنائية أو متعددة القومية وتتعلق الثانية بتدفق الرساميل الخارجية إلى المنطقة لإنشاء عدد من المشروعات التي تلحق الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي وتساعد على التخلص من " المطامع القومية الانعزالية " وتجاوز " الرمزية والعاطفية " ص 100 أي قوميتنا ، أما المرحلة الثالثة فهي التي يتم التوصل فيها إلى إدارة جماعية للمنطقة ص92 ورغم أن تكوين هذه الجماعة الإقليمية " جنة عدن الأرضية " قد جاء في المرحلة الأخيرة ... إلا أن بيريز يطالبنا بالتصرف بناء على معطياتها من الان ويطرح في هذا الصدد فكرتين قديمتين قدم المنطقة ذاتها هما إنشاء شبكة طرق حديثة ، وحفر قناة البحر الميت وسوف نعفي القارىء من عرض تفاصيل هذين المشروعين نظراً إلى أن مساحة الايديولوجية بهما أكبر من مساحة الحديث عن الفوائد الاقتصادية .

ونكتفي بالإشارة إلى التشبيه الذي قدمه بيريز لشبكة الطرق " كما الدم الذي يسري في عروقنا موزعاً الاكسجين الجديد " ص 107 ، وإذا علمنا أن كل الاقتراحات التي قدمها على هذا المستوى تستهدف ربط إسرائيل بالدول العربية ، لإدراكنا أن بيريز يهدف إلى جعل إسرائيل الرأس المدبر بالمنطقة الذي بإمكانه أن يضخ أو يمنع التدفقات عن أي من بلدانها هذا هو القانون الأساسي إن لم يكن الوحيد في جنة عدن المزعومة طبقاً لوصف العجوز الحالم .

ترى من هم بحق باعة الأحلام والسحر نحن أم الدولة الصهيونية ؟ الإجابة لن تكون مستعصية عليك إذا ما تصفحت هذا الكتاب . □

دعوة مساهمة

إلى الباحثين والمثقفين ..

الثقافة الجماهيرية بوصفها ثقافة موسوعية تشمل كافة قضايا العلم والمعرفة الإنسانية برسم شعبي ومنظور جماهيري بواسطة منظومة متكاملة من القيم والمعايير والأعراف والقوانين التي تتجاوز ثقافة الصالونات والنخب البرجعاجية المنتمية لطبقة أو فئة أو مصلحة ضيقة محددة .

إنها بكل بساطة ثقافة كل الناس في الشارع والبيت والمصنع والمزرعة ، تترجم أحاسيسهم وآلامهم وآمالهم ومستقبلهم .

إنها ثقافة إنسانية غايتها تحرير الإنسان وإيقاظه من نومه ليتمرد ويثور يحطم قيوده واصفاده ويعيش حراً مكرماً كما خلقه الله ، وهي ثقافة التسامح والحوار والحرية .. حلولها قواعد طبيعية وبديهيات لا تقبل الجدل ، وهي بهذا التوصيف تقف هي مواجهة قوى الاستغلال والاضطهاد والعنصرية والتي تعتمد تزييف الحقائق وقلب المفاهيم وتجهيل الناس ، وهذا ما يجعل مهمة المثقفين صعبة للغاية في عالم تهيمن عليه قوى الاستغلال والاحتكار وتقوده قوى شيطانية صنعت الديناميت وطورت الذرة والصواريخ وهراوات البوليس ... لتحمي قوانين الاستغلال والاستعمار والنهب واللصوصية .

إنهم بكل بساطة جنود سلاحهم الكلمة المقاتلة ومجلة الدراسات تفسح مساحتها لهؤلاء المقاتلين الذين اكتشفوا عن طريق الكتاب الاخضر زيف مجتمعات الاستغلال ووعوا الظلم كله فتحولوا إلى ثائرين وهم مثقفون بالطبع .... وتهيب بالمثقفين الثوريين الجماهيريين من أساتذة الجامعات والمتخصصين في مختلف فروع المعرفة والمهتمين بقضايا ومشكلات الإنسان المشاركة في هذا الجهد العلمي البحثي الاقناعي ، حتى ينتصروا لثقافتهم كما ينتصروا لأنفسهم والبشرية كلها .

وتترسخ ثقافة إنسانية جماهيرية تقدم المعارف على حقيقتها لينتهي الجهل كعدو رقم واحد ويعم العدل وقيم المساواة كمطلب جماهيري .

ومن منطلق المساهمة في تنمية قدرات الباحثين وحرصاً على إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من المهتمين بقضايا الحرية والثقافة الجماهيرية ، فان وحدة الدراسات ترحب بما يرد إليها من إسهامات الباحثين والكتاب وتبدي استعدادها لتسهيل حصولهم على المعلومات وتذليل مختلف الصعوبات الإدارية والفنية والتمويلية ... التي تتطلبها الدراسات والبحوث للسنوات القادمة وهي تتضمن قائمة طويلة تحوي جل القضايا وتمس كافة المعضلات التي سيتم معالجتها بالتحليل والمقارنة والبحث العلمي والتاريخي والوصفي والإحصائي ... وفقاً لمنهج التحليل الجماهيري وأدواته لتعليم الإنسان الحقيقة وتحرير عقله .

وتعد المجلة جميع المشاركين ببذل أقصى جهد واهتمام لما يرد إليها من مشاركات ومراجعتها وتقييمها علمياً ، وصرف مكافآت تشجعية حسب طبيعة كل موضوع .

وتود الإحاطة بقواعد النشر في المجلة وهي : -

* ألا تكون المادة قد سبق نشرها .
* أن تكون وفقاً لقواعد البحث العلمي ومثبتة المراجع والهوامش والاقتباسات .

* أن تستخدم مصطلحات ومفردات ومنهج التحليل الجماهيري .
وتترك لكم الفرصة في اختيار ما يناسب اختصاصكم واهتمامكم واختيار وعاء الدراسة .. بحثاً أو دراسة أو مقالاً أو كتاباً وفقاً لاستمارة المشاركة المرفقة .

* قضايا ومحاور المجلة :-

1- قضايا الديمقراطية / المباشرة ، النيابية ، القرار ، الاستفتاء ، الشريعة - الرقابة .
2- قضايا الاقتصاد / الربح ، الحاجات ، الإشباع ، الاشتراكية - الرأسمالية .
3- قضايا اجتماعية / الدين ، القومية ، الأسرة ، القبيلة ، الأمة .
4- قضايا قومية / الوحدة الجماهيرية ، الوحدة الاندماجية ، الوحدة بالقوة ، التكامل الاقتصادي .
5- قضايا الاضطهاد / ديني ، عرقي ، قومي - سياسي .
6- قضايا العنف / ديني ، طبقي ، رجعي ، قومي ، ثوري ، سلبي - إيجابي .
7- قضايا الإرهاب / الديني ، الطبقي ، الدولي - السلطوي .
8- قضايا التبعية / اقتصادية ، سياسية ، عسكرية - شاملة .
9- قضايا التسلح / نووي ، جرثومي ، كيماوي - تقليدي .
10- قضايا الصراع / العربي الصهيوني شرق غرب ، شمال جنوب ، صراع القوميات ، الاديان ، الحضارات .
11- قضايا الأقليات / قومية ، دينية ، عرقية ، الأكراد ، الغجر ، الهنود - اليهود .
12- قضايا الحقوق / الانسان ، المرأة ، الطفل ، العمال .
13- قضايا الإدارة / الشعبية ، الحكومية ، المركزية واللامركزية - البيروقراطية .
14- قضايا الهيمنة / الهيمنة الدولية ، الهيمنة الأمريكية - النظام السياسي الدولي 15- قضايا الاحتكار / السياسي ، الاقتصادي ، الطبقي - الصحافي .
16- قضايا الاستعمار / العسكري المباشر ، الاقتصادي - الثقافي الفكري .
17- قضايا التعاون / الدولي ، الاقليمي ، القومي (التبعية - التكامل - التكافؤ).
18- قضايا التقدم / العلمي ، الاجتماعي - التنمية .
19- قضايا الحوار / حوار الحضارات ، الأمم ، القوة ، شمال جنوب .
20-قضايا المرأة / تعاسة النساء .

* قضايا سياسية تحليل ودراسة :-

- مشكلة أداة الحكم وتاريخ النزاع السياسي .
- المجالس النيابية ومشكلة تمثيل الشعب .
- الصراع الحزبي وعلاقته بسلطة الشعب .
- النظام السياسي الطبقي ومساوئ السيادة الطبقية .
- الاستفتاء ومحدودية رأي الجماهير (نعم / لا) .
- الحل الجماهيري لمشكلة أداة الحكم (الديمقراطية الشعبية) .
- شريعة المجتمع كمشكل عالمي وعلاقتها بالدستور والقانون .

- الرقابة على المجتمع وتمثيل السلطة وحق تصحيح الإنحراف .
- العنف على المجتمع بالقوة وعلاقته بالديمقرطية .
- حقوق الانسان السياسية وعجز المواثيق الدولية في تحقيق حياة أفضل .

* قضايا اقتصادية تحليل ودراسة :-

- التطور التاريخي للمشكل الاقتصادي على صعيد الانتاج والتوزيع والإدارة .
- الانقلاب الصناعي وعدم كفاية الحقوق التي اكتسبها العمال .
- الأجور وعلاقتها التاريخية بالملكية والاحتكار.
- الاشتراكية الطبيعية وعلاقتها بعناصر الإنتاج الاقتصادي .
- احتكار الثروة وملكية وسائل الإنتاج .
- نظريات الاقتصاد وملكية الرقبة وعلاقتها بالأجور .
- نظام السوق الرأسمالي ونقد آلياته .
- التغيير الكمي في القوى العاملة وعلاقته بالتغير الكيفي ومدى انعكاسه على مستقبل الإنسان .
- التطور العلمي وعلاقته بالعناصرالأساسية في عملية الإنتاج .
- الحاجة وعلاقتها بالاستعباد والاستغلال .
- ملكية الأرض وعلاقتها بالنظام الاقتصادي الاستغلالي .
- إشباع الحاجات دون استغلال واستعباد .
- الخدمة العامة وضمانات إشباع الحاجات والثروة العامة .
- ثروة المجتمع وكيفية توزيعها دون استغلال واستحواذ .
- المؤسسة الاشتراكية ومبدأ الشراكة في الإنتاج .
- الملكية المقدسة للحاجات المادية وعلاقتها بالحرية .
- تقييم القوة التهديدية لنقابات العمال وثقلها في المجتمع الرأسمالي ودورها في تحويل المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

* قضايا اجتماعية " تحليل ودراسة " :-

- العامل الاجتماعي كمحرك للتاريخ .
- أبطال التاريخ في ضوء العلاقة الاجتماعية القومية .
- دراسات الحركات التاريخية الجماهيرية وعلاقتها بالتكوين الاجتماعي .
- التكوين الطبيعي للجماعة البشرية وعلاقته بالحاجات الاجتماعية وسبل إشباعها .
- حركات التحرر القومي كحركات اجتماعية ومسألة الكفاح من أجل الوحدة القومية .
- الرابطة الاجتماعية ودورها الإيجابي .
- العامل الاجتماعي القومي وعلاقته بالعامل الديني ومساهمتها في استقرار الجماعات البشرية .
- الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية وحصر الأسباب التي تهدد تكوين الأسرة في المجتمع الرأسمالي الصناعي وانعكاساته الانسانية كمجتمع صعاليك ليس له ولاء إلا للمنفعة .
- دور العامل في نشوء النزاعات داخل الجماعة القومية الواحدة .
- القبيلة كوحدة اجتماعية أساسية ودورها في تحقيق الرابطة الاجتماعية والتماسك والوحدة وعرض المنافع والمزايا والقيم المترتبة على الروابط الاجتماعية .

- الأمة كمظلة سياسية قومية كانتماء ومصير ودورها في المجتمع الدولي وخطر الطغيان والتعصب القومي على الصعيد العالمي .
- التكوين السياسي (الدولة) وتشكيل خريطة العالم السياسية وأسباب تغيير خريطة العالم من عصر إلى عصر وعلاقته بالتكوينات الاجتماعية .
- المساواة بين الرجل والمرأة والبحث عن الدور الطبيعي للمرأة وعدم التفريق بينها وبين الرجل في كل ما هو إنساني .
- مساواة المرأة في العمل والزواج والحقوق وإلى أي مدى ساهم تجاهل الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية للإنسان .
- مشكلة الأقليات في ظل الدراسات التاريخية وكيفية حل مشكلاتها السياسية والاقتصادية وفق المجتمع الجماهيري .
- أسباب ومسببات تخلف الجنس الأسود وعلاقة هذا التخلف بالتفوق العددي .
- التعليم الإجباري التقليدي كأسلوب مضاد للحرية .
- الدعوة إلى ثورة عالمية لتحرير الإنسان من مناهج وآثار التعصب والتكييف العمدي لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان .
- الأقليات العرقية والقومية في الوطن العربي وإمكانيات تحقيق المساواة السياسية .

* قضايا الإعلام والثقافة " تحليل ودراسة " :-

- الاختلال الاعلامي والنظام العالمي الجديد .
- الاعلام كأداة غزو ثقافي وفكري .
- الدعاية الدولية ومفاهيم القوة الاعلامية .
- الإبداع الثقافي وعلاقته بالحرية .
- الحقوق الثقافية في ظل العولمة الاعلامية والثقافية .
- سبل تنمية المخزون الثقافي والمعرفي العربي الواحد .
- الغزو الثقافي وآثاره السلبية .
- الغزو الإعلامي وآثاره السلبية .
- السبل الكفيلة بمواجهة الغزو الفكري والثقافي .
- مؤسسات التكامل والتعاون الاعلامي والثقافي العربي ومهمتها في تحقيق الأمن الثقافي وتحقيق الوحدة العربية .

* قضايا الصراع " تحليل أبعاد " :-

- الصراع العربي الصهيوني .
- الصراع شمال جنوب .
- الصراع القومي .
- صراع المصالح الرأسمالية .

- الصراع العربي الليبي الامريكي .
- الصراع حول المياه .
- الصراع حول مناطق النفوذ .
- مستقبل الصراع الدولي وموقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

*** قضايا قومية " تحليل وأبعاد " :**

- الصراع العربي الصهيوني .
- الاستسلام وكذبة الأرض مقابل السلام .
- دور الدين والقومية في الصراع العربي الصهيوني .
- الشرق أوسطية ونتائجها المستقبلية على الوطن العربي .
- برامج الشراكة الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي .
- الظاهرة الحزبية في الوطن العربي تاريخها ومستقبلها .
- التاريخ الحضاري للأمة العربية عرض دور العرب عبر التاريخ .
- إعادة كتابة التاريخ القومي العربي وكشف أبطاله الحقيقيين وتحولات التاريخ السياسي الذي ساد فيه العرب .
- مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية
- الولاء الحكومي العربي للاستعمار وتمثيل مصالحه في المنطقة .
- الأمن الغذائي العربي وقضايا التبعية .
- الأمن المائي العربي والسيطرة التركية والصهيونية .
- الأمن الاقتصادي العربي ودور الشركات المتعددة الجنسية ومستقبل الأرصدة العربية - الأمن القومي العربي ومسألة الوجود العربي بأمنه ومستقبل الصراع العربي الصهيوني .
- الأمن الثقافي العربي وسبل الغزو وبرامج التعاون العربي .
- النفط كطاقة العصر ودوره في العلاقات العربية والدولية .
- الأرصدة العربية وكيفية استثمارها لصالح الصراع العربي الصهيوني .
- مستقبل الوطن العربي في ظل العولمة وسياسات الاحتواء والأحلاف والتكتلات .
- التبعية ودورها في تفسير التخلف الاقتصادي في الوطن العربي وانعكاساتها على المواطن العربي ودورها في التخلف .
- التنمية الرأسمالية وفشل النموذج الحكومي العربي ومشاكل استيراد الانماط التنموية في الوطن العربي .
- النفط كمصدر قوة وكشريك في معركة الوجود العربي .
- التكامل الاقتصادي العربي ودوره في التعجيل بالوحدة العربية .
- النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية للوحدة العربية الشاملة .
- تحليل مرتكزات السياسة الامريكية (الغربية) تجاه الصراع العربي الصهيوني .
- رصد صور الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي والنظام العالمي الجديد واخطارها على السلام الدولي .
- رصد وتحليل مشاريع التكامل الاقتصادي وعلاقتها بالتكتلات الاقليمية العربية .
- متابعة المشاريع الوحدوية وعرض نتائج وانعكاسات العمل الوحدوي .

سليمان الموشي

* قضايا الدين " تحليل ومقارنة " :

- الخطاب الديني وقضية التطرف .
- نحو كسراحتكار المعرفةالدينية .
- العنف الديني كأسلوب مضاد للحرية .
- دور الدين في الصراع العربي الصهيوني .
- الاسلام دين العرب وموقفه من الأقليات الدينية في الوطن العربي .
- التسامح الديني ومساهمته في السلام الدولي .
- الإسلام دين العدل والقوة والتقدم .
- أمريكا – أوربا (المسيحية) والصراع العربي الصهيوني .
- الحوار الإسلامي المسيحي وإمكانية استثماره لصالح العرب والإسلام .
- استغلال الدين في سياسة عرض نماذج اليهود – الزندقة .

* قضايا دولية " تحليل " :

التنمية ، السكان ، المياه ، السلاح ، الغذاء ، المجاعة ، اللاجئون ، الأمن ، السلام ، الطاقة ، التعاون ، الاستعمار ، التبعية ، التكتلات ، الاحلاف ، الاضطهاد ، العنصرية ، العنف ، الإرهاب ، المساعدات ، الحروب ، الديمقراطية .

استمارة مشاركة في مجلة الدراسات

الاسم : ....

المهنة : ....

مكان العمل : .... الهاتف : ....

العنوان البريدي : .... المدينة : ....

المنطقة : .... الهاتف : ....

أرغب المشاركة في ملف حالة ، ظاهرة ، بحث ، دراسة . . .

رقم المحور حسب الخطة

عنوان المشاركة : ....

التاريخ المتوقع لإنجازها : ....

التاريخ المتوقع لتسليمها : ....

اقرأ
في الاعداد القادمة

- نقد التنظيم الدولي « نموذج القوة » — د . اشقيفه الطاهر
- الطفولة لفئة مضطهدة — د . عمران أحتيوش
- الدين والمجتمع — د . بشير القبي
- المديونية وآثارها على الاقتصاد العالمي — د . محمد الاسود
- تاريخ التفاعل العربي الافريقي — د . امحمد الاحمر
- حقوق الانسان دراسة مقارنة — د . شعان الاسود
- الرياضة الجماهيرية بين النظرية والتطبيق — أ . عبد القادر زايد
- الامن القومي العربي والخطر النووي الصهيوني — أ . بشير الكوت
- الصراع الانجليزي الفرنسي في المتوسط خلال العصر الحديث الطويل — أ . محمد سعيد
- المديونية العربية بين تفاقم الديون وفشل التنمية — د . محمد الهادى صالح
- المدرسة الجماهيرية في العلاقات الدولية — د . يوسف صوان
- وجهة نظر في اللغة والسلطة — د. ابراهيم وردة
- دور القوافل التجارية في تعريب منطقة الحزام الصحراوى — د. الهادى الدالي
- تاريخ التفاعل العربى الافريقى — د. امحمد الاحمر
- قضية لوكربى وانعكاساتها على التعاون المغاربي — د. ميلاد الحاراتي
- قضية لوكربى بين السياسة والقانون — أ. حسنى الوحيشى
- قراءة في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان — أ. عمر الحامدى
- الرياضة الجماهيرية بين النظرية والتطبيق — أ. عبدالقادر زايد
- التحرك الامريكى في افريقيا — أ. حلمى عبدالكريم

ملاحظات ومقترحات

يسر هيئة تحرير مجلة دراسات ان تتلقى من الأخوة الكتاب والباحثين والقراء على حد سواء الملاحظات والافكار والمقترحات التي تساعد في تطوير المجلة وتجعلها تساهم بفعالية تامة في تنشيط الوعي الثقافي ونشر الثقافة والمعرفة الجماهيرية على نطاق واسع بما تقدمه من بحوث نقدية وتحليلية ومقارنة ودراسات وصفية وتاريخية موثقة ، وتأمل تلقي هذه الملاحظات باسرع ما يمكن لنتمكن من وضعها موضع التنفيذ .

* ملاحظات حول شكل المجلة .. الطباعة .. الاخراج ....

....

* ملاحظات حول تبويب المجلة ....

....

* ملاحظات حول مادة ومضمون المجلة ....

....

* ملاحظات حول خطة المجلة المنشورة ....

....

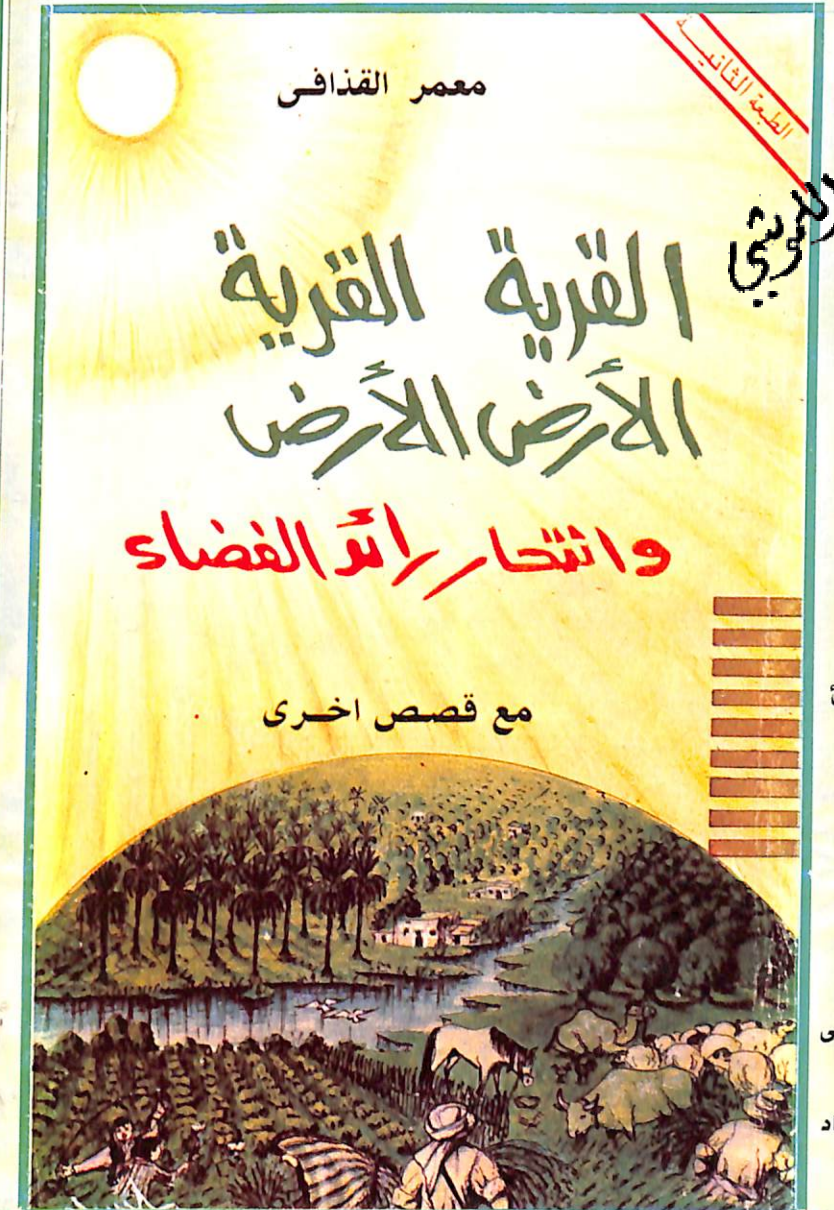
* اقتراحات ....

....

....

....

....



تتفرد المجموعة القصصية " القرية القرية، الأرض الأرض وانتحار رائد الفضاء " للمبدع معمرالقذافي » إنها تضع القارئ أمام همومه ومشاكله وتفضح وتعري أمامه عمليات التزوير والتحوير التي مورست ضده وعليه على مر العصور حتى ساد اعتقاد لدى الجميع أنه الواقع والقدر.

أي أن الإبداع هنا يحاول خلق حياة جديدة وقيم جديدة يكون الإنسان فيها هو الأصل وهو الرقم الذي لايقبل القسمة ولا يقبل الضرب ولا يقف صامتاً أمام أعمال الزيف والاضطهاد بل ينطلق محلقاً في فضاء جديد يرسم معالمه بيديه وينحت تفاصيله بقدر لا يحتمل وجود نائب أو وصي.

باختصار هذا ما توفره هذه المجموعة القصصية لقارئ يجيد القراءة.